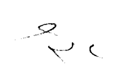
تطور مصر الحديثة

فصول من التاريخ السياسي والاجتماعي

د. أحمد زكريا الشلّق
كلية الآداب ـــ جامعة عين شمس

القاهرة ٢٠٠٣

مصر العربية للنشر والتوزيع



تطـور مصـر الحديثـة

فصول من التاريخ السياسى والاجتماعى

❖ عنوان الكتاب : تـطـور مـصـر الـحديـثـة
فصول من التاريخ السياسي والاجتماعي
❖ المؤلف : د. أحمد زكريا الشلق
❖ الطبعة : الأولى ٢٠٠٣
❖ عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخة
❖ الناشر : مصر العربية للنشر والتوزيع
١٩ ش إسلام ــ حمامات القبة ــ القاهرة
ت : ٢٥٦٢٢٦٨ ، ٤٥٠٥٨٦٣
فاكس : ٢٥٦٢٢٦٨
❖ البريد الإلكتروني : masrelabia@hotmail.com
❖ رقم الإيداع : ١٦٥٠٨/ ٢٠٠٢
❖ الترقيم الدولي : 977-5471-41-9



إلى زوجتى..وإلى بناتى ..
فى ظلهم تصفو الأيام..وتتجدد الحياة..



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

نـــود بادىء ذى بدء أن نشير إلى أن هذه الصفحات ، خلاصة استعراض لأهم ملامـــح تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، أو هى بالدرجة الأولى فصول استفادت من الدراسات العلمية التى ساهم بها أصحابها فى هذا المجال ، يجمعها إطار واحد ، عبر ســـياق زمـــنى ممتد ، يركز على المعالم ، ويتخفف من التفصيلات والجزئيات . ومن ثم فهى ليست مجرد سرد أو تتبع زمنى لمصر الحديثة والمعاصرة ، ولا هى حكايات لوقائعهـــا وأحداثهـــا ، فذلك أبعد ما يكون عن هدفنا منها .. وإنما هى بالدرجة الأولى محاولـــة لمعالجته موضوعياً ، وخاصة بالتركيز على المنعطفات الحادة والمؤثرة فى تـــاريخ مصـــر والمصـــريين ، وربما كانت ، على نحو ما ، مناقشة لبعض القضايا التاريخـــية التى تبرز خلال ذلك المسطح الزمنى الكبير من أوائل القرن السادس عشر حـــتى أواســـط القـــرن العشـــرين ، فالكثـــير من وقائع وأحداث هذه الحقبة مدروس ومعروف بما فيه الكفاية ، ومنشور فى بطون الكتب والمصادر ، ولعل من الجديد فى هـــذه الصـــفحات إثارة وتفسير تلك الوقائع والقضايا ، وتقليب وجهات النظر والآراء فـــيها ، وإلقـــاء الضوء على هذا الموضوع أو ذاك ، للخروج بمعنى ومغزى من فهم حركة التاريخ .

وعلـــى ذلـــك فليس من المتوقع أن تتضمن هذه الفصول كل الموضوعات المتعلقة بالمـــادة ، دقـــيقها وجلـــيلها ، إلا بقـــدر ترابط الموضوعات وتماسكها وحفظ إطارها وإبراز الخطوط الأساسية التى نود إبرازها . يضاف إلى هذا وذاك أن هذه الصفحات لـــن تعطى أكثر من منهج وأسلوب للتفكير وتناول للموضوعات ، من وجهة نظرنا ، بما تتضمنه من آراء وملاحظات ، مما هو قابل للنقاش فى قاعات الدرس .

مجـــال الدراســـة إذن واســـع ومتشعب ، لكن تبقى قضية على درجة كبيرة من الأهمية يلخصها السؤال : متى دخلت مصر أبواب العصور الحديثة ؟ على اعتبار أن الـــدول تنـــتقل مـــن عصر تاريخى إلى آخر بمجموعة من المتغيرات الحضارية التى

تتغلغل تدريجيا فى نسيج المجتمع ، ليصبح فى النهاية مجتمعا جديدا ، يختلف عنه فى الفترة السابقة .

علـــى كل حال هناك نفر من المؤرخين يعتقدون أن الفتح العثمانى لمصر عام ١٥١٧م ، أى مطلع القرن السادس عشر ، يمثل عصرا جديدا عاشته مصر ، واستمر مـــا يقـــرب من ثلاثة قرون من الزمان ، حمل خلالها سمات حضارية معينة ، جعلته يـــبدو مختلفا عن فترة العصور الوسطى السابقة عليه ، والواقع أن أصحاب هذا الرأى يســـتندون إلـــى شـــواهد سياسية ، أكثر منها حضارية ، فيعتقدون أن تغير أشخاص الحاكميـــن ، أو أن معاصـــرة الفتح العثمانى لإجتياز أوروبا أعتاب العصور الحديثة ، كفيل بأن يجعل مصر تدخل هى الأخرى عصرها الحديث .

لقـــد دخلت أوروبا العصور الحديثة بالفعل منذ القرن الخامس عشر الميلادى ، بحـــركة الإحياء وعصر النهضة والإستنارة ، ثم بسقوط القسطنطينية فى يد العثمانيين عـــام ١٤٥٣ ، وبحـــركة الكشـــوف الجغرافية وما أعقبها من اكتشاف العالم الجديد ، ونهايـــة الإقطاع على أيدى الطبقات البورجوازية الجديدة ..ولكن هذا التحديد إن كان يصـــلح لاوروبـــا ، وقد أصبح تقليداً بين المؤرخين بالفعل ، إلا أن الأمر جد مختلف بالنســـبة لمصـــر ، رغم معاصرته – تقريبا – للفتح العثمانى ، وقد يرد أصحاب هذا الـــرأى بـــأن الدولـــة العثمانـــية تمثل عصر إحياء جديد للخلافة الإسلامية ، ولكنهم يـــتجاهلون آثـــار الحكـــم العـــثمانى لمصر ، حيث تركت الدولة الأمور الداخلية فى الولايات على ما هى عليه ، كما كرست الأوضاع القائمة تكريسا وضعها داخل سياج مـــن العـــزلة والجمـــود ، مما أثر بدوره فى توقف أية صلات محتملة وتطورات من خلال الانفتاح على العالم الخارجى .

والواقـــع أن هـــذه القرون الثلاثة للحكم العثمانى ، لا تمثل تغيرا حضاريا بالمعنى العـــام ، يجعلـــنا نوافق على الرأى السابق ، وفى تقديرنا أن هذه الفترة تمثل امتداداً ، بشـــكل من الأشكال ، لفترة الحكم المملوكي السابقة على الفتح العثمانى .. فضلاً عن أنـــه لا يمكن اتخاذ سنة بعينها بداية لدخول دولة ما فى عصر تاريخى جديد ، وبالتالى

فـــإن الحكـــم على هذا الأمر يأخذ فى الإعتبار مدى تغير المجتمع المصرى كله خلال هذه القرون الثلاثة .

وربمـــا كـــان مجـــيء الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ ، وبدايات القرن التاســـع عشـــر ، يصلح بداية لتاريخ مصر الحديث ، حيث بدأ المجتمع التقليدى يحتك بالغـــرب ، ويطلع على نماذج جديدة من الحضارة ، لم تكن تعنيه فى البداية ، بل إنه قاومها ، ولكنه بدأ خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، يعيها ويأخذ بأسبابها ، فـــبدأ محمـــد على فى بناء الدولة الحديثة بجيشها الحديث ونظمها الجديدة ، وتطورت أبنـــية المجـــتمع الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية ، الأمر الذى جعل مصر ، بفعل عوامل كثيرة ، وتغيرات مؤثرة ، مجتمعاً يدخل عصراً تاريخياً جديداً .

وعلـــى ذلـــك يـــبدو صـــحيحاً أن مصـــر شهدت فى أواخر القرن الثامن عشر إرهاصـــات تغير وانتقال، وجاءت فترة الحملة الفرنسية رغم عدم المبالغة فى آثارها ، لـــتطلع مصـــر على نمط جديد من الحضارة ، ثم جاءت فترة حكم محمد على لتشهد مصـــر تطوراً جديداً ، فى نظمها وأبنيتها واتجاهاتها ، الأمر الذى دفع بها فى النهاية إلى العصر الحديث .

أمـــا مجـــال موضـــوعات كتابـــنا ، فقد رأينا أنه يجب أن يشمل تراث مصر الحضـــارى بكافة أنشطته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية .. ذلك أن الحادثة أو الواقعة التاريخية كل متكامل ، أو هى كتلة من الحضارة ، حتى أننا لا نســـتطيع أن نفصـــل عنصـــراً مـــن عناصر الحضارة عند مناقشتنا أو تفسيرنا لهذه الظاهرة أو تلك .

وسوف نحاول الاستفادة قدر الاستطاعة مما تم ترسيخه من أسس ومناهج التفكير العلمـــى الحديـــث .. ولعـــل هـــذا يبيح لنا أن نفترض منهجاً موضوعياً وزمنياً يضم الموضوعات المقترحة التالية :

- مصـــر فـــى ظل الحكم العثمانى – المملوكى ، ونتناول فيه الفـــتح العـــثمانى و صــــراعات القـــوى ثـــم أوضاع مصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال تلك الفترة .
- حملـــة بونابرت على مصر – ونركز على الأثر الحضارى للحملـــة وتقييم الوعى القومى خلال مقاومتها .. وباعتبارها أول احتكاك حديث لمصر بالغرب .
- نظـــام محمد علي – وفيه نستعرض نظام الدولة التى أقامها محمـــد علـــي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً مركزين علـــى أثر هذا النظام فى تحديث مصر وتطورها ، وصراع محمد علي مع الدولة العثمانية ومع أوروبا .
- تطـــور الحـــركة الوطنـــية والثورة العرابية – ونعرض فيه لـــتغلغل النفوذ الأجنبى فى عصر خلفاء محمد علي وتعاظم قـــوى الحركة الوطنية التى أفضت فى النهاية إلى قيام الثورة الوطنـــية المعروفة بالعرابية ، ثم الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ .
- مصـــر فـــي عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤) – ونركـــز علـــى انـــبعاث الحركة الوطنية من جديد ومقاومة سياسة الإحتلال ونشأة الأحزاب السياسية المصرية .
- تاريخ الحكم المصري للسودان فى إطار وحدة وادي النيل ، مـــنذ بداية ضم محمد علي للسودان عام ١٨٢٠ وحتى اتفاقية الحكم الثنائي الإنجليزي – المصري عام ١٨٩٩ .
- الأحـــزاب والحـــركة الوطنية حتى عام ١٩١٤ ، ونركز فيه علـــى تعـــاظم دور ونشـــاط الحـــركة الوطنـــية من جديد ، والتجربة الحزبية الأولى (١٩٠٧ – ١٩١٤) .

- الحـــركة الوطنية منذ الحماية إلى ثورة ١٩١٩ – ونركز فيه على القوى الاجتماعية التى ساهمت فيها وما نتج عن الثورة حـــتى حصول مصر على الاستقلال المحدود فى فبراير عام ١٩٢٢ .
- مطالـــب الحركة الوطنية فى الجلاء والدستور – وفيه نتتبع جولات المفاوضات حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ثم نستعرض تطور المسألة الدستورية والحكم النيابى .

أما عن مصـادر الكتاب ومراجعه فإننا نكتفى بقائمة مقترحة للقراءة ذُ يلنا بها الكتاب ، وعموما فقد استفدنا بشكل مباشر وغير مباشر من الوثائق والمذكرات الشخصـــية والذكـــريات والأوراق الخاصة للزعماء والساسة والحزبيين ، المنشور مـــنها وغـــير المنشـــور والـــتقارير البريطانية ، وأوراق القناصل وسفراء الدول وفـــرمانات الـــباب العـــالى ووثائق دار المحفوظات العمومية ودار الوثائق القومية وأرشـــيفات المحـــاكم الشرعية ودار القضاء العالى ، هذا بالإضافة إلى الكتابات المعاصـــرة للفـــترات موضوع الدراسة مثل كتابات كلوت بك وسليم نقاش وعلي مـــبارك وأمين سامي ، والمؤلفات والدراسات الحديثة ومن أمثلتها كتابات الأساتذة عبد الرحمن الرافعى ومصطفى صفوت وأحمد عبد الرحيم مصطفى ومحمد شفيق غـــربال ومحمـــد فؤاد شكرى وأحمد عزت عبد الكريم ومحمد أنيس وعبد الخالق لاشـــين ويونـــان لبيب رزق ورؤوف عباس حامد وعبد الرحيم عبد الرحمن وعبد العظـــيم رمضـــان وغيرهم ، فإلى إسهاماتهم يرجع الفضل فى تشكيل ملامح هذه الصفحات . بالإضافة إلى بعض المؤلفات الأوروبية التى عالجت نفس الفترة ومن أمثلـــتها كـــتابات نـــاداف ســـفران وجابـــريل بير وروبرت تيجنور وجون مارلو وتشـــارلس ونـــدال وهولت وفاتيكيوتس وتوم ليتل وجانكوفسكي وستورز وكرومر ولورد لويد وغيرهم .

ويقتضـــيني واجب العرفان أن أشكر أستاذىَّ الجليلين الدكتور أحمد عبد الرحيم مصـــطفى والدكـــتور عبد الخالق لاشين ، فقد زرعا فى قلبى عشق تاريخ مصر ، واســـتفدت كثـــيراً مـــن إســـهاماتهما العلمـــية فـــى تشـــكيل ملامـــح بعض هذه الفصـــول.وأشـــكر كذلك إبنتي ريم أحمد زكريا التي أخذت على عاتقها كتابة هذا المؤلـــف علـــى الحاســـب الآلى بكل حماسة ومحبة. كما أقدم جزيل الشكر لأخى الدكتور طارق منصور لتكرمه بمراجعة واخراج هذا الكتاب .

ولله الحمد والشكر من قبل ومن بعد

د. أحمد زكريا الشِّلق

القاهرة - مدينة نصر

جمادى الأول ١٤٢٢ هـ

يوليو ٢٠٠٢ م

الباب الأول

فصول فى التاريخ الحديث



الفصل الأول

مصر فى ظل الحكم العثماني

الفصل الأول

مصر فى ظل الحكم العثمانى

كان المماليك يحكمون مصر عندما غزاها العثمانيون ، والمعروف أن دولتهم مرت بمرحلتين أولهما مرحلة حكم المماليك البحرية وهم الذين حكموا مصر فى العهد الأول (١٢٦٠ – ١٣٨٢) ومعظمهـــم من الترك والمغول الذين أسكنهم الملك الصالح أيـــوب جزيـــرة الروضــــة بالمنيل ، وثانيهما مرحلة حكم المماليك البرجية وهم الذين جـــاءوا بعــد ذلك ، وسكنوا أبراج القلعة ونواحى المدينة وكان معظمهم من الجراكسة فـــى العهــد الـثـانـــي (١٣٨٢ – ١٥١٧) . وكانت حكومتهم على جانب من القوة والســلطان ، تهيمـــن علـــى بـــلاد النوبة والشام ، وكانت على جانب من الثروة قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ ، بسبب الضرائب التى كان يفرضها المماليــيك علـــى التجارة المارة بالبحر الأحمر والسويس فى طريقها بين الشرق وبين جنوة والبندقية فى البحر المتوسط .

ومـــع ذلــك كـــان حكـــم المماليك فى معظمه حكماً فوضوياً ، اتسم بالدسائس والفتـــن، فقـــد كانوا منقسمين شيعاً وأحزاباً ينتسبون إلى سلاطينهم ، منهم الأشرفيون والظاهـــريون والمؤيـــدون ..الـــخ . وكانوا فى نزاع مستمر بصدد كل تولية جديدة ، فذهـــب الأمـــن وتفشى الجهل وتوقفت حركة العمران .. وقد حكم المماليك مصر ما يقـــرب مـــن قرنيـــن ونصف من الزمان ، بينما كان تكوين دولتهم تكويناً شاذاً ، فلم يـــندمجوا مـــع الأهالـــي لأسباب سياسية واقتصادية ، فقد كانوا يخشون الإندماج فى الشـــعب ومـــن ثـــم يضيع المقوم الأساسي لدولتهم ، وكانت السلطة الحقيقية فى أيدى أمـــراء المماليـــيك ، الذين كان السلطان واحداً منهم أو هو أقواهم ، حيث اقتسموا معه الســلطة الفعلية ، وكان المماليك يعينون الخليفة وقضاة المذاهب الأربعة ، إلى جانب تركهم بعض المناصب الإدارية التابعة للمتضلعين فى علوم اللغة والدين من رعاياهم.

وبشـــكل عـــام يمكـــن القول بان حكمهم كان حكماً عسكرياً " أوليجاركياً " ، انفصـــلت فيه الدولة أو الطبقة الحاكمة عن رعاياها ، بينما كانت هذه الطبقة فى حالة صـــراع مســـتمر علـــى السلطة ، فى ظل تفكك اقتصادى ، وتدهور عسكرى أساسه اضمحلال نظام الفروسية .

هذا فى الوقت الذى أصبحت فيه الدولة العثمانية قوية وذات موقع هام فرض علـــيها أن تقـــف حارســـة على البوابة الكبرى بين الشرق والغرب . وكانت الإمارة العثمانـــية الأولى قد نشأت فى شمال غربى الأناضول فى أوائل القرن الرابع عشر ثم نمـــت واتســـعت بالـــتدريج فى البلقان وفى الأناضول على حساب ما بقى من أملاك البيزنطييـــن ودول الصـــقالبة وإمـــارات اللاتين والإمارات التركية ، ثم توقفت حركة التوســـع العـــثمانى فترة قصيرة عقب غارة تيمورلنك على الأناضول فى أوائل القرن الخـــامس عشر، ولكن ما لبثت الدولة العثمانية أن عادت سيرتها فى الفتوح ، ووصلت إلـــى أوائـــل القـــرن الســـادس عشر وهى العنصر المسيطر فى البلقان والأناضول ، واســـتهدفت بذلـــك أن تحقق فى تلك الأجزاء من الشرق الأدنى الوحدة والإستقرار ، اللذين عجزت عن تحقيقهما تلك الشعوب المتنافسة .

وقد فكرت هذه الدولة الفتية فى الإتجاه نحو الغرب لأسباب إقتصادية تتصل بالرغبة فى احتلال سهول الدانوب الغنية ، بالإضافة إلى نشر الدين الإسلامى فى هذه المـــناطق ، وكان هذا بالفعل اتجاه الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الخامس عشر ، وحـــتى أوائل القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية قد أتمت سيطرتها بالفعل على الأناضـــول والبلقان تقريباً ، وثبت لها أن أى توسع نحو الشمال أو الغرب (كما يقول الدكـــتور الـــراقد فـــى كـــتابه : الغزو العثمانى لمصر) إنما يعنى من الناحية العملية تجهـــيز قـــوة عســـكرية تستطيع قلب ميزان القوى الدولية ، أى هزيمة الإمبراطورية الرومانـــية المقدسة فى وسط القارة الأوروبية وإخضاع دول أوروبا الفتية التى دخلت عصـــر النهضة ، معنى هذا أن توسع الدولة العثمانية فى الشرق كان يهدف إلى تأمين

ظهــرها وتحقــيق عمــق اســتراتيجي وموارد بشرية واقتصادية تمكنها من مجابهة الغرب... الأمر الذى يحتم عليها توحيد العالم الإسلامى .

وقد فسر المؤرخ الكبير" أرنولد توينبي " إتجاه العثمانيين إلى الشرق بسبب ظهــور قوة الصفويين الشيعة فى العالم الإيرانى ، حيث انبعثت على أثر ذلك حركات ثوريــة خطــيرة باتــت تهــدد العالم الإسلامى (راجع ملحق دراسة للتاريخ ج١) ، وأضــاف أن معارك العثمانيين والصفويين لم تنته فى البداية إلى انتصار حاسم لأحد الطرفيــن ، ومــن هنا فكر السلطان سليم الأول فى ضم العالم العربى إلى دولته لقلب مــيزان القــوى لصـــالحه ، ويغفل هذا التفسير المذهبى الدينى أن كلاً من العثمانيين والممالــيك (فى مصر والشام) كانا على المذهب السنى ، وفى الواقع أنه لا توجد دلائــل قوية على أن الشاه إسماعيل الصفوى كان يريد غزو أراضى الدولة العثمانية ، وإلا لكــان بوســعه أن يغتنم فرصة وجود السلطان بايزيد الثانى المسالم على عرش الدولــة ويهاجمهــا . إن اتجــاه السلطان سليم الأول بحروبه نحو الشرق ليس بسبب مذهبــي ، وإلا لكــان مــن الممكــن تحالف العثمانيين والمماليك فى وجه الصفويين الشيعة .

إن ثمــة عوامــل عديــدة تكمن وراء تحرك الدولة العثمانية لضم وتوحيد العالم الإســلامى . منها مواجهة التطور المادى والفكرى لأوروبا عصر النهضة التى بدأت تظهــر فــيها الــدول القومية الطموحة الحديثة ، ومنها ظهور الدولة الصفوية الناشئة كدولــة خطيرة لها شأنها فى مناوأة العثمانيين ، ومنها شخصية السلطان سليم نفسه ، وكــان طموحاً وقوياً ، يريد أن يحافظ على الإستراتيجية العثمانية التى بدأت فى عهد محمــد الــثانى ، أى تكوين إمبراطورية إسلامية فى المشرق والمغرب ، يضاف إلى ذلــك كلــه إحكــام السيطرة على جميع الطرق البحرية والبرية وضم الولايات الغنية بــالموارد الاقتصــادية لاســتمرار الصراع فى أوروبا . وبذلك لم تكن السياسة التى وضــعها السلطان سليم تمثل تحولاً عن السياسة التقليدية للدولة العثمانية فى توسعاتها الأوروبــية ، وإنما كانت تمهيداً للسير على ذات السياسة ، وإن لم يمهل الموت سليماً

إلا بعــد أن نفــذ شــطراً من سياسته ، أى بعد أن كسر شوكة الصفويين وقضى على سلطنة المماليك فى مصر و الشام .

وبهجــوم السلطان سليم الأول على الصفويين وهزيمته لهم فى موقعة "جالديران" (١٥١٤) اخــتل تــوازن القــوى فــى المنطقة لصالح العثمانيين . وقد أزعج ذلك المماليــك وزاد من شقة الخلاف بينهم وبين العثمانيين ، حتى اتهم المماليك العثمانيين بــأنهم يمــنعون التجار المارين ببلادهم من جلب المماليك الشراكسة إلى بلاد السلطنة المملوكــية ، كمــا قيل أن السلطان الغورى قد منع وصول بعض الهدايا المرسلة من الهــند إلى استانبول ثم آوى بعض الأمراء العثمانيين الذين فروا من وجه سليم . وما لبث الموقف أن تأزم حين علم العثمانيون أن ثمة مفاوضات سرية بينهم – المماليك – وبيــن الشــاه اسماعيل الصفوي ، ثم محاولة هؤلاء المماليك إعاقة المؤن المرسلة إلى السلطان سليم ، ومما زاد من تأزم الموقف أن السلطان الغورى غادر مصر إلى الشام ظــناً مــنه أن تواجده على الحدود الشمالية للسلطنة سيخيف السلطان العثمانى ، وفى الوقــت ذاته تفاوض مع الشاه الصفوى ليتحالف معه ضد العثمانيين . فحدث أن عجل ســليم بملاقــاة المماليــك عند" مرج دابق " فى أغسطس من عام ١٥١٦ حيث انتصر العثمانــيون نتيجة تفوقهم العسكرى وتوافر فرق المدفعية الحديثة التى تناسبت مع قوة الجــيش وعــدده ، إلــى جانب دقة تنظيم جيشهم وخضوعهم لقيادة حازمة موحدة ، وبسبب الخيانة التى دبت فى صفوف المماليك ، والتنافر الشديد بين طوائفهم وعدم ثقة فرقهم بأوامر السلطان .

وموقعــة مرج دابق من المواقع الحاسمة فى التاريخ لما ترتب عليها من النــتائج الخطيرة . فهى لم تكن مجرد انتصار حربى موضعى ، ولكنه انتصار حاسم قــرر مصير دولة المماليك ، وأحل مكانهم الدولة العثمانية فى زعامة العالم الإسلامي. وســهولة انتصار العثمانيين على المماليك عند أول ضربة جعلت العثمانيين يسارعون إلى التوغل جنوباً متعقبين فلول المماليك حتى لقد سقطت المدن الســـورية تباعــا

فـــى يـــد السلطان سليم الأول فأتم الإستيلاء على حماه وحمص ووصل إلى دمشق فى سبتمبر عام ١٥١٦ وخطب باسمه فى الصلاة ، ونودى به خادماً للحرمين الشريفين . ووفـــد علـــى الســـلطان سليم الكثير من أمراء سورية ولبنان مقدمين فروض الطاعة والـــولاء ، فأعطـــاهم الأمان وثبتهم فى أملاكهم وأمرهم بإقامة العدل وسياسة الملك . وبعـــد ذلـــك أرســـل كـــتاباً شديد اللهجة إلى السلطان طومان باى – الذى لقب بالملك الصـــالح وخلـــف الغورى ، يطلب إليه الإعتراف بالسيادة العثمانية وبأن يسك العملة باســـم سليم وبأن يكون نائبه فى حكم مصر حتى مدينة غزة . وكان من الصعب على دولـــة كبيرة كمصر أن تسلم بسهولة ، فرفض طومان باى شروط سليم ، بل وقتل وفد الـــتفاوض ، وصمم على الدفاع ، وبذل كل ما فى وسعه فى سبيل تنظيم قواته للدفاع عـــن مصر ، واشترى قدراً من البنادق والمدافع الحديثة من أهل البندقية ، وحاول أن يقيم خط دفاع عن مصر عند الصالحية لكى يعطل تقدم الجيش العثمانى الزاحف .

وكانـــت لدى السلطان سليم عدة محاذير تمنعه من التقدم صوب مصر ، ومن ثم أثر السلامة فى البداية على نحو ما رأينا ، ومن هذه المحاذير مخاطر اجتيازه لسيناء وتعـــرض خطوط مواصلاته للخطر نتيجة اتساعها ، إلى جانب توقعه مقاومة ضارية من جانب المماليك نظراً لكون مصر هى مركزهم واعتبارهم إياها آخر معاقلهم . ولم يـــر السلطان سليم بداً من التقدم نحو مصر ، ومن ثم قرر ، بعد احتلال جيشه للقدس ويافا وغزة وانعدام المقاومة ، أن يفتحها . لقد كان يدرك أن وجود قوة معادية له فى مصـــر مـــن شأنه أن يهدد حكمه للشام ، وبالفعل تغلبت طلائع الجيش العثمانى بقيادة الوزيـــر" سنان باشا " على حملة مملوكية خرجت لقتالهم عند خان يونس ، ساعد فيها بـــدو ســـيناء العثمانيين فى تحقيق ذلك الإنتصار الذى أرهب بدو الشرقية فى مصر ، فـــتقدم شـــيوخهم بالولاء للسلطان العثمانى ، الأمر الذى كان عاملا من عوامل نجاح العثمانييـــن ، بعدئـــذ اصطدم السلطان سليم بطومان باى فى " الريدانية " حيث هرب الأخـــير إلى القاهرة يتبعه الجيش العثمانى ، الذى دخلها فى ٢٦ يناير ١٥١٧ واستمر قتال الشوارع مع السلطان سليم حتى رأى طومان باي قبول عرضه السابق بأن يكون

نائباً له فى مصر ، فرفض سليم الذى أحسن استخدام الأمراء المماليك الثائرين والذين انضــموا إلــى جيشــه ، على حين لجأ طومان باى إلى شيخ بدو البحيرة الذى سلمه للفاتح المنتصر ، حيث شنقه فى أبريل ١٥١٧ ، مؤكداً بذلك انتصاره ونفوذه وصارت مصـــر مـــن ممتلكات الدولة العثمانية وزالت دولة المماليك بها ، وإن لم يتم التخلص منهم تماماً .

* * *

نظام الحكم والإدارة :

قـــام الســـلطان ســـليم على أثر ذلك ببعض الإجراءات الإدارية فى مصر لم تكن شاملة أو ذات صبغة عثمانية ، بل كان الهدف منها ، كعادة العثمانيين ، تسيير الأمور بشـــكل مؤقت والإبقاء على الإدارة المحلية بكاملها تقريباً ريثما تصدر تنظيمات أشمل وأدق فاعـــترف بقضاة المذاهب الأربعة ، كما كان الأمر زمن المماليك ، وأبقى على امتـــيازات أصحاب الإقطاعات والرُزق والأوقاف من المماليك و" أولاد الناس " وأمر بإرســـال عدد من أصحاب الحرف والصنائع إلى استانبول للإستفادة من خبرتهم وقبل ان يغـــادر مصر عين نائباً عنه فى القاهرة (يونس باشا) ثم ما لبث أن عزله وعين بـــدلا مـــنه (خايـــر بك) المملوكى وأوصاه بإعطاء الأمان للمماليك الهاربين وصنع كســـوة المحمل الشريف مما أكسبه عطف المسلمين ، وترك من عساكره خمسة آلاف فـــارس وخمســـمائة رام . وبقى السلطان العثمانى وحده زعيماً للمسلمين وإن لم يتخذ بعد لقب الخليفة .(تم ذلك بعد معاهدة وقعتها الدولة العثمانية مع روسيا عام١٧٧٤) . ذلـــك أن السلطان سليم كان يفضل لقب "خادم الحرمين" على لقب الخليفة ، وإن كانت مســـألة الخلافة العثمانية قد اتخذت مظهراً سياسياً جديداً فى أثناء القرنين الثامن عشر والتاســـع عشـــر ، عـــندما أخذ السلطان العثماني يهتم بتقوية وإبراز صفة الخليفة فى شخصه ، لكى يحتفظ ببعض النفوذ فى المناطق التى سلخت عن الدولة العثمانية ولكى

يكسـب عطـف العـالم الإسـلامي ويجمعه حول عرش الخلافة فى مواجهة الضغط الأوروبي المتزايد على ممتلكات الدولة العثمانية .

وبفتح العثمانيين لمصر (١٥١٧) ورثوا السلطنة المملوكية ومسؤولياتها فى حمايـة الأماكـن المقدسـة فى الحجاز ، وأصبحت الدولة العثمانية زعيمة المسلمين السـنيين ... وبهذا الفتح يبدأ ما يصطلح عليه بتاريخ مصر الحديثة استناداً إلى أن هذا الحدث الهام يقع فى فترة قريبة من الفترة التى بدأ الأوروبيون بها عصورهم الحديثة، حيـث أنهـى فتح العثمانيين للقسطنطينية عام ١٤٥٣، فترة العصور الوسطى ، حيث انتهت رسمياً حياة الإمبراطورية البيزنطية .. وإن كان هذا الفتح بالنسبة لمصر ، من الناحـية الحضـارية لم يؤثر فى حياة مصر والمصريين ، بل يعتبر فى نظر البعض امتداداً لفترة الحكم المملوكى مع تغيير جنسية الحاكمين .

ولعـل دراسـتنا لأهمية هذا الحكم بالنسبة لمصر والمصريين توضح مدى صـحة هذا الرأى ، وتكاد تتفق أغلب الكتابات التاريخية على أن العثمانيين لم يصبغوا الـبلاد العربية بصبغة تركية عميقة ، فلم يتجاوز الأثر التركى الطبقة السطحية، حتى أن اللغـة التركية اقتصرت معرفتها على طبقة صغيرة جداً من العلماء والأعيان ممن درسـوا فـى استانبول ، وتفسر سطحية هذا الأثر العثماني بافتقار الأتراك فى الأصل إلـى تراث حضارى قوى ، ومن ثم اعتمادهم على الشريعة والأنظمة الإسلامية ، وقد أصـبح لشيخ الإسلام أو مفتى استانبول أهمية قصوى ، وذلك بسبب الحاجة إليه فى وضـع القوانيـن المنظمة لشؤون الولايات بما يتفق والشريعة ، ولما كان أغلب سكان الـبلاد العربـية من المسلمين ، اكتفى العثمانيون بالاعتماد على الولاء الدينى لهؤلاء السـكان – ومن بينهم المصريون – تجاه السلطان العثمانى المسلم ، وهذا يفسر لماذا لـم ينقل العثمانيون جاليات تركية كبيرة ، عسكرية أو مدنية ، إلى البلاد العربية ، بل اكـتفوا بحاميات صغيرة فى مراكز الولايات والقلاع ، وحتى هذه انصهرت بالتدريج مع السكان المحليين .

لقــد كانــت غاية الفتح العثمانى الإبقاء على الوضع السائد فى مصر شريطة تقديــم الطاعـــة ودفـــع أموال الميرى للسلطات العثمانية والدعاء للسلطان فى المساجد كتعبـــير عن الولاء له ، وقد عمد العثمانيون لتأمين ذلك إلى إيجاد توازن بين السلطات فى حكم الولاية الجديدة ،ورغم أن الوالى العثمانى كان يمثل أعلى سلطة فى الولاية ، فقــد وازن ســلطته ، أو بالأحرى حد منها ، وجود أغا الإنكشارية والقاضى والمفتى والدفــتردار ، الذيــن كـــانوا يعينون مباشرة من قبل السلطان ، ومن الطبيعى إذن أن يعتمد هذا النظام على درجة كبيرة من القوة ونشاط الإدارة المركزية العثمانية التى إن دبَّ فــيها الضعف والفساد ، استشرى ذلك فى كيان الدولة كلها وانعكس بشكل مباشر علـــى تدني نوعية الولاة والموظفين ، وتمثل الضعف فى تعيين ولاة وأناس غير أكفاء اشـــتروا مناصـــبهم أحياناً وحاولوا استعاضة ما أنفقوه بابتزاز الأهلين والضغط عليهم أحياناً أخرى .

فانتشر الإلتزام الذى أرهق الفلاحين ، وكثرت الرشاوى بين الموظفين بسبب ضـــعف رقابـــة الدولـــة .. وحيـــن يعم ذلك تنتشر الفوضى ويزداد تمرد فرق الجند وخاصــــة الإنكشـــارية والجند المرتزقة ، تنعكس تلك الصراعات وهذه الفوضى على مفاهــيم الشـــعب عـــن الحكم والحكام وحتى أنه لكثرة ما عانى أفراده من الظلم بدأوا يســـتخفون بـــالولاة العادليـــن ! وبازدياد الفوضى وضعف الولاة يتكتل الناس ويزداد اعـــتمادهم على منظماتهم التقليدية للذود عن مصالحهم ، مثل طوائف الحرف ونقابات الأشراف والطرق الصوفية .

وهكـــذا كان باشا مصر وواليها نائباً عن السلطان فى مزاولة سلطته العليا بالقاهـــرة ، وكانـــت أهـــم وظيفة له مراقبة تنفيذ الأوامر الشاهانية وإرسال الجزية أو الخـــراج إلـــى عاصمة السلطان ، وكذلك معتادات الآستانة من منتجات مصر وهدايا الحرميـــن الشـــريفين . وهو مكلف أيضاً بتجهيز فرقة من الجند للاشتراك فى حروب الســلطان ، كمـــا أنـــه وهـــو يرأس الديوان الذى يساعده فى الحكم ، يصدر الأوامر والمراســـيم وعلـــيه أن يعتمد ممثلى الإفرنج من القناصل وأن يقيم العدل ويوطد الأمن

ويــرأس الاحتفالات العامة ، وقد يحدث أحياناً أن يطالب رؤوساء الجند أو البكوات ، باســتدعاء الباشا إلى عاصمة الدولة خشية اغتياله ، فكان الباشا يغادر البلاد ، ويعين أحد البكوات " قائم مقام " بكتاب من السلطان فيتولى الحكم ريثما يصل الوالى الجديد.

وكان مقر الوالى بالقلعة ، وقد شملت اختصاصاته أيضاً دعوة الديوان للانعقاد وتعييــن الكشـــاف ومشايخ البلد والسناجق ، بعد أخذ رأى السلطان ، وفصلهم وتقديم الــتقارير إلـــى الباب العالى ، وعموماً لم يكن هذا المنصب مستقراً إذ كثيراً ما يبدل الباشـــا ولم يمض زمن طويل على تعيينه ، وبشكل عام كانت الأجهزة التى تحكم معه أقـــرب إلى أن تكون أجهزة إدارية ، فلم يكن بوسعها إصدار قرارات سياسية ، حيث كانت هذه من اختصاص السلطان وحده .

وقد حد من سلطة الوالى وجود الحامية العثمانية ، كما كانت تتراوح مدة ولاية الوالـــى بين سنة وثلاث سنوات ، ويلاحظ أنه تقلب على ولاية مصر مائة والٍ خلال ٢٨١ عامـــاً (أى منذ الفتح حتى حملة بونابرت) ، وكان الولاة عادة يحصلون على نســبة مــن الضرائب لأنفسهم ، وكان لكل وال وكيل يسمى" الكتخدا " يعينه السلطان بقـــرار مـــنه ، ويساعده كذلك الدفتردار ، أى مدير الشؤون المالية ، الذى كان يختار عادة من السناجق ، يضاف إلى ذلك عدد من الموظفين والتراجمة والحرس الخاص .

لقـــد كان السلطان يعتبر مصر ثانى ولاية فى الدولة العثمانية بعد ولاية المجر، فـــنظراً لأهمـــية مركـــز مصر كان يختارعليها ولاة من ذوى الكفاءة ممن تقلبوا فى مناصــــب رئيســـية فـــى حكـــم الأقاليم أو فى البلاط العثمانى أو فى منصب الصدارة العظمـــى نفسها . وفى عهد قوة الدولة استطاع الباشوات أن يحكموا مصر طبقاً لتقاليد الحكـــم العـــثمانى وحفظـــوا هيبة السلطان ، وكان نفوذهم موقراً ، ولم يستطع رجال الحامـــية ولا أمراء المماليك أن يستبدوا دونهم بالسلطة، ولكن الأمر كان ينعكس عندما تضعف الدولة العثمانية .

وإلـــى جانب الباشا يوجد (الديوان الكبير) وهو عبارة عن مجلس مؤلف من رؤســـاء جمـــيع الفـــرق (الأغاوات) ودفترداريها ورزنامجتيها وأمير الحج وقاض القضـــاة ورؤوســـاء المشايخ والأشراف وقضاة المذاهب الأربعة والعلماء ، كما كان يحضـــره طائفـــة من الموظفين مثل الفرمانجية والكتاب والتراجمة ، وكان يعقد أربع مـــرات أسبوعياً واختصاصاته بشكل عام إدارية تتعلق بالضرائب، كما أنه لا يستطيع أن يبرم أمراً دون الرجوع للوالى ، وإلى جانب هذا الديوان يوجد (الديوان الصغير) الـــذى يعقـــد عـــدة مـــرات فـــى الأسبوع برئاسة الباشا ، ويتألف من كتخدا الباشا والدفـــتردار والروزنامجـــي ومـــندوب عـــن كـــل فرقة من فرق الجند (الحامية أو الأوجاقـــات) والضـــباط والعظام ، وكان هذا الديوان ينظر فى الأعمال العادية ، وقد مـــنع الباشا بعدئذ من حضور اجتماعات المجلسين فأصبح يتتبع مداولاتهما من وراء ســـتار ، ولإســـتكمال الـــنظام السياسى والإدارى قسمت البلاد إلى اثني عشر سنجقاً يحكمهـــا إثـــنا عشر من البكوات المماليك والمعينين من قبل الديوان . وقد أضيف إلى هـــؤلاء الســـناجق اثني عشر نائباً فى عهد السلطان سليمان القانوني ، مما جعل البلاد فريســـة لأربعة وعشرين طاغية ، ويقوم السناجق بمهمة حفظ الأمن وحماية الفلاحين مـــن إغـــارات العـــربان ، كما كانوا يقومون ببعض السفارات الخاصة ، وكان منهم القباطين والدفتردارية وأمراء الحج... الخ ، وقد زاد السلطان القانوني إلى فرق الجند الســـت ، الذيـــن تألفـــت منهم الحامية العسكرية ، فرقة سابعة (أوجاقاً) من المماليك القدماء .

لم تتعرض مصر طوال العهد العثماني ، حتى قدوم الحملة الفرنسية ، لخطر الإعـــتداء مـــن الخـــارج ، وإن كـــان هذا الجيش العثمانى – المملوكى قد اشترك فى حروب السلطان فى أوقات وميادين مختلفة ، فاشتركت الحامية العثمانية المصرية فى انتزاع كريت من أيدي البنادقة عام ١٦٦٩ ، كما اشتركت فى حروب الدولة العثمانية ضـــد النمسا فى النصف الثانى من القرن السابع عشر . وكذلك فى الحرب الروسية – التركية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

وعمومـــاً كانـــت هذه الصفوة العسكرية تكون طائفة حربية متمتعة بامتيازات قابلـــة للانـــتقال من أفرادها إلى ورثتهم ، فى الوقت الذى أخلدت فيه إلى حياة الدعة والاســـتقرار ، حيـــث لم تتعرض إلى أى خطر طوال مدة أقامتها بمصر حتى جاءت الحملة الفرنسية فعجزت عن صدها .

وهكـــذا يـــبدو أن أســـس هذا النظام تقوم على دعائم عسكرية خالصة ، فكـــان مركـــباً من ثلاث سلطات (الوالى – الديوان – الحامية) متنازعة بالإضافة إلى التنازع بين فرق الجند ، وكان كل أوجاق منها يبلغ عشرين ألفاً من المشاه ومثلهم مـــن الفرســـان ، وكـــل إلـــيهم الدفـــاع عـــن البلاد وأعمال الشرطة وجباية الأموال والضـــرائب، وكان رؤساؤهم يسمون أغاوات ورئيسهم يلقب بشيخ البلد ، أما بالنسبة للتقســـيم الإداري ، فالمعـــروف أنه كان فى العصر المملوكي قد تم على أساس تقسيم الوجـــه القبلى إلى ستة أعمال والبحرى إلى ستة ، على رأس كل منها أحد الكشاف ، وظـــل هـــذا النظام معمولاً به حتى جاء السلطان سليمان القانوني فأعاد النظر فى هذا التقســـيم القـــائم وسميت الأعمال " ولايات " أما ثغور الإسكندرية ودمياط والسويس ، فكانـــت تابعـــة للســـلطان رأساً ، وقد أنشأ قانون السلطان سليمان " قانون نامة " أربع ســـنجقيات جديـــدة فـــى الدلتا (الشرقية – الغربية –المنوفية– البحيرة) ثم واحدة فى جـــرجا ، أمـــا باقى الأقاليم فقد قسمت إلى كشفيات . وكانت مهمة السناجق الإشراف على الزراعة والري وإقامة الجسور وتوطيد الأمن والعدالة ، والإشراف على أعمال الكشـــاف الذيـــن هـــم أقل مرتبة منهم ، وكثيراً ما كانوا ينوبون عنهم ، بالإضافة إلى وظيفـــتهم الأصلية وهى جمع الضرائب وأموال الميري وتنظيم الإستفادة من مياه النيل .... الخ .

أما الإدارة المالية فقد تمثلت فى الديوان الدفتري ، ويرأسه " الدفتردار " أى رئـــيس الشؤون المالية ، وهو عادة من السناجق ، وكانت مهمته الإشراف المالى على الولايـــة ، وهـــو جهـــاز إداري قوي ودقيق نظراً لأهمية وظيفته ، وإلى جانب ديوان الـــروزنامة الـــذى كـــان خاضـــعاً لإشـــرافه ويتناول الإشراف على جمع الضرائب

وصــــرفها، وكانــت تعــرض عليه أوامر الوالى فيحيلها إلى الأقلام المختصة ويرفع البــيانات المحررة إليه عن طريق الديوان الدفتري ، وكان يقوم بالعمل فى هذا الديوان أفندية من الكتاب ، يرأسون أقلام الروزنامة (مقاطعات) ويورثون وظائفهم لأبنائهم، وإن غلــب علـــى أعمـــالهم طابع السرية ، حيث كانوا يستخدمون نوعاً من الخطوط يســـمى خــط (القــيرمة) والروزنامجي هو المدير العام للديوان وكبير الأفندية وله معاونون ومساعدون ، وينقسم ديوانه إلى عدة أقلام أو مقاطعات يرأس كل منها أفندي يتولى حفظ أوراقها فى سجلات متعددة .

أمـــا القضــــاء ، فقد أصبح خاضعاً لهيئة القضاء المركزية فى الآستانة ، وكـــان السلطان يرسل إلى مصر قاضي القضاة المسمى قاضي القضاة عسكر أفندي ، ولمـــدة عـــام ، وكـــان عضـــواً فى الديوان ويشترك فى محاسبة الباشا فى آخر عهده بالولايـــة ويشـــرف علـــى القضاة فى أنحاء البلاد ، وكان السلطان سليم قد أبقى على المناصـــب الكـــبرى فى الجهاز القضائى مع إدخال بعض التعديلات ، ووحد مصادر التشـــريع ثـــم ألغى السلطان سليمان مناصب القضاة الأربعة مكتفياً بواحد ، وكان من اختصـــاص القضـــاة فـــى مصـــر الإشراف على إدارة الأوقاف والمرتبات الخيرية المخصصـــة للعلمـــاء أو أهـــل الحرميـــن ، وتقسيم التركات وتحصيل الرسوم على المـــبايعات والتصـــرفات العقارية . إلى جانب وظيفتهم الأصلية المتعلقة بالفصل فى القضايا المدنية والجنائية . وكان قاضي عسكر وسائر القضاة يحصلون على مراكزهم بالشـــراء ، نظـــير الرســـوم التى يحصلونها مثل رسوم التحقيقات والقضايا .. الخ ، وعـــندما ضـــعف النفوذ العثماني ، نقص العنصر العثماني فى القضاة ، وحل مكانهم قضـــاة من المصريين . وطالما تمتعت حكومة استانبول بالقوة الكافية لفرض احترامها وطاعـــتها ، ظلـــت مصـــر مستبعدة بفعل هذا النظام المرتبك المتشعب ، ولكن ما إن ضـــعفت ســـلطة الباب العالي ووهنت قوته ، حتى حاولت مصر التحرر من نير هذا النظام بعد أن ناءت بأرزائه وزراياته ورأت فيه استمراراً لعصر المماليك .

* * *

أما عن **تطور الأوضاع السياسية** فى مصر خلال العصر العثماني فيلاحظ أن الحكـم العثماني فى بدايته كان مضطرباً يفتقر إلى تنظيم دقيق واستقرار واضح . فقد تمـرد اثـنان من زعماء المماليك فور وفاة الوالى خاير بك عام ١٥٢٢ وأرادا انتزاع حكـم مصـر من الوالى العثماني الجديد غير أن هذا تمكن من القضاء عليهما ، كذلك حاول أحد الولاة (أحمد باشا) أن ينفصل بمصر عن السلطنة العثمانية عام ١٥٢٣، حيـن صـادر ثروات الأعيان وأعدم قائد الحامية وطلب البيعة له من قضاة المذاهب الأربعـة باعتـباره سلطاناً لمصر ، وأن تكون له الخطبة والسكة ، واستولى بجنوده علـى القلعة غيرأن أنصار السلطان العثماني دبروا ثورة مضادة أمسكت بزمام الحكم بعـد أن أطاحـت بـالوالى الثائر .. وكانت هذه الأحداث وراء صدور " قانون نامة " الذى نظم الإدارة العثمانية لمصر ، ووثق من تبعيتها للدولة العثمانية .

ومـع ذلـك فـإن أواخر القرن السادس عشر شهدت تدهوراً فى نفوذ الولاة العثمانييـن ، بسـبب ضعف الدولة ذاتها ، فاندلعت ثورات متفرقة ضد سلطة الولاة ، وبـات الـولاة يعـتمدون كثيراً على حماية بكوات المماليك لهم ، ولما لم يكن لهؤلاء وظـائف محـددة ، فقد استطاعوا بسط سيطرتهم على الجهاز الإداري والمالي خلال القرنيـن السـابع عشر والثامن عشر ، وبدأوا ، فى ظل ضعف الولاة ، يتحولون إلى قـوة سياسـية لها نفوذها وتأثيرها على مجريات الأمور . بل استطاعوا خلال القرن السـابع عشر الاستئثار بمنصب الدفتردار ، وكذلك منصب نائب الوالى (القائمقام) ، فضـلاً عن وظيفة (حاكم الصعيد) ، بعد أن كانت قد تألفت منه مديرية كبيرة خلال القـرن السـادس عشر ، بل استطاعوا كذلك عزل الولاة المكروهين وتعيين من يقوم مقامهم من بينهم حتى يرسل السلطان والياً جديداً ..

وحتى نهاية القرن السابع عشر بات واضحاً أن عجز الدولة العثمانية عن حفظ هيبـتها فـى مصـر ، قـد أدى إلى ظهور البيوتات المملوكية كالايواظية وأبي شنب والقازدوغلية ورضوان وبلفية وغيرها ، وكانت هذه البيوت تنتمي إلى حزبين كبيرين متنافستين هما الفقارية والقاسمية ، وقد تناحرت مع بعضها البعض .

وقـــد اشـــتد التـــنافس والصراع كذلك بين الأوجاقات العسكرية السبعة ، وكانت معظـــم المتاعـــب تأتـــي من أوجاق الإنكشارية ، الذى استطاع فى نهاية القرن السابع عشـــر عـــزل الوالي ، وأصبح قائده (أغا الإنكشارية) يتولى زمام الأمور فى مصر فـــى الســـنوات الأولـــى من القرن الثامن عشر ، حتى تهددت البلاد بحرب أهلية من جـــراء تحـــدي بقـــية الأوجاقات للإنكشارية ، بدت نذرها عام ١٧١١ ، والحاصل أن بكـــوات المماليـــك تورطوا فى هذا الصراع العسكري ، بل سيطروا عليه بتأييدهم هذا أو ذاك ، واســـتطاعوا بســـطوتهم أن يحولوا الولاة إلى مجرد أشخاص ضعاف ، لا حول لهم ولا قوة ، عرضة للعزل ، واستهدفوا من ذلك الانفراد بحكم مصر .

وحـــتى أواســـط القرن الثامن عشر برز من بين هذه البيوت المملوكية بيت القازدوغلية ، الذى صار أكبر قوة سياسية تنافست على الرياسة ، وسيطر بكواته علـــى منصـــب شيخ البلد (الذى ربما يشير إلى أقدم مماليك القاهرة ، ولم يكن اللقب ضـــمن الألقـــاب الرسمية العثمانية) الذى رشحوا له شخصية مهمة ، برزت فيما بعد بشـــكل خطير ، وهى شخصية علي بك ، الذى عرف فيما بعد باسم "علي بك الكبير " عـــام ١٧٦٠ ، ومـــا أن تولـــى مشيخة البلد حتى بدأ يكون له بيتاً مملوكياً جديداً ، ثم استطاع التخلص من المنافسين الأقوياء فى البيت القازدوغلي ، بعد فترة من الصراع، انتصـــر فـــيها علـــيهم ، وتخلص من حلفائه حتى صار الحاكم الفعلي لمصر منذ عام ١٧٦٨ م .

لقـــد عمـــل علـــي بك على كسب مودة السلطان ، ليضمن عدم معارضة الباشا والديـــوان لأعماله ، ثم بدأ يدرك مدى ضعف الدولة سياسياً وعسكرياً خلال حربها مع روســـيا ، وهو ما شجعه على القيام بحركة لعزل الوالى وتولى منصب القائمقام ، إلى جانـــب منصـــبه كشيخ للبلد ، ثم أوقف إرسال الضريبة السنوية إلى عاصمة السلطان وأقـــدم علـــى اتخاذ خطوات تستهدف استقلال مصر تحت حكم المماليك ، وقد روى " الجبرتـــي " أنـــه كـــان يقول لخلصائه " إن ملوك مصر كانوا مثلنا من المماليك .. وهـــؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها ..." غير أنه قدم للسلطان خدمة عندما

طلـــب إلـــيه إرسال حملة للحجاز لحسم الصراع حول منصب شرافة مكة ، فاستجاب وانتهزها فرصة ليعين أحد مماليكه على إمارة جدة ، فبدا وكأنه سيطر على الحجاز ، إلـــى جانب مصر ، وبدأ يتطلع إلى الشام و وقد واتته الظروف عندما اشتد نفوذ الشيخ ظاهـــر العمـــر فى فلسطين ، وصار يتطلع لغزو دمشق أثناء انشغال الدولة العثمانية بحـــربها مـــع روســـيا ، فتحالف علي بك الكبير مع الشيخ ظاهر ، وأجرى اتصالات لطلب دعم من قادة الأسطول الروسي فى البحر المتوسط .

وقـــد أرســـل علي بك إلى حليفه حملة يقودها مملوكه محمد بك أبو الدهب لضم دمشق عام ١٧٧١ وتمكن هذا من ذلك بالفعل ، وأصبح وسط وجنوب بلاد الشام خاضعاً لعلي بك ، ولم يعد أمامه سوى حلب ، ولكن قائده أبو الدهب انسحب فجأة بعد أن أضـــمر خـــيانة ســـيده ، ودار بينهما صراع على السلطة فى مصر عام ١٧٧٢ ، اســـتطاع أبـــو الدهب ، بحشد كبير من خصوم علي بك الكبير ، أن يتقدم نحو القاهرة وأن يـــنزل بسيده هزيمة قاسية ، فرَّ على أثرها علي بك إلى حليفه القديم فى فلسطين (الشـــيخ ظاهـــر العمـــر) ، ثم لم يلبث أن عاد بقواته إلى القاهرة ، بناءً على دعوة بكوات المماليك الموالين له ، غير أنه ووجه بجيش أبو الدهب عند الصالحية فى مايو ١٧٧٣ حيث دارت معركة هزم فيها علي بك وتم أسره ، ثم توفى فى معسكر خصمه .. لتنتهـــي ثورتـــه ضد الدولة العثمانية ولتخلص مصر إلى قائده الخائن أبو الدهب ، الـــذى استرضـــى السلطان العثماني بغزو فلسطين عام ١٧٧٥ ، وقضائه على الشيخ ظاهـــر ، وأعـــاد الشام إلى سلطة الدولة العثمانية ..لكن أبو الدهب لم يلبث أن توفى فجأة مما أدى إلى عودة جيشه إلى مصر .

وقـــد أعقـــب ذلـــك صراع بين القازدوغلية أنفسهم ، برز خلاله اثنان من ممالـــيك أبـــو الدهب وهما ابراهيم بك ومراد بك ، حيث اتفقا على اقتسام السلطة فى مصـــر ، علـــى أن يكون ابراهيم بك شيخاً للبلد ، وظلا يحكمان مصر خلال الفترة (١٧٧٥- ١٧٨٦) الـــتى كانت من أسوأ فترات تاريخ مصر ، حيث عانى المصريون خلالهـــا مـــن الظلـــم ، ومن تدهور الأوضاع الاقتصادية ، مما حدا بالدولة العثمانية

للتفكـــير فـــى القضاء عليهما ، واستعادة سيطرتها على مصر ، وبالفعل أرسلت حملة يقودهـــا القبطان حسن باشا ، الذى تقدم إلى القاهرة ، بعد هزيمة خصميه اللذان هربا إلـــى الصـــعيد ، وتولـــى مقاليد الأمور فيها عام ١٧٨٦ ، بينما لازال مراد وإبراهيم يتحصنان فى الصعيد ويحكمانه ، ويتحينان الفرصة للعودة للقاهرة ، وبعد معارك عدة انســحب خلالهـــا الـــبكوان إلـــى النوبة ، ثم عادا إلى الصعيد ، وتقدما بجنودهما إلى القاهـــرة ، فـــى ظـــروف انشغال الدولة العثمانية بحربها مع روسيا (التى نشبت عام ١٧٨٧) وســحبها لوالـــيها القبطان حسن باشا من مصر ، فتمكنا من دخول القاهرة واستمرا فى حكمها بشكل فعلي ، بينما بقى الوالى العثماني الضعيف الذى خلف حسن باشا مقيماً فى القلعة بلا سلطة تقريباً ، حتى مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ لتنهى عزلة مصر ولتبدأ بعدها مرحلة جديدة من تاريخها .

* * *

أمـــا عن **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى** ظل هذا الحكم ، فقد تأثرت بالـــثورات والفتن وفوضى الجند وتفرق السلطات ، فلم يتوفر أحد على دراسة أوضاع الـــبلاد الاقتصـــادية ومـــن ثـــم كانـــت موارد مصر، التي أهمل الحكام أمر تنميتها وصيانتها، مثقلة بالاتاوات والجبايات المختلفة فكانت مصر ترسل من حين لآخر فرقاً ونجـــدات للاشتراك فى حروب الدولة العثمانية ، وتدفع الجزية عن يد وهى صاغرة ، مـــن نقـــود وغـــلال وســـلع ، وقد نجم عن الثورات إهمال للمرافق العامة وكثيراً ما تعطلـــت طرق المواصلات بين أجزاء البلاد بسبب ذلك ، كما حال اضطراب الأمن أيضـــاً دون نمـــو الـــتجارة الداخلية ، وتضاءلت لنفس الأسباب تجارة الترانزيت عبر مصـــر ، وكان لسياسة سحب الأيدي ، ذات المهارات الخاصة فى الصناعات الحرفية إلـــى عاصـــمة السلطان ، كان لذلك أثره فى إفساد الكثير من هذه الحرف والصناعات وتوقفها .

ونتـــيجة لشـــدة الغـــلاء ، وقصـــور النيل وفيضاناته ، وتوالى المصادرات والمظـــالم أن طفـــح الكيل بالفلاحين الذين هربوا من قراهم فراراً من الظلم والاستبداد

فأصـــيبت الأرض بالبوار ، بينما كان يهرع سكان المدن إلى مشايخ الأزهر والعلماء يجـــأرون بالشكوى من سوء الأوضاع ، وكانت الأراضى مثقلة بالضرائب العينية كما عـــانى الزراع الأمرين من تلاعب الجباه بالموازين والمكاييل وكثيراً ما اقترن طلب " الفـــرد " بالـــتهديد والوعـــيد ولا شـــك أن تواتر هذه المظالم قد أضعف الحوافز على الإدخـــار والاســـتثمار المنتج ، كما تناقص عدد السكان بسبب سوء الحالة الاقتصادية وانتشـــار المجاعـــات والأوبئة ، ولم يكن هناك نظام ثابت لحيازة الأراضى الزراعية يكفل لفلاحيها نوعاً ثابتاً من الحقوق فى الملكية سواء للأرض أو للمحاصيل ، ذلك أن أرض مصر اعتبرت ملكاً للدولة صاحبة السيادة عليها وفقاً للنظام الذى كان سائداً قبل الفـــتح العثمانـــي ، حيـــث كانـــت للفلاحين ملكية انتفاع فحسب وحتى هذا النوع من الملكـــيات لـــم يكن ثابتاً وقائماً على ضمانات كافية ، هذا بالإضافة إلى مساوي نظام الإلتزام .

وكـــان قـــد أجـــرى مسح للأراضي عام ١٥٢٦ ثم أجرى مسح آخر عام ١٥٥٠ لـــتقرير الضرائب ، وقد تمثلت أنواع الأراضي فى بداية العصر العثماني فى عدة أنواع هى :-

١- أراضـــي الأثر ، وهى أراضٍ خراجية وزعت على الفلاحين لزراعتها ، أى منحوا فيها حق الانتفاع فحسب .

٢- أراضي الرزق ، وكانت غير خاضعة للخراج وقد منحت " لأولاد الناس " وأمـــراء الجـــيش ، ومـــنها الـــرزق الأحباســـية على الحرمين الشريفين والمحبوسة على المشروعات الخيرية .

٣- أراضـــي الأوقـــاف التى أوقفها أصحابها على وجوه البر ، وصدرت بها حجـــج شرعية بناء على أحكام قضائية وقد تم فحصها بواسطة مندوب من الآستانة ثم أعفيت من جميع الضرائب عدا ضريبة الميري .

٤- أراضـــي الأواسي وهى التى تمنح للملتزم يزرعها لحسابه فى حدود عشر الأراضـــي الداخلة فى إلتزامه ، وهى ملكية انتفاع ولكنها امتازت بامكانية توريثها وإعفائها من ضريبة الخراج .

وكانـــت أهم المحاصيل الشتوية هى القمح والشعير والفول والحمص والكتان والبصـــل والخضـــروات والفواكه ، بينما كانت الصيفية هى القصب والسمسم والقطن والنـــيلة والبطيخ ، وكان الاضمحلال الزراعي سبباً فى اضمحلال وانقراض الحرف الـــتى كانـــت مزدهـــرة فـــيما سبق ، فاختفت صناعات بناء السفن والأنسجة الفاخرة واقتصرت الصناعة على بعض الحرف الضرورية للإستهلاك المحلي والتي ارتكزت أساســـاً على العمل اليدوي فى صناعات الغزل والنسيج والفخاريات والحصير ومواد البـــناء والسكر وغيرها ، وكانت جميعها على درجة كبيرة من التخلف والتأخر ، ولم يشـــهد العصـــر تنفيذ خطط من نوع ما ، ونتيجة لذلك كله ، وبسبب العزلة السياسية والاقتصادية لم تظهر رأسمالية مصرية فى ظل النظام العسكري المملوكي-العثماني ، وبفعـــل انـــتقال الصناع المهرة من البنائين والنقاشين والنجارين والحدادين والخراطين إلى استانبول ... الخ ممن قدرهم المؤرخ ابن اياس بنحو ألف .

أمـــا الـــتجارة فكـــان مـــن الطبيعي أن تتأثر بذلك كله ، فعاشت كثير من المـــناطق فـــى شبه اكتفاء ذاتي ، بينما كانت دواب الحمل هى وسائل النقل ، وكانت الـــتجارة بين الوجهين البحري والقبلي تتم عن طريق النيل ، زاد من صعوبتها قصور كمية النقود المعدنية المتداولة (الدرهم والدينار) عن الوفاء بحاجة المعاملات ، حيث كـــان الدفـــع يتم عيناً فى كثير من فروع الانتاج الزراعي والصناعي ، بالإضافة إلى عـــدم ثـــبات قـــيمة العملة ، وبشكل عام انخفضت القدرة الشرائية ولم يكن ثمة اهتمام بطـــرق الـــتجارة التـــي هى عصب النقل البري فى الوقت الذى أثرت فيه الفيضانات والـــتحاريق علـــى الطرق المائية وكثرت الرسوم الداخلية كضرائب الدخولية والعوائد الشهرية وغيرها ، مما أدى إلى تضاؤل التبادل التجاري أيضاً .

أمـــا الـــتجارة الخارجية فقد تأثرت بعد الكشوف الجغرافية وتحطيم الأسطول المصـــري عـــام ١٥٠٩ بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية قد منحت الامتيازات الكثيرة للـــدول الأوروبية وما صحب ذلك من امتيازات جمركية وقانونية ، وبالرغم من ذلك كلـــه لـــم يقض نهائياً على تجارة مصر ، فظلت مركزاً للتجارة بين الشرق والغرب ، ولكـــن بشكل محدود . فكانت لها تجارة هامة مع بلاد العرب ، حيث حملت السفن من جـــدة إلـــى السويس البن ومنتجات الهند ، وكذلك وجدت قوافل ذات أهمية بين مصر والســـودان ، كمـــا اســـتوردت مصـــر مـــن شـــمال إفريقـــيا بعض السلع كالحبوب والمصـــنوعات الجلديـــة ، ومن البلقان والأناضول والشام استوردت مصر أنواعاً من الأخشاب والفواكه ، ووجدت أسواق لبيع العبيد والمماليك فى القاهرة .

أمـــا البـــناء الاجتماعي الذي يتصل إتصالاً عضوياً بالأحوال الاقتصادية ، فقد ورث العثمانـــيون مجتمعاً تركيبه الطبقى مغلقاً ، أحاطت فيه الطبقة المملوكية الحاكمة نفســـها بسياج عنصري ، كان من الصعب على أبناء الشعب تخطيه ، وقد حل الوجود العثمانـــي محـــل الطبقة المملوكية الحاكمة ، إلا أن الفارق الجوهري بين النظامين أن الحكـــم العثماني كان سلطة احتلال تمثل الدولة العثمانية ، أما الممايك فكانوا طبقة عليا لا تمـــثل دولـــة أخـــرى ؛ ولـــم يكن الحكم العثماني بحاجة للربط بين الطبقة الحاكمة والعنصـــرالمحكوم ، لأن القوة التى ساندت الوجود العثمانى كانت قوة الدولة العثمانية ذاتهـــا وليست الحامية إلا واجهة لها . فلا خوف من الامتزاج كما كان الحال بالنسبة لعصر المماليك ، وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك ما يمنع من اندماج العثمانيين مع المصـــريين ، صـــحيح أنهـــم انعزلوا فى البداية ولكنهم لم يستمروا فى عزلتهم ، بل اندمجوا وتزاوجوا مع المصريين .

ومع ذلك نلمح وجود طبقتين متميزتين رئيسيتين ، أولهما طبقة الحكام التى لها كافة السلطات ومغانمها ، وتتركز فى شكل صفوة أرستقراطية من بكوات الأتراك والممالـــيك الذين يستندون إلى عصبيات جنسية مدعمة بالوضع الاقتصادى والسياسي الـــذى يجعل منها طبقة متميزة تعلو البناء الاجتماعي ذاته ، تحتل مركز الصدارة فى

الإدارة والجـيش وشـؤون الحكم ، كما تتمتع بامتيازات توفر لها ذلك الوضع وإن لم تمارس سلطات قضائية أو اجتماعية على رعاياها من المصريين ، حيث كان أفرادها أشـبه بمـلاك متغيبيـن ينصـب اهـتمامهم علـى جمع الثروة من حصيلة أملاكهم وإقطاعـاتهم تاركيـن للملتزميـن والكشاف مهمة السهر على هذه المصالح ، فكانوا منشغلين بالسياسة والصراع على السلطة وعلى الرغم من انتماء أبناء هذه الطبقة إلى أصـول متباينة إلا أنهم اعتنقوا الإسلام وظلوا يستخدمون اللغة التركية فى معاملاتهم كعلامـة علـى تميزهم فى المجتمع المصري ، وبمرور الزمن ونتيجة لعوامل مختلفة أخذت هذه الطبقة فى الاضمحلال تدريجياً خاصة فى النصف الثاني من القرن التاسع عشـر حين ظهرت طبقة كبار الملاك المصرية لترث المكانة الاجتماعية ، التى كانت لتلك الطبقة ، على ما سوف نرى خلال الفصول القادمة .

أما الطبقة الثانية والكبيرة فهى طبقة المحكومين ، وكانت هذه بدورها تنقسم إلى مـا يمكن اعتباره طبقة وسطى (بورجوازية) ثم طبقة الفلاحين وصغار الحرفيين ، وقـد تكونـت الطبقة الوسطى من المشايخ وعلماء الأزهر ورجال الدين وكبار التجار والحرفييـن . وكان علماء الأزهر ذوى مكانة مرموقة بحكم مركزهم الدينى وإشرافهم علـى الأوقـاف ، وقـد تولى عدد منهم وظائف الإلتزام على بعض القرى والنواحى وقـاموا من وقت لآخر بقيادة الجماهير المظلومة الثائرة للتصدى لعسف الولاة وعنت المماليك ، فلعبوا دور الوساطة بين الحكام والمحكومين ، أما فئة كبار التجار وشيوخ الطوائـف وأربـاب الحرف ، فقد كانوا يتمتعون بمركز اقتصادى مرموق على الرغم مما أثقلت به الدولة كاهلهم من ضرائب ومغارم .

هـذا بيـنما شكل أهل الذمة - أقباطاً ويهوداً - قطاعاً اجتماعياً بذاته عاش علـى هامش الحياة الاجتماعية والفكرية وإن لعبوا دوراً كبيراً فى النشاط الاقتصادى والإدارى فكـان مـن بين أهل الذمة المباشرون والكتبة والصيارفة وصغار الموظفين الذيـن عملـوا فـى خدمة الملتزمين وحكام الأقاليم ومنهم من حاز ثروة كبيرة ، هذا بالإضـافة إلـى وجود أقلية من المتمصرين الشوام والأرمن ممن اشتغلوا بالتجارة .

ورغـم ثـراء تلـك الفئة ، إلا أنها كانت فى مركز اجتماعى أدنى بحكم وجودها فى مجتمع طابعه العام دينى إسلامى .

أمـا طبقة الفلاحين وصغار الحرفيين ، فقد كانت تقع فى قاع المجتمع المصرى وقـاعدة هـرمه ، تلك الطبقة التى وقع على كاهلها عبء إنتاج لاتمتلك أدواته ، وقد ارتـبط الفلاح بالأرض نتيجة نظام حيازتها ونتيجة ضغط الملتزمين عليه، فعانى من الفقـر والقهـر والظلم ، وكان فى النهاية وقود الصراع بين القوى السياسية . وهكذا كانـت هـذه الطـبقة محاصـرة بأجهـزة الدولة فى الوقت الذى قلت فيه المحاصيل وانتشـرت المجاعـات وتفشت الأوبئة ، وقد عبرت هذه الطبقة عن سخطها بمقاومة سـلبية تمثلـت فـى انتشـار ظاهـرة الهروب من الأراضي الزراعية ، بينما عانى الحرفـيون من البطالة والتشرد بعد رحيل الحرفيين المهرة إلى استانبول حيث بطلت فى مصر خمسون صناعة ، وتعطل أربابها ، كما يقول ابن إياس .

وقـد اتسـمت الأوضاع الثقافية والفكرية بالتخلف والجمود كرد فعل للضعف العـام الـذى شـرحنا أبعاده ، وإن لم تقع مسئولية هذا الشلل العقلى الذى انتاب البلاد على العثمانيين وحدهم الذين افتقروا إلى حضارة قوية مؤثرة ، بل أيضاً نتيجة لتعطل مـبدأ الإجتهاد وهو الجانب المشرق فى الفكر الإسلامى حيث انحصر الفكر فى نطاق ضـيق ، تمـثل فـى الإجترار والترديد والاشتقاق ، وكافة الأنشطة الفكرية التقليدية والمحافظـة ، وكـان هذا بدوره انعكاساً أميناً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى سادت مجتمعا شبه إقطاعى ومتخلف . فكان أمراً طبيعياً أن يكون تيار الفكر الرئيسى تياراً سلفياً جامداً ، فشاع التصوف وتحول من ظاهرة نفسية فردية متميزة إلى ظاهرة اجتماعـية داخلهـا الدجـل والشـعوذة والإيمان الساذج بالمشايخ وانتشرت الخرافات والإيمـان بـالخوارق والتفكير الغيبى والأوهام نتيجة شيوع الجهل والتخلف ، وبفعل نطاق العزلة الذى فرضه الفاتحون الجدد حول البلاد .

أمـــا عن مؤسسات التعليم فقد لعب المسجد (الجامع) دوراً بارزاً فى تشكيل قســمات الفكر ومساره ، فكان بمثابة الحياة الفكرية ونافذتها . كما كان مجلساً للصلاة والقضـــاء والعلــم . هــذا بالإضافة إلى الكتاتيب التي لم تقم بأكثر من تعليم تلاميذها القــراءة والكتابة ومبادئ الحساب ، وكان على من يريد مواصلة تعليمه أن ينتقل إلى المساجد الكبرى فى المدن ليؤهل بعد ذلك مجاوراً فى الأزهر ، الذى ران عليه خلال فــترة الحكــم العثمانـــي جمـــود وتخلف لم يعرفهما تاريخه العريق ، فلم يظهر فيه مفكــرون جدد أو مدارس فكرية جديدة ، واقتصرت العناية فيه على علوم اللغة والدين والــتاريخ بمتونها وشروحها وحواشيها وتقاريرها ونحو ذلك من أساليب التعليم السائدة آنئذ ، مع افتقار إلى روح الإبتكار والإبداع وكانت دراسة العلوم الطبيعية والرياضية فى المرتبة الأخيرة ، حيث لم تلق عناية تذكر ، ومن ثم انحط التأليف فيها .

وقــد كـــان للعلـــوم الدينية واللغوية المحل الأول من اهتمام المشتغلين بالتألـــيف سواء كانت علوماً نقلية(فقه وحديث وتفسير) أو عقلية (نحو وبيان ولغة) ولـــم تعد اللغة وسيلة لإبراز المعانى وتصوير الأفكار ، بقدر ما أصبحت هدفاً فى حد ذاتها . وفى الوقت الذى أهمل فيه إنشاء المدارس ، كما قيل أن السلطان سليم استولى علـــى الكثير من تراث مصر العلمي والأدبى حين أمر بجمع الكتب والمخطوطات من المساجد والخزائن الخاصة ونقلها إلى عاصمة ملكه .

ورغـــم ذلـــك فقـــد ظهر بعض العلماء وألفت الكتب وجمعت المخطوطات النادرة ، ومن أشهر المؤرخين الذين اشتهروا فى تلك الفترة ابن إياس صاحب الكتاب الهـــام " بدائـــع الزهور.. " وكذلك ابن زنبل الرمال ، ثم المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتي ، ومن كتابات العصر تعليق الرملي على فقه الشافعية ، ومؤلفات عبد القادر الـــبغدادي فـــى قواعـــد اللغة ، كما وضع الزبيدي كتابه " تاج العروس .. " ووجدت طائفة من الشعراء كان معظمهم ممن مدحوا السلاطين والباشوات وأصحاب السلطة .

* * *

الفصل الثاني

الحملة الفرنسية على مصر

الفصل الثاني

الحملة الفرنسية على مصر

فـــي أواخر القرن الثامن عشر وصل النظام العثماني – المملوكي إلى غاية من الضـــعف والفساد على نحو ما مر بنا فى الصفحات السابقة ، حين استبان عجزه عن إنجـــاز شئ لصالح مصر والمصريين ، وأوضح ما يبين ضعفه وفساده هو عجزه عن الدفـــاع عـــن مصـــر ضـــد أول غـــزوة أجنبية فى تاريخها الحديث ... لقد أصيبت الإمـــبراطورية العثمانية المترامية الأطراف بالهرم والشيخوخة ، حيث تفشت الثورات فـــى أرجائها فى النصف الثاني من القرن الثامن عشر : فثار عليها علي بك الكبير فى مصـــر ، وأحمـــد باشا الجزار فى الشام ، وعلي باشا فى ألبانيا ، والوهابيون فى شبه الجزيـــرة العربـــية ، والشعوب المسيحية فى البلقان ، وقد استحالت سيادة الدولة على كثير من ولاياتها الأوروبية والشرقية إلى سيادة إسمية ، هذا فى الوقت الذي ازداد فيه ضغط الدول الأوروبية عليها – وخاصة الروسيا والنمسا – فى شبه جزيرة البلقان ، ومـــا الحملـــة الفرنســـية علـــى إحدى ولاياتها – مصر – إلا فصل من فصول ذلك الضغط، بنفس القدر الذي تعتبر فيه إحدى حلقات الصراع الإنجليزي ـــ الفرنسي .

وبـــتقرير الحملة الفرنسية على مصر فى سنة ١٧٩٨ حققت الجمهورية الفرنسية مشـــروعاً قديمـــاً مـــن المشروعات التي عرضت على الحكومات الملكية فى أوقات مخـــتلفة وأشـــكال متـــنوعة ، من جانب المفكرين ورجال السياسة والدبلوماسية ، من الـــوزراء والســـفراء والقناصـــل والرحالة ، منذ عرضه الفيلسوف ليبنتز على لويس الســـابع عشـــر عـــام ١٦٧١ ، وحتى تقدم به الوزير تاليران إلى حكومة الإدارة عام ١٧٩٨ .

وتعتبر الحملة الفرنسية على مصر أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث فى قلـــب العـــالم العربي بل هى أول احتكاك مباشر بين نمط حضاري ، متحرك متطور

وبيــن نمــط آخر يعيش فى عزلة وركود ذلك هو مجتمع الشرق العربي ، أما النمط الحضــاري المــتفوق فقد قدمته أوروبا التى بدأت فى عصر النهضة تفيق من سبات العصــور الوسطى . حين سارت خطوات واسعة إلى الأمام بحيث انفسح المجال أمام الفكــر البشري ليرتاد آفاقاً فسيحة فى شتى المجالات ولم يعد ثمة ما كان من حواجز تعــترض قــدرات الإنســان وطاقاته المحلقة دوماً فى عوالم أرحب وقد نتج عن ذلك صــنوف المخــترعات الحديــثة التــي طورت فنون الحرب والقتال وقوضت دعائم الإقطــاع ومهدت لقيام الدولة الحديثة بالمعنى القومي ودفعت بغرب أروبا إلى مجاهل المحيطات والعالم الجديد ، وقد أخرجت هذه المخترعات العلم من قماقمه وانتشلته من أيــدي ســدنته ، ودفعــت به إلى يد الرجل العادي ، وساعدت الكتب المطبوعة على انتشار الثقافة التي غزت الفكر البشري ، وحركة الإصلاح الديني التى أنزلت البابوية مــن علــيائها ، وفــوق هذا فإن ظهور الطبقة الوسطى من ثنايا التبعيات والولاءات الإقطاعــية ممــا غذّى التطور الأوروبي ووسع نطاقه فى أرورباً ذاتها وخارجها وقد نــتج عــن ذلــك كله ظاهرة الإستعمار الأوروبى فيما وراء البحار وظهور الكيانات القومــية التي غذتها اللغات والآداب والمعارف الحديثة . تلك هى أوروبا الجديدة التي انفتحت شهيتها إلى الغزو والإستعمار ، والتي تصارعت أطماعها وبدأت تتسابق نحو الشرق ، الذي كان على درجة من التخلف والجمود عظيمة .

والــثورة الفرنسية ثمرة هذا كله ، وتتمة هذا كله ، اجتثت جذور الإقطاع من فرنســا وأطاحــت بالملكــية وضعضعت ماتبقى من نفوذ رجال الدين فمهدت لظهور علاقــات اجتماعية جديدة ، ولكن ما لبثت أن انقلبت عليها الملكيات الأوروبية متحالفة مــع قوى النبالة والإقطاع واستطاعت فرنسا الثورة على كثرة أعدائها أن تصمد وأن تنتصــر فلم يبق من دول الأعداء إلا إنجلترا ، ومن هنا جاء تفكير حكومة الإدارة فى غــزو مصــر الــذي ارتــبط بكفــاح فرنسا الثورة ضد أعدائها ارتباطه بالإتجاهات الاســتعمارية التــي عــبر عنها كثير من المفكرين والساسة الفرنسيين واهتمام ساسة فرنســا باحــتلال مصــر بالذات ، يرجع إلى اعتبارهم إياها نقطة البدء فى تعويض

بلادهـم مـا فقدتـه مـن مستعمرات إبان الصراع الإنجليزي ـ الفرنسي فى حرب السـنوات السبع ، هذا بالإضافة إلى ما عرف عن مصر من اعتدال مناخها وخصوبة أرضها ومن ثراء من شأنه أن يزود الصناعة الفرنسية بالمواد الخام ، إلى كون موقع مصـر الجغرافـي الذي يوفر قاعدة استراتيجية لمواصلة الكفاح ضد إنجلترا ، كما لو امكن وصل البحرين – الأحمر والأبيض – واجتذاب تجارة الشرق التي انحسرت عن الشـرق العربي والبحر المتوسط بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح وقد نجح بونابرت فـي إقـناع حكومة الإدارة بذلك المشروع بعد أن تأكد لها استحالة غزو إنجلترا نظراً لسيطرتها على القنال الإنجليزي نتيجة تفوقها البحري . كما أن مصر تطل على البحر الـذي تمـتد علـيه سـواحل فرنسا الجنوبية وقد كان لفرنسا اهتمام قديم بذلك البحر وسرعان ما دخلت مصر فى دائرة المشروعات الفرنسية المتصلة بالسيادة على البحر المتوسط .

وهكـذا يمكـن تفسـير اندفاع أوروبا نحو الشرق فى ثوب حملات عسكرية بصـراعات القوى وتوازناتها فى القارة الأوروبية ذاتها ، فالإحساس بالقوة لدى الدول العظمـى يدفعهـا بطموحاتها إلى خارج أراضيها ، ومن ثم تصطدم الأطماع أو حتى تـتعاهد على احتلال أو اقتسام منابع الثروة والأسواق خارج بلادها ، وهو ما يفسر لنا حملة بونابرت على مصر كما يفسر لنا حملة فريزر على مصر أيضاً بعد ذلك ببضع سنين .

والحـق أن الحملة الفرنسية على مصر لا يستطاع دراستها إلا بربطها بحوادث الـتاريخ الأوروبـي فى أواخر القرن الثامن عشر ، فى الوقت الذي كانت فيه الحرب قائمـة بيـن الجمهوريـة الفرنسية ، ودول التحالف الأوروبي الأول . وقد انتصرت فرنسـا فى القارة ولم يبق من أعدائها سوى النمسا وإنجلترا . وكان ميدان الحرب مع إنجلـترا فـي الـبحار والمستعمرات .. وميدانها مع النمسا شبه الجزيرة الإيطالية . والفـترة التـي قضاها بونابرت فى إيطاليا (١٧٩٦ – ١٧٩٧) قائداً للجيش الفرنسي مـن أهـم الفـترات فـي تـاريخ حياته ومستقبل أمته . فقد أظهرت انتصاراته على

النمساويين وحلفائهم عبقريته العسكرية ، وسرعان ما أضاف إليها مهارة سياسية حين عقـد مـع النمسا صلح كمبو فورميو (أكتوبر ١٧٩٧) وفى إيطاليا ذاق بونابرت لذة الحكم وأظهر كفاية إدارية ممتازة .

ومـن إيطاليا أطل بونابرت على البحر المتوسط ، وهو البحر الذي يصلها بـبلاد الشـرق القريب وقد خطت فرنسا على مياهه ذكريات بعيدة العهد فى التاريخ . واعتقد بونابرت أن فرنسا قد آن لها أن تنشط لبسط نفوذها فى شرقي البحر المتوسط: فقد أصبح لها مصالح قوية فى شبه الجزيرة الإيطالية وضمت إليها فى الصلح الأخير أمـلاك البندقـية فى البحر ، وأهما الجزر اليونانية وهى قواعد تصلح للإتصال بأهل المـورة ، وغيرهم من مسيحيي البلقان الخاضعين للدولة العثمانية ، وباستيلاء فرنسا علـى مصر يتم لها السيطرة على شرقي البحر المتوسط ويقدم لها قاعدة لبسط النفوذ الفرنسي فى الشرق وتهديد الاستعمار البريطاني فى الهند .

وقد وجدت هذه الآراء عند وزير الخارجية الفرنسية " تاليران " صدى قوياً ، فقـد عاد تاليران حديثاً من أميركا ، وهناك شهد تكوين المستعمرات فى العالم الجديد وأدرك فوائـد الاسـتعمار للدول الأوروبية ، ولكن الحكومة الفرنسية والرأى العام فى فرنسـا كانا يميلان إلى القيام بعمل حربي حاسم يضطر إنجلترا إلى طلب الصلح أى غـزو إنجلترا نفسها ، غير أن بونابرت أقنع حكومته بخطورة ذلك كما مر بنا ، وبين لهـا أن غـزو مصـر عمل لا يقل أهمية وأثراً عن غزو بريطانيا ذاتها ، واستجابت حكومة الإدارة لثقتها فى عبقريته العسكرية .

وكانـت التعلـيمات التي صدرت إلى بونابرت قائد" جيش الشرق " ، تستهدف أغراضـاً ثلاثة : **أولها** إخضاع مصر ، وتأسيس مستعمرة مزدهرة وإستغلال موارد مصر العظيمة ، **وثانيها** توجيه ضربة مباشرة إلى بريطانيا العظمى ، بالسيطرة على أهـم طـريق للهـند ، **وثالثها** خدمة العلم بارتياد مصر القديمة والحديثة على أساس علمـي، وإجـراء وصـف شامل ومنظم لأرض الفراعنة الأقدمين (وإن كانت خدمة

العلــم هذه محل نقاش سوف نتعرض له بعد قليل). وقد قيل يومئذ أن حكومة الادراة كــان لهــا هــدف رابع يتمثل فى التخلص من الجنرال الطموح ، الذي أحرز نجاحاً وشــعبية كبيريــن ، ولكــن ليس من المحتمل أن تحرم أي حكومة نفسها من خدمات جـيش وأسـطول ، لمجرد أن تتخلص من احتمال ظهور خصم قوي خطر . وكانت الحجــة التــي اســتند إليها الغزو الفرنسي هي معاقبة زعيمي المماليك ــ إبراهيم بك ومــراد بــك ــ اللذيــن لــم يســتجيبا لمطالب فرنسا الخاصة بتسوية شكاوى التجار الفرنسيين فى مصر .

المهــم ، أقبل بونابرت وفي صدره ذكرى الإسكندر المقدوني وقيصر وماضى الــبحر المتوســط العريض ، ومن ثم جاشت بنفسه آمال عظيمة حين أشرفت حملته ، والتــي أبحــرت ســراً من ميناء طولون فى أوائل يوليو ١٧٩٨ ، إلى الإسكندرية ، وكانــت الحملة تضم نحو أربعين ألفاً من خيرة الجنود الفرنسيين ، الذين حاربوا تحت رايــة بونابــرت فى حملة إيطاليا ، كما لم تقتصر على الجنود وحدهم ، وإنما ضمت كتيــبة من العلماء والباحثين ، الذين تملكتهم حماسة جارفة لمرافقة القائد ، شبهها أحد الباحثيــن بأنها " كمس من الجنون الذي سيطر على أسلاف الفرنسيين زمن الحروب الصــليبية .." وكــان يــتملك كل من شارك فى الحملة إحساس بالقدر التاريخي الذي ينــتظر فرنســا ، ومــن ثــم كانت خيبة الأمل تعادل الآمال الكبار التي استيقظت فى الصدور .

ولا شــك فــى أنها كانت مغامرة لا تخلو من خطر ، ففرنسا ليست مطمئنة إلى ســيادتها علــى الــبحر الذي يفصل بينها وبين مصر وأسطولها ليس من القوة بحيث يضــمن المحافظــة على الإتصال وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أن فقدان هذا الإتصال أدى إلى فشل الحملة .

ســارع القائد بإصدار تعليماته بسرعة النزول إلى الشاطئ ، خاصة بعد أن علم أن أســطولاً إنجليزياً يتعقبه ، إن لم يكن قد سبقه ، ونجح بونابرت فى الإستيلاء على

الـثغر وأمـر بسـرعة تحصينه واستعد للتقدم صوب العاصمة بعد أن أذاع على أهل الـبلاد منشـوراً يحدثهـم فيه عن ماضيهم البعيد وينوه لهم بصداقته للسلطان ورعاياه ويلمـح لهـم بـالحكم الذاتي بيد أن هذا لم يغنه شيئاً فما كاد المصريون يلتقون بقواته وجهـا لوجـه حتى انفجرت الحرب التي ظلت بلا انقطاع طوال مدة الحملة فقاومها الأهالـي بعصـيهم وأسلحتهم المتواضعة وقال زعماؤهم أن مصر أرض السلطان ولا شـأن لأحـد بهـا – كمـا يقول الجبرتي –بينما كان مشايخهم يجهرون بالدعاء فى الجوامـع، كانت الحامية التي استجلبوها من بدو البحيرة قد دحرت على عجل وقاتلهم الدمنهوريون قتالاً شديداً ثم وقف لهم المماليك فى معركة عند الرحمانية لكنهم انهزموا بالقرب من القاهرة فى موقعة عنيفة (عند امبابة) لعلها آخر موقعة نازل فيها فرسان العصور الوسطى عالم الحرب الحديث ، وقد كشفت المعركة نهائياً عن تخلف فرسان المماليك عن مجاراة ركب الزمن ، وأنهم عاجزون تماماً فى ميدان الحرب الحديثة .

ودخـل بونابرت القاهرة فى ٢٥ يوليو ١٧٩٨ ظافراً ، بينما فر الباشا التركي وابراهـيم بـك ومماليكه إلى الشام واعتصم مراد بك بالصعيد ، لتتعقبه قوة عسكرية يقودها الجنرال " ديزيه " ، الذي تمكن من إخضاع الصعيد للفرنسيين فى نهاية الأمر. وقد استمر الأهالي يهاجمونهم بعد ذلك من وقت لآخر وثارت عليهم القاهرة المرة تلو المـرة كمـا ثارت عليهم المدن الأخرى ما استطاعت ، قاتلهم الجميع لأنهم رأوا فيهم أعـداء ديـنهم .وقـاتلوهم لأنهم لم يفقهوا دعوتهم إلى الحرية السياسية والحكم الذاتي ونحـو ذلـك ، بـل رفضوا أن يعينوا قاضياً من بينهم بدل القاضى التركي قائلين أن تعيينه من حق السلطان وحده .

وعمومـاً كانت المقاومة فى القاهرة أعنف وأعمق أثراً لاختلاف طبيعتها فى المديـنة عنها فى الريف ففى المدينة طوائف الحرف وما يتوفر لديها من تنظيم فضلاً عـن الأزهـر وما يتمتع به من مكانة فى النفوس ، ومشايخه ممتدون فى طول البلاد وعرضـها ، ومـنذ اللحظـة الأولى ألف صغار المشايخ فى الأزهر وطائفة من غير المبصـرين والطـلاب عـدداً من اللجان وصاروا يتحينون فرصة الثورة وتولى أئمة

المســـاجد تحـــريض الـــناس ، وعـــندما نصب الفرنسيون مدافعهم فى القلعة وصوبوا فوهاتهـــا نحـــو المدينة هاجت مشاعر الناس ، زادها هياجاً ما استحدثه الفرنسيون من بـــدع زادت من حنقهم وقد واتتهم الفرصة فى أوامر بونابرت بفرض الضرائب على الأمـــلاك والعقـــارات والمباني فى أكتوبر ١٧٩٨، فما كادت تذاع حتى أظهر الناس أســـلحتهم وذهـــبوا فـــى مظاهـــرة كبـــيرة إلى بيت القاضي طالبين منه مرافقتهم إلى بونابـــرت لإلغـــاء الضـــرائب الجديدة ، فخاف عاقبة ذلك وأغلق أبوابه فى وجوههم فـــرجموه بالحجـــارة – كمـــا يروي الجبرتي – واتجهت الجموع الثائرة إلى الأزهر واكتظـــت الطـــرق المؤديـــة إليه بالثوار المسلحين بما وصلت إليه أيديهم واصطدموا بالجـــنود الفرنســـيين وقـــتلوا الجنرال " ديبوي " حاكم القاهرة ومعه سكرتير بونابرت وشنوا هجوماً على مقر القيادة الفرنسية بالأزبكية .

لكن القوات الفرنسية تمكنت من محاصرتهم وقطعت الطرق المؤدية إلى الأزهر ، الـــذي حوصـــر أيضاً ودخلته القوات الفرنسية بخيولها، وتمكنت من إلقاء القبض على خمســـة مـــن علماء الأزهر ثم سجنتهم وأعدمتهم بعد ذلك ، وإذا كان الشعب فى ثورة القاهـــرة الأولـــى (أكتوبر ١٧٩٨) تلك، كان قوي الرجاء فى مدد عثماني فإنه رأى العثمانييـــن يفـــرون أمام الفرنسيين ، ومن ثم وقف الشعب كله وجهاً لوجه فيما عرف بـــثورة القاهـــرة الثانية التي اندلعت (فى إبريل ١٨٠٠) حيث أحرق حامية العريش واستولت جماعات منه على مستودعات الجيش في بولاق وأنشأوا معملاً لصنع القنابل وآخـــر لصـــب المدافع وإصلاح الأسلحة وأقاموا القلاع ، وعموماً لم تخمد الثورة إلا بعـــد أن تمكـــن الفرنســـيون مـــن ضـــرب الحصار حول القاهرة وقطع المؤن عنها وتجويعها وإحراق بولاق ، ورغم استبسال الأهالي إلا أن الفرنسيين حاصروا الثائرين مـــن كـــل جهـــة مما اقتضى المهادنة فأبرم اتفاق ٢١ إبريل ١٨٠٠ وكانت أهم مواده التســـع أن يجلوا بعض زعماء الثورة وعلى رأسهم عمر مكرم فلا يبقى منهم أحد وما هـــى إلا أيـــام حتى قتل الجنرال كليبر وكان بونابرت قد غادر مصر فى٢٣ أغسطس ١٧٩٩ تاركـــاً لخليفـــته تفويضـــاً بعقد الصلح مع االباب العالي " ولو كان الجلاء عن

مصــــر من شروط الصلح الأساسية " وهكذا غير بونابرت حساباته بعد سنة تقريباً من مجيـــئه ، فقد أحس الفرنسيون أنهم منذ أن جاءوا إلى مصر وهم فى حرب مستمرة ، وهكذا أيضاً يقف عامل المقاومة الشعبية عاملاً هاماً من عوامل فشل الحملة .

* * *

وكـــان بونابــرت ، إزاء الأخطـــار التي تعرض لها منذ البداية ، يتلمس طرقاً تمكـــنه من إقناع الشعب المصري بقبول الإحتلال الفرنسي ، فأعلن لممثلي المصريين أنـــه لا يرغب فى تغيير شيئ من النظم القائمة أو الضرائب التقليدية ، وأنه يفكر فقط فـــى إستئصال عمليات الإبتزاز والتعسف ، وأن يضع خطة عادلة لجباية الضرائب ، وكـــان أمـــراً طبيعياً ألا يهضم المصريون " بركات " الإجراءات الحكومية الجديدة . كانوا ينجحون أحياناً فى الإفلات من مظالم المماليك والعثمانيين ، لكن جباة الضرائب الفرنســـيين لم يتركوا ثغرة لأية مراوغة ، بل إن القرى المتمردة ، كانت تحرق وتدمر على أيدي الجنود الفرنسيين المعسكرين فى الريف .

والحاصـــل أن الضغوط الاقتصادية قد دفعت بالفرنسيين إلى التردي فى مظالم لا تخـــتلف كثـــيراً عن مظالم المماليك والعثمانيين ، وقد أخمدوا ثورة القاهرة الأولى التـــي نشـــبت فـــى أكـــتوبر ١٧٩٨ ، لكـــن بونابرت كان مرغماً على إبداء نوع من الإعـــتدال والـــتودد إلـــى الأهالـــي ، بحكـــم أن جيشه الذي حوصر فى مصر ، ظل باستمرار يخشى الفناء على يد شعب معاد . ثم إنه كان مضطراً إلى إتباع الحذر فى ذلـــك الوقـــت بشكل خاص ، لأن الباب العالي أعلن الحرب على فرنسا ، بإيعاز من البريطانييـــن الذيـــن وقـــع معهم معاهدة تحالف فى ٥ يناير ١٧٩٩ ، وأصبح الهجوم العثماني على الفرنسيين فى مصر وشيك الوقوع .

ولـــذا قـــرر بونابرت أن يتحرك بسرعة لمواجهة ذلك الهجوم ، فترك جيشاً قوامه ٢٥٠٠ جـــندي تحت قيادة " ديزيه " فى الوجه القبلي ، وأورطتين فى القاهرة ، وفرقة تحـــت قـــيادة " ديجوا " فى الدلتا ، ثم انطلق مع بقية الجيش إلى بلاد الشام فى فبراير

١٧٩٩ . غير أن حملة بونابرت على بلاد الشام قد فشلت فشلاً ذريعاً ، حيث فقد فيها نحــو ثلــث الجيش الفرنسي ، ممن استهلكهم القتال والمرض ، وبسبب المساعدة التي قدمهــا الأســطول البريطانــي (بقيادة سيدني سميث) للقوات البرية العثمانية .. وقد وجهــت هــزيمة بونابــرت علــى أســوار عكــا ، ضربة قاضية لخططه فى إقامة إمــبراطورية فى الشرق ، وكان هذا هو هدفه الحقيقي ، إذ صرح فيما بعد بقوله " لو أننــي أخــذت عكــا لتوجهت إلى القسطنطينية ولأقمت ملكي هناك " وقد حمّل سيدني سميث وزر ضياع أحلامه العظيمة .

وعــندما قفــل بونابرت راجعاً إلى القاهرة فى يونيو ١٧٩٩ ، ودخلها كما لو كــان قائداً منتصراً ، بعد أن حالت الرقابة الحازمة دون تسرب أنباء فشله فى الشام ، وأعلــن للمصــريين أنــه أفلــح أخيراً فى القضاء على نير الحكم العثمانى . غير أن الأســطول البريطاني لم يلبث أن أنزل فى أبي قير قوة عثمانية قوامها ١٨ ألف جندي فــى يولــيو ١٧٩٩ ، لكن بونابرت استطاع التصدي لها وإحراز نصر باهر ، وحتى بدايــة أغســطس اســتطاع أن يقضــي على آخر مقاومة عثمانية ، وأن يجعل مصر خالصة للحكم الفرنسي ، على الأقل حتى ذلك الحين .

ولــم يلبــث بونابرت أن تلقى أنباء عن آخر تطورات فى أوروبا ، جعلته يقرر علــى الفور العودة إلى بلاده فى ٢٣ أغسطس ١٧٩٩ ، فركب هو وعدد من جنرالاته إحــدى الســفن التي أبحرت سراً إلى فرنسا ، وترك مصر وبها ما تبقى من جيشه ، الــذي كــان عظــيماً ذات يوم ،(تحت قيادة الجنرال كليبر)، ليبقى فى مصر ومعه العلمــاء نحــو عامين آخرين ، بعد أن أسلمه قائده لمصيره ، مما كان مدعاة لإنتقاده لتخلــيه عــن جيشه فى مصر . والواقع أن بونابرت لم يكن يعتزم ، منذ وطئت قدماه أرض مصــر ، أن يــبقى بهــا طويــلاً ، فقــد كان يتجه ببصره نحو وطنه ، يرقب الحــوادث ويتحيــن الفرصــة للعودة إليه والإمساك بزمام الأمور فيه ، وقد واتته هذه الفرصــة عــندما علم بهزائم فرنسا فى أوروبا ، وباشتداد فساد الحكم ، لذلك عاد إلى بــاريس فــى ١٦ أكــتوبر ١٧٩٩ ، وفى الشهر التالي وقع إنقلاب " بروميير " الذي

قضـــى على حكومة الإدارة ، ورفع بونابرت قنصلاً عاما على فرنسا .. وقد وصف كليـــبر الوضع المتردي الذي ترك فيه بونابرت الفرنسيين فى مصر ، فى برقية بعث بها إلى حكومة الإدارة ذكر فيها أنه لم يبق أمامه سوى عقد الصلح مع الباب العالي .

كذلــك فــإن المديـــر العـــام للمالية الفرنسية فى مصر " بوسليج " أبرق إلى حكومـــة الإدارة يخــبرها بالصعوبات المالية التي تواجه الجيش فى مصر ، واستحالة الصـــمود فـــى تلك الظروف ، فذكر " لدينا هنا فى كل اتجاه عشرة آلاف عدو خفي ، مقـــابل صديق سافر .. إن مصر بلد رائع ومركزنا المخيف فيه ناتج عن الظروف ، وإن الوقـــت لم يحن بعد لتدعيم مركزنا " وقد صادر البريطانيون صورة هذه البرقية ، إلـــى جانـــب برقية كليبر ، ومن ثم أصبحوا على علم بالظروف الحقيقية التي تواجه الفرنسيين فى مصر ، مما مكنهم من المفاوضة من مركز القوة .

لقـــد انقســـم الفرنســـيون فى مصر إلى فريقين : الأول يقوده كليبر ومعه غالبية الجـــيش ، ويحبذ التخلي عن مصر ، والثاني يتزعمه الجنرال مينو ، ويحبذ البقاء فيها واستكمال خطط تحويلها إلى مستعمرة فرنسية ، ولم يستطع فريق مينو أن يصمد أمام الفـــريق الآخر . فبدأ كليبر المفاوضات مع العثمانيين ، وتوصل إلى هدنة مدتها ثلاثة أشـــهر ، تـــبدأ بعهـــا خطوات جلاء الفرنسيين ، وكانت هذه هي اتفاقية العريش التي وقعـــت فـــى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ، بحضور القائد البريطاني سيدني سميث ، الذي كانـــت حكومـــته تخشى السماح لمثل هذه القوة العسكرية الفرنسية الكبيرة بالعودة إلى أوروبا ، وكانت ترى أن يسلم الفرنسيون أنفسهم كأسرى حرب ، لكن الإتفاقية كان قد تم توقيعها قبل أن تصل إلى سميث تعليمات بهذا المعنى .

ولمـــا كـــان كليبر قد أدرك أفكار الحكومة البريطانية السابقة ، فإنه بدأ يتشدد فى موقفـــه ، فـــى الوقـــت الذي كان عليه أن يعيد تثبيت مركزه فى مصر ، وذلك بالقيام بعمـــل بـــراق ، وتـــم ذلك بالفعل فى معركة عين شمس فى ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ ، عـــندما هـــزم بقواته جيشاً عثمانياً . وأثناء المعركة نشبت ، كما هو معروف ، ثورة

القاهـــرة الثانـــية التي استمرت حتى ٢٥ إبريل ١٨٠٠ ، عندما دخل الجيش الفرنسي المديـــنة منتصــــراً ، لكـــن كليبر لم يقم بالكثير أثناء فترة حكمه القصيرة ، فقد اغتاله ســـليمان الحلبي فى ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ ، وبكته القوات الفرنسية التي كانت شديدة الحـــب له ، علـــى عكـــس خلفه الجنرال مينو الذي كان معروفاً بآرائه الإستعمارية ، وكـــان أضـــحوكة الجـــيش لبدانته ، وتحوله إلى الإسلام ، وزواجه من فتاة مصرية صغيرة السن .

كان مينو من قدامى الضباط ، مما أهله لتولي أمر الحملة ، فضلاً عن أنه كان موضع تعضيد قوى من نابليون بونابرت ، لذلك أخذ على عاتقه مهمة إصلاح الإدارة المصرية ونظام الضرائب ، وحظي بفترة سلام استمرت نحو تسعة أشهر ، حاول فى أثنائها أن يضع قواعد راسخة لإحتلال فرنسي دائم لمصر ، بينما وطّن الجنود أنفسهم على حياة المنفى الطويل ، رغم سأمهم من طول فترة الإحتلال وتشوقهم إلى الرجوع إلـــى وطـــنهم . غـــير أن برنامجه قد انتهى حين تعرضت مصر لهجوم بريطاني ــ عثمانـــي جديـــد ، حيـــث لقي الفرنسيون هزيمة فى معركتي نيكوبوليس وكانوب فى مـــارس ١٨٠١ ، وفـــى الوقـــت الذي كان مينو يتشاجر مع جنرالاته ، فإن الجنرال " بلـــيار " ــ قـــائد القاهـــرة ــ اقتـــنع بضـــرورة فـــتح باب المفاوضات مع الإنجليز والعثمانييـــن، وقـــد انسحب بجنوده إلى رشيد ومنها إلى فرنسا فى أغسطس ١٨٠١ ، ولم يبق تحت قيادة مينو سوى عشرة آلاف فرنسي ، استقر بهم فى الإسكندرية ، التي لـــم يلبـــث القـــائد البريطاني أن حاصرها ، مما أجبر مينو على أن يتفق على شروط التســـليم ، وبالفعل وقعت معاهدة الجلاء الفرنسي عن مصر فى سبتمبر ١٨٠١ ، ليتم جلاء آخر جندي فرنسي خلال الشهر التالي (لم يعد إلى فرنسا سوى ٢٤ ألف جندي مـــن ٤٠ ألـــف جندي) وفى مؤتمر لندن الذي انعقد فى نوفمبر عام ١٨٠١ ، اتفقت فرنسا وبريطانيا على التسليم بعودة السيادة العثمانية على مصر .

* * *

لقد بقى الفرنسيون فى مصر ثلاث سنوات (من يوليو ١٨٩٧ حتى سبتمبر سـنة ١٨٠١) تولـى أمـرهم فى أثنائها بونابرت وكليبر ثم مينو ولم يتهيأ لهم أثناء إقامـتهم القصـيرة بالـبلاد الاسـتقرار اللازم لتحقيق أهدافهم كما كان تفوق إنجلترا الـبحري عاملاً هاماً ، بل حاسماً فى تحديد مصير الحملة، فمنذ البداية تعقب الأسطول الإنجليزي حملة بونابرت ، كما هو معروف ، واستطاع تحطيم الأسطول الفرنسي فى خلـيج أبـي قـير ، فى أول أغسطس ١٧٩٨ ، وفرض الإنجليز على سواحل مصر الشـمالية حصـاراً قويـاً قطع الإتصال بين مصر وفرنسا ، ثم ألبوا العثمانيين على الفرنسـيين وقد رأى الإنجليزحينئذ ، أنه ليس لهم مصالح مباشرة فى مصر وإفريقيا ، ولكنهم يخشون أن يتخذ الفرنسيون من مصر قاعدة للإضرار بمصالحهم فى الشرق ، لهـذا لـم يهـتم الإنجليز بجلاء الفرنسيين عن مصر قدر اهتمامهم بمنعهم من تهديد المصـالح البريطانـية فـى الشرق . وقنعت السياسة الإنجليزية بفرض الحصار على مصـر والـتحالف مع السلطان العثماني ، وتركت له وللمماليك مهمة قتال الفرنسيين وإجلائهم عن مصر . وكانت هزيمة أبي قير ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية فكتب عنها فى مذكراته " لقد كان لخذلاننا فى أبى قير تأثير كبير فى شؤون مصر بل فـى شؤون العالم كله ، فإنه لو قدر للأسطول الفرنسي أن ينجو ما لقيت الحملة على الشام عقبة فى طريقها ولا توقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكا .. " .

أمـا العثمانـيون فقد كانت تربطهم بفرنسا صداقة قديمة ، ترجع إلى القرن السادس عشر ، ولذا كان بونابرت يبني آمالاً على تأييدهم ، ولا شك أن اعتداء فرنسا المسـلح على إحدى ولايات السلطنة ، بل أهم وأغنى هذه الولايات كان كفيلاً بانهيار هـذه الصـداقة ، ومـن ثـم تصميم السلطان على مطالبة فرنسا بالجلاء ، لقد تردد السـلطان فـى أول الأمـر خشية أن يكون نزول الفرنسيين فى مصر مقدمة لحركة أوروبـية واسـعة ترمـي إلـى تقسيم أملاكه ، أو أن تبادر فرنسا إلى استخدام قوتها البحرية لمهاجمة أملاكه الأخرى . وقد حاولت الحكومة الفرنسية فى الأيام الأولى من الحملـة أن تقـنع السـلطان بأن حملتها على مصر ــ التي تعتقد أنها بلاد مستقلة فى

الواقــع عن سلطان الباب العالي – ليست عملاً عدائياً موجهاً ضده ، واقترحت على السـلطان مشروع اتفاق يقوم على الإعتراف بسيادته على مصر فيقيم نائبه فى القاهرة وترسـل له " الجـزية " كـل عام ، على أن يحتفظ الفرنسيون بمهمة الحكم الداخلي بالإسـتناد إلـى قـوة عسـكرية لهـم فى البلاد ، ويتعهدوا بعدم الإساءة ، إلى ديانة المصريين ومعتقداتهم .

وهكـذا يمكـن القول أن نشاط الحملة فى مصر ، وما واجهته من متاعب ، كان يحمـل عوامـل فشـلها ، فموقعـة أبي قير البحرية جلت موقف إنجلترا من الحملة الفرنسـية علـى مصر وشجعت السلطان على أن يقف من الفرنسيين موقف عداء ، فانضـم إلى الحلف الذي أخذ يتكون فى أوروبا ضد فرنسا ، وتزعم عناصر المقاومة ضـد الفرنسـيين بغية طردهم من بلاده . وقد أخفقت الحملة الفرنسية فى الشام أيضاً بعـد فشلها فى الإستيلاء على عكا ، هذا بالإضافة إلى الأمراض وثورات الأقاليم التي هـدت مـن قوى الفرنسيين المادية والمعنوية وأنقصت أعدادهم حيث رفع المصريون مـنذ البداية لواء العصيان والتخريب والمقاومة السلبية فى شتى ربوع الدلتا واشتركوا مـع فلـول المماليـك فـى مقاومة التشكيلات العسكرية الفرنسية التى توجهت لفتح الصـعيد، مقاومـة اخـتلط فيها الشعور الديني بالعامل القومي ، رغم محاولة نابليون الـتقرب مـن المصـريين بإبدائـه إحتراماً ظاهرياً لدينهم ، فيما هو معروف بسياسة بونابـرت الإسلامية – وتقربه من مشايخهم وإثارة أمجادهم القديمة وادعاءاته بأنه إنما جـاء لفـتح الـبلاد برضاء السلطان العثماني وموافقته للقضاء على المماليك ، ولسنا نغالـي مـع المغالين لنبرز العامل القومي دون سواه من عوامل المقاومة المصرية ، ذلك أن هذا العامل بمعناه الحديث لم يكن قد ترسب بعد فى وجدان الناس بالشكل الذي بـدا به فيما بعد ونتيجة عوامل استمرت طيلة القرن التاسع عشر . وبسبب أن العامل الدينـي كـان أقوى على بث شعور المقاومة لدى الثائرين ، وبمعنى أدق كانت الفكرة الدينـية مسيطرة تماماً على الاذهان بدرجة لم تسمح معها لنمو فكرة الذود عن الوطن بمعـناها الحديث والقومي هذا بالإضافة إلى تعرض الغزاة لأرزاق الناس والتدخل فى

مألوفــات حــياتهم ومأثوراتهم مما أهاج لديهم غرائز الدفاع عن الكيان والنفس والذي بــدأ أثــره فــي رفــض الإجــراءات الفرنسية أو " البدع " حتى لو كانت فى صالح المصريين أنفسهم .

* * *

الحكم الفرنسي وانتقال المؤثرات الغربية إلى مصر :

أخفقــت الحملة عسكرياً ولكنها أفلحت فى توجيه أضواء العلم الحديث إلى ماضـــي مصـــر البعــيد ولفتــت أنظـــار الدول إلى أهمية مركزها السياسي وموقعها الإســتراتيجي فكانــت هــي المسئولة عن ظهور اصطلاح (المسألة المصرية) فى عــرف السياسة الدولية بحيث أصبحت مصر ميداناً فسيحاً للتنافس الأوروبي من أجل الســيطرة عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وكذا فتح نفوس أبنائها للتيارات الغربية الحديثة ، وإن لم يتم ذلك زمن بقاء الحملة ، فلا تقف أهمية الحملة فى أنها أصابت – وإن بعــد رحــيلها – المجــتمع المصـــري بتغييرات ، بل تكمن فى دلالاتها المختلفة باعتبارها أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث فى قلب الوطن العربي وفى كونها– كمـــا قلنا– أول احتكاك مباشر بين غرب متقدم وشرق متخلف ، فجعلت مصر للمرة الأولـــى تتصـــل بأوروبا – وإن قسراً – وبمنجزاتها الحضارية الهائلة ومن ثم مهدت لاحــتكاك المصريين بالغربيين وهو الاحتكاك الذي سيتعمق فيما بعد خلال فترة حكم محمد علي وخلفائه .

وضـــع بونابــرت لحكــم الــبلاد وسياسة أهلها قواعد خاصة ، أوضحها فى المنشور الذي أعلنه لأهالي الإسكندرية غداة استيلائه عليها (نصه فى الجبرتي ج٣) وأهم ما فيه – عدا دعوة الأهالي إلى طاعة الاحتلال والتعاون معه أو على الأقل عدم معارضـــته – وعد المصريين بأن يشرك " العقلاء والفضلاء " منهم فى حكم البلاد . وقد كان من الطبيعي بعد انتهاء الحكومة العثمانية المملوكية فى مصر ، وفرار الوالي

العثمانـــي ، أن يؤسس بونابرت حكومة جديدة وأن تكون حكومة عسكرية على رأسها القائد العام نفسه وكبار الضباط فى الوحدات الإدارية بالأقاليم .

وأصـــدر بونابـــرت القـــرارات التى تشكل بموجبها ديوان القاهرة والدواوين الأخـــرى فـــى المديـــريات التي تعمل مع الحاكم الفرنسي ، التى لم يكن القصد منها تدريـــب المصريين على الحكم الذاتي ، كما تدعى بعض الكتابات ، فمن المعروف أن بونابرت كان يضيق بالحكم الديموقراطي فى فرنسا ذاتها فما بالك بمصر ، لهذا بقيت الســـلطة الفعلـــية فى أيدي الفرنسيين إلى أقصى حد بحيث كان إنشاء الدواوين بهدف الإســـتفادة مـــن أعضـــائها من علماء الأزهر والإستعانة بسلطانهم فى إخضاع البلاد وتوفـــير" وســـيلة محلية " للربط بين الحاكم والمحكوم .. وبشكل عام كانت الدواوين تتألف من المشايخ والعلماء وأعيان البلاد ، أما ديوان القاهرة فالمعروف أن نابليون قد أصـــدر مرســـوماً فـــى ٢٥ يولـــيو ١٧٩٨ يقضي بأن تحكم القاهرة بديوان من تسعة أعضـــاء ينتخبون من بينهم رئيساً لهم ويختارون سكرتيراً من غير الأعضاء ويعينون اثنيـــن مـــن الكتـــبة والـــتراجمة ولهـــذا الديوان حق تعيين اثنين من الأغاوات لإدارة البولـــيس، وأن ينتخـــب لجـــنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة ولجنة أخـــرى لدفـــن الموتى ، أما مرسوم تشكيل دواوين الأقاليم فقد نص على أن يتألف كل ديـــوان مـــن سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون على القائد العام شـــكاواها ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض ومراقبة الأشخاص سيء السيرة ومعاقبتهم .

أمـــا عـــن السلطة التشريعية فالمعروف أنه أقيم " الديوان الكبير " تمييزاً له عـــن ديـــوان القاهرة ذلك أن نابليون أراد أن يسترشد بآراء أعيان القاهرة والأقاليم فى المســـائل المترتبة على النظام الجديد وقد دعاهم فى ٤ سبتمبر ١٧٩٨ فى شبه جمعية عمومـــية – ليستشـــيرهم فـــى نظام الدواوين ونظام إدارة الحكومة المالي والإداري والقضـــائي وجـــاء الهدف من ذلك فى نفس المرسوم " تعويد الأعيان المصريين على نظـــام المجـــالس الشورية فى شؤون الحكم " ولكنه كما قلنا هدف ظاهري ، وقد تألف

هذا الديوان من ١٨٠ عضواً بينهم مندوبين فرنسيين ، روعي فى اختيارهم أن يكونوا مـــن العلماء والتجار وزعماء الشعب ، وبالرغم من أن الهدف من ذلك خدمة مصالح فرنسا إلا أنه أطلع المصريين حقيقة على نموذج حديث من نماذج المجالس التمثيلية ، وإن لم تكن له سلطتها وخصائصها بمعنى الكلمة ، وقد ترك ذلك بصمات واضحة فى ذاكـــرة المصريين بحيث أصبحت جزءاً من تفكيرهم السياسي المصري فيما بعد حين بدأت مصر فى الإتصال بأوروبا بإرادة حكامها المستنيرين .

وقد أنشأ الفرنسيون أول صحف فى تاريخ مصر الحديثة حين أسسوا صحيفتين فرنســـيتين أولاهمـــا (كوريبه ديجبت) - أى الجوائب المصرية وهى جريدة سياسية شـــبه رســـمية تصـــدر كل أربعة أيام فى صفحات أربع (العدد الأول ٢٩ أغسطس ١٧٩٨ وقـــد صدر منها ١١٨ عدداً) أما الثانية فهى (لاديكاد إجبسين) أى العشرية المصـــرية لأنهـــا تصدر كل عشرة أيام وهى صحيفة علمية اقتصادية اختصت بنشر أبحـــاث المجمـــع العلمي ومناقشات أعضائه ، وكان من بين خطط الحملة أن تصدر صـــحيفة عربـــية باسم (التنبيه) لم يقدر لها أن تظهر ، وقد طبعت هاتان الجريدتان بالمطـــابع التـــي أتت بها الحملة ، يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين أقاموا المجمع العلمي المصـــري الذي ضم خلاصة علماء الحملة الذين رافقوها- على غرار المجمع العلمي الفرنسي الذي اعتز نابليون بعضويته له – كما ضم إليه نخبة من كبار القادة والضباط وقـــد تأســـس فـــى ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ بغرض تقدم العلوم والمعارف بمصر والقيام بأبحاث ودراسات علمية وصناعية وتاريخية خاصة بمصر وإبداء رأيه ، أى المجمع، للحكومـــة فيما تستشيره فيه من مسائل ، وقد قسم المجمع إلى أربع أقسام للرياضيات والطبيعيات والاقتصاد السياسي والآداب والفنون .

وبالرغم من أن المجمع لم يكن مؤسسة لتعليم المصريين أساساً ، إذ أن علماءه عـــنوا بأمجـــاد مصـــر الغابرة وكشف العوامل الطبيعية والصناعية والتاريخية للبلاد وجمعـــوا بيـــن الدراســـة العلمية والجوانب التطبيقية ، إلا أن ذلك فى حد ذاته كان له تأثيره البالغ فى اطلاع المصريين على نماذج عملية من منجزات الحضارة الأوروبية

وقــد اتضـــح ذلــك من انبهار بعض العلماء المصريين كالجبرتي والعطار والخشاب وغيرهم وتأثرهم مما رأوه خلال زيارتهم لذلك المجمع .

يضـــاف إلـــى هذا وذاك ما أقامه الفرنسيون فى البلاد من مصانع مختلفة كان أغلـــبها حربياً ، كما أنشأوا المستشفيات وغير ذلك من المنشآت الحديثة مما اطلع عليه المصـــريون إلـــى جانب التنظيمات الإدارية والاقتصادية والإجراءات الصحية ونظم العمـــل وأساليبه وأدواته مما سيكون فى مجموعه مقدمة للنشاط الداخلي الذي ستشهده الـــبلاد تحت حكم محمد علي ، كما ينبغي ألا ننسى نجاح الفرنسيين فى إتاحة الفرصة لفـــك طلاســـم اللغـــة الهيروغليفـــية بكشـــف حجر رشيد مما سيؤدي إلى ظهور علم الدراســـات المصـــرية القديمة (المصرلوجيا) مما سيكون له أثره فى فترة لاحقة فى تعمـــيق الشـــعور الوطني والإحساس بالقومية المصرية وظهور تيارات فكرية تتغنى بالقومـــية المصـــرية فـــيما بعـــد علـــى أيدي العديد من كتاب مصر ومفكريها بدءاً بالطهطـــاوي ومـــروراً بحســـين المرصفي وعبد الله النديم ومحمد عبده ولطفي السيد وأضرابهم .

وفـــى زمن الحملة الفرنسية اطلع المصريون على نماذج من وسائل الترفيه والملاهي وأكشاك الموسيقى فقد أقام الفرنسيون " ملهى التيفولي " فى الأزبكية ، الذي ضـــم مـــراقص وقاعات للقراءة والبلياردو، وأقاموا حفلات اشترك فيها الموسيقيون والهـــواة والمهـــرجون ومـــنهم بعـــض أبناء البلد ، كما أقاموا مسرحاً قدم الروايات الكوميدية والتراجيدية والأوبراكوميك ، حيث كان الرجال يقومون بأدوار النساء . وقد وصـــف الجبرتـــي ذلك بقوله : " إنهم أحدثوا بغيظ النوبي المجاورللأزبكية أبنية على هيـــئة مخصوصة وجعلوا على كل من يدخل إليه قدراً مخصوصاً يدفعه ويكون مأذوناً وبـــيده ورقة ... وقد عملوا ليلة السبت شنكاً وحراقة وسواريخ وتجمعوا بدار الخلاعة نســـاءً ورجـــالاً وتراقصـــوا وتسابقوا وأوقدوا سراجاً وشموعاً .." وقد أقام الفرنسيون المستشـــفيات العسكرية فى الجيزة وبولاق ومصر القديمة ، استفادت بدراسات المجمع

العلمـــي عن الأوبئة والأمراض المتوطنة فى مصر ، وأقيم معزل صحي بالإسكندرية .... الخ .

ذكـــرنا أن الحملـــة الفرنســـية على مصر كانت بمثابة الصدمة الأولى التي أطلعــت المجــتمع المصري فى العصر الحديث على أنماط جديدة من المدنية الغربية القائمـــة علـــى العقـــل والعلم والآلة ، وطبقاً لنظرية توينبي عن " الصدام الحضاري " التـــي صاغها فى كتابه (العالم والغرب) فقد انتقل إلى مصر ، ودفعة واحدة ، ليس فقـــط شعاعاً ثقافياً أو عنصراً منفرداً من عناصر الحضارة الأوروبية ، بل انتقلت كتلة حضـــارية أو حـــزمة مـــن الأشـــعة تحتوي كافة عناصرالحضارة ومكوناتها النظرية والعلمـــية ، إلى مجتمع يدور الفكر والثقافة فيه فى نطاق من الجمود ، باستثناء الدور المحدود الذي كان يقوم به الأزهر .

وطـــبقاً لمـــا كتبه الجبرتي يتضح نوع ذلك الفكر ونوعية القائمين عليه وتكوينهم الثقافـــي الـــذي لا يخـــرج عن دائرة العلوم الفقهية واللغوية - بتصنيفاتها وشروحها ومختصـــراتها ، وإذا كانـــت عقلـــية واحـــد من علماء ذلك العصر وهو الشيخ حسن العطـــار (١٧٦٦- ١٨٣٥) قـــد وعـــت الظروف الجديدة وعبر عن ذلك بنقده لأهل الشـــرق وحالـــه ومـــا هـــو عليه من الغفلة وخنوعه إلى الحكام المستبدين وانصراف العلمـــاء إلـــى المـــنفعة والمصلحة، فإن تلميذه رفاعة الطهطاوي (١٨٠١- ١٨٧٣) الـــذي يعـــد بحـــق أول مفكر مصري قدم لمواطنيه ، بترجماته ومؤلفاته ، الكثير من مـــنجزات الفكـــر الأوروبي ، يعتبر مثلاً واضحاً على امتداد ظهورأثر ذلك الإتصال خلال الفترة التالية وإبان حكم محمد علي وخلفائه .

حقـــيقة أن المصـــريين حيـــن تفتحت عيونهم على ما استحدثه الفرنسيون وما اســـتقدموه إلـــى مصـــر ، انتابـــتهم مشاعر الدهشة والغرابة وتقاسمتهم مشاعر النفور والإعجـــاب ، الـــنفور ممـــا أحدثه الغزاة من بدع تزلزل فى أذهانهم الأسس التقليدية للمجـــتمع فـــى نواحـــي الدين والعادات والتقاليد وأسلوب الحياة ، والإعجاب الذي بدا

واضـــحاً فـــي ثنايا حديث الجبرتي الذي أكبر فيهم " رغبتهم فى الاطلاع على الأشياء والمســـتغربات والفحـــص عـــن الجزئيات " ، واسهابه فى الحديث عن إفرادهم داراً للصـــناعة والطـــب الكـــيماوي وإنشـــائهم مكتبة عامة يدرس بها " حتى أسافلهم من العســـاكر" وإصرارهم على محاكمة سليمان الحلبي قاتل كليبر وانتدابهم من يدافع عنه رغـــم ثـــبوت الجريمة عليه وكان بوسعهم قتله فى الحال. وقد وصف الجبرتي ما رآه من تجارب فى المجمع العلمي ، وعبر عن دهشته من أن الفرنسيين يصنعون " أشياء لا تســـعها عقول أمثالنا .. " كل هذا وذاك – أثار اعجاب الجبرتي،وهو ما بدا فى ثنايا عباراته وألفاظه .

غـــير أننا لا ينبغي أن نبالغ فى أهمية الحملة من حيث اتصال مصر بالغرب ذلك الإتصال تم قسراً وفى ركاب حملة عسكرية غازية ، من قوم يخالفون المصريين فـــي المعـــتقدات والعادات والتقاليد واللغة وقد ظهر أثر ذلك فى المقاومة المستمرة لها طـــيلة بقائهـــا فى مصر ، وفى رفضهم لما استحدثه الفرنسيون فى المجال الاجتماعي حيـــن قـــربوا إلـــيهم طوائف من النصارى والأروام وغيرهم ، كذلك رفضوا سياسة بونابـــرت الإسلامية المتملقة ، وشتى محاولاته للتقرب من المصريين وزعمائهم ، كما لـــم يهضـــموا فى مجموعهم مبادئ الثورة الفرنسية التي روجت لها الحملة داعية إلى الحـــرية والتســـوية " إذ كـــيف يكـــون الداعـــي إلى الحرية والمساواة أجنبياً يخالف المصـــريين فـــي الديـــن والعادات والسلوك واللغة ؟ " ويتضح ذلك من رفض رجال الديـــوان حمـــل شـــارة الثورة الفرنسية المثلثة الألوان على صدورهم واعتبارهم ذلك رجســـاً مـــن عمـــل الشـــيطان .. وهكذا نجد أن الحكم الفرنسي لم يكن ذا أهمية فى المجاليـــن الاجتماعي والثقافي وكل ما سبق ذكره لم يكن له الصدى الذي تصوره نفر مـــن كـــتاب الغـــرب ومـــن يحذو حذوهم من كتابنا ، من حيث تجسيم آثار الحضارة الأوروبـــية فـــي العوالـــم غـــير الأوروبية ، الناتجة عن دعاوي عنصرية وشوفينية استعلائية ...

ومــن المبالغة القول بأن الحضارة الحديثة قد دخلت إلى مصر أثناء الإحتلال الفرنســي ، بجهود العلماء والباحثين الفرنسيين الذين رافقوا الحملة ، ورغم أن عملهم ســيظل شاهداً على مدى تقدمهم فى البحث العلمي الفرنسي ، إلا أنه يجب الإعتراف بــأن أعظم ما حققوه هو تقديم مصر للغرب ، أكثر من تقديم حضارة الغرب لمصر ، أو التأثير فى المصريين ..

وفــى تقديــرنا أن أهمــية الحملة الفرنسية ، أياً كان تقييم أثرها فى المجتمع المصــري ، تكمن فى إطلاعها المصريين – وعلى كره منهم – على عوالم أخرى لم يكن لهم بها سابق عهد ، وعى أنماط جديدة عليهم من الحضارة رغم رفضهم لها فى الــبداية ، ذلك الرفض الذي يعتبر أمراً طبيعياً ، إلا أن ذلك كله أوجد ى النابهين من المصريين الوعى بامكانية الإستفادة من ذلك كله بعد تصور إمكانية تجاوز " الصدمة" وطرح قضية تحديث مصر فى الجيل التالي فى إطار التعامل مع هذا الغرب بشكل أو آخر.

* * *

الفصل الثالث

نظام محمد علي في مصر

الفصل الثالث

نظام محمد علي فى مصر

تولية محمد علي :

جـــرى العرف بين المؤرخين على تسمية الفترة الواقعة بين رحيل الفرنسيين عـــن مصـــر (١٨٠١) وتولية محمد علي (١٨٠٥) بفترة الفوضى السياسية ، وإذا فحصـــنا تلك الفترة بحق لتبين لنا دقة هذه التسمية ، بيد أننا لن نتوقف عند تحليل تلك الفـــترة كثـــيراً ملتزمين بالإطار العام لتلك الفصول ولعدم توفر " نظام " يمكن دراسته وتقيـــيمه أو حـــتى " قضايا " من الممكن طرحها ومعالجتها ، اللهم إلا ما يتعلق منها بفهم الصراع القائم بين القوى السياسية ذلك الذي اشتد أواره لوراثة الحكم فى مصر ، والتـــي ظهـــرت من خلال دورها فى العمل على تولية محمد علي ، وقد تمثلت القوى السياســـية المتصـــارعة فـــى الأتراك العثمانيين الذين رأوها فرصة لاستعادة حكمهم لمصـــر دون المماليك ، ولكنهم لم يكونوا من القوة بحيث يستطيعون تحقيق غرضهم ، والممالـــيك الذيـــن رأوهـــا أيضاً فرصة لإعادة سابق مجدهم ومكانتهم ، خاصة وأنهم كـــانوا يـــرون أن نصـــيبهم فى قتال الفرنسيين يؤهلهم ، لذلك فقد شارك إبراهيم بك وممالـــيكه فى مقاومة العثمانيين ، وانحدر مراد بك بمماليكه من الصعيد واستكانوا إلى وعـــد القـــائد الإنجلـــيزي لهم بأن يسعى ليعيد لهم كيانهم السابق ، والواقع أن موقف الممالـــيك عام ١٨٠١ كان يختلف عن موقفهم عام ١٧٩٨ فقد حطم الفرنسيون هيبتهم أمام المصريين ، وأفنت الحرب عدداً كبيراً منهم ومع ذلك ظلوا بالنسبة للعثمانيين قوة عسكرية لا يستهان بها .

إلـــى جانـــب تواجد قوة إنجليزية كانت قد اشتركت فى مقاومة الفرنسيين بـــناء علـــى طلـــب الدولة العثمانية كإجراء وقائي ضد احتمال عودة الفرنسيين وكان الإنجلـــيز حريصـــين علـــى الـــبقاء بمصر حرصهم على ألا ينافسهم الفرنسيون فى المشـــرق. وقـــد بقيـــت لهـــم بعـــد جلاء الفرنسيين قوة بالقرب من القاهرة وأخرى

بالإســكندرية. ورأوا أن تعود مصر ولاية عثمانية لتتمتع بالضمانة الأوروبية العامة لســلامة الدولــة العثمانية . المهم أن مصر عادت سيرتها الأولى كولاية عثمانية وما لبثــت الحــرب أن تجــددت بيــن المماليك بعضهم البعض وبينهم وبين العثمانيين ، وامتدت إلى الدلتا والصعيد والجنود يتكتلون طوائف حول من يعطيهم ما يريدون ، أو يرون أنهم برفعه وتمكينه يستطيعون أن ينالوا ما يريدون .

وتولــى باشــوية مصــر عــدد من الولاة ، كان نصيبهم إما القتل أو السجن أو الهرب ، ولكن الأمر لم يكن مجرد إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء ، إذ أن المصريين قــد أصبح لهم صوت مسموع فى شؤون بلادهم عبر عنه المعلم يعقوب القبطي الذي كــون وفــداً لمفاوضـــة الدول الأوروبية فى مصير بلده ، فمصر بعد الحملة الفرنسية ليست هى مصر قبل الحملة على كل حال . وكان المعلم يعقوب القبطي هذا قد اشتغل بخدمـــة الفرنســيين " الذين دخلوا مصر أصدقاء يحملون راية جديدة ، راية الحريةــ حسب تعبيره ــ " ولما سقطت القاهرة فى يد العثمانيين ثانية عام ١٨٠١ غادر يعقوب المدينة مع الجيش الفرنسي الراحل إلى بلاده ، وكان يعقوب فى صحبة القائد بليار فى ســفينة إنجليزية ، ولكنه مرض فى الطريق وتوفي في أغسطس ١٨٠١ بعد أن كاشف ربــان الســفينة الإنجلــيزية بمشــاريعه المتعلقة بتأليف وفد مصري من أعيان القبط لمفاوضـــة إنجلترا فى مسألة استقلال مصر ، على اعتبار أن إنجلترا لها مصلحة أكثر من أى دولة فى مشروع استقلال مصر . ولكن وفاة يعقوب دفعت بمشروعه إلى طي النسيان (**) .

(**) لمــزيد مــن التفاصــيل يمكن الرجوع إلى دراسة محمد شفيق غربال : المعلم يعقوب والفارس لاسكارس ومشروع استقلال مصر.

وإلـــى جانـــب يعقـــوب أسمع المصريون صوتهم فى شؤون بلادهم من خلال السـيد عمر مكرم ، حين برز كزعيم شعبي يسعى لتولية الوالي الذي يرضاه الشعب الذي التف حوله لإنهاء الإضطراب العام ....

إن الجديـد فــي هذه الفترة من الصراع هو بزوغ قوة الشعب المصري ــ ممثلاً فى قـياداته وزعمائه ومشايخه ــ لأنه قد ضاق بلعبة الصراع التقليدية واضطر لأن يدخل فــي النهاية كأحد أطراف ذلك الصراع مما كان له أكبر الأثر فى فرض ولاية محمد على، على الرغم من عدم موافقة الباب العالي .

كــان عمر مكرم من نقباء الطوائف (الأشراف) التي كانت تقتسم السلطة أنذاك وكــان يــزاول ســلطة قضائية إزاء طائفته ويدير أوقافاً واسعة تكفل له استقلالاً مالياً وتصـــل بيـــنه وبين الحياة الاقتصادية التي كانت تتأثر باضطراب السلطة العامة وثقل الضــرائب وهــياج الجند ، وقد اشترك فى مقاومة الوجود الفرنسي وقاد ثورة القاهرة علــيهم وانتهى به الأمر إلى الإنفراد بزعامتها ، وعندما رحل الفرنسيون كان يراسل الأمــراء لإقصائهم عن المدينة ويقف فى وجه محاولات دخولهم إياها ثم يظاهر محمد علي فى التخلص من الجند الثائرين وقوادهم وينصبه والياً ويخرق بهذه التولية التقاليد التــي ألفتها البلاد إلى ذلك الوقت خرقاً شديداً فقد كان المتبع قبل ذلك أن يخلع الأمراء الوالي الذي لا يريدونه وينتدبون من يقوم مقامه إلى أن يأتي الوالي الجديد فيحل محله ولكــن الخلع هذه المرة جاء على يد المدنيين ولم يأت على يد الأمراء (المماليك) ثم إنه لم يقف عند حد انتداب من يقوم مقام الوالي المخلوع ، إلى أن يأتي الوالي الجديد، بل تجاوزه إلى تعيين هذا الوالي .

وإذا كانــت الزعامة الشعبية قد نجحت أخيراً فى حسم ذلك الصراع فلا ينبغي أن تأخذنـــا المــبالغة فى دلالات ذلك ونقرنه بظهور الروح القومية والوطنية بالمعنى الحديــث ذلــك أن المصــريين لــم يولوا واحداً منهم ، ثم أن محمد علي قد نجح فى

اســتثمار الســخط الشعبي فلعب دوره بمهارة ودهاء فضرب الأتراك بالمماليك وأخذ يؤيد المتنافسين واحداً ضد الآخر إلى أن شعر بأنه أقوى من الجميع فتقرب من زعماء الشعب وأظهر تعاطفاً معهم إلى أن تبلور الشعور العام فى ثورة صحيحة حين ثــار القاهــريون على أحمد خورشيد ــ آخر ولاة هذه الفترة ــ وقام عمر مكرم إبان هــذه الحــوادث بدور " صانع الملك " واحتج خورشيد على خلع المصريين له واعتبر ذلــك اعتداء على حقوق السلطان ، لكنهم لم يأبهوا له وساروا وراء عمر مكرم الذي حرضــهم علــى الاجــتماع والاســتعداد فــتجمعوا حوله مسلحين بالعصى والنبابيت والأسلحة التقليدية ، واشتدوا فى حصار القلعة فضربت بعض نواحى القاهرة بالقنابل، ثــم ركب عمر مكرم وحوله عدد كبير من الأهالي الثائرين ١٣ مايو ١٨٠٥ وذهبوا لمحمــد علي وقالوا له " لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ، " وتقدم إليه عمر مكرم والشيخ الشرقاوى فألبساه خلعة الولاية ، التي أقرها الباب العالي على مضض وبدأت فترة جديدة فى تاريخ مصر .

كــان محمــد علي قد أتى مصر عام ١٨٠١ مع الحملة العثمانية التي اشتركت مع الإنجلــيز فى إخراج الفرنسيين ، وكان قائداً للفرقة الألبانية التي اشتركت فى معركة " أبــو قــير الــبرية " وإن لم يكن حينئذ في موضع الصداره ، أو يستند لأحد أصحاب الــنفوذ فــى الآستانة ، لكنه كان ذا طموح وذكاء دفعا به ليتقدم الصفوف فى صراع الســلطة خــلال فــترة القلق ، وقد ظل متنكباً عن الظهور على مسرح الأحداث حتى واتــته فرصـــة الثورة على خورشيد باشا ، فاختاره زعماء الشعب لما أبداه من طيبة وعطف على قضيتهم ، وعضدوه وأمدوه بالمال اللازم لاسترضاء الباب العالي ، بل ووقفــوا فى وجه محاولات السلطان زحزحته عن مصر عام ١٨٠٦ ــ بعد أن تولى بعام ــ وشدوا أزره أثناء حملة فريزر على مصر عام ١٨٠٧ ، ولم يكن الباب العالي لــيقر الأمــر بســهولة خاصة وأن المماليك بدأ يشتد ساعدهم يوماً بعد يوم والخزينة خاويــة ، ولم يتحسن مركز محمد علي حقيقة إلا بعد موت الألفي وزميله البرديسي ، وجلاء القوات الإنجليزية ورضاء الباب العالي عنه .

وفى الواقع كان محمد علي يدرك ولا شك أن مصر يمكن أن تمثل قاعدة لملك عظـيم ، لو تهيأت وسائله ، إذن فالخطة واضحة منذ البداية أمام هذا المغامر الطموح ولابـد من الإحتفاظ بمصر وقوتها والوصول بها حد المقدرة على الدفاع عن نفسها إذا لـم يكـن هـناك بـد من محاولة توسيع حدودها والوصول بها للحدود الطبيعية ، بل والوصـول إلـى الآسـتانة لتحقـيق ما كان العالم الإسلامي يصبوا إليه من إنهاض الإمـبراطورية العثمانية وإعادة المجد الإسلامي . ولولا حاجة السلطان لمحمد علي ، خاصة فى الحجاز وتأزم الحالة بالنسبة للمسألة الشرقية بسبب ثورات دويلات البلقان، وثـورات اليونانييـن ، ما توفرت لحاكم مصر حرية العمل التي مكنته من بناء قوته وتكمـن الأهمية التاريخية لعصر محمد علي فى اعتباره فى نظر الغالبية العظمى من مؤرخيـنا ــ عصـر استبداد مستنير ، كذلك الذي ظهر فى أوروبا القرن الثامن عشر فهـو بذلـك يمـثل الـنقلة التي ساعدت مصر على إزاحة مخلفات العصور الوسطى الإسـلامية فـى المجاليـن الاقتصـادي والثقافي ، وبذلك مهد لظهور مصر الحديثة والمصريين المحدثين .

ولذا يمكن اعتبار أن حكم محمد علي يمثل تتمه للحملة الفرنسية التي وضعت حـداً لعزلة مصر ودفعت بها إلى حلبة السياسة الدولية ، فإذا ما أريد لمصر أن تنجو مـن براثـن أوروبا ، فلابد من الإقتباس عن الغرب ، اقتباس وسائل القوة فى المحل الأول ، ثم اقتباس ما يمكن من طرائق وأساليب الحضارة الحديثة فى شتى المجالات، ومـن هـنا دخلت مصر فى أوائل القرن التاسع عشر فترة من التحول السريع هزت دعائم بنيانها الاقتصادي والاجتماعي ، والحكمي ، فى فترة قصيرة نسبياً على أن هذا الـتحول يختلف عن نظيره فى أوروبا أثناء انتقالها من العصور الوسطى إلى العصور الحديـثة ، ذلـك أنـه لم يتم بالتدريج وبفعل القوى الذاتية للمجتمع بل كان وليد إرادة حكـام مسـتبدين حـاولوا تقلـيد بعض مظاهر الحضارة الغربية ، لهذا لم تكن هذه التغييرات المادية مسبوقة بيقظة فكرية ، كما حدث فى الغرب حيث بقيت الأيديولوجية السـائدة مـنذ بـدء عملية التغيير دون أدنى تغيير واستمر ذلك ــ كما قال سفران فى

كتابه " مصر تبحث عن مجتمع سياسي " ــ حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث كانت هذه الهوة بين التغييرات المادية والواقع الأيديولوجي قد اتسعت تماماً .

بشــكل عام كان على محمد علي أن يثبت أقدامه فى مصر وأن يثبت السلطة فى يــده بالــتخلص من كل عناصر المقاومة فى الداخل والخارج ، ومن ثم شهدت سني حكمــه الأولــى مقاومة المصريين لحملة فريزر عام ١٨٠٧ ، وتخلصه من المماليك وصراعاتهم ، وكذا حسم موقفه أو تحالفه مع الزعامة الشعبية والتخلص منها حين بدا أنها ستعوق حركته بالفعل .

أمــا بالنســبة لحملــة فريزر الإنجليزية على الإسكندرية سنة ١٨٠٧ فهناك من يــنظر إلــيها مــن المؤرخين على أنها حلقة من حلقات الصراع الأوروبي فى شكل محاولــة من جانب الحكومة البريطانية للضغط على الدولة العثمانية نتيجة تزايد النفوذ الفرنسي فى عاصمتها لحمل الدولة على إبعاد السفير الفرنسي وقطع علاقاتها بفرنسا.

والحــق لا يمكن فهم دواعي هذه الحملة إلا بربطها بحوادث التاريخ الأوروبي ذاته فــي ذلــك الوقــت . ففــي عامي ١٨٠٥ و ١٨٠٦ انتصر نابليون على خصومه فى أوروبــا ، النمســا وروسيا وبروسيا ، ولم تكن موقعة " أوسترليتز " أقل الإنتصارات شــأناً ، وكانــت كافية لنجاح نابليون فى استعادة صداقة الدولة العثمانية ، فاعترف به الســلطان إمــبراطوراً ، واستقبل سفيراً فرنسياً فى بلاطه . وطلبت روسيا من الباب العالــي أن تعقد بين الدولتين محالفة من شأنها أن تعطى روسيا ما يشبه الحماية على تركــيا ، وكانت إنجلترا حريصة على صداقة روسيا ، وهى آخر حليف بقي لإنجلترا فــى القارة ، فقررت الحكومة الإنجليزية أن تقوم بعمل حربي إزاء تركيا بغية نزعها مــن الصــداقة الفرنسية وتأييد روسيا فى طلبها عقد هذه المحالفة ، واتخذ هذا العمل الحربــي شكل مظاهرة بحرية للضغط على تركيا ، وفى حالة عدم إذعانها ، يعهد إلى قائد القوة الإنجليزية المرابطة فى صقلية بإرسال جيش لاحتلال الإسكندرية لتكون فى يد الإنجليز ، ضمانة فى مقابل ازدياد النفوذ الفرنسي فى الشرق .

وفشلت المظاهرة البحرية فى الدردنيل ووصلت حملة فريزر إلى الإسكندرية التي سلمها له حاكمها العثماني المستقل عن محمد علي ــ وكانت الإسكندرية منفصلة إدارياً عن مصر حتى ذلك الوقت ــ ثم اندفعت الحملة لاحتلال رشيد غير أنها منيت بهزيمتين قبيحتين على يد أبناء رشيد والحماد ، وقد اضطرت الحكومة البريطانية إلى سحب الحملة إثر ذلك وبسبب زوال البواعث التي أدت إلى إرسالها إلى مصر ، بتغير الموقف السياسي في أوروبا ، فقد اتفق قيصر روسيا مع نابليون فى" تلست " وذاعت شائعات عن مشروعات فرنسية روسية تركية ، تتصل بالشرق فرأت الحكومة البريطانية أنه لم يعد ثمة مبرر لبقاء إنجلترا فى حالة عداء مع تركيا فانسحبت الحملة فى أوائل ١٨٠٨ من الإسكندرية ، التي ضمها محمد علي إليه .

أما بالنسبة لمواجهة محمد علي لمنافسيه المحليين من كبار المشايخ والمماليك فقد استعمل بالنسبة للأولين الدهاء والحيلة لإقصائهم عن الحياة العامة فأوقعهم ببعضهم البعض ، وأغراهم بالمناصب بالأوقاف ، ونفى زعيمهم عمر مكرم إلى دمياط ، بعد أن صار قوة يخشى بأسها " وصارت الرعية تحت أمره إن شاء جمعهم، وإن شاء فرقهم وهو الذي أعانه مع العامة والخاصة حتى ملكه الأقاليم وإن شاء فعل بنقيض ذلك " أما المماليك فقد قضى عام ١٨١١ على من بقى منهم بالقاهرة والأقاليم فى مذبحة بالقلعة وإن كان " شفيق غربال (*) " يزعم أن زعماء العشائر الألبانية هم الذين دبروا تلك المذبحة ، التي سكت عنها محمد علي حتى لا يحملهم مسؤولية عمل تم بموافقته ، وعموماً هرب من تبقى من المماليك إلى دنقلة إلى أن قضى عليهم بحملة السودان عام ١٨٢٠ . وانتهت بذلك الفصل الدموى السنوات الأولى من حكم محمد علي، وهى سنوات هدم وتبديل وتعديل ، تغلب فيها على أصحاب الحقوق المكتسبة ، وقضى على التشتيت فى السلطة ، وشرع فى وضع قواعد الدولة الحديثة بماليتها ونظمها .

* * *

(*) محمد شفيق غربال : محمد علي الكبير

الإدارة والجيش :

مـــن الثابـــت تاريخياً أن محمد علي اعتزم أن يتخذ مصر وطناً له ، بخلاف الولاة السابقين ، ومن ثم أراد أن يؤسس ملكاً يورثه لأبنائه ، وكانت الأسس التي أراد وضـــعها لـــنظامه ، أســـس نظـــام ثابت ومستقر، يدل على عزمه الإستقرار وأسرته بمصـــر. وكانـــت إدارة مصر فى عصر المماليك قد تميزت بالفوضى واختلال الأمن والاضـــطراب فى جباية الأموال ، ثم جاء الفرنسيون الذين كان حكمهم عسكرياً ، لا يخلـــو ممـــا يلحق بالحكم العسكري عادة من عنت وإرهاق ، كما لم يتسع لهم الوقت لوضع نظام إداري ثابت لمصر .

إلـــى أن جاء محمد علي لتقع هذه المهمة على عاتقه ، وأول ما يلاحظ على نظامه الإداري أنه كان مركزياً شديد المركزية يعمل على إعلاء هيبة الحكومة ويبسط ســـلطانها على أنحاء البلاد . وقد بدأ محمد علي بإزالة العوائق التي كانت تحول بينه وبيـــن الإتصال بالشعب ، فأنهى طبقة الملتزمين ، وفتك بالمماليك ، ووضع حداً لنفوذ العلمـــاء وتدخلهـــم فى السياسة ، ثم أخضع الوحدات الإدارية فى الأقاليم والمديريات لســـلطة الحكومـــة المركـــزية المطلقة ، ومن ثم أهمل قيام هيئات إدارية محلية . وقد ارتـــبط بهـــذه المركزية المفرطة أن اتسم حكمه بأوتوقراطية شديدة ، فالحكم والسلطة أصـــبحت جميعها مردها للحاكم ، الذي كان قديراً على البت فى شتى المسائل الجليلة والبســـيطة المتعلقة بكل نواحي الحكم والسياسة . وقد قاد هذا إلى تنظيم ديوانه ومعيته تنظـــيماً حديـــثاً حيث استعان بأكفأ الموظفين .. وعندما أنشأ المدارس الحديثة وأرسل بعوثـــه إلى أوروبا ، اتسعت قاعدة الموظفين الإداريين ذوي الكفاءة ، ممن استعان بهم فى تنفيذ خططه وإصلاحاته .

أمـــا عن المجالس التي أنشأها فتتمثل فى مجلس المشورة أو المجلس العمومي ، الـــذي كان يتألف من مديري الدواوين والكبراء الذين يعينهم بنفسه ، وتتلخص مهمته فـــى المباحثة فيما تحتاج إليه الحكومة من المشروعات الكبرى ورفع قراراته للباشا .

ويـــتألف مـــن عـــدد محـــدود من ذوي الكفاية والتجربة لبحث المسائل التي تعرضها الدواويـــن أو تخطر للباشا ، وكذا التقارير السنوية للمجلس العمومي . وهناك مجالس عديـــدة نوعـــية مـــثل مجلس شورى الملكية أو المجلس العالي ، وشورى الجهادية ، وشـــورى المدارس وآخر للزراعة وهلم جراً . وكان محمد علي يستعين بهذه الهيئات الإداريـــة لمعاونـــته فـــى تسيير دفة الحكم ، فكان يعرض المسائل على هذه المجالس ليســـتنير بـــآراء أعضائها ... وفى فترة لاحقة وجد أن وجود هذه المجالس إنما يعطل المسائل فأمر بإلغاء أكثرها وركز العمل فى الدواوين .

وعـــندما تـــم له إرســـاء العديـــد مـــن المؤسسات والمشروعات وتعقد الجهاز الإداري، أصـــدر محمـــد علي لائحة معروفة باسم لائحة " السياستنامة " عام ١٨٣٧ تـــتعلق بتنظيم الدواوين واختصاصاتها وفروعها ومصروفاتها ، وحددت العلاقة بينها وبيـــن الباشـــا . وظلت هذه اللائحة أساساً للتنظيم الحكومي خلال ما تبقى من عصر محمد علي .

وكان محمد علي فى بداية حكمه يعتمد على أدوات الحكم العثماني التي وجدها، واســـتمر فـــى ذلك سنوات طويلة ، ومن ثم كان العثمانيون يشكلون العنصر الأساسي فـــى الجهاز الإداري ، حيث شكل هؤلاء أرستقراطية حاكمة شغلت المناصب الكبرى فـــى الإدارة والجـــيش ، اســـتخدمت لغتها فى دوائر الحكومة والبلاط ، ولم تكن هذه الأرســـتقراطية تقـــوم علـــى عصـــبية الجنس وحدها بل انتظم فيها أفراد من الأرمن والمماليك وبعض العناصر المصرية التي استطاعت الإندماج فيها . ويلاحظ أن محمد علي بدأ يحول هذه الإدارة العثمانية إلى إدارة مصرية ، عندما تعقدت أساليب الحكم ، حيـــث احتاجت البلاد إلى طوائف من الموظفين من أهل البلاد ، وقد ساعده على تنفيذ ذلـــك ، تخرج العديد من طوائف الشبيبة المصرية من المدارس الحديثة ، كما احتلت اللغـــة العربـــية مكانـــتها فـــى التعليم والتحرير وانفسح المجال واسعاً لتمصير الطبقة الحاكمة .

أمـــا بالنسبة للجيش . فقد أدرك محمد علي أن نجاح تحقيق مشروعاته الطموحة وإقـــرار علاقته بالباب العالي إنما يتطلب قوة عسكرية منظمة ومدربة على الأساليب الأوروبـــية وإعداد ما تحتاجه من عتاد ولباس وغذاء . ولم يكن لدى الباشا فى البداية ســـوى فرقته الألبانية التي كانت عدته فى التغلب على خصومه ، فتح بها بلاد العرب ولكـــن هذه الفرقة أبت أن تخضع لأساليب التدريب الحديثة التي أراد أن يأخذها بها ، فـــثارت عليه واعتصبت فى إحدى معارك بلاد العرب . وظل جيشه لفترة مكوناً من أخلاط الأجناس العثمانية التي خاض بها حروب الجزيرة واليونان والسودان .

وقـــد بـــدأ محمـــد علي بتكوين الضباط وأعد لهذا الغرض مماليكه ومماليك ذوي قـــرباه ، وعـــزم علـــى أن يأتي بالجنود من السودان ، بعد أن فشلت محاولته الأولى لتحديـــث الجيش عام ١٨١٥ ، أقام للسودانيين عام ١٨٢٠ معسكراً فى منفلوط وكانوا نحـــو ثلاثيـــن ألفـــاً ، ولكـــن الطقـــس وطرق التدريب لم تلائمهم ، فاستشرت فيهم الأمـــراض وفشـــلت هذه التجربة . عندئذ أصدر أوامره فى فبراير عام ١٨٢٢ بجمع أربعـــة آلاف مصـــري من الوجه القبلي لينضموا إلى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنســـاوي) بمعسكر أسوان ليدربهم حسب مقتضيات النظام الحديث لثلاث سنوات ، يعـــودون بعدهـــا إلى بلادهم ويعتبرون جنوداً مدى الحياة .. وهكذا بعد أن كان على المصـــريين أن يدفعـــوا " علائـــف العســـكر " أي تكاليف الحروب ، أصبح لهم حق الإشتراك فى القتال والحرب وكانت هذه أولى خطوات تمصير الدولة .

وكـــان ذلـــك أول قـــرار بالتجنيد الإجباري من أبناء البلاد ، الذين حررت لهم الكشـــوف التي اشترط فيها ـــ طبقاً لأوامر الباشا ـــ أن يكون لكل شاب فى قريته أهل وســـكن .صـــحيح أن هـــذا القـــرار فرض بالقوة ، لكن المصريين قبلوه وجاء تجنيد الفلاحيـــن ليقـــيم جسور التفاعل بين الطبقة العسكرية الحاكمة وبين المحكومين ، وقد وقـــف اختـــيار المصريين حينئذ عند مستوى الجنود والعسكر دون الضباط والقيادات

فتكونـــت قـــاعدة الجيش من المصريين (بلغ عدد أفراده عام ١٨٣٩ نحو ٣٧٦ ألفاً) ولكن عندما استقرت الدولة سمح لنسبة منهم أن تصل إلى رتبة اليوزباشي (*) .

وقـــد أثبت المصريون أنهم يملكون الصفات اللازمة لتكوين الجيوش الحديثة ، وكانـــت حـــرب المـــورة أول حـــرب اشترك فيها الجيش المصري ، ثم اشترك فى حـــروب الشـــام الشـــهيرة ، بالإضافة إلى أن محمد علي أرسل منه حاميات إلى بلاد العرب ، والسودان وكريت . يضاف إلى ذلك كله استقدام الخبراء الأوروبيين لتدريب الجيش ، ودليل ذلك البعثة الفرنسية التي كان يترأسها الجنرال " بوابيه " بالإضافة إلى إنشاء المدارس الحربية للضباط .

أمـــا بالنسبة للأسطول البحري ، التجاري والحربي ، فقد تكون على عدة مراحل، أولها : حين بدأ محمد علي بناء السفن الشراعية لنقل الجنود إلى بلاد العرب ، وكانت تصـــنع فى بولاق وتحمل إلى السويس على ظهور الإبل . وثانيها : عندما اشترى أو صـــنع عـــدة ســـفن حربية فى موانئ مرسيليا وتريستا والبندقية وغيرها ، كون منها أســـطولاً حربـــياً لكـــن تحطم معظمه فى موقعة نفارين (١٨٢٧) . وثالثها : إنشاء ترسانة ضخمة بالإسكندرية ، حيث بنيت فيها السفن من كل الأحجام والطرز الحربية، ثـــم أنشئت مدرسة بالإسكندرية لتخريج ضباط البحرية عام ١٨٣١ . وبشكل عام كان بـــناء الجـــيش ، تلـــك المؤسســـة العســـكرية الكبيرة ، قد جر وراءه كافة الإنشاءات والمشروعات والإنجازات الأخرى سواء فى مجال التعليم أو الصناعة أو المستشفيات ...إلخ .

* * *

* انظر دراسة طارق البشرى : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية .

التطور الإقتصادي :

كانــت فكرة محمد علي فيما يجب أن تكون عليه حكومة مصر واضحة تمام الوضـــوح ، فمصـــر لابد أن تتولى أمورها سلطة عامة واحدة وقوية ، ذلك أن تجزئة الســلطان وتشتيته السائدين قبل أيامه أديا إلى انعدامه فنتج عن ذلك تكوين العصابات المسـلحة ، وإهمـــال المـــرافق العامة إهمالاً شديداً بل نتج نوع من التفكير يعتبر أن الحكومـــة ما هى إلا مشاركة ومقاسمة للناس فى الأرزاق فكان أول عمل لمحمد علي تجمـــيع عناصر السلطان وجزئياته بعضها إلى بعض وإقامة سلطة عامة فى يدها كل الموارد حتى تستطيع أن تقوم بواجباتها .

ويصـــف شفيق غربال (فى كتابه عن محمد علي الكبير) مراحل إنشاء هذه السلطة فيقول : إن المراحل الأولى كانت مراحل الضبط والكشف والتحقيق والتصفية وبخاصـــة فـــى أمور الإلتزامات وإلغاء ما لا يستند منها إلى سند شرعي ، وفى تلك المـــراحل الأولى أعيد منح بعض الإلتزامات بشروط أصلح ، ثم انتقل من الإلتزام إلى الحجـــر ثـــم تحويـــل دور الحجر إلى وسيلة قوية للإنتاج الجديد أو لما أسماه بالثورة الاقتصـــادية المصـــرية ، وكـــان دور الضبط والكشف والتحقيق عنيفاً وشاقاً ومؤلماً أصـــاب " ذوي البـــيوت ومســـاتير الناس " ولكن كان لابد منه لصالح الجميع حكاماً ومحكومين ، ولوجود حكومة قوية تملك مالاً يمكنها من إنشاء قوة حربية نافعة ، ومن ثـــم اشـــتد محمد علي من خطته تلك بقدر حاجته إلى المال ، لمواجهة متطلبات الجند الألبان المستمرة ولشراء تأييد رجال الدولة فى عاصمة السلطان .

ألغـــى نظـــام الإلتزام فى الزراعة كلية عام ١٨١٤ فوضع حداً لعمليات النهب التـــي كانـــت تمارس من فئة الملتزمين وتعاملت الدولة بشكل مباشر مع الفلاحين من خـــلال موظفـــيها وكان هذا أمراً جديداً حقاً ، بعد أن قام عام ١٨١٣ بعمل مسح عام للأراضي أعلن بموجبه ضم الأراضي كلها إلى الدولة وأعاد توزيعها على الفلاحين ، علـــى أن تكون ملكيتهم لها ملكية انتفاع فحسب ، وليست ملكية رقبه ، تبقى فى أيديهم

طالمـــا يحسنون استغلالها ويدفعون عنها الضرائب ولا يتصرفون فيها بالبيع أو الهبة أو الهديـــة أو الميراث ، ونتج عن نظامه تعدداً فى حيازة الأراضي : فهناك الأراضي الخراجـــية التي وزعت على الفلاحين فى شكل قطع صغيرة لهم فيها حقوق الإنتفاع ، وإن كانـــت لائحـــة عام ١٨٤٦ قد أعطت واضع اليد عليها حق التنازل عنها لشخص آخر بموجب حجة ، وهناك أراضي الوسايا التي تنقل ملكيتها إلى بيت المال فور وفاة أربابهـــا ، كمـــا منح عدداً من الأعيان وكبار رجال الجيش وكبار الموظفين مساحات كبـــيرة مـــن الأراضـــي الـــبور لإصلاحها وأعفاها من الضرائب ، وسميت أباعد أو أبعاديـــات وجفـــالك ، وقـــد منح أربابها حق ملكيتها عام ١٨٤٢ وهناك أراضٍ منحت لمشـــايخ الـــبلاد فى شكل قطع صغيرة عن كل مائة فدان لا يدفعون عنها ضرائب ، مقـــابل خدماتهم للحكومة ورجالها وسميت " بمسموح المشايخ أو مسموح المصاطب " حيـــث سمح بإعفائها من الضريبة ، كذلك كانت هناك " أرض الرزق " ، وهى أوقاف كـــان محمد علي قد استولى عليها وتركت بين أيدي أربابها مع حرمانهم من التصرف فيها إلى جانب فرض الضرائب عليها.

قال محمد علي ملخصاً سياسته " لقد وضعت يدي على كل شيء لأجعل كل شـــيء مـــثمراً " فـــأحدث بذلك انقلاباً فى حيازة الأرض الزراعية ونظام الضرائب ، بالإســـتيلاء على الأطيان وتوزيعها على الفلاحين ، والإنعام على أفراد أسرته وبعض الأشـــخاص المقربيـــن إلـــيه بمســـاحات كبيرة ، وحين ألغى الإلتزام و حَّد الضرائب واتصـــل اتصـــالاً مباشراً بالفلاحين ، الذين تحددت حقوقهم بشكل واضح فى " لائحة الأطـــيان " وخطـــا خطوة نحو التداول الحر فى الأراضي فيما بعد ، وزادت مساحة الأراضـــي الزراعـــية نتـــيجة تحســـين وســـائل الاستصلاح والري (فبعد أن كانت ٣,٠٥٤٧١٠ فدانـــاً عام ١٨١٣ عام المسح وصلت إلى ٤,١٦٠١٦٩ فداناً عام ١٨٥٢ بعـــد وفاته بثلاث سنوات) ، وفى سبيل تنمية الثروة الزراعية قام بصيانة مشروعات الـــري والصـــرف وتجديدهـــا ، وشق الكثير من الترع والمصارف والقنوات ، وأقام العديـــد مـــن الســـدود والقـــناطر فأحدث بذلك ما يعد انقلاباً فى نظام الري حيث اهتم

بأدواتــه وآلاتــه وعرفــت مصر فى عهده وابور المياه الذي يدار بالبخار كما أمكن استغلال الأراضي على مدار السنة .

وقــد وضــع نظامــاً خاصاً للزراعة ، احتكر بموجبه بعض الحاصلات وألزم الفلاحيــن بزراعــتها وحدد مساحاتها فأدى ذلك إلى تقييد حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء ، وإن كان فى الوقت ذاته قد أفاد الزراعة بإدخال حاصلات جديدة ، كما اتسعت زراعــات ذات أهمــية تجاريــة كالقطن ، ونتيجة الإحتكار أصبح الفلاح ملزماً ببيع المحصــول الــناتج مــن الأرض إلى الحكومة بالسعر الذي تحدده ويخصم من الثمن قــيمة الضريبة وغيرها من الأقساط والإلتزامات وبعد ذلك يدفع الباقي نقداً ، وقد شمل الإحــتكار أغلــب الغــلات الزراعية وخاصة الحبوب والقطن والنيلة والأرز ، كذلك عرفــت مصــر فــي عهده محاصيل لم يكن لها بها عهد كالقطن طويل التيلة وقصب السكر والقنب ..

وفــي مجــال التعلــيم الزراعي إستحضر الخبراء الزراعيين الأجانب لتعليم الأســاليب الصــحيحة وأرســل البعثات التعليمية إلى أوروبا لدراسة فروع الاقتصاد الزراعــي وأنشــأ مدرسة الزراعة لتخريج الأخصائيين ؛ وألحق بها حقولاً للتجارب وحديقــة للنــباتات .. وبالــرغم من ذلك كله لقيت سياسة محمد علي الزراعية سخط الكثــير من الفئات المختلفة ، سواء من الملتزمين القدامى الذين خسروا مصالحهم ، أو أصــحاب الأراضــي الموقوفة نتيجة لفرض الضرائب عليها ثم مصادرتها وبذلك قلم أظافــر مجموعة من العلماء والمشايخ الذين كانوا يتولون الإشراف عليها وبذلك قضى علــى امتــيازاتهم ، يضــاف إلى ذلك جموع الفلاحين نظراً لقيامه بشراء المحاصيل بالسعر الذي يحدده وفرضه نوع الإنتاج [1] .

وفــي مجــال الصــناعة والتجارة ، يتفق أغلب المؤرخين المعاصرين على أن إصــلاحات محمد علي بدأت بالجيش أى أن رغبته فى إنشاء جيش قوي قد أدت إلى

---

(١) د . عبد الخالق لاشين : محاضرات غير منشورة

خلق نظام اقتصادي بل وثقافي جديد ، حيث كانت معظم إصلاحاته تدور جميعاً حول الجـيش ويتضـح صـدق هذا الرأي إذا علمنا أنه حالما انهارت مشروعاته الحربية وتقلصـت دولته وكبلت طموحاته عام ١٨٤١ إنهارت معظم مشروعاته الاقتصادية ، وتوقف التوسع الصناعي ، بل دب الإهمال فى مصانع الباشا وترساناته ..

كـان محمد علي يهدف من إدخال الصناعات إلى اجتناء ربح عاجل ، ومن ثم فإنه فقد اهتمامه بها عندما لم يتحقق له ما أراد ولا سيما بعد تخفيض جيشه وأسطوله. فنشـأة الصـناعة تـرجع إلى رغبته فى تجهيز الجيش بالمعدات الحديثة ، فضلاً عن الترسـانات ومصـانع الأسلحة الثقيلة والخفيفة ، ومصانع الذخيرة ، ومصانع الغزل والنسـيج ، التـي كـان يخصـص جانـباً كبيراً من طاقتها الإنتاجية لخدمة القوات المحاربـة، وبعد تخفيض تلك القوات انتفت الحاجة إلى كثير من تلك المصانع ، فعفى علـيها الزمـن وتناقص عدد المشتغلين بها [٢] ، وكانت الضربة الأخرى التي سددت إلـى نظام محمد علي هى معاهدة " بلطة ليمان " التي عقدتها إنجلترا مع الباب العالي عام ١٨٣٨ لتأمين حرية التجارة فى الإمبراطورية العثمانية وما كان فى وسع صناعة محمد علي الناشئة أن تصمد لمنافسة بريطانيا ، فتضاءل إيراده من التجارة الخارجية، الأمـر الذي أثر فى تخفيض الإعتمادات الخاصة بالصناعة ، وبعد أن بلغ عدد العمال الصـناعيين فـى ذروة التصـنيع ثلاثيـن ألفاً ، نجد أنهم تضاءلوا إلى ما يقرب من النصـف فى أواخر عهده ، حيث كانت الرأسمالية الصناعية فى بريطانيا وبقية أوروبا تعمـل على غزو العالم بمنتجاتها ، ويؤكد الدكتور محمد أنيس أن محمد علي استطاع أن يـنقل الصناعة من الحرفية الإقطاعية إلى الرأسمالية الصناعية فأصبحت مصانعه تنـتج الأقمشـة والـزجاج والورق والسكر وغيرها ولكن هذا التحول تم على حساب طـبقة الحرفييـن المصـريين تلـك الطبقة التي كان فى إمكانها فى ظل ظروف نمو طبيعـي ، أن تـتحول إلى برجوازية صناعية وتجارية ، كما حدث فى أوروبا لذا لم

---

(٢) راجـع د . علي الجرتيلي : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

تجـد الرأسـمالية الأجنبـية وهـى تتسرب إلى مصر بعد ذلك قوة فى مواجهتها من بورجوازية صناعية أو طبقة الحرفيين ، بل وجدت السوق المصري خالياً تماماً ...

إنعكسـت الأوضاع السابقة ــ زراعياً وصناعياً ــ على حركة التجارة فى عصر محمـد علـي ، ففي مجال التجارة الداخلية معروف أنه رغم قضائه على طبقة كبار الـتجار المحليين ، وتحريم الإتصال بين الفلاحين والتجار الأجانب، وقيامه بتسويق المحاصـيل بعـد الإستيلاء عليها ، إلا أن ذلك أدى إلى إقامة العديد من المشروعات التي أفادت حركة التجارة الداخلية كتوسيع ميناء الإسكندرية وحفر ترعة المحمودية ، وإصلاح الطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس ، وتحسين إدارة أملاك مصر فى السودان والشام وشبه الجزيرة ، بالإضافة إلى التوسع فى إنتاج حاصلات التصدير أو " سـلع السـوق " إلا أن إنجلـترا لم تكن لتترك هذا النمو يتعاظم ويهدد تجارتها فى الشـرق ، لذلـك سعت لدى السلطان لعقد المعاهدة السابق ذكرها عام ١٨٣٨ لتنطلق بـتجارتها عـبر أمـلاك الدولة ، مزاحمة تجارة محمد علي مما أدى إلى انهيار نظام الإحـتكار الذي كان قد أقامه منذ عام ١٨١٦ وكان قد جنى من ورائه الأرباح الطائلة، وامـتد بـه إلى جميع السلع المستوردة (كالعاج والبن وغيرها) إلا أن تحدي إنجلترا لـه، وتضعضـع بنـيان نظامه الزراعي والصناعي قد جر وراءه توقف ، بل انهيار مشروعات محمد علي التجارية.

* * *

التطور الاجتماعي والثقافي :

مـن المعـروف أن العلاقـة بين الحكام والمحكومين قبل محمد علي كانت قد وصـلت إلى الحد الأدنى من العلاقة الشرعية ، كما كان العلماء يمثلون العمود الفقري للمجـتمع فـى هذا العصر ، باعتبارهم همزة الوصل بين الراعي والرعية . كان هذا الحال قبل مجئ بونابرت وكانت لكلمة " العلماء " هذه محتوى ومدلولاً آخر غير الذي

تحتويه الآن ، فعلماء ذلك العصر يرتبط إنتاجهم الثقافي ارتباطاً وثيقاً بتكوينهم العلمي الــذي تم بين جدران الأزهر وبين صحائف كتبه وشروحه ، لغة كانت أو تاريخياً أو أدبــاً ، كما يرتبط بوضعية إجتماعية معينة تضفي على حائز درجة العالمية وشهادتها مكانـــة مـــرموقة تجعله فى مركز الصدارة من قومه ، ومن هنا جاء اعتبار العلماء ، وطـــبقاً للمفهوم الإسلامي ، واسطة بين الحاكم والمحكوم ، وهذا يفسر لنا لجوء عامة الـــناس إلـــيهم والتفافهم حولهم فى النوازل والملمات مما اضفى بدوره على مركزهم أهمية جديدة .

وقـــد عرفنا أن محمد علي استطاع أن يضعضع أركان هذه الطبقة حين سلبها امتـــيازاتها والتزاماتها وأوقافها ، وعالج بالنفي والتشريد من حاول التمرد على نظامه مـــن المشـــايخ والعلمـــاء ورجال الدين ، هذا إلى جانب إهماله الأزهر تماماً وتوقيف دوره فـــى الحـــياة العامة ، بخلق مؤسسات تعليمية حديثة ، ذات طابع مدني ، الأمر الـــذي أوجـــد فـــى الـــنهاية نواة لطبقة جديدة من المتعلمين تعليماً حديثاً ، إستطاعت بدورهـــا خلـــق جهـــاز بيروقراطي ، كان نواة لخلق طبقة الموظفين أو" الأفندية " أو " المطربشين " .

لقد لعبت هذه الطبقة دورها فى الحياة العامة وإن بشكل أوسع فيما تبقى من القرن التاســـع عشـــر . فـــإلى جانب اضمحلال طبقة المشايخ والعلماء نمت الطبقة الجديدة المـــتعلمة بالتعلـــيم الحديـــث واكتســـبت مكانـــة اجتماعـــية بمنح رجالها الإقطاعات والإمتـــيازات وتغلغلت فى دواوين الدولة واجهزتها الإدارية التي وفرتها نظم وقوانين ولوائـــح محمـــد علـــي ... ثمة تطور اجتماعي آخر يرتبط بالجيش الذي أقامه حيث اســـتقدم الضباط الأجانب لتدريبه واستطاع بعد عدة تجارب لم تنجح ، أن يكون جيشاً مصـــرياً ، على نحوما مر بنا عند دراسة الجيش ، ومن ثم برزت شريحة أخرى من شـــرائح الطـــبقة الجديـــدة ، تمثلت فى قادة الجيش التي بإضافتها إلى كبار الموظفين والمتعلميـــن ، بالإضـــافة إلى نفر من الأسرة الحاكمة والعمد ومشايخ القرى ومشايخ الـــبدو والمـــتعهدون الأجانب ، كل هؤلاء كانوا أساس الطبقة البورجوازية التي لعبت

دورهـــا فـــى تاريخ مصر فيما بعد ، كانت هذه الطبقة بحق انعكاساً صادقاً لإجراءات محمد علي ونظامه والتي أدت فى النهاية إلى تشكيل مجتمع مصري مغاير تماماً لذلك الذي عرفته مصر العثمانية المملوكية .

أما طوائف الحرف وصغار العمال فمن المؤكد أن أوضاعهم قد تأثرت بالصناعة الحديـــثة التي أقامها الباشا سواء من ناحية الإنتاج الصناعي ذاته أو التحاق عدد كبير مـــنهم بمصـــانع الباشا ، إلا أنه من الثابت أن هذه الطبقة لم تختف تماماً بدليل وجود بقايـــا هـــذا الـــنظام فى أواخر القرن التاسع عشر ، غير أن التأثير الأهم الذي خلفته صـــناعة محمـــد علي هو أنها وقفت أمام تطور الصناعات الحرفية ولم تتح لأصحابها تـــراكماً رأسمالياً يسمح لهم بالإنتقال إلى مرحلة الصناعة الآلية الحديثة ، وحين انهار نظـــام محمـــد علـــي الصناعي والتجاري ، تواكب معه تدفق الرأسمالية الأجنبية فى مصـــر، مع ما صحبها من تغلغل لنفوذ الأجانب وتعاظم دورهم ، الذي ألقى مصر فى النهاية فريسة سائغة بين أيدي حملة السندات والأسهم من دائنيها ..

وعمومـــاً نســـتطيع القول بأن اصلاحات محمد علي وإجراءاته قد شملت كل أوجـــه الحـــياة العامة فى مصر سواء فى القرية أو المدينة ، التي اتسعت وأعيد بناء تركيـــبها الاجتماعـــي وصـــيغت علاقاتها الاجتماعية من جديد ، حكاماً ومحكومين ، أجانب وأتراك وشراكسة ومصريين ، على اختلاف طوائفهم وفئاتهم ، رجالاً ونساء ، فقـــد سمح نظام محمد علي للمرأة بالتعليم بل والاشتغال بالحياة العامة ، وهو أمر كان جديـــداً تماماً على المصريين ، كما شملت تلك التغييرات نشأة وبروز مراكز حضارية جديـــدة ، لم يكن لمصر عهد بها. وهكذا شهدت مصر نوعاً من الحراك الاجتماعي لم تعـــرفه مـــن قـــبل مـــن حيـــث انتقال المواطن من فئة اجتماعية إلى أخرى ، بل إن التغيـــيرات شـــملت الـــبدو وسكان الصحراء المصرية الشرقية والغربية ، عندما نجح محمـــد علـــي فى حل مشكلة القبائل المرتحلة وعمل على توطينها وربطها بالأرض ، وإنشـــاء القـــرى الجديدة لها ، وهكذا وصلت قبضة الدولة ــ الباشا ــ إلى كل أرجاء الـــبلاد فى المدن والريف والصحراء، حيث خضعت لسلطة مركزية ، فترابطت بذلك

أنحـــاء مصـــر المخـــتلفة ، الأمر الذي زاد من نمو احساس المصريين بكيانهم كأمة متمـــيزة ، وتعـــاظم هـــذا الشـــعور ونمـــا بفعل عوامل كثيرة ، كان من أهمها النظام التعليمي الجديد ..

وقـــد بـــدأ النظام التعليمي الحديث الذي أراده محمد علي بسيطاً ، حتى إذا كانت ســـنة ١٨٣٦ صـــدرت اللوائـــح التي نظمت التعليم فى مراحله الإبتدائية والتجهيزية والخصوصـــية وقـــد أعـــيد النظر فى هذا النظام بعد عقد معاهدة لندن فوضع ترتيب جديـــد عـــام ١٨٤١ كـــان أهـــم مـــا فيه إلغاء المكاتب الإبتدائية وإنقاص عدد تلامذة المـــدارس الحربـــية والمـــدارس الخصوصية ، وإنقاص مرتبات التلاميذ ، وتنظيم قلم الترجمة وديوان المدارس على نحو جديد .

وإذا كـــان نظام محمد علي التعليمي كغيره من سائر نظمه ، نشأ مرتبطاً بالجيش فإنه قد تطور بالحاجة الماسة إلى توفير القيادات والكوادر اللازمة للمؤسسات الحديثة، وحيـــن لم يسعفه التعليم الديني لجأ إلى اصطناع نظامه التعليمي الجديد فكان فى حاجة إلـــى ضـــباط ومهندســـين وأطباء وصيادلة، قدر حاجته إلى إيجاد المرافق والمدارس والإدارات لتغذيـــتها وتدريـــب أهـــل البلاد بما يتفق مع الوجهة التي تقتضيها الحياة الجديدة ، فاختار التلاميذ من الكتاتيب ودفع بهم إلى المدارس التي استقدم لها المعلمين والمتخصصـــين الأوروبـــيون وقام بإيفاد البعثات التعليمية ، من نبهاء التلاميذ ، وعاد هـــؤلاء مـــن أوروبا ليمثلوا وتلاميذهم النواة الجديدة للمثقفين المصريين ، الذين لعبوا دورهـــم فى المجتمع المصري فى فترة حكمه والسنوات اللاحقة لها. وبالرغم من عدم اخـــتفاء التعلـــيم الديني تماماً ، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من الإزدواجية الثقافية نتـــيجة وجـــود نوعيـــن مستقلين من مؤسسات التعليم ، أدى بدوره إلى خلق طبقتين متميزتيـــن مـــن المثقفين ، لكل منها عقليتها الخاصة وتأثيرها الخاص ، فكان لابد من الصـــدام خاصـــة بعد نمو أفكارها العلمانية نمواً واضحاً فى مجتمع يتعارض بجوهره مع تبني العلمانية تبنياً تاماً ، مما أثر على الحركة الوطنية النامية والتي قوبلت بتحدي

العـــدوان البريطانـــي وهى بعد لم تتخلص من ذلك التناقص بالصورة التي ظهرت بها بعد ذلك بجيل .

غـــير أن ثمـــة علامـــات بارزة في تطور مصر الثقافي فى عصر محمد علي تمثلـــت فـــى حـــركة الترجمة الواسعة والنشطة ، التي وإن اقتصرت ، كما حدد لها الباشـــا، علـــى ترجمة المواد العلمية والعملية ، إلا أنها لم تكن تتم بمعزل عن تيارات الفكـــر الأوروبـــي تمامـــاً ، فظهرت أسماء رفاعة الطهطاوى ، (أبوالفكر المصري الحديث) بحق والذي استطاع وهو الشيخ المعمم أن يقدم لمواطنيه تلخيصاً وفياً وأميناً لمـــا علـــيه الفكر الأوروبي ، والفرنسي بالذات ، حين لخص ما رآه فى باريس ، فى كـــتابه الشهير" تخليص الإبريز " وحين أشرف على حركة الترجمة الكبيرة التي قدمت لمصـــر ما ينيف على المائتين وخمسين كتاباً فى شتى فنون المعرفة الإنسانية النظرية والتطبيقـــية الحديثة ، عن طريق مدرسة الألسن وأثر تأثيراً واضحاً فى تلاميذه الذين قادوا النهضة الفكرية والثقافية فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

كمـــا شـــهدت مصـــر محمد علي الطباعة العربية حين أنشأ مطبعة بولاق عام ١٨٢٢ التـــي توفرت على طبع الكتب والترجمات ، كما عرفت مصر كذلك الصحافة العربـــية أيضاً وإن كانت فى بداية أمرها صحافة رسمية ، فصدرت " الوقائع " وهى جريدة الدولة الرسمية عام ١٨٢٨ ، والجريدة العسكرية عام ١٨٤٧ وأخرى للصناعة والـــتجارة .. وتلـــك تطورات لم يكن لمصر عهد بها قبل محمد علي ، أدت كلها فى النهاية إلى تكوين طبقة من الكتاب والمثقفين ، تعاملت مع الأفكار الجديدة، وإن بشكل أوســـع فـــيما بعد ، وأثرت فى نمو الإتجاهات الوطنية وعمقت الإحساس القومي لدى المصـــريين ، وســـاعدت علـــى بلورة ذلك التراكم الذي أدى إلى خلق الحالة النفسية المعـــروفة بالقومية والتي عبر عنها فيما بعد شعار " مصر المصريين " ، الذي رفعه المصريون فى وجه النفوذ الأجنبي .

* * *

تولـــى محمد علي باشوية مصر عام ١٨٠٥ كوال عثماني ، شأنه فى ذلك شأن الـــولاة الذيـــن كان يرسلهم السلطان إلى مصر لينوبواعنه فى حكمها ، وقد ظل محمد علـــي ، طـــوال حكمـــه ، والياً عثمانياً ، رغم التطورات التي حدثت فى العلاقة بينه وبيـــن السلطان . وهو لا يستطيع ــ فى هذا المركز ــ أن يكون لنفسه سياسة خارجية خاصـــة ، والواقع أنه ظل طوال حكمه محروماً من الإدارة السياسية التي تمارس بها مســـائل السياســـة الخارجية ، فلم يكن يمثله فى عاصمة السلطان سوى " كتخدا " أى وكـــيل له . ولـــم يكـــن له مـــن يمثله فى العواصم الأوروبية ، بينما كان لهذه الدول ســـفراؤها فـــى عاصـــمة السلطان ، كما كان لها قناصل فى ولايات الدولة العثمانية ، ومـــن بينها مصر ، وإن كانت ظروف الحال قد اقتضت أن تبعث فى بعض الأوقات إلى مصر بمندوبين سياسيين للتحدث إلى محمد علي فى بعض المسائل السياسية .

وعلـــى الـــرغم من هذا فقد استطاع محمد علي أن يرسم لنفسه سياسة خارجية خاصـــة ، وبـــذل جهده طوال حكمه فى العمل على تحقيقها وتوفير أسباب النجاح لها ســـواء بالضغط السلمي أو العسكري ، سواء بجهوده المتصلة فى إصلاح البلاد ورفع مســـتواها وتوفـــير القـــوة العسكرية لها ، أو مساعيه السياسية لدى الدول الأوروبية ، وممـــا دعـــا محمـــد علـــي إلـــى رســـم سياسة خارجية ، خاصة أنه كان والياً فى امـــبراطورية ضـــعيفة . وقد ظهر اشتداد ضغط الدول الأوروبية على الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر ، ووضعت عشرات المشروعات لاقتسام أملاكها .

أدرك محمـــد علـــي أن ضعف الدولة العثمانية سوف يعرضه ويعرض مصر معـــه إلـــى المصـــير الذي تنحدر نحوه هذه الدولة المتداعية . وقد سبق توليه احتلال الفرنســـيين لمصر ثلاث سنوات ، ثم بقاء قوة إنجليزية بها عامين آخرين ، وفى أوائل عهـــده هـــو تعرضـــت مصر ثانية للغزو الأوروبي على نحو ما مر بنا ، ولم يترك الإنجلـــيز مصـــر إلا بعد أن وافق سياستهم تركها ، وضح إذن لمحمد علي أن انهيار

الدولـــة العثمانية سيجرفه معه . ثم إن ضعف الدولة العثمانية يضطره إلى تلبية أوامر السـلطان لـنجدته فى الولايات الثائرة عليه ، وهكذا كان على محمد علي استخدام الموارد المصرية لإنقاذ سيادة الباب العالي على الجزيرة العربية وكريت والمورة .

علـى أن محمد علي قد بذل جهده ليفيد من ضعف الدولة : فهذا الضعف يتيح لـه الفرصة ليقوي نفسه فى داخل الإمبراطورية وبموافقة السلطان ، ألم تمكنه حروب بـلاد العرب من بناء أول أسطول نقل له فى البحر الاحمر ؟ ألم تكن حروب المورة أول ميادين القتال التي نزل إليها جيشه الجديد واشترك فيها أسطوله الذي بناه فى دور الصـناعة الأوروبـية ؟ وأكـثر مـن هذا أغراه هذا الضعف بالإتساع خارج الحدود المصرية على نحو ما حدث فى الشام .

لقـد أدرك محمد علي بثاقب بصره أن مصر لو سلم له قيادتها ، فإن من الممكن أن تكـون قاعدة لملك عظيم ، ومن ثم ربط مصيرها بمصيره ، وكان عليه أن يتحمل تـبعة طموحاتـه فـى مواجهة مولاه السلطان العثماني وفى مواجهة الدول الأوروبية المتصـارعة وعلاقاتهـا بالسـلطان . كانـت أولى نشاطاته الخارجية حين طلب إليه السـلطان ، بحق التبعية ، إخماد الحركة الوهابية فى شبه الجزيرة العربية عام ١٨١١ وتأميـن الحجاز ورد الوهابيين إلى موطنهم الأصلي ، فعهد بذلك لإبنه طوسون وأناط بـه قـيادة الحملـة ثم ما لبث أن تولاها بنفسه ، وتم له ما أراد ثم زاد بأن أرسل إبنه إبراهـيم بحملة أخرى للإستيلاء على نجد وقد نجح فى دخول عاصمـة الوهـابيين (الدرعـية) وقد أدى ذلك بمحمد على إلى أن يحتك بالمناطق ذات الحساسية بالنسبة لإنجلترا، الأمر الذي جعلها تضع حداً لتوسع مصر فى شبه الجزيرة .

أعقـب محمـد علـي ذلك بحملة على السودان وكانت قد صارت الموئل الأخـير للممالـيك الفارين منه ، حين رأى فى وجودهم على حدوده الجنوبية خطراً ، هذا بالإضافة إلى رغبته فى دفع الفرقة الألبانية فى مغامرة عسكرية تحد من سطوتها ونفوذهـا ، كمـا كان محمدعلي يرغب فى تجنيد العناصر السودانية والحصول على

الذهب الذي أشيع أمر وجوده بالسودان ، هذا بالإضافة إلى إعادة فتح سبل التجارة مع السـودان وتأمين منابع النيل ، وقد تم لمحمد علي ذلك فعلاً خلال الفترة (١٨٢٠ ــ ١٨٢٢) قـاد حملاتـه خلالهـا إبنه إسماعيل ثم إبراهيم وصهره الدفتردار ، وتكمن أهمـية هـذا الفتح ليس إلى كونه نقل قوماً من الظلمات إلى النور ، ولكنه أدى ما هو أهم من ذلك ، فقد خلق من إمارات وقبائل متفرقة وطناً إسلامياً جديداً وهيأ له مستقبلاً ووجوداً بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوروبي ، ثم ربط هذا الوطن بالعالم الإسلامي .

وإذا كـان محمد علي قد عمل فى شبه الجزيرة والسودان طليقاً من كل قيد ، لا دخـل لحكومة السلطان فى خططه ، إلا بقدر بذل القاب التشريف وسيوفه وجواهره ، ولا دخـل أيضاً للسياسة الأوروبية فيه إلا بقدر الإنتباه والتنبيه ، إلا أن قيام اليونانيين بـثورتهم وتحـرك جيوش السلطان وأساطيله لمقاومتهم ، دفع بمحمد علي فى معمعة الصـراع ، فمـا جيشه فى النهاية إلا جزء من جيش السلطان ، وقد دفع ذلك بمحمد علـي لتبيـن أمريـن أولهما مدى إمكانية التعاون بينه وبين السلطان فى إحياء القوة العثمانـية ، والثاني موقف الدول الأوروبية منه ومن حكومة السلطان ، المهم استنجد بـه السلطان ليخضع كريت وبلاد اليونان فاستطاع إخضاع كريت ووضع حملة كبرى لتطهـير الجـزر اليونانية وتأمين المواصلات البحرية، ثم محاولة النزول إلى أرض المورة بعد ذلك.

وبـالفعل تـم له ما أراد ، وانتقل القائد المنتصر من المورة إلى الأقطار اليونانية الأخرى ، واتهمه الأوروبيون بأنه يعمل على استئصال شأفة الأمة اليونانية ، ومن ثم تحـركوا للعمـل الإيجابـي ضده ، وعقدوا مفاوضات انتهت باتفاق سنة ١٨٢٧ بين روسـيا وإنجلـترا وفرنسـا مؤداه السعي لإقناع الفريقين بوقف القتال ومنح اليونانيين الحكـم الذاتـي ، لكن السلطان رفض التدخل الأوروبي بأى صورة ، فى الوقت الذي خرجـت من يده، مسألة إخماد الثورة إلى يد محمد علي صاحب الجيوش والأساطيل، وأدرك الإنجلـيز أن انسحابه من الميدان سيبطل القتال فوراً ، فعرضوا باشوية سوريا

علـــى إبـــنه إبراهـــيم كما حاولت إنجلترا إقناع محمد علي بضرورة الجلاء عن بلاد الـــيونان ، وإفهامه أن أوروبا أجمعت على مقاومته وبالفعل صمم الحلفاء على إرغام الأساطيل فعلاً ، فى الوقت الذى أرسلت فيه فرنسا تجريدة إلى ساحل المورة ، وهناك انقضّت السفن الأوروبية على الأسطول المصري عند " نافارين " وحطمته فى أكتوبر عـــام ١٨٢٧ ، فلم يبق لمحمد علي سوى الإنسحاب .. وكانت هذه مرحلة انتقالية فى سياســـة محمـــد علـــي التابع للسلطان ومحمد علي الطامح للإستقلال ، ففهم أن الدول الأوروبية قد تتحد رغم اختلافها وتنازعها ، وفهم أيضاً أن السلطان يسير بالدولة نحو الإنهـــيار ، وأن علـــيه واجباً إزاء ذلك خاصة وقد اكتسب وضعاً خاصاً حين فاوضه قـــواد الحلفاء رأساً فى أمر الجلاء عن المورة ، وأدرك تناقص السياسة الفرنسية حيث أن أســـطوله الـــذي أشـــرف على بنائه الفرنسيون ، قد اشتركت القوات الفرنسية فى تحطـــيمه وكان مما استفاده محمد علي أن علاقته بالسلطان علاقة استغلالية من جانب الســـلطان لمصـــر ومواردها ، وحتى جزيرة كريت التي كسبتها مصر كان ضررها أكثر من نفعها ! .

غـــير أن مـــا احـــتازه محمـــد علـــي خـــلال تلك الأزمة من مركز أمام الدول الأوروبـــية، أهله لأن تطلب منه حكومة شارل العاشر فى فرنسا عام ١٨٢٩ أن يفتح الجزائـــر ويؤدب حاكمها الداي حسين نظير مبلغ ٢٠ مليوناً من الفرنكات ، ومعاونة الأســـطول الفرنسي له إذا لزم الأمر . غير أن الحكومة الإنجليزية احتجت على ذلك لـــدى فرنســـا ولـــدى محمد علي نفسه ولم يكن محمد علي متحمساً لذلك حيث كانت طموحاتـــه تتركز فى قلب الوطن العربي ، فلم يكن لديه حاجة ملحة لدفع جيوشه إلى أطراف ذلك العالم .

كان محمد علي يطمع حقيقة فى إعادة بناء أسطوله ففكر فى وضع يده على الشـــام ، مصدر الأخشاب وكان أهله متذمرين من الحكم العثماني وأرسلوا إليه يزينون لـــه أمر التوسع فى بلادهم فتذرع محمد علي بحجة إيواء والي عكا للفلاحين الهاربين مـــن مصـــر ، فبعث إبراهيم باشا على رأس حملة قوية للشام أحرزت عدة انتصارات

علـــى القـــوات العثمانية ، وكانت أهمها موقعة (قونية) فتنبهت الدول الأوروبية مرة أخـــرى إلى خطورة الموقف ، خاصة وأن السلطان قد وقع مع روسيا معاهدة صداقة ســـنة ١٨٣٣ اعتبرتها إنجلترا موجهة ضد سياستها ، فتدخلت مع فرنسا لإنهاء الأزمة بين السلطان ومحمد علي ، وتوصلتا بينهما إلى صلح (كوتاهية) عام ١٨٣٣ ، الذي قضى بمنح محمد علي الشام وتعيين إبنه إبراهيم والياً على (قطنة) .

وخلفـــت هذه الأحداث هدنة مسلحة فيما بين عامي (١٨٣٣ ــ ١٨٣٩) حين استغل السلطان فرصة ثورة الشام ضد الحكم المصري نتيجة سياسة الإحتكار ، وتقدم بقواتـــه تجاه حلب ، واشتبكت مع قوات محمد علي فى موقعة نزيب (نصيبين) عام ١٨٣٩ حيـــث انتصــــرت قـــوات محمد علي ، فتدخلت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلـــترا من جديد، وطلبت إلى محمد على الإنسحاب من الشام فرفض مؤملاً استخدام التـــناقض القـــائم بيـــن هذه الدول ، إلا أن ذلك كان خطأ من جانبه فاشتركت كل من إنجلـــترا والنمســـا وروسيا وبروسيا فى توقيع معاهدة لندن فى يوليو عام ١٨٤٠ وهى المعـــاهدة التـــي ســـتكون مقدمة لتحديد وضع مصر فى إطار الدولة العثمانية ، والتي تقوم على مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية .

وقـــد نصت هذه المعاهدة على إعطاء محمد علي ولاية عكا مدى الحياة ، إلى جانب مصر وملحقاتها فى السودان ، على أن يحكمها جميعاً باسم السلطان ، وقد ساند الفرنســـيون محمـــد علـــي ووعـــدوه بالمســـاعدة فرفض إنذارات الدول له فى البداية فاشـــتركت إنجلـــترا والنمســـا بقطع بحرية بغرض إجلاء القوات المصرية عن الشام وأصـــدر السلطان قراراً بخلع محمد علي ، وتدخل قائد الأساطيل الإنجليزية فى البحر المتوسط لمفاوضة محمد علي واستطاع أن يوقع اتفاقاً مع ممثله مفاده أن تكون مصر وراثـــية فى أسرة محمد علي بشرط إخلائه للشام ، وإعادة الأسطول العثماني ، وعلى هـــذا الأســـاس صدرت عام ١٨٤١ الفرمانات السلطانية (المعدلة) المحددة لمركز مصـــر ، والتي أكدت التسوية النهائية فيها أن مصر جزء من الدولة العثمانية ، تسري عليها قوانينها ، ويعتبر جيشها جزءًا من جيش السلطان .

هكذا ذهبت فتوحات محمد علي سدى وتحطم أسطوله وانكمش جيشه وتقرر أن يختار والي مصر من أكبر أبناء أسرته على أن يصدر فرمان توليته من السلطان العثماني ، وقد ضمنت الدول الكبرى بهذه التسوية سلامة الدولة العثمانية ، وصارت هذه الدول بذلك وسيطاً بين مصر والدولة العثمانية ، وتقاضت ثمن ذلك نفوذاً عريضاً، فى كل من الآستانة والقاهرة ، واستغلت ذلك فى تدعيم مصالحها التجارية ، وفى الحصول على مزيد من الامتيازات .

أما من الناحية الداخلية فقد كان للتسوية آثار هامة فى تطور مصر الحديثة ، حيث صارت مصر ولاية عثمانية ، لا تختلف عن غيرها من ولايات الدولة إلا بوراثة الحكم ، كما تطبق عليها معاهدات الدولة ، وواليها موظف ممتاز من موظفي الدولة ، وجيشها جزء من الجيش العثماني ، وعملتها تسك باسم السلطان ، الذي تدفع له الجزية ، ويخطب باسمه فى المساجد ، هذا ولم يتغير ذلك الوضع بشكل جذري إلا عام ١٩١٤ حين أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر ذلك الإعلان الذي تضمن فى نصه إلغاء السيادة العثمانية على مصر ، بينما لم تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على مصر إلا فى مؤتمر " لوزان " بسويسرا عام ١٩٢٣ .

* * *

الفصل الرابع

الحركة الوطنية والثورة العرابية

الفصل الرابع
الحركة الوطنية والثورة العرابية

خلفاء محمد علي :

شهدت مصر تعاقب خلفاء محمد علي على حكمـــها وهم : عـــــــباس الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤) ثـم محمد سعيد (١٨٥٤– ١٨٦٣) فالخديو إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) ثـم الخديــو توفــيق (١٨٧٩ – ١٨٩٢) الذي قامت الثورة العرابية فى عهــده، وثمـــة معالم بارزة خلال هذه الفترة التي سنحاول استعراضها سريعاً لنخلص إلـــى الموضـــوع التالي من موضوع دراستنا والذي يتعلق بتغلغل النفوذ الأجنبي فى عصر إسماعيل وميلاد الحركةالوطنية المصرية فى المقابل ، ثم نموها وتطورها ذلك التطور الذي أفضى بها إلى قيام الثورة المصرية المعروفة بالثورة العرابية .

ختمـــت معاهدة لندن ١٨٤٠ جهود محمد علي السياسية ، على نحو ما مر بنا ، فانصـــرف لتصـــفية آثار النضال فى علاقاته بالسلطان والدول الأوروبية ، ومن ثم لم تتمـــيز الســـنوات التالية للتسوية (٤١ – ١٨٤٨) بانقلابات من نوع ما شهدته خلال الســـنوات السابقة للتسوية ، وتاريخ مصر خلال عهد خلفائه يوضح كيف أن هذا العهد قـــد خضـــع لعوامل أساسية استمدت أصولها فى الواقع منذ حكم محمد علي ، وتتعلق بموقفهـــم مـــن قضـــايا الإصـــلاح الداخلـــي وعلاقات مصر بالدولة العثمانية والدول الأوروبـــية ، وأهـــم من ذلك كله الروح الوطنية التي بات لها عظيم الخطر فى تشكيل الحوادث .

وكان من الممكن أن تتيح تسوية لندن للخلفاء الفرصة لإكمال بناء مصر الحديثة ، بمـــا وفـــرته لهـــم مـــن حكم مصر تحت السيادة العثمانية ، وبإقرارها لوالي مصر ، بضمانة الدول الأوروبية، حقوقاً معينة فى إدارة البلاد والتصرف فى مواردها وتكوين قـــوة حربـــية ، وقـــد اتصـــلت مصر بالحضارة الأوروبية إتصالاً واسعاً ، وكان هذا

الإتصـــال الـــذي تم بإرادتها قد أدى إلى إدخال رؤوس الأموال الأجنبية من مصارف وشـــركات وديـــون ، مما أفسح المجال للتدخل الأوروبي السافر ، الذي ظهرجبروته فى خلع إسماعيل سنة ١٨٧٩ ووصل إلى غايته باحتلال الانجليز لمصر سنة ١٨٨٢.

ولـــم يكن خلفاء محمد علي شاكلته من القوة والوعي ، بحيث لم يثبتوا كفاءتهم فى حكم البلاد، فداهمتهم الموجة الغربية فى الوقت الذي لم يكن أياً منهم يمتلك الكفاءة اللازمـــة للمواجهـــة ، فسرعان ما أفلت زمام البلاد من أيديهم ، وتأرجحوا بين إبداء مظاهـــر الميل لكل من فرنسا وإنجلترا والدولة العثمانية ، فعلى حين مال عباس الأول إلـــى إنجلـــترا ، نجد أن محمد سعيد ومن بعده إسماعيل - فى بداية حكمه - قد مالا إلى فرنسا ، إلى أن تمكنت إنجلترا فى النهاية من احتلال البلاد .

وبيـــنما شـــهد حكم عباس الأول ولاءً كبيراً للدولة العثمانية ، حيث أدخل فى روعه أن مصر لا تعدو أن تكون ولاية من ولاياتها ، وازورَّ بذلك عن أوروبا إلا أنه مـــال بعـــد ذلك إلى إنجلترا ، حين رأى أن الدولة العثمانية حاولت الإستفادة من ذلك بحرمان مصر مما تبقى لها من مظاهر الاستقلال .

ثـــم نجـــد أن إسماعيل على العكس من ذلك يبني سياسته إزاء الدولة العثمانية علـــى أســـاس توسيع استقلال مصر ، وبالفعل حصل على عدة فرمانات معظمها عن طـــريق الرشوة للسلطان وحاشيته ، جعل بها وراثة " العرش " وراثة صلبية أى لإبنه الـــبكر ، وليســـت للإبن الراشد فى أسرة محمد علي ، كما حصل على لقب " خديو " الذي يقترب كثيراً من لقب ملك .

* * *

وعمومـــاً يبدأ عصر خلفاء محمد علي منذ عام ١٨٤٨ عندما أصيب والي مصر بضـــعف واضـــطراب عقلـــي فى أواخر أيامه ، مما جعله غير قادر على الاضطلاع بأعـــباء الحكـــم ، وجعل الباب العالي يعهد بحكم مصر إلى إبنه إبراهيم باشا منذ بداية

ســبتمبر ١٨٤٨ ، بــيد أن إبراهيم لم يلبث أن أصيب بمرض خطير أودى بحياته بعد نحو ثلاثة شهور من توليه الحكم ، ولما كانت وراثة الحكم فى مصر قد حددها فرمان عــام ١٨٤١ ، الــذي نــص على انتقال الحكم إلى الأكبر ثم من يليه من أبناء وأحفاد محمــد علي من الذكور ، فقد استقر الأمر على تولية عباس باشا حفيد محمـــــد علي (إبــن أحمد طوسون بن محمد علي الذي كان يكبر عمه سعيد باشا بن محمد علي) حكم مصر فى ديسمبر ١٨٤٨ .

لقــد كــان لدى **عباس باشا** (١٨٤٨ – ١٨٥٤) اعتقاد بأن جده أفسح المجال للــنفوذ الأوروبي وأنه أضعف الدولة العثمانية بتحطيم جيوشها واقتطاع أجزاء منها ، لذلــك بــنى سياسته على التخلص من النفوذ الأوروبي ، وتوثيق علاقة مصر بالدولة العثمانــية ، غــير أن تدافــع الحوادث قد خيب أمله ودفع به إلى النزاع مع السلطان العثمانــي ، وجعلــه يحتاج إلى معونة وتعضيد السياسة البريطانية للدفاع عما حصل عليه جده من امتيازات لولاية مصر .

ومــن الثابــت أن الســلطان العثماني انتهز فرصة رغبة عباس باشا فى كسب صــداقة الدولة العثمانية ليسلب مصر ما كانت قد حصلت عليه من امتيازات بمعاهدة لندن والفرمانات المكملة لها (١٨٤٠ – ١٨٤١) ، وقد بدا هذا واضحاً عندما أصدر الســلطان قــراراً بــأن تطبق على مصر سائر التنظيمات واللوائح التي صدرت فى عاصمة الدولة عام ١٨٣٩ لإصلاح أوضاعها من الناحيتين الإدارية والقانونية ، فكان تطبــيق القــرار علــى مصــر ، يجعلها مثل بقية الولايات العثمانية الأخرى وبالتالي يحــرمها مــن الوضع المتميز الذي كفلته لها التسوية والفرمانات المشار إليها ، ولذلك رفض عباس باشا تطبيق هذا القرار على مصر إلا بعد تعديل هذه التنظيمات واللوائح بما يلائم مركز مصر وأوضاعها وما جرى عليه الولاة فى حكمها .

وبالــرغم مــن معارضــته واســتعداده لمقاومة هذا الأمر بالقوة ، وهو ما بدا واضــحاً عندما شرع فى تحصين الإسكندرية ، والقيام ببعض الإستعدادات العسكرية

فـــي هذا الشأن ، إلا أنه آثر أن يلجأ إلى السياسة والدبلوماسية الأوروبية ليستعين بها ضد موقف الدولة منه ، وركز على مسألة أن الدولة بقرارها هذا تخل بتسوية لندن أو بـــبعض جوانـــبها ، وهذا لا ينبغي أن يحدث إلا بموافقة الدول الأوروبية التي وقعت على التسوية .

ولمـــا كـــان عباس يميل إلى السياسة البريطانية على اعتبار أن بريطانيا تبسط نفوذهـــا على البحرين الأبيض والأحمر ، وأن مصر تهمها أكثر من غيرها ، ومن ثم فهـــي الأقـــدر على دعم موقفه أمام السلطان ، ومن هنا أوفد نوبار باشا إلى لندن فى مهمـــة تـــتعلق بتدعيم العلاقات بين مصر وبريطانيا ، وهي المهمة التي أسفرت عن توقـــيع نوبـــار عقداً مع شركة بريطانية لإنشاء أول خط حديدي فى مصر بين القاهرة والإسكندرية ، وهو الخط الذي بدأ إنشاؤه بالفعل منذ عام ١٨٥٢ .

ومـــا لبثـــت بريطانـــيا أن أيـــدت عباســـاً فى صراعه مع السلطان ضد تطبيق التنظـــيمات العثمانـــية بحذافـــيرها علـــى مصر ، وهو ما أثار معركة دبلوماسية بين بريطانـــيا والدولـــة العثمانـــية ، وقـــد اعتقدت فرنسا أن والي مصر وقع تحت حماية الإنجلـــيز ، لذلـــك رأت أن تتحرك للحد من نفوذهم فى مصر ، وهو ما اقتضى منها توثـــيق علاقاتها بالسلطان ، كما أنها أظهرت عباس بمظهر الثائر ضد الدولة ، عندما وقع امتياز الخط الحديدي قبل أن يحصل على موافقة السلطان .. غير أن تغير أجواء السياســـة الأوروبـــية قـــد دفـــع ببريطانيا وفرنسا إلى التقارب والتعاون ضد عدوهما المشـــترك وهو روسيا ، كذلك لم تتمادى الدولة العثمانية فى عدائها ضد عباس باشا ، حيـــث لـــم يكن بوسعها أن تقف من بريطانيا موقف العداء . لذلك أقرت مسألة تطبيق التنظـــيمات فـــي مصر ، بعد تعديلها بما يتفق مع مركز مصر المتميز داخل الدولة ، ومن جانبه بادر عباس إلى معاونة الدولة العثمانية أثناء حرب القرم .

وبالـــرغم مـــن ميل عباس باشا للسياسة البريطانية إلا أنه كان حريصاً علـــى ألا تقع مصر فريسة للتدخل البريطاني ، وإذا كان قد منح شركة إنجليزية امتياز

إنشـــاء الخط الحديدي ، إلا أن الحكومة المصرية لم تمنحها أرضاً ، ولم تتخذ قرضاً ، كمـــا كانـــت هـــذه الحكومــــة هى التي تتولى وحدها استغلال الخط باعتبارها مالكته الوحـــيدة. أمـــا بالنسبة لسياسته الداخلية فقد كان عباس قليل الثقة فى جهود وإنجازات جـــده بشـــأن إصـــلاحاته الداخلية ، ومن ثم ضرب صفحاً عنها ، وأيقن أن مصر فى حاجــــة إلى فترة من الهدوء والاستقرار بعد الأحداث العاصفة التي مرت بها ، ولذلك بدأ يتراجع عن سياسة محمد علي وخططه ، وبالغ فى ذلك أشد المبالغة ، حتى اعتبر المؤرخـــون أن عصـــره القصـــير كان انتكاساً لما تم إنجازه ، وأنه بدلاً من أن يعالج النقص فى سياسة جده ، انقلب عليها .

والمعـــروف أنــــه ألغى الكثير من المدارس الإبتدائية والتجهيزية ، ولم يبق من المـــدارس العلـــيا ســـوى مدرســـتي المهندسخانة والطب ، كما اكتفى بمدرسة حربية واحـــدة، كذلـــك أنقص ميزانية ديوان المدارس ، ونفى رفاعة الطهطاوي إلى السودان كمـــا هو معروف ، وألغى صحيفة الوقائع المصرية ، وأهمل حركة التأليف والترجمة والنشـــر ، واستغنى عن كثير من الأساتذة الأجانب ، وكان أخطر ما فعله عباس باشا أن أنقـــص الجـــيش المصـــري إلى نصف العدد المسموح به فى فرمان عام ١٨٤١ ، كذلـــك أهمـــل الأسطول وعطل العمل فى بناء القناطر الخيرية ، فضلاً عن تصفية ما تـــبقى مـــن المصانع من عصر محمد علي ، والأدهى أنه أنفق أموالاً طائلة فى تشييد قصـــور عديدة أمضى فيها أكثر وقته مع مماليكه وخيوله وكلابه ! . حتى لقد راح فى الـــنهاية ضـــحية لمؤامـــرة من مؤامرات القصور أدت إلى قتله فى قصره ببنها عام ١٨٥٤ ، لينتهي عهده القصير الذي خلا من أعمال النهضة والعمران ، باستثناء إنشاء الخـــط الحديدي وإصلاح طريق السويس ، وإن يكن عهده قد تميز بأنه لم يفتح مصر على مصراعيها للتدخل الأجنبي كما لم يعرضها للاستدانة .

أما عهد **محمد سعيد باشا** (ابن محمد علي) ١٨٥٤ – ١٨٦٣ ، فقد بدأ بفتح أبـــواب مصـــر على مصراعيها أمام الأجانب دون تبصر ، صحيح أن عصر محمد علـــي قـــد شهد إستقدام الأجانب إلى مصر ، لكنه كان يعرف كيف يختارهم ، كما لم

يخضـــع لهـــم ، أمـــا عباس الأول الذي كان قليل الثقة فيهم ، فلم يشهد عصره تدخلاً كبيراً ، بينما أراد محمد سعيد باشا الاعتماد على رؤوس الأموال والخبرات الأوروبية لترقـــية مصـــر ، فأفسح المجال للتدخل الأوروبي ، وتدفق عليها أخلاط من أصحاب رؤوس الأمـــوال والمغامريـــن والتجار من كل حدب وصوب ، شجعهم على ذلك ما عرف عن الوالي من كرم ولين ، فتكاثر عليه قناصل الدول الأوروبية يحصلون على امتيازات لرعاياهم ، الذين راحوا يبتزون الحكومة المصرية .

وقـــد شـــرع ســـعيد باشا فى الاقتراض من البنوك وبيوت المال الأوروبية ، ليضع بذلك سياسة خرقاء سار عليها من بعده الخديو إسماعيل على نطاق واسع ، مما أدى إلى أزمة مالية خانقة ، مكنت للتدخل الأجنبي وأنهت استقلال مصر ، كما سوف نـــرى ، المهم أن سعيداً توفي وديون الأجانب على الخزانة المصرية بلغت نحو ثلاثة ملاييـــن مـــن الجنـــيهات ، عـــدا دين سائر كبير ، وكذلك كان بينه وبين شركة قناة السويس عقد امتياز مجحف بحقوق مصر والمصريين على نحو كبير .

كـــان توقـــيع عقـــد امتياز القناة هو أهم ما شهده عهده ، وإن كانت فكرة وصل البحرين قديمة ، حيث كانت قد عرضت بواسطة أحد مهندسي الحملة الفرنسية ، كذلك درسها أحد المهندسين الفرنسيين أيام محمد علي ، كما درسها أتباع سان سيمون أثناء إقامـــتهم فى مصر منذ عام ١٨٣٣ ، وقد تكونت فى باريس عام ١٨٤٦ جمعية دولية لدراســـة إنشـــاء القـــناة ، وأرسلت لجنة إلى مصر لإتمام دراسة المشروع ، غير أن محمد علي أعرض عنه ، خشية تغلب الأطماع السياسية على الفوائد المادية ، التي قد تجنـــيها مصـــر من المشروع ، وكان يرى أن تقوم مصر بتنفيذه بنفسها ، فضلاً عن إدراة واســـتغلال القـــناة ، فتكون عملاً مصرياً بحتاً ، ليس لأوروبا فيه سوى الخبرة الفنية .

وظلـــت فكـــرة القناة قائمة حتى تولى سعيد باشا الذي استطاع ديليسبس إقناعه بفوائـــد القـــناة لمصـــر ، وعلى رأسها إكساب مصر مكانة دولية تدعم استقلالها عن

الدولة العثمانية وعن الدول الأوروبية ، فضلاً عن الفوائد المادية ، كما زين له روعة المكانـــة التـــي ســـيحتلها عاهل مصر بين الحكام . وبالفعل منح سعيد باشا ديليسبس امتـــياز حفر القناة عام ١٨٥٤ ، ثم أتبعه بامتياز آخر بعد عامين حددت فيه امتيازات الشـــركة والتـــي تـــتعلق بحصولها على الأراضي واستثمارها ، وإعفائها من الرسوم الجمركية ، وأن يكون لها الحق فى حفر ترعة مياه عذبة مستمدة من النيل ، وأن تقدم الحكومـــة المصرية للشركة أربعة أخماس العدد اللازم من العمال ، والأخطر من ذلك كلـــه أن تتمـــتع الشـــركة بحـــق ملكية واستغلال القناة لمدة ٩٩ سنة تبدأ من تاريخ الإفتـــتاح، ولـــم يكـــن للحكومة المصرية إلا ١٥% من الأرباح . وهكذا كانت عقود الامتياز تتضمن شروطاً مجحفة بحقوق مصر ، باعتبارها تحد من سيادتها على شطر مـــن أراضيها ، وتقيم دولة داخل الدولة ، فضلاً عن تسخير الفلاحين فى العمل بغير ضـــمانات وعلـــى نحو غير انساني ، كما اضطر سعيد إلى الإستدانة ليستطيع شراء حصة من أسهم الشركة ، الأمر الذي أربك المالية المصرية .

ولمـــا كان الامتياز الذي منحه الوالي لا يمكن تنفيذه إلا بعد موافقة الباب العالي ، فـــإن الســـلطان لـــم يوافـــق على ذلك بإيعاز من الحكومة البريطانية ، التي رأت فى المشـــروع يمثل تزايداً للنفوذ الفرنسي فى مصر ، مما سيهدد مصالح بريطانيا وطرق مواصـــلاتها للهـــند ، وقـــد اقتضى ذلك أن يتحرك ديليسبس بين العواصم الأوروبية وعاصمة السلطان ليقنع الجميع بفائدة المشروع لكافة الدول ، وبالرغم من ذلك مضى الفرنسيون فى الإشتغال بالمشروع ، الذي لم يقدر له أن يتم ويفتتح إلا فى عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٩ .

أما سياسة سعيد باشا الداخلية فلم تختلف كثيراً عن سياسة سلفه ، حيث أنه لم يكترث بالإصلاحات التي كان محمد علي قد وضعها ، كما ألغى الكثير من المدارس، واســـتعاض عـــنها بمدرسة حربية بالقلعة السعيدية (بالقناطر الخيرية) جعل نظارتها لـــرفاعة الطهطـــاوي الـــذي اســـتقدمه مـــن مـــنفاه فى السودان ، فضلاً عن مدرسة المهندســـخانة ، كما أنه أعاد افتتاح مدرستي الطب والولادة بعد أن كان قد ألغاهما فى

بدايـــة عهـــده ، وقـــد افتـــتح كذلـــك مدرسة بحرية بالإسكندرية ، غير أن معظم هذه المـــدارس قـــد ألغـــي خلال عهده ، الذي انتهى وليس بمصر سوى المدرسة الحربية ومدرســـة الطـــب ، وعمومـــاً كان العنصر المصري فى هذه المدارس ضعيفاً ، بينما حظيت المدارس التي أنشأتها الجاليات الأجنبية بكرم الوالي ورعايته .

وتفـــيد المصـــادر أن سعيد باشا قد أولى الجيش عناية واضحة ، لكنها تذكر أنها عـــناية انصبت على المظاهر ، أكثر من اهتمامها بترقيته من حيث التسليح والتدريب وزيـــادة أعداده ، كما أنه لم يلبث أن ضاق ذرعا بالجيش منذ عام ١٨٦١ فأقدم على تســـريح الكثـــير مـــن جنوده . وقد فعل نفس الشئ فى أمر السودان ، حين قرر القيام بعـــدد مـــن الإصـــلاحات الإدارية ، ثم لم يلبث أن ضاق بها أيضاً ، بل إنه فكر فى التخلـــي عن السودان كلية وسحب الإدارة المصرية منه . غير أن حكمه قد شهد إتمام مشـــروعين جليليـــن كـــان لهما كبير الأثر فى حياة مصر الاقتصادية ، أولهما إتمام مشـــروع القـــناطر الخـــيرية ، وثانـــيهما إتمام الخط الحديدي الذي يربط الإسكندرية بالسويس .

وكـــان من أهم إنجازات عصره كذلك إصدار " اللائحة السعيدية " عام ١٨٦٨ التـــي أحدثـــت تطوراً خطيراً ومهماً فى نظام حيازة الأرض فى مصر ، فزادت من حقـــوق الفـــلاح على أرضه ، حين تقرر أن كل من يزرع أرضه ويدفع خراجها عن خمـــس ســـنوات مضت ، لا تنتزع منه ، وله أن يورثها لورثته الشرعيين ، وأن يقيم عليها أبنية أو سواقي ، أو يغرس أشجاراً ، فتصبح ملكاً له ولورثته ، كما أنه يستطيع أن يوقفهـــا ، أي أن اللائحـــة منحت الفلاح كافة حقوق الانتفاع من الناحية القانونية ، على أن تحتفظ الحكومة بالملكية التامة .

كمـــا أدخـــل ســـعيد باشـــا بعض التعديلات فى نظام الضرائب كانت فى صالح الفلاحيـــن فـــتجاوز عـــن مـــتأخراتها ، وجعـــل تسديدها نقداً ، بعد أن ألغى احتكار الحاصـــلات .. ويضاف إلى ذلك كله تمليك الكثير من الأواسي والأبعاديات للموظفين

والمقربيــن ، وتثبيــت ملكيــتهم لهــا ، وكان لذلك كله أثره فى نمو طبقة كبار ملاك الأراضـــي الزراعية من المصريين ، التي لعبت دوراً مهماً فى تاريخ مصر السياسي والاقتصـــادي والاجتماعـــي ابتداءً من الثلث الأخير للقرن التاسع عشر . وتوفي سعيد وله من العمر ٤٢ عاماً بعد مرض عضال ، بعد أن حكم مصر نحو تسع سنوات .

تولـــى **إسماعيل باشا** (ابن إبراهيم بن محمد علي) حكم مصـــــر فى الفترة (١٨٦٣ – ١٨٧٩) خلفــاً لعمــه محمــد سعيد ، وقد شهدت مصر فى عهده صفحة جديــدة مــن تاريخهــا ، فــيها من الإنجازات ما فيها ، وفيها أيضاً كثير من عوامل الضعف والإنحطاط ، حتى لقد كان عصره عصر تناقضات كبيرة ، وعصر تغييرات شــاملة فـــى شـــتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . لقد ورث إسماعيل دولة مثقلة بالديون ، ومقيدة فى سيادتها من خلال علاقتها بالدولة العثمانية ، وشركة قناة السويس والقناصل الأوروبيين والجاليات الأجنبية ، وقد شهد عهده بدايات الحــياة النيابية ، وتشكيل الوزارات المسئولة ، كما اتصلت مصر بالحضارة الأوروبية على نطاق واسع ، كذلك امتدت ممتلكاتها إلى منابع النيل فى قلب أفريقيا .

لقد كانت خطته تتمثل فى إنشاء دولة مصرية تتخلص من كافة القيود التي تحد مـــن ســـيادتها ، وذلك من خلال برنامج محدد يبدأ بإلغاء الامتيازات الجائرة فى عقد شـــركة قـــناة الســـويس ، ثـــم الســـعي لاستكمال استقلال مصر ، والحد من مساوئ الامتـــيازات الأجنبـــية ، فضلاً عن توسيع ممتلكاتها فى أفريقيا ، وتبني حركة إصلاح داخلية نشطة وعصرية ، ويمكن ايجاز ما نفذه من خطته على النحو التالى:

١- فـــيما يتعلق بمسألة قناة السويس : فقد نجح إسماعيل فى تعديل شروط الامتياز مع الشـــركة ، فحصـــلت الحكومـــة المصـــرية على الحق فى حفر جزء من ترعة المياه العذبـــة، وتنازلـــت الشـــركة لهـــا عن حقوقها فى ملكية الأراضي الواقعة على طول الـــترعة، كمـــا وافقـــت الشركة على إلغاء السخرة مقابل تعويضها مالياً . وبذلك نجح

إســماعيل فـــي كسب مزايا مهمة حين نزع عن الشركة كل صفة سياسية واستعادت الحكومة كامل سيادتها على أرض مصر ، وحرية العمل لبنيها ..

ولـــولا المســـاهمة الفعالـــة التـــي قدمـــتها مصر من المال والرجال ، لما قدر للمشروع أن يتم ، وقد أدت هذه المساهمة إلى إرهاق الخزانة المصرية ، وبالتالي إلى الإســـتدانة ، وإن كـــان المشروع لم يحقق أمل سعيد وإسماعيل ، فمن الوجهة المالية اضطرت الظروف المالية السيئة حكومة إسماعيل إلى بيع أرباح الأسهم المصرية عام ١٨٦٩ ، ثم إلى بيع الأسهم ذاتها عام ١٨٧٥ ، وهكذا لم تجن مصر من القناة ثمن ما أنفقـــته من أموال وتضحيات . أما من الناحية السياسية فقد مهدت للتدخل الأجنبي فى شـــؤونها ، خاصة مع ضعف الدولة العثمانية ، ولم تعد بريطانيا ، وقد أدركت أهمية هذه القناة ، تقنع بأن تحول دون وقوع مصر فى يدي أي دولة أوروبية أخرى ، وإنما أخـــذت تســـعى لبســـط نفوذهـــا فى مصر ، بل إنها خططت لخلق الظروف الملائمة لإحتلال مصر، وهو ما حدث عام ١٨٨٢ .

٢- وفـــيما يـــتعلق بتوسيع استقلال مصر : فقد سعى إسماعيل لتغيير الوضع الذي فرضته تسوية عام ١٨٤٠ - ١٨٤١ فى علاقة مصر بالدولة العثمانية ، أو على الأقل توســـيع امتـــيازات مصـــر بحيـــث تزول القيود الباقية على الإدارة المصرية ، فتنال الحكومـــة كـــامل حريـــتها فـــي الإدارة الداخلية ، وتقرير علاقتها بالمقيمين فيها من الأجانـــب للحد من مساوئ الامتيازات ، وتحقيق ما يتطلبه التقدم الاقتصادي من حرية عقـــد المعاهدات التجارية مع الدول ، وإطلاق يد الحكومة فى الإقتراض ، وتكوين قوة حربية للدفاع عن مصر ومد ممتلكاتها فى أفريقيا .

ولكـــي يحقـــق إســـماعيل أهدافـــه كـــان عليه توثيق صلاته بعاصمة السلطان ، بالـــزيارات المـــتكررة وبـــذل المال والهدايا بسخاء ، فضلاً عن الاستعانة بالحكومات الأوروبـــية للمشـــورة والتوسط ، غير أن هذه الدول كانت تخشى تكرار تجربة محمد علـــي ، وعمومـــاً استغل إسماعيل مسألة افتتاح قناة السويس ليطوف بعواصم أوروبا

يدعـو ملوكهـا لحضور الإحتفال ، وكان يتصرف كما لو كان ملكاً مستقلاً ، ثم عاد لتوثـيق علاقاتـه بوزراء السلطان ورجال البلاط ، بل إنه جعل له وكيلاً فى عاصمة الدولة ، ينثر الذهب والرشا، ويحصل على الفرمانات ..

وقـد اسـتطاع إسماعيل أن يحصل على عدد من الفرمانات حققت لمصر الكثير مـن مـزايا الحكـم الداخلي ، رفعتها إلى مرتبة الاستقلال الذاتي ، منها فرمان عام ١٨٦٦ الـذي أقـر وراثـة الحكـم فى أكبر أبناء الوالي الذين من صلبه ، والإحتفاظ بالـنظام الخاص للعملة المصرية ، وزيادة عدد الجيش المصري ، وإعطاء الوالي حق مـنح الرتـب المدنـية . ومنها كذلك فرمان عام ١٨٦٧ الذي أقر لوالي مصر بلقب "خديـو" ، ومـنح الحكومـة المصرية الحق فى وضع لوائح وتنظيمات مالية وإدارية خاصـة ، وعقد إتفاقات مع الدول الأجنبية بشأن رعاياها وبشرط أن تكون متوافقة مع قوانيـن الدولـة ومعاهداتها والرجوع إلى الباب العالي لضمان الموافقة . كذلك حصل إسـماعيل على فرمان عام ١٨٧٢ الذي منحه حق الإستدانة بدون طلب إذن مسبق من الـباب العالـي . ثم صدر الفرمان الشامل عام ١٨٧٣ الذي جمع كافة الفرمانات التي صـدرت لولاة مصر ، لتنال به كياناً خاصاً يميزها عن بقية ولايات الدولة العثمانية ، ولتصبح مستقلة داخلياً استقلالاً تاماً .

٣- وفـيما يـتعلق بالـتطور القضائي فقد كان الأجانب فى مصر يتمتعون ، طبقاً للامتـيازات ، بوضـع قضـائي متميز يتولى فيه قناصل بلادهم النظر فى قضاياهم الجنائـية سواء كان المعتدى عليه أجنبياً أو مصرياً ، وقد نجم عن ذلك تعدد مؤسسات القضـاء تـبعاً لـتعدد الجنسيات ، حتى كان بمصر ١٧ قضاءً قنصلياً ، كما تعددت وتناقضـت الأحكـام ممـا كـان له أثـره السـيئ علـى أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية.

وقـد أصـدر إسـماعيل ، بعد مشاورات عديدة فى العواصم الأوروبية ، قانوناً خاصاً بإنشاء " المحاكم المختلطة " فى يونيو ١٨٧٥ ، وكانت هذه المحاكم تضم قضاة

مصريين إلى جانب القضاة الأجانب للنظر فى الخصومات المدنية والتجارية والجنائية التـي يكـون الأجانب طرفاً فيها ، على أن تكون محاكم مصرية تصدر أحكامها باسم الخديـو ، وتعين الحكومة المصرية أعضاءها . وقد اعتبر إنشاء هذه المحاكم مرحلة من مراحل إصلاح النظام القضائي فى مصر .

٤- أمـا بالنسـبة لتوسـيع ممتلكات مصر فى أفريقيا : فينبغي أن نتذكر أن معاهدة لـندن عـام ١٨٤٠ - ١٨٤١ قد أنهت الوجود المصري فى آسيا ، أى من بلاد الشام وجنوبـي الأناضـول ومن الجزيرة العربية ، ولم يبق من فتوحات محمد علي سوى السودان ، الذي ساءت أوضاع الحكم فيه بسبب صعوبة الإتصال بين أرجائه الواسعة، وابـتعاد الحكومـة المركـزية عنه فى القاهرة ، فضلاً عن فداحة الضرائب وانتشار تجـارة الرقـيق . والواقـع أن الخديـو إسماعيل اتجه إلى توطيد الحكم فى السودان وتوسـيع ممـتلكات مصر فى إفريقيا ، بوصل أجزاء البلاد ببعضها وإعلان الحرب علـى تجارة الرقيق ، وتمهيد السبيل للكشف العلمي عن الأجزاء المجهولة من أفريقيا وبالأخص منطقة منابع النيل .

لقـد اسـتعان إسماعيل بالمستكشفين والضباط الأوروبيين ، الذين برز منهم "صـمويل بـيكر" الـذي كلف بإخضاع الأقاليم الإستوائية ، وفتح بحيراتها للملاحة ، وكذلـك إنشاء محطات تجارية وعسكرية عبر أفريقيا الوسطى . غير أن مهمته لقيت نجاحاً مؤقتاً ، لم يلبث أن استكمله الضابط الإنجليزي " غوردون " الذي عينه الخديو حاكمـاً علـى المـناطق الإستوائية ، لتنظيم أداة الحكم ونشر المدنية فيها ، وقد كللت جهـوده بالنجاح فى توطيد الأمن وكسر شوكة تجار الرقيق ، فضلاً عن نجاح رجاله فـي جهودهم الكشفية فى المنطقة وبحيراتها . ولم يكتف إسماعيل بذلك بل استطاع أن يمـد الـنفوذ المصري إلى ساحل البحر الأحمر الأفريقي بأكمله ، فضمت مصر زيلع وبربرة وهرر ، مما أدى إلى دخولها فى حرب مع الحبشة عام ١٨٧٥ ، كلفت مصر كثـيراً مـن الـرجال والمال . ومع ذلك فقد كان للحكم المصري فى أفريقيا إيجابيات عديدة ، تمثلت فى نشر المدنية والقضاء على الحروب القبلية ، وإقرار الأمن وتقليص

تجـــارة الرقـــيق ، فضلاً عن بناء المدن والمساجد والمدارس ، وتشجيع تجارة القوافل ونشر الإسلام .

* * *

لقـــد شـــهدت مصر فى عهد إسماعيل ألواناً من التقدم الداخلي ، ففيما يتصل بالأوضـــاع الاقتصـــادية ، انتعش الاقتصاد بسبب الأرباح التي جنتها من التوسع فى زراعـــة القطـــن ، إبان فترة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٣ – ١٨٦٥) التي أدت إلـــى إخـــتفاء القطـــن الأمريكي ، كما توسعت مصر فى زراعة قصب السكر وإنشاء مصـــانعه ، وكذلـــك العناية بتنظيم الري ومشروعاته ، حتى لقد حفرت فى عهد ١١٢ تـــرعة ، أهمهـــا ترعتي الإبراهيمية بالصعيد والإسماعيلية بالوجه البحري ، بالإضافة إلـــى إنشاء عدد من الجسور . وبرغم إلغاء السخرة إلا أن الفلاحين أرهقوا بالضرائب المـــتعددة والتـــي لم تكن محددة فى قيمتها أو مواعيد جبايتها ، كما أن أساليب جمعها أرهقـــت الأهالي بشكل كبير . ومع ذلك فقد أعان على التقدم الاقتصادي ، التوسع فى إنشـــاء السكك الحديدية ومد شبكات البرق فى الوجهين ، وتوحيد نظام البريد وتنظيمه بعـــد ضمه للحكومة عام ١٨٦٥ ، وكذلك تنظيم خطوط الملاحة البحرية ، وبشكل عام فـــإن هذا التقدم لم يحقق الرخاء الاقتصادي المأمول لعامة الناس ، بسبب أن كثيرا من المشروعات قد نفذت بقروض على الخزانة المصرية .

وقـــد ارتبط بالتقدم الاقتصادي تقدم اجتماعي كبير ، حيث شهد عصر إسماعيل تـــزايد انفـــتاح مصـــر على الحضارة الأوروبية ، وتدفق الأجانب إلى مصر وبالتالي إنـــتقال المؤثـــرات الغربية إلى المجتمع المصري ، فضلاً عن اتساع المصالح المالية والاقتصـــادية والثقافـــية للأوروبيـــن ، كما ازداد عدد المصريين الذين يسافرون إلى أوروبـــا ، وقـــد ظهر أثر هذا الإتصال فى شكل تحولات اجتماعية ، برزت فى تغير أنمـــاط المســـكن والملبس وأساليب العيش وتنظيم المدن والحدائق والميادين ، وإقامة الـــنافورات ، وإقـــبال الـــناس علـــى حفلات الموسيقى والغناء والتمثيل (أقيم مسرح كومـــيدي عـــام ١٨٦٨ وداراً للأوبرا عام ١٨٦٩) كما اتسعت دائرة المتعلمين وقراء

الصـــحف ، بعـــد أن نشـــط إســـماعيل فـــى إنشـــاء المدارس الإبتدائية والتجهيزية والخصوصـــية والحربـــية ، وأعاد ديوان المدارس ، ونظم المكاتب الأهلية ووضعها تحـــت إشـــراف الحكومة ، كما نشر التعليم الإبتدائي بالمديريات ، وقد برزت جهود علي مبارك (أبو التعليم المصري) فى تنظيم ذلك بلائحة عام ١٨٦٧ .

وقد شهد عصر إسماعيل كذلك إنشاء مدرسة للمكفوفين ، وأخرى للصم والبكم، وتأســـيس مدرســـة دار العلـــوم لإعـــداد المعلمين ، فضلاً عن إنشاء مدرسة للحقوق والألســـن والإدارة ، كما أنشئت أول مدرسة لتعليم البنات (السيوفية) . ومع تخلص المـــدارس من الطابع العسكري الذي كان يسودها زمن محمد علي ، ازداد إقبال الناس علـــى تعلـــيم أبـــنائهم ، وخطا التعليم القومي خطوات واسعة ، بينما استؤنفت البعثات العلمـــية إلى أوروبا من جديد ، وإن على نطاق ضيق ، كما جرت محاولات لإصلاح الأزهـــر ، وبفضـــل تشـــجيع الخديـــو اضطردت الزيادة فى أعداد مدارس الجاليات الأجنبية والطوائف غير الإسلامية ، بل ازداد عدد المصريين الذين يتلقون العلم فيها .

ومـــن أهم منجزات عصر إسماعيل أيضاً تأسيس دار الكتب المصرية (الكتبخانة) وقاعة للمحاضرات العامة ، وكذلك إنشاء المتحف المصري (الأنتكخانة) وكذلك دار الآثار والجمعية الجغرافية وجمعية المعارف وغيرها .. ولم تعد الصحف قاصرة على صـــحيفة الوقـــائع المصرية الحكومية ، فظهرت صحف علمية وأدبية (أهمها روضة المدارس) كما ظهرت صحف سياسية كوادي النيل والأهرام والوطن ، بالإضافة إلى الصـــحف الهزلية مثل صحيفة " أبو نظارة " . كما شهد عصر إسماعيل مجيئ السيد جمـــال الديـــن الأفغاني إلى مصر ، وبث دعوته الإصلاحية وأفكاره الثورية وتأسيسه مدرســـة غـــير نظامية من الكتاب والمثقفين والمفكرين الذين برز منهم الأستاذ الإمام محمد عبده ..

وفـــيما يـــتعلق بشؤون الحكم والإدارة ، فقد عرفت مصر لأول مرة تأسيس مجلس شـــبه نيابي هو (مجلس شورى النواب) عام ١٨٦٦ ، وبالرغم من كونه كان مجلساً

استشـــارياً يـــبدي مشورته فى المشروعات التي تقدمها له الحكومة ، ولم يكن مجلساً تشـــريعياً بالمعنى المعروف ، إلا أنه أدى خدمات واضحة لمصر ، وكان بداية لتطور نيابـــي حقيقي فيما بعد ، خاصة عندما نهض فى نهاية عهد إسماعيل ليعارض سلطته المطلقة وليعارض تدخل الدول الأوروبية فى شؤون مصر.. كما عرف عهد إسماعيل نظـــام الـــوزارة المسئولة لأول مرة ، التي تأسست عام ١٨٧٨ ، كذلك شهدت مصر حركة المطالبة بحياة دستورية حقيقية وسليمة ، وقد وضع شريف باشا رئيس الوزراء لائحـــة أساســـية (دســـتوراً) ولكن تدخل الدول الأوروبية وعزل الخديو إسماعيل ، وبدايـــات الـــثورة العرابية ، وما تلاها من احتلال الإنجليز لمصر ، قد عطل ذلك كله وحال دون تطور مصر دستورياً ونيابياً .

وبالرغم من هذا التطور الداخلي الذي تمتعت به مصر فى عصر إسماعيل ، إلا أن الأزمـــة المالـــية مـــا لبثـــت أن أطاحـــت بذلك كله ، وأفسحت المجال للتدخل الأوروبـــي الـــذي أدى إلى عزله وإبعاده عن مصر . فقد كانت حلقات الأزمة المالية تشـــتد وتمســـك بخناق البلاد ، بسبب إقبال إسماعيل على الإقتراض للوفاء بالتزاماته إزاء شـــركة قـــناة الســـويس ، والإنفاق على سياسته الخارجية وإصلاحاته الداخلية ، والتوســـع فـــى أفريقـــيا ، وكـــان أصحاب رؤوس الأموال يشجعونه على التوسع فى الإقـــتراض ، وكان العبء باهظاً ، والخبرة المالية تعوز القائمين على الشؤون المالية المصـــرية ، مـــع جشع الدائنين واحتضان الدول الأوروبية لمصالح رعاياها المالية ، وفشـــل إســـماعيل فـــى إبقـــاء الأزمـــة داخل حدودها ، وتردده بين الإذعان للتدخل الأوروبـــي أو الإعـــتماد على الدولة العثمانية أو على الشعور الوطني المصري . وقد حـــاول الخديـــو أن يســـاند الحركة الوطنية ، بل ويدفعها رغبة منه فى مناوأة الضغط الأجنبـــي علـــيه وعلى مصالحه ، لكن الدول الأوروبية تصدت له وخلعته وولت إبنه توفـــيق ، الـــذي وعى الدرس جيداً ، والذي شهد عصره إحتدام المنافسة بين إنجلترا وفرنســـا ، وبيـــنهما وبيـــن الحركة الوطنية المصرية ، والتي بلغت قمة نضجها فى

الـــثورة العرابـــية . وقد قيّض لهذه المنافسة أو الصراع أن يحسم لصالح إنجلترا التي احتلت البلاد بعد أن أجهضت الثورة عام ١٨٨٢ .

* * *

الحركة الوطنية والثورة :

إذا عدنا إلى الوراء قليلاً لنتتبع جذور نمو الحركة الوطنية منذ أواسط القرن التاســع عشر ، فسوف نتبين أنها كانت رد فعل لتغلغل النفوذ الأجنبي فى مصر مالياً واقتصـــادياً وسياســـياً ، وكذلـــك نتيجة لازدياد نفوذ العناصر التركية والشركسية فى الإدارة والجــيش ، بـــل وفـــى شؤون الحياة العامة منذ عصر إسماعيل . وكانت هذه الحـــركة تســـتند إلى قوة الطبقة الوسطى الجديدة ، بجناحيها المدني : والذي تألف من الموظفيـــن ومـــلاك الأراضـــي الزراعية والأعيان من مشايخ وعمد البلاد ، والجناح العســـكري : الذي تألف من فئة الضباط المصريين الذين كانوا يكرهون تسلط الأتراك والشراكســـة ، الذيـــن حظوا بالمناصب الكبيرة فى الجيش والإدارة . وإن كان عصر ســـعيد باشـــا قـــد أتـــاح للمثقفين المصريين فرصاً فى المناصب الكبيرة ، لاسيما فى الجــيش، كمـــا استفادت طبقة ملاك الأراضي من " لائحته السعيدية " ، إلا أن الأزمة المالـــية الطاحـــنة وما صحبها من تغلغل الأجانب خلال عصر الخديو إسماعيل ، قد أضر بمصالح هؤلاء وأولئك ، الذين تأثروا بهذه التطورات على نحو خطير .

وكانـــت بـــذرة القومـــية المصـــرية بمعناها الحديث ــ بمعنى أن المصريين يشـــكلون قومـــاً مختلفين ومتميزين عن سائر جسد الدولة العثمانية ــ قد وضعت أيام محمـــد علـــي ، حيـــن أسس جيشاً أهلياً قوامه الأساسي من المصريين ، وأنشأ تعليماً وطنـــياً حديـــثاً ومـــتطوراً ، ومالـــية معتمدة على موازنة ثابتة ، مع بروز طبقة من الموظفيـــن المصريين والملاك المحليين ، احتضنت المصالح الأهلية بغية إقامة مجتمع حديـــث ، وقـــد رأينا كيف أن البعثات التعليمية واستقدام الأساتذة الأوروبيين ، وتبني حركة ترجمة واسعة ونشطة ، وكذلك كان لفك رموز اللغة الهيروغليفية وأثر ذلك فى كـــتابة" تاريخ وطني " للمصريين ، يبدأ منذ ما قبل الفتح الإسلامي . كل هذه العوامل

أدت فـــى النهاية إلى تنمية الشعور الوطني وإذكائه ، وهو ما عبرت عنه شعـــــارات (مصـــر للمصـــريين) ، أى أنهـــا ليســـت للأجانـــب ، أتراكاً كانوا أو شراكسة أو أوروبيين.

لقــد أوجدت كل العوامل السابقة روحاً جديدة ، زاد اختمارها بازدياد التدخل الأجنبـــي فـــى شؤون مصر ، وضغط السلطة الحاكمة وأوتوقراطيتها ، ونفي وإزهاق أرواح الكثـــير مـــن المصريين ، والقسوة فى جمع الضرائب ، بينما سيق الناس لبناء القصـــور دون طعام أو شراب ، كذلك أضحت الخدمة العسكرية عبئاً ثقيلاً ، كما اشتد الضغط الأوروبي على المالية والإدارة ، نتيجة الديون ، مما أدى إلى نشوب ثورة فى الوجـــه القبلـــي عام ١٨٧٧ لم يستطع الخديو إسماعيل قمعها إلا بالقوة ، هذا بالإضافة إلـــى عوامل تغذية الحركة الوطنية نتيجة نمو المعارضة داخل مجلس شورى النواب وعلى صفحات الجرائد .

وقـــد عـــبر الجناح المدني عن نفسه بتأسيس جمعية سرية سميت " بالحزب الوطنـــي الأهلـــي " تأسست فى حلوان ، وكان من أبرز أعضائها محمد شريف باشا وســـلطان باشـــا ، وكانت تنطق باسمها صحيفتا " مصر " و" التجارة " ، وقد برز دور الجمعـــية عندما تحولت بالفعل إلى حزب سياسي بشكل عملي عام ١٨٧٨ ، حين نشـــر بـــرنامجه بواســـطة أحـــد الشخصيات الإنجليزية التي ادعت صداقتها للزعماء الوطنيين المصريين ، وهي شخصية " ولفرد بلنت " الذي أخذ على عاتقه نشر برنامج الحـــزب فـــى جـــريدة التايمز البريطانية فى يناير عام ١٨٨٢ ، ادعى أنه استقاه من أحاديث أحمد عرابي وسامي البارودي والشيخ محمد عبده ..

وكانـــت حـــركة الصحافة المصرية قد نشطت إبان تلك الفترة نشاطاً واسعاً ، فأنشـــئت صـــحف : الوطن ، ومصر ، والمحروسة ، والتنكيت والتبكيت .. الخ وقد ســـاهمت كلهـــا فى تنمية المشاعر الوطنية المصرية ، كما لعب جمال الدين الأفغاني دوراً خطيراً فى تغذيتها بأفكار الثورة ، وفى استكتاب الشباب الوطني فيها ، كما كان

يوحـــي للكثيريـــن منهم بالأفكار ، وقد عقد معهم أوثق صلات من خلال مدرسته غير النظامـــية ، التـــي ســـاهمت فى توفير الزعامة الفكرية المطلوبة للحركة . ويمكن أن نضـــيف إلـــى ذلـــك أن ضغط القوى الأوروبية على إسماعيل ، جعله يمد يده للقوى الوطنـــية ، ويعطـــيها مجالاً للتعبير . ويعد الأفغاني من المسئولين عن تأسيس الحزب الوطنـــي وإبـــرازه ، حيـــث كـــان يتصل بكبارالصحفيين من مصريين و سوريين ، وبعناصـــر أخـــرى من الضباط والعلماء والباشوات المصريين ، الذين كان منهم ولي العهـــد (محمـــد توفيق) وكذلك الإمام محمد عبده ، وسعد زغلول ، وبعض أعضاء مجلـــس شورى النوا ب ، وقد نشأت بينهم جميعاً رابطة التضامن التي كانت سبباً فى نشأة هذا الحزب .

أمـــا الجـــناح العسكري فقد عبر عن نفسه بتأسيس جمعية سرية هي " جمعية مصر الفتاة " على أثر الفشل فى الحرب الحبشية المصرية سنة ٧٥-١٨٧٦ وقد عبر خلالهـــا الضـــباط العائدون عن سخطهم بتـــأسيس هذه الجمعية التي انضم إليها أحمد عرابي وعلي فهمي وكان هدفها التخلص من الطبقة التركية والشركسية الأرستقراطية فـــى الجيش ، والعمل على فتح باب الترقي فى الرتب أمام المصريين ، والقضاء على حكومـــة إسماعيل إن لم يكن عزله ، وكان لسان حال الجمعية صحيفة أبو نظاره التي يحـــررها يعقوب صنوع . وقد اتصل هذا الجناح العسكري بالجناح المدني من زعماء الحـــزب الوطنـــي لتوحيد الصفوف والتشاور فى ذلك الوقت ، الذي كانت فيه وزارة نوبـــار تشـــتط فـــى جمع الضرائب وفى تسريح الضباط ، وتوقف مرتبات الموظفين لصالح الدائنين وتطرد الكثير منهم من الخدمة .

ولذلـــك عم السخط على هذه الوزارة واشتد تذمر الناس ، الذين تعاطف معهم الخديـــو إســـماعيل الذي كان ينقم على الوزارة " الأوروبية " تقييد سلطته ، ومن هنا كـــان تحالفـــه المؤقت مع زعماء الحركة الوطنية ، هذا بينما عممت الوزارة السخرة وسرحت ما يقرب من ألفي ضابط عام ١٨٧٩ دون أن تدفع متأخراتهم ، وطلبت إليهم أن يـــأتوا إلـــى القاهرة لتسليم أسلحتهم فكانت فرصة لتجمعهم فى العاصمة فحدث أن

اصـــطحبوا عـــدداً من أعضاء مجلس الشورى فى مظاهرة قصر النيل المشهورة فى فـــبراير ١٨٧٩ التي أهانوا فيها نوبار باشا ومجلس وزرائه ، واتهم عرابي بتدبير ذلك ـــ وكـــان برشيد آنئذ ـــ وحكم عليه واثنين من زملائه بالتوبيخ وأبعدوا عن آلاياتهم ، وعمومـــاً كانـــت تلك المظاهرة أول عصيان عسكري من نوعه، كما كانت أول تآزر حقيقـــي بيـــن جناحي الحركة الوطنية ، المدني والعسكري ، وقد ترتب عليها إقصاء الوزارة النوبارية لعجزها عن المحافظة على الأمن والنظام .

وأســـندت الـــوزارة إلـــى الأمير محمد توفيق ، وكان بها عضوان أوروبيان أحدهمـــا إنجليزي والآخر فرنسي ، تمسكت بلداهما بأن يكون لهما حق الإعتراض فى مجلـــس الـــوزراء ، الأمر الذي أثار مجلس النواب لسلب أهم اختصاصاته، فتضامن المجلس مع الصحافة الوطنية فى مقاومة التدخل الأجنبي وتوالت المقالات والعرائض الوطنـــية علـــى الخديـــو إسماعيل تدور حول المطالبة بمسئولية الوزارة أمام مجلس الـــنواب وإبعاد أمور الدين والضرائب عن أيدي الأجانب ، بل قدم أصحاب الرأي فى الـــبلاد " لائحـــة وطنية " فى ابريل ١٨٧٩ إلى الخديو مطالبين بتأليف وزارة مصرية خالصـــة تقـــر مبدأ المسئولية الوزارية وتعرض مشروعاً لتسوية ديون مصر، واتخذ إســـماعيل مـــن هـــذا التجمع ذريعة لإقالة الوزارة وتكليف محمد شريف باشا بتأليف وزارة مصـــرية ، بعـــد إبعاد العضوين الأوروبيين منها ، تكون مهمتها وضع دستور يقـــر مبدأ مسئولية الوزارة ، وبالفعل قدم شريف مسودة بهذا المشروع الذي نص إلى جانـــب ذلك على الإقرار بمبدأ فصل السلطات ، وجعل الإشراف على البلاد من حق مجلـــس النواب الذي منح حق التشريع ، وقد أثار هذا كله إنجلترا وفرنسا اللتين تدخلتا لـــدى الباب العالي لعزل الخديو إسماعيل قبل أن تتم مناقشة مسوَّدة مشروع الدستور ، فعزل فى يونيو ١٨٧٩ .

عـــرقل خلع إسماعيل تطور الحركة الوطنية إلى حين ، حيث بدأ الخديو توفيق بفـــض مجلـــس النواب واعتبره زينة مسرحية فاستقال شريف باشا وصحب ذلك كله تثبيـــت أقـــدام إنجلترا وفرنسا وتدعيم النفوذ الأجنبي، ووعي توفيق الدرس جيداً فكان

عليه ألا يتحدى هذه القوى ، وألا يتحالف مع المد الوطني الصاعد ، إن لم يكن يقاومه لقـد أحـس أنـه مديـن بعرشـه لإنجلترا وفرنسا ، وكان توفيق بطبعه يحتقر الحياة الدسـتورية حيـث كـان يعتبرها بمثابة قيد على حريته فى تصريف الأمور ، وكان الدسـتور مـن أكبر مطالب الحركة الوطنية ومن هنا يتركز جوهر الصدام ، زاد من تفـاقم الأوضـاع أن تدخـل قنصـلا إنجلترا وفرنسا لرفض مسودة اللائحة الأساسية لمجلـس الـنواب التـي عرضها شريف باشا ، فقضى بذلك على أمل كبير من آمال الحركة الوطنية .

وشكل توفيق بنفسه الوزارة الجديدة ، وترأسها وأصدر مرسومين بإعادة تأسيس الـرقابة الثنائية (الإنجليزية – الفرنسية) بل اشترطت عليه إنجلترا وفرنسا ألا يفصل أيـاً مـن المراقبيـن إلا بعـد موافقة حكومتيهما ، وقد تعدت المراقبة الشؤون المالية لتصبح بحق مراقبة سياسية صريحة ، فكأنما منحت الدولتان حق التدخل السياسي فى شؤون مصر ، كما حكمت وزارة توفيق البلاد حكماً استبدادياً أوتوقراطياً معتمداً على الحماية الأجنبية ، التي ما لبثت أن نصحته بإسناد الوزارة إلى رياض باشا فى سبتمبر مـن نفـس العام ، ويلاحظ بعض الباحثين أن خطة رياض باشا منذ البداية هي قصر الـنفوذ الأجنبـي على إنجلترا وفرنسا وحدهما ، أملاً فى تخليص مصر من السيطرة الأجنبـية قاطبة ، ومن ثم بدأ رياض ينكل بالحركة الوطنية فصادر الصحف ومارس الإعـتقال والنفي والتشريد فى زعمائها ، وشرع فى اتخاذ العديد من الإجراءات التي أحنقـت كـبار المـلاك الذيـن كانوا قد نالوا امتيازات واسعة فعمد إلى إلغاء السخرة وإلغـاء " ديـن المقابلـة " وغـير ذلـك من الإجراءات التي ألقت أعباء مالية على كواهلهـم، فاتسـعت بذلك دائرة التذمر والسخط العام وبات الطريق أمام الثورة أكثر تمهيداً ..

إزاء تضـييق النشاط السلمي للحركة الوطنية كان أمراً طبيعياً أن يزداد النشاط العسـكري ومـن ثم التفاف القوات حول زعاماتهم وبداية النشاط المكثف للعرابيين ، والـبداية الحقيقية للثورة العرابية، التي تدعي المصادر البريطانية وغيرها من الكتابات

الغربـيـة أنهـا مجـرد عصيان عسكري للتقليل من شأنها ومضمونها ، ولا يغيب عن الأذهـان تعمد ذلك لتبرير التدخل البريطاني الذي كان ضمن ذرائع احتلاله لمـصر " إعادة الهدوء إلى مصر بعد سحق العصيان العسكري وتثبيت سلطة الخديو " .

ولكـن مهمـا كانت آراء المحتلين ، فقد انصهرت فى بوتقة الثورة كافة الفئات الاجتماعية المتذمرة من الضغط الأجنبي وتدخله السافر فى حياة الناس . فاجتمع على صـعيدها كـبار الملاك والمثقفين والموظفين والضباط الذين أهملت ترقياتهم وفصلوا بالجملـة وامتهـنوا فـى أعمال لا صلة بينها وبين العسكرية ، بفضل ناظر الحربية الشركسـي عثمان رفقي باشا الذي خص أبناء طائفته بالرتب والترقيات دون الضباط المصريين " الفلاحين " .

وكمـا سبق أن أوضحنا فإن التدخل الأجنبي بمعناه الحقيقي والمؤثر والسافر قد بـدأ فـى عصـر إسـماعيل ، وتولدت ونمت من التناقض الذي أوجده بالإضافة إلى العوامل الأخرى من صحافة ورأى عام ومظالم ، خمائر الحركة الوطنية ومن ثم كان مـن أهـم أهدافها إيقاف هذا التدخل الأجنبي وإقامة حياة نيابية دستورية فى البلاد بعد أن بـات أمـرها شورياً شكلياً منذ برلمان إسماعيل (١٨٦٦) والذي تعطلت جلساته منذ يوليو ١٨٧٩ .

أدت العوامـل المشـتركة بيـن صـفوف وعناصر الحركة الوطنية إلى توالي الاجـتماعات السـرية لاتخـاذ الترتيبات اللازمة لمقاومة الخديو ووزيره الأول ومنح الأمـة حقوقها ، وفوضوا أمر رئاستهم لأحمد عرابي قائلين له " ليس فينا من هو أحق مـنك وأقـدر على ذلك ونحن لا نثق إلا بك وسنفديك ونفدي وطننا العزيز بأرواحنا " وأقسـموا له يمين الطاعة والولاء والإخلاص ، فوثق عرابي صلاته بزعماء الحزب الوطنـي والـنواب والأعيان وعلماء الأزهر، الذين خولوه جميعاً التحدث باسم الأمة وزاد الـتفاف الـناس حوله ، فتقدم عرابي وزميلاه عبد العال حلمي وعلي فهمي فى منتصـف يناير سنة ١٨٨١ لمقابلة رئيس الوزراء وقدموا إليه عريضة طلبوا إليه فيها

عـــزل ناظـــر الحربية وإسناد منصبها لوزير وطني وطالبوا بإصلاح نظام الترقية فى الجـــيش، بـــيد أن الخديو واجه هذا كله باعتقال الضباط الثلاثة فى ثكنات قصر النيل فالتف الضباط حول محمد عبيد الذي زحف بهم إلى قصر النيل وحطم أبواب الثكنات ومكاتـــبها وأطلـــق ســـراح المعتقليـــن الثلاثة بالقوة وتوجه الجميع إلى قصر عابدين وجـــددوا مطالـــبهم للخديو الذي أظهر استجابته لها على مضض وعين محمود سامي البارودي ناظراً للحربية ، وعلى أثر ذلك ذاع صيت عرابي بين الناس وصار موضع إعجـــاب الأمـــة وموضع آمالها ، وقد عبرت له عن ذلك بشتى الطرق ، الأمر الذي أحـــنق الخديـــو توفـــيق، بالإضافة إلى أن تدخل الجيش فى السياسة قد أزعج الخديو كثيراً، وحدث أن أمر بعزل ناظر الحربية(البارودي) .

حينئذ اتصل عرابي بالزعماء المدنيين واتفق الجميع على قيام مظاهرة ٩ سبتمبر ســـنة ١٨٨١ المشـــهورة ، علـــى أن تكون مظاهرة سلمية ، وتقدم عرابي على رأس الجـــيش إلـــى ساحة عابدين التي شهدت ذلك اليوم المشهود فى تاريخ مصر الحديثة ، فقـــدم عرابـــي للخديـــو مطالب الجيش والأمة وتمثلت فى إسقاط حكومة رياض باشا المســـتبدة وتشكيل مجلس النواب على النسق الأوروبي وزيادة عدد الجيش إلى أن يبلغ العـــدد المحـــدد فى الفرمانات السلطانية ، ولم يكن أمام الخديو إلا الرضوخ أمام هذا الحشد الهائل المتجمع خلف زعيمه .. فأقال رياض فى الحال وأحال المطالب الأخري إلـــى السلطان واعداً بإجابتها وبحثها ، وكلف شريف باشا بتشكيل الوزارة مرة أخرى فتألفـــت فـــي ١٤ سبتمبر ١٨٨١ حيث عاد البارودي فيها ناظراً للحربية مرة أخرى ، وسافر عرابي على رأس فرقته إلى رأس الوادي بالشرقية كما رحل عن القاهرة أيضاً عـــبد العال حلمي بفرقته وبذلك كف ـــ مؤقتاً ـــ تدخل الجيش فى السياسة وعلى حد تعبـــير عرابـــي " بعـــد أن طالب بحرية البلاد وقطع غرس الإستبداد وطالب بحقوق الأمة" .

وصـــدرت التعليمات بإجراء الإنتخابات ودعوة مجلس النواب للإنعقاد فى ٢٤ ديســـمبر تحقـــيقاً لمطالـــب الأمـــة وفصما لعرى التحالف بين العسكريين والمدنيين ،

وعكــف شــريف علـــى إعــداد لائحة الدستور التي تتضمن مبدأ المسئولية الوزارية ومراقــبة الحكومـــة ، ومـــنح المجلس حق إقرار القوانين والضرائب ، غير أنه كانت مفاجــأة أن حـــرم دستور شريف هذا المجلس من حق مناقشة الميزانية أو إقرارها ، بحجة المحافظة على التزامات مصر المالية قبل دائنيها ، الأمر الذي كان مثار خلاف شــديد بيـــن شـــريف والمجلـــس ، هذا إلى كون شريف نفسه لم يكن يريد أن يرضخ لمطالـــب المتطرفيـــن ذلـــك أنه كان على رأس جماعة المعتدلين يرى أن ذلك سيضر بمصـــالحهم ، وحدثـــت أزمـــة بسبب حق المجلس فى مناقشة الميزانية بين المعتدلين والمتطرفيـــن، الذيـــن رأوا إعطاء المجلس هذا الحق كاملاً ، فاستغلت إنجلترا الأزمة لتصـــطاد فى الماء العكر ولم تكن حتى ذلك الوقت قد فكرت بعد فى القيام بعمل جدي للانفـــراد بمصـــر ومـــن ثم بدأت تفكر فى التدخل المسلح فاتفقت مبدئياً على إرسال " مذكـــرة مشتركة " مع فرنسا فى ٦ يناير ١٨٨٢ ، كانت تقديمها بمثابة نقطة تحول فى تـــاريخ الـــثورة، فقد اتضح للوطنيين أنهم ليسوا أحراراً فى بلادهم ذلك أنهم لم يفعلوا مايســـتدعي تدخـــل أوروبـــا ، وقد ألمحت المذكرة للصعوبات الداخلية التي تعترض الخديـــو كالجيش والنواب والحركة الوطنية والصعوبات الخارجية كالسلطان والجامعة الإسلامية ... الخ .

وجهـــت الـــتحذيرات لشتى الأطراف المعنية وفهمت مصر المذكرة على أنها مقدمـــة للـــتدخل بمعنى فصل مصر عن الدولة العثمانية ، لذلك كان لا بد وأن يظهر العســـكريون مـــن جديـــد ، وكـــانوا قد ابتعدوا عن السياسة منذ ٩ سبتمبر ، فاعتبروا المذكـــرة موجهـــة لهـــم وقرروا الإحتجاج ورفضها لدى السلطان ، زاد من حنقهم أن الدولتيـــن قد وعدتا الخديو بالتدخل المسلح إذا لزم الأمر وأنه شكرهما على ما ابديتاه مـــن عطف نحوه ، فازداد سخط الشعب على الخديو المتواطىء مع النفوذ الأجنبي ، وتطلع الشعب إلى الجيش مرة أخرى .

وفـــي ١٠ يـــناير ١٨٨٢ نوقش مشروع الميزانية وأصر النواب على تعديلها وطالـــبوا بســـلطات أكبر كإعطاء المجلس حق إقرار نصف الميزانية ، ووقف شريف

مــن ذلــك موقــف العداء ، ولكن التيار الوطني سيطر على المجلس برمته ، وضغط علــى الخديــو لإسقاط الوزارة، فتألفت وزارة سامي البارودي وجاء بها أحمد عرابي وزيــراً للحربــية ، وفي ٧ فبراير صدر" دستور الثورة " متضمناً تعديلات الوطنيين كاملــة ، وقــدم المجلــس ــ رغــم قصر مدته ــ مقترحات لتحسين أحوال الزراعة والتعلــيم ، وإعداد قانون إنتخاب أكثر ديموقراطية . وقد تولى الشيخ محمد عبده وعبد الله الــنديم وغــيرهما مــن زعماء الحزب الوطني ، صياغة هذه المقترحات و كذلك مشروعات القوانين ، كما تولوا إقناع أعيان المجلس بها ، وما فتئ عرابي هو ورفاقه يقومــون بكســب الفلاحين وجموع الجند والشرطة والعمال إلى جانب الثورة . وكان لــزاماً علــى الــثوار تطهــير الجيش من أعداء الثورة ، فأحالوا ثلاثمائة من الأتراك والشراكســة إلــى الإســتيداع ، الأمــر الذي أدى إلى تآمر هؤلاء مع القوى المعادية للــثورة، لتصفيتها واغتيال زعمائها ، غير أن هذه المؤامرة اكتشفها الثوار ، وحكموا على أربعين منهم بالتجريد من الرتب والنفي (وكان منهم عثمان رفقي باشا) فاستغل الخديــو توفــيق والقنصــل الإنجليزي ذلك للتمهيد للتدخل العسكري المسلح ، فأعلن الخديــو أن هــذه " المؤامــرة الشركسية " من تدبير حكومة سامي البارودي ، وساعد الخديو في موقفه كل من الشراكسة والأتراك والقنصلين الإنجليزي والفرنسي ، وهكذا تعقــد الموقــف وأعلــن الــوزراء أنهم سيقاومون وليحدث ما يحدث ، ودعوا مجلس الشــورى للإجــتماع واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة البلاد ، بل إن المجلــس اجتمع في منزل رئيسه محمد سلطان باشا ، وفي هذا الإجتماع أعلن عرابي أن الوقت قد حان للتخلص من حكم أسرة محمد علي ..

وكــان ســلطان باشــا يحقــد على عرابي وزملائه ، لأنه لم يشترك معهم في "وزارة الــثورة " ، فســهل على الخديو استمالته ومعه فريق من الأعيان ، الأمر الذي أحــدث انشــقاقاً فــي صفوف الحركة الثورية ، زكاه سلطان باشا بموقفه الإنتهازي ، فقــوي بذلــك موقف الخديو ، بل وطلب المنشقون منه عزل وزارة سامي البارودي ، فــي وقــت تألبــت فــيه إنجلترا وفرنسا ، وأزمعتا القيام بمظاهرة بحرية ، تكون من

نـــتائجها الضـــغط على عرابي ورفاقه ، وإرغامهم على الرحيل عن مصر ، وبالفعل جـــاءت ســـفن الدولتيـــن إلـــى السواحل المصرية فى ٢٠ مايو ١٨٨٢ ، فقوبل ذلك باحـــتجاج شعبي ، وقدمت الدولتان " المذكرة المشتركة " التي يطلبان فيها إقالة وزارة البارودي وإبعاد عرابي عن مصر ، و وكذلك إبعاد علي فهمي وعبد العال حلمي إلى الـــريف ، ورفضـــت المذكرة بطبيعة الحال ، وقدمت الوزارة استقالتها احتجاجاً على قـــبول الخديـــو للمذكرة المهينة ، وبدأت محاولات لإبعاد عرابي أو رشوته ، لكنها لم تجـــدي شيئاً أمام صلابة الزعيم الوطني ، الذي ازداد تمسك الشعب به ، فلم يبق أمام إنجلترا وفرنسا سوى التدخل العسكري ..

ووســـط إشاعات تهديد العرابيين للخديو والأجانب ، حدثت مذبحة الإسكندرية الشـــهيرة فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ، والتي قتل فيها عدد كبير من الأجانب والمصريين ، وكانـــت هـــذه فرصـــة عجلـــت بالتدخل البريطاني ، فتقدم الأسطول ليضرب طوابي الإسكندرية ، بعد المذبحة بنحو شهر ، حيث دارت معركة غير متكافئة ، استبسل فيها المصـــريون استبســـالاً عظـــيماً ، غير أن الأسطول البريطاني نجح فى إسكات مدافع الإسكندرية وإحراق المدينة ، وتبع ذلك على الفور نزول القوات البريطانية لاحتلالها، ممـــا اضـــطر الجـــيش المصري إلى الإنسحاب إلى كفر الدوار، حيث أقام تحصينات واستحكامات جديدة ، استعداداً لجولة أخرى من الحرب .

وفـــى تلـــك الأثـــناء قـــرر الخديو الإنضمام للإنجليز ، وفى ١٩ يوليو استعجل تدخلهم ، ثم أعفى عرابي من منصبه فى ٢٣ يوليو متهماً إياه بأنه السبب فيما يحدث، وأنـــه انســـحب إلـــى كفر الدوار ، مستهدفاً بذلك فصل الإسكندرية عن سائر البلاد ، وخاطـــب الخديـــو الشعب مؤكداً حسن نية الإنجليز ، وخيانة عرابي ، غير أن الزعيم الوطني أرسل بدوره منشوراً إلى أقاليم البلاد ، مفاده أن الخديو انضم للإنجليز ، ومن ثـــم لـــم يعـــد هناك محلاً لطاعته ، كما أرسل يطلب المتطوعين من الأقاليم ، وبالفعل وقف الشعب خلف قائده فى معركة مصيرية لكنها لم تكن متكافئة .

وأمام الضغط الإنجليزي فى الآستانة وافق السلطان على إصدار منشور بإعلان "عصـيان عرابـي" وكـان ذلـك فـي سبتمبر ١٨٨٢ ، فتلقف الإنجليز هذا الإعلان ووزعـوه علـى القـوات المصرية ، وكان هذا المنشور يظهر عرابي بمظهر الخائن للدولـة العلية . وجاء هذا المنشور بمثابة ضربة مؤثرة لقائد الثورة ، فى الوقت الذي ازداد فـيه الشعب التفافه حوله، ولكن كان من تأثير هذا المنشور أن ابتعد عن عرابي ضعاف الإيمان ، وتخلوا عن قضيتهم الوطنية .

ورغـم ذلك كله انتقل القتال إلى الجبهة الشرقية ، حين وضحت نية الإنجليز غزو مصـر عن طريق قناة السويس ، عندئذ تدفق الجنود والمتطوعون وآلات القتال على قـادة الـثورة ، إلـى جانب المؤن والأغذية ، ولكن هذا كله لم يغن شيئاً ، فلم تلبث الحصون أن سقطت أمام هجمات الإنجليز . إلى جانب أن ديليسبس الذي كان قد وعد عرابـي بـإغلاق القـناة فى وجه القوات الإنجليزية ، لم يف بوعده ، فضلا عن أن الخديـو توفـيق والإنجليز نجحوا فى جذب البدو القاطنين فى الصحراء الشرقية إلى صـفهم ، فمهـد هؤلاء البدو للقوات الإنجليزية الطريق للتقدم لاحتلال مناطق المجفر والمسخوطة والمحسمة والقصاصين ، وهكذا أكلت نار الفتنة والدسائس الكثير من قوة الثوار .

وفـي ١٣ سـبتمبر ١٨٨٢ وقعـت المعركة الفاصلة عند " التل الكبير " وكان منشور السلطان بعصيان عرابي قد أصابه فى الصميم ، وبعد مقاومة عنيفة من محمد عبـيد وغـيره مـن قـادة الجيش ، وهزيمتهم واستشهادهم ، استسلم عرابي وهزمت الـثورة، ودخـل الجـيش البريطانـي القاهرة ، وعلى رأسه " ولسلي " وفى صحبته القنصـل الإنجلـيزي " مالـت " ، وكذلك محمد سلطان باشا ! . وعاد توفيق شاكراً للجـيش الإنجلـيزي جمـيل صنعه، وأعلن الانتهازيون ولاءهم للخديو وقدموا الهدايا للقـادة الإنجليز ، وصفيت الثورة بالمحاكمات والنفي والتشريد والفصل من الخدمة ، وشوه تاريخ الثورة أيضاً من جانب كتاب الغرب .

وإذا كانـــت الـــثورة قـــد خمدت فإنه لم يلبث أوارها أن اشتعل بعد ذلك بنحو جيليـــن . وكـــان الـــدرس المستفاد أن الثورة قد هزمت نتيجة تصدع الجبهة الداخلية وانشـــقاقها بيـــن متطرفيـــن ومعتدلين ، إلى جانب أن زعيمها عرابي لم يستطع تجنيد قـــوى الشعب خلفه تجنيداً كافياً ومنظماً ، كما أنه لم يستطع تطهير الجيش من عناصر الخـــيانة والضعف ، فانسحبت عناصر الخيانة من المعركة وهي على أشدها ، كما لم يتقـــن العرابـــيون فن الثورة ، مما وسم تحركاتهم بتلقائية أضرت بهم ، ولم يكن لديهم الوعـــي الكافي بأطراف الصراع وأبعاده السياسية ، فخدعوا فى كل من فرنسا والدولة العثمانـــية ، هذا بالإضافة إلى تقديرهم الخاطئ لحجم وقوة عدوهم . كل هذا أدى إلى التعجـــيل بهزيمتهم ، أمام عدو منظم ومسلح بأحدث طراز . وبذا فتحت صفحة جديدة مـــن تـــاريخ مصر الحديث ، وهي صفحة الإحتلال البريطاني (١٨٨٢) والذي دام حتى عام (١٩١٤) حين غيرت بريطانيا " شكل " وجودها العسكري بفرض الحماية على مصر فى مطلع الحرب العظمى الأولى .

* * *

الفصل الخامس

مصر فى ظل الإحتلال البريطاني

الفصل الخامس

مصر فى ظل الإحتلال البريطاني (*)

وطـــئ الإحـــتلال البريطانـــي بقواته أرض مصر ، وليس ثمة أمل فى وفائه بوعـــوده بـــالجلاء ، بعد إقرار الأمن وتثبيث سلطة الخديو ، والاطمئنان إلى مصالح الـــدول الأوروبـــية ، طالمـــا لـــم تكن هناك ضمانات دولية تكفل ذلك ، وطالما افتقد المصـــريون القـــدرة علـــى إلـــزامه بالوفاء بتلك الوعود ، فالدول الأوروبية منشغلة بصـــراعاتها المحلـــية والدولـــية ، فى الوقت الذي لم يفق فيه المصريون من صدمة احـــتلال عســـكري لـــبلادهم ، تحت سمع وبصر الدولة صاحبة السيادة عليهم ، وهي الدولة العثمانية ! .

الواقع أن إحتلال بريطانيا لمصر لم يكن أمراً سهلاً ، ذلك أنه يمثل تحدياً للدول الأوروبـــية الكـــبرى التـــي كانـــت قـــد اجتمعت فى مؤتمر الآستانة ، لبحث المسألة المصرية، وأجمعت على ألا تنفرد إحداها بالحصول على امتيازات توسعية أو تجارية لرعياها فى مصر دون دولة أخرى ، ومن هنا أصبح وضع بريطانيا فى مصر حرجاً بعـــد إحـــتلالها لهـــا ، ولذلك أعلنت للدول الأوروبية أن إحتلالها لمصر أمراً مؤقتاً ، وأنها لن تلبث أن تجلو . وبالرغم من أن بريطانيا قد أضحت أقوى الدول الأوروبية ، وأنها قادرة على إلزام الدول بإقرار الأمر الواقع، وإلا أن وضعها يظل شائكاً ، بسبب وجـــود الإدارات الدولـــية ، التـــي فرضـــها التدخل الأوروبي على مصر ، كالمحاكم المختلطة وصندوق الدين وغيرها ..

المهـــم أن قـــائد جـــيش الإحـــتلال البريطاني " ولسلي " أعاد النظام فى القاهرة واســـتدعي اللـــورد " دفرين " إلى مصر فى نوفمبر ١٨٨٢ فى مهمة خاصة لتنظيم

(*) يمكـــن الـــرجوع إلـــى أصل هذه الدراسة ومصادرها مفصلة فى كتابنا "حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية" ، الفصل التمهيدي .

أحوالهـــا بما يتفق مع مصالح بريطانيا الإستعمارية ، وقد حاول هذا أن يقوم بمهمته ــ التـــي ضـــمنها فـــي تقريره النهائي ــ واضعاً نصب عينيه التوفيق بين مسألة رسم سياســـة " إصـــلاحية " طويلة المدى ، وهو ما يعني بقاء الإنجليز فى مصر ، وبين الوعـــود التي بذلتها بريطانيا للعالم بالجلاء القريب عن مصر . فبدأ بتصفية الثورة ، وإعـــادة تشـــكيل الجيش المصري بعد إستبعاد كل العناصر الثورية منه ، حتى أصبح الجيش جيشاً إنجليزياً بالدرجة الأولى ، كما أوصى بإنشاء بوليس دولي تحت إشراف إنجلـــيزي ، وكذلـــك أوصى فى تقريره بحل المراقبة الثنائية والإكتفاء بتعيين مستشار مالـــي إنجلـــيزي . كما أشار بإنشاء مجلسين تمثيليين ، لا سلطة حقيقية لهما ، بحجة تعويد المصريين وتدريبهم على المشاركة فى حكم أنفسهم ! .

وبـــالفعل نـــص القانون الأساسي الذي صدر فى أول مايو ١٨٨٣ ــ والذي أشـــرف " دفريـــن " على وضعه ــ على إنشاء مجالس للمديريات ، يختار أعضاؤها بالإنـــتخاب المباشـــر ، وتنحصر مهمتها فى بحث الشؤون المحلية ، كإنشاء الطرق ، وشـــق الـــترع وإقامـــة الأســـواق ونحو ذلك .. كذلك نص القانون على إنشاء هيئتين تمثيليتيـــن إحداهما : مجلس شورى القوانين ، الذي يتألف من ثلاثين عضواً ، يختار نصـــفهم مـــن أعضاء مجالس المديريات ، وتعين الحكومة النصف الآخر ، لتعرض علـــيه الحكومة القوانين والمراسيم الإدارية العامة ، كما تعرض عليه الميزانية ، ليبدي آراءه ورغباته دون أن يلزم الحكومة بشيئ .

وأمـــا الهيـــئة الثانـــية فهي : الجمعية العمومية ، التي تتألف من ٨٢ عضواً هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين ، و٤٦ عضواً ينتخبهم الاهالى ، ممن لا تقـــل أعمارهم عن ثلاثين عاماً ، بشرط معرفتهم القراءة والكتابة ، وأن يكونوا ممن يدفعون ضرائب سنوية للدولة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً ، مما يعني حصر أعضاء هذه الجمعـــية فـــى فـــئات اجتماعية غنية نسبياً . وهي عموماً هيئة استشارية ، لا تفرض الحكومة ضرائب جديدة دون موافقتها ، كما تستشار فى مسائل القروض العامة وحفر القـــنوات ومد السكك الحديدية وغيرها .. كما أن لها الحق فى إبداء رأيها فى المسائل

الاقتصـــادية والمالـــية والإداريـــة ، دون أن تكون الحكومة ملزمة بالأخذ بهذه الآراء والمقترحات .

ويلاحــظ أن القانون لم يكن يهدف إلى إنشاء حكومة مسئولة أو إقامة حياة نيابية حقيقــية ، كمـــا هو واضح من نصوصه ، وإنما كان الهدف منه إقناع المصريين بأن صوتهم أصبح مسموعاً ، من خلال ممثليهم من الأعيان والنواب وغيرهم ، فى شؤون الـــبلاد ، دون إلـــزام الحكومـــة بأية قيود برلمانية ، وكذلك إفهام الدول الأوروبية بأن السلطات البريطانية تعود المصريين على نظم الحكم الحديثة .

كانت تلك هي سياسة بريطانية المعلنة فور الإحتلال ، وهي تبدو وكأنها تحتوي الكثير من حسن النية ، وكأن بريطانيا جاءت لتقوم بمهمة حضارية تجاه مصر ، وفى الواقع أصبحت مصر تحكم بقرارات من وزارة الخارجية ، وانحصرت سلطة حاكمها الشـــرعي فى التصديق على هذه القرارات ، وسرعان ما سيطر المستشارون الإنجليز على معظم الوزارات المصرية ، وذلك لتنفيذ تعليمات وزارة خارجية بلادهم ، بدرجة بـــات معها الوزير المصري مكلفاً بتنفيذ " مشورتهم " وإلا وجب عليه ترك وظيفته ، فكان الوزراء بتوقيعاتهم منفذين لما يأمر به المستشارون الإنجليز .

أمـــا ســـلطة الخديـــو ، الحاكم الشرعي لمصر فقد سلبها اللورد كرومر ، الذي تـــوارى خلـــف لقـــبه المتواضع فى الظاهر " المعتمد والقنصل العام " مغتصباً حقوق الخديـــو والحكومـــة ، وليصبح هو الحاكم الفعلي لمصر، وكان كرومر هو أول معتمد سياســـي بريطانـــي فى مصر ، حيث تولى منصبه فى سبتمبر ١٨٨٣ ، نتيجة خبرته الســـابقة بشـــؤون مصـــر ، حيـــن كـــان قد اشترك فى صندوق الدين ولجنة التحقيق والمراقـــبة الثنائـــية ، لذلـــك كان كفئاً من وجهة نظر بلاده للمهمة التي كلف بها فى مصـــر . ويعـــد كرومر فى الواقع هو واضع أسس سياسة الإحتلال التي سارت عليها بريطانيا فى حكم مصر فيما بعد ، فقد حكم مصر نحو ربع قرن من الزمان (١٨٨٣

– ١٩٠٧) ، سجل خلالها دوره فى كتابه " مصر الحديثة " الذي ادعى فيه أنه صانع مصر الحديثة ، متجاهلاً ما كانت عليه فى عصر محمد علي وإنجازاته .

ويلاحظ أن تقرير " دفرين " قد أوصى بضرورة استمرار حكم الخديو الشخصي مـــن خـــلال وزرائـــه ، بمعنى أن يكون مجلس الوزراء مجرد مجلس استشاري له ، فيتمـــتع الخديـــو مـــن الناحية القانونية بكل مهام السلطة الحكومية ، إلا ما يحدها من ســـيادة الدولة العثمانية ، أو ما للدول الأوروبية من امتيازات فى مصر . وبالرغم من أنـــه قـــد بقي للخديو حق تعيين الوزراء وإقالتهم ، إلا أنه كان لزاماً عليه أن يستشير المعـــتمد البريطاني فى ذلك ، وفى كل ما يتعلق بشؤون الدولة فى الداخل والخارج ، وبذلك تلاشت سلطات الخديو من الناحية العملية ، كما تلاشت سلطات الوزراء بوجود المستشـــارين والمفتشـــين الإنجليز ، الذين خولوا سلطات مطلقة أينما حلوا ، ولم يكن لهـــم مـــن مـــرجع ســـوى المعتمد البريطاني ، بالرغم من كونهم موظفين فى خدمة الحكومة المصرية .

وتدريجـــياً تخلـــت بريطانـــيا عـــن دورهـــا كحامية للرجل المريض (الدولة العثمانـــية)، الـــذي دخـــل فى طور الإحتضار ، ولما كان من الطبيعي أن يشتد ساعد الحـــركة الوطنـــية المصرية ، وقد تفضي لقيام ثورة ، لذلك بدا لبريطانيا أن احتلالها لمصـــر ، مـــع وعد بالجلاء القريب ، أمر يمكن تسويته دولياً ، خاصة وقد علا كعبها فى ميدان التنافس مع فرنسا .

ولعـــل احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ ، وتأييدها لثورة الأرمن ضد الدولة العثمانـــية عـــام ١٨٩٦ ، يوضح كيف بدأت تتخلى عن سياستها التقليدية تجاه الدولة العثمانـــية ، بالإضـــافة إلـــى أن الوفاق الودي الذي عقدته مع فرنسا عام ١٩٠٤ ، ثم حادثة طابا عام ١٩٠٦ ، كما أن تسوية بريطانيا لخلافاتها الإستعمارية مع روسيا عام ١٩٠٧ ، كـــل هـــذا أسهم فى تدهور النفوذ البريطاني لدى الباب العالي ، وربما لهذا تبـــنى رئـــيس الـــوزراء البريطانـــي آنـــئذ " اللورد سولسبوري " فكرة تركيز النفوذ

البريطاني فى القاهرة عوضاً عن تدهوره فى الآستانة . واكتسبت هذه السياسة ، ليس فقط ثقة حكومة المحافظين ، ولكن ثقة حكومة الأحرار أيضاً .

أمـــا المصـــريون ، فقـــد ران علـــيهم يأس وقنوط ، وانكفأوا داخل أنفسهم يستوعبون صـــدمة الإحتلال ، ويستعدون لتلمس طريق آخر للخلاص غير الثورة .. وهكذا ألغت سلطات الإحتلال البريطاني الجيش والبوليس المصريين ، واستولى المعتمد البريطاني علـــى السلطة الفعلية فى البلاد ، كما صار المستشارون البريطانيون داخل الوزارات بمـــثابة الـــوزراء الفعليون ، وكان على سلطات الإحتلال أن تضع سياسة اقتصادية ، ذات أبعاد اجتماعية ، تكرس المصالح الاستعمارية البريطانية فى مصر .

السياسة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية :

شرعت سلطات الإحتلال فى مصر القيام بالعديد من الإجراءات الاقتصادية، بدأتها بأن قررت تحميل الخزانة المصرية ما أنفق خلال الحرب ، وكذلك التعويضات المســـتحقة لمـــن نكبوا فى عمليات ضرب الإسكندرية ، حتى أن ميزانية عام ١٨٨٢ اختتمـــت بعجز يزيد على أكثر من نصف مليون جنيه ، كما كان على المصريين أن يدفعوا نفقات جيش الإحتلال ، وأن يتحملوا تسديد العجز فى ميزانية السودان وتكاليف مشـــروعات التنمـــية به . كذلك استخدمت أموال مصر فى مشروعات بعضها ضار بمصـــالح الـــبلاد ، كـــتحويل تجارة السودان إلى طريق البحر الأحمر ، كما طرحت الحكومـــة شركة بواخر " البوستة الخديوية " للبيع ، كما بيعت أراضي " الدائرة السنية " الـــتابعة للديـــوان الخديـــوى ، إلـــى شـــركة إنجليزية ، وكذلك تأسس البنك الأهلي المصـــري بـــرأس مـــال إنجليزي ، وعهد إلى شركة إنجليزية فرنسية بإنشاء خزان أســـوان ، وقـــد وقع على المصريين غبن شديد فى كل هذه الصفقات ، التي روعيت فيها مصلحة بريطانيا بالدرجة الأولى .

وقـــد وضـــع كرومـــر يده على كافة مرافق الدولة المالية وعلى إدارات الثروات الضـــخمة بهـــا ، وشـــرع فى استخدام بعض الوسائل للاقتصاد فى الإنفاق العام، وقد

وصـــف روذنســتين هذه الوسائل فى كتابه عن " المسألة المصرية " (*) بأنها نوع من الدجــل والشـــعوذة ، ومـــن هذه الوسائل الإقلال من أعداد الموظفين ، وإلغاء نظارة المعـــارف ، وإلغـــاء البعـــثات العلمـــية ، وإنقاص ميزانية التعليم بشكل عام ، وكذلك تخفـــيض مخصصـــات العائلـــة الخديويـــة ، وإبطال استخدام بعض السفن الحربية ، والتوسع فى مسألة دفع " البدلية العسكرية " عوضاً عن الخدمة فى الجيش .

ومـــن المهم أن نلاحظ أن خطة كرومر التعليمية كانت خطة إستعمارية ، تهدف إلـــى صـــرف الإهتمام عن الثقافة العامة ، وإلى قصر التعليم بشكل عام على الناحية المهنـــية ، وذلـــك لتخريج موظفين حكوميين ، قادرين على القيام بما يطلب منهم فى إذعـــان ونظام . وكان كرومر يرى كذلك أن نشر التعليم الأولي بين طبقات الشعب ، أهم وأجدى لمصر من إنشاء الجامعة .

وبشـــكل عام تمثل الإنفاق فى الأعمال التي تدر ريعاً ، وبنوع خاص فى وسائل الـــري والصرف ، أما الإصلاحات الإدارية فلم تلق اهتماماً حقيقياً ، وكان إنشاء بنك زراعـــي عـــام ١٩٠٢ ، وقـــيامه بإقـــراض الفلاحيـــن بفائدة بلغت ٩ % الهدف منه مســـاعدتهم علـــى أن يســـتبدلوا بديونهم للمرابين الأجانب ، ديناً على البنك ، وتحقيق اســـتقرارهم وارتـــباطهم بالأرض . وقد استقدمت سلطات الإحتلال فى مصر مهندس الـــري البريطاني " الكولونيل منكريف " لخدمة الحكومة المصرية ، كمفتش للري فى وزارة الأشغال ، وأعطي تفويضاً بإعادة تنظيم أساليب الري المصرية ، فاستعان بهيئة من المهندسين البريطانيين أتى بهم من الهند .

---

* راجع كتاب تيودور روذستين وعنوانه " خراب مصر" ، الذي ترجمه عبد الحميد العبادي ومحمد بدران تحت عنوان " المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ " ويتضمن رداً على كتاب كرومر " مصر الحديثة " .

وكـــان الهـــدف من هذه الإصلاحات ، وضع أسس لرخاء مصر مما يعين على وقـــف تدهورهـــا المالـــي ، ويجعلهـــا قادرة على الوفاء بديونها ، وبالفعل تم إصلاح القـــناطر الخـــيرية ، لتؤدي مهمتها كاملة منذ عام ١٨٩١، مما أدى إلى انتشار الري الصـــيفي فـــي الدلـــتا ، وتوجت إصلاحات الري بإنشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط وإســـنا وزفـــتى بيـــن عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ ، وكان من جراء ذلك أن استفاد ملاك الأراضـــي مـــن هذه " الإصلاحات " مما مهد لارتباط مصالحهم بوجود الإحتلال فى مصر .

وقـــد أثـــرت هـــذه الإجراءات وغيرها ، على أوضاع الأراضي الزراعية ، فـــازدادت مساحتها بالفعل ، وتزايد إقبال المصريين على شرائها ، مما أدى إلى زيادة حجـــم وتوزيع الملكيات الزراعية ، وقد أثر ذلك بدوره فى نمو طبقة كبار الملاك من المصـــريين ، تلـــك الطـــبقة التي كانت إجراءات محمد علي قد وضعت أساسها ، ثم شهدت من بعده تطوراً ملموساً خلال القرن التاسع عشر ، حيث صدرت خلاله الكثير مـــن القوانيـــن والتشـــريعات ، التـــي كفلت لهذه الطبقة مزيداً من النمو والإستقرار ، وخـــلال العقدين الأولين من عهد الإحتلال البريطاني ، شهدت تطوراً ونمواً مضاعفاً نتيجة لإجراءاته وسياساته .

فلم يكن عبثاً أن يخصص لمصلحة الري عام ١٩٠٠ مبلغ مليون جنيه من خـــزانة مـــرهقة بالديون ، فى دولة تعاني من العسر المالي ، وبشكل عام بلغت زيادة مســـاحة الأراضي الزراعية نحو ٢٤٠ ألف فدان فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشـــرين ، وهي زيادة كبيرة نسبياً إذا أخذنا فى اعتبارنا محدودية درجة التطور فى استصـــلاح الأراضـــي وأســـاليبها خلال هذه الفترة . كما شهدت نفس المرحلة تعديل الـــدورة الزراعـــية ، فأصبح من الممكن زراعة مساحات كبيرة من الأرض أكثر من مـــرة علـــى مدار العام . يضاف إلى ذلك أن سلطات الإحتلال سمحت لكثير من كبار ملاك الأراضي بإقامة مضخات آلية للري على الترع للإستفادة منها فى ري أطيانهم، فارتفعـــت قـــيمة الأراضي التي كانت تستفيد من الري الصيفي ، وازداد الطلب على

الأطـيان ، حتى أن ثمن الفدان من الأراضي تضاعف خلال السنوات الخمس الأولى من القرن العشرين .

وقـد شـجعت سـلطات الإحـتلال حركة التوسع فى بيع أطيان الدائرة السنية وأمـلاك الدومين ، حتى أن أطيان الدائرة قد صفيت تماماً خلال السنوات الأولى من القرن العشرين ، كما أصدرت الحكومة قانوناً يجيز بيع أملاك الدومين بعد دفع نصف الثمـن نقـداً ، وتقسـيط الباقي بفوائد قليلة ، فضلاً على أن الحكومة خفضت رسوم تسـجيل بيع الأراضي من ٥ إلى ٢ % ، وما أن صدر قانون عام١٨٩١ الذى يكفل للأفـراد حقـوق الملكـية التامة فى الأطيان الخراجية ، وجهود الملاك لم تنقطع فى الضـغط على الحكومة لكي تتنازل عن الأراضي التي تملكها وتبيح ملكيتها للأفراد ، وبـالفعل اشـترى الكثـير من الأفراد أراض كانت فى الأصل بركاً ومستنقعات ملك المـيري (حكومـية) ، كمـا ازداد طلب الأهالي على أراضي الحكومة التي تنتفع بمشروعات الري الجديدة .

وقـد شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين عمليات واسعة من الاتجار بالأراضـي ، نتـيجة لاحساس كبار الملاك بالرخاء الناتج عن ارتفاع أسعار القطن ، الأمر الذي أتاح الفرصة لبنوك الرهن العقاري وشركات الأراضي للقيام بنشاط واسع (وقد بلغ عدد شركات الأراضي نحو ثلاث عشرة شركة فى بداية القرن العشرين) . وإذا كـان العقـد الأخـير من القرن التاسع عشر ، قد سجل استقراراً ونمواً للملكيات الزراعية فى مصر ، فإن ذلك جاء نتيجة للتحول الاقتصادي ، الذي شهدته مصر منذ أواسـط نفـس القـرن ، نتـيجة جهود سابقة لخلفاء محمد علي ، ولفتح المجال أمام الاسـتثمارات الأجنبية ، التي اهتمت بالإتجار بالأرض بصفة خاصة ، وأخيراً نتيجة سياسة الإحتلال البريطاني كما رأينا .

لـم تهـدف سلطات الإحتلال بهذه الإجراءات فى مجال الري والأراضي ، إلى زيـادة الإنـتاج ، ومـن ثم جعل مصر قادرة على سداد ديونها فحسب ، وإلا لظلت

الأراضـــي المستفيدة من الإجراءات الجديدة فى حوزة الحكومة ، أو على الأقل بقيت أوضـــاع الملكـــيات الزراعية ومعدلات نموها دون تغير يذكر ، لكن الأمر فى الواقع كـــان أبعـــد مـــن ذلك ، فكان هناك حرص على بيع هذه الأراضي بصورة كبيرة إلى متوسطي وكبار الملاك المصريين ، فكأن سلطات الإحتلال كانت تضرب فى اتجاهين بســـهم واحـــد ، فإلى جانب حرصها على إثراء الخزانة المصرية بما يؤدي إلى سداد الديـــون ، وتوجيه إنتاج هذه الأراضي بما يخدم سياسة الإحتلال الزراعية ، كان هناك هـــدف آخـــر هـــو خلق طبقة مستفيدة من هذه الإجراءات ، يرتبط ازدهارها بوجود الإنجليز فى مصر ، على نحو ما أشرنا ، حتى إذا ما سددت مصر ديونها ، واطمأنت الدول الكبرى على امتيازاتها وأموال رعاياها ، بات وجود الإحتلال فى مصر ، أمرا لا ضرر فيه ، إن لم يكن مرغوباً ! .

وقد نتج عن ذلك كله زيادة نسبة أعداد كبار الملاك فى البناء الاجتماعي لمصر بشـــكل غير مسبوق ، حتى لقد باتت سلطات الإحتلال تخشى من ضمور طبقة صغار المـــلاك ، وكـــان هذا وراء اتخاذها بعض الإجراءات التي استهدفت حماية الملكيات الصـــغيرة وتثبيـــتها ، بل وزيادة أعداد هذه الطبقة ، ومن هنا كان إلغاء بعض أنواع الضـــرائب ، والعمل على إلغاء السخرة (أي الإشتغال بغير أجر مدفوع) ، وتخفيف الديـــون عـــن صغار الملاك عن طريق القروض وما إلى ذلك .. ولكن هذا لم يوقف ضـــمور هـــذه الطـــبقة وفقدانها أرضها وتحول الكثير من شرائحها إلى أجراء ، فى الوقـــت الذي بدا فيه أن هناك طبقة من الأرستقراطية الزراعية ــ إن جاز التعبير ــ التـــي تستمد كيانها الاجتماعي من ملكية الأرض الزراعية ، تنمو بشكل كبير مستفيدة من الأوضاع الجديدة .

لقـــد بلـــغ التخصـــص فى الإنتاج الزراعي درجة كبيرة ، فكان واضحاً اهتمام ســـلطات الإحتلال بالتوسع فى إنتاج القطن ، لسد حاجة المصانع البريطانية منه على نحـــو ما هو معروف ، وبقصد إنتاج محصول يدر العملات الأجنبية ، مما يكفل سداد فوائـــد الديـــون الخارجية وأقساطها ، وكان ذلك على حساب زراعة الحبوب والمواد

الغذائـــية بطبـــيعة الحـــال ، وهـــو أمـــر أدى إلى عجز مصر عن زراعة ما تحتاجه لاســـتهلاكها المحلي من المواد الغذائية ، وكان عليها أن تستوردها للمرة الأولى ، فى ظل سياسة الإحتلال البريطاني .

وتحـــت إغـــراء الربح العاجل والمضمون فى الإتجار بالأراضي وزراعتها ، وازديـــاد حـــدة المنافســـة الأجنبية ، وعدم وجود حماية جمركية ، تدهورت الصناعة الوطنـــية تمامـــاً ، كمـــا أن اســـتيلاء الإحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومـــي عن طريق تصدير الأرباح ، وبسبب التبادل التجاري غير المتكافئ ، قد أدى إلـــى إنكمـــاش السوق المحلية ، وإضعاف القدرة الشرائية ، بل وتجميدها أحياناً ، وقد نـــتج عـــن ذلـــك كله إبطاء التطور الطبيعي للرأسمالية الوطنية المصرية، إلى درجة تقـــرب مـــن التوقف التام . وعلى الرغم من تجمع جزء من فائض الأموال فى أيدي حفـــنة مـــن كـــبار الملاك الزراعيين ، تتمثل فى الأرصدة المودعة فى البنوك ، وفى عملـــيات المضـــاربة فى البورصة ، فإن تراكم هذا القدر من رأس المال الوطني ، لم يـــؤدِ إلـــى تدعـــيم الاقتصاد الوطني ، بحكم أنه تعثر فى الجري وراء الأخذ بمظاهر المدنية الأوروبية .

* * *

وقـــد انعكســـت إجـــراءات وسياسات الإحتلال البريطاني ، سواء فيما يتعلق بالـــري وملكـــية الأراضي ، أو التحكم فى النشاط الصناعي والمصرفي ، انعكست ، بشـــكل أو آخر ، على الخريطة الاجتماعية لمصر الحديثة . وإذا أخذنا جانب التعميم أمكنـــنا أن نرى بوضوح ما طرأ عليها من تغير واضح يتمثل فى بروز طبقة من كبار مـــلاك الأراضـــي الزراعـــية ، ذات ملامح أرستقراطية ، قوامها شرائح من الأتراك والمســـتتركين ، وكـــبار المـــلاك المصـــريين ، وهي الطبقة التي ينطبق عليها اللفظ المســـتخدم آنـــذاك ونعني به طبقة " الأعيان والذوات " ، وفى قاعدة البناء الاجتماعي تستقر طبقة عريضة من عامة الشعب تضم فئات الفلاحين والصناع ، وصغار التجار وأربـــاب الحـــرف ، وكانـــت الشريحة الأخيرة هذه تشكل جزءاً من الطبقة الثرية فى

المجـتمع . قبل أن يفرض محمد علي نظام الإحتكار ، الذي حول أربابها إلى أجراء ، إلا أنها لم تختف تماماً ، وإن كانت قد ضعفت وتدهورت إلى حد كبير ..

كمـا توجد بين الطبقتين السابقتين ، طبقة وسطى ، تضم شرائح من أرباب المهن (المحاميـن والمهندسـين والضباط والمعلمين وغيرهم) والموظفين المنخرطين فى الجهـاز الإداري للدولة ، وفئات من رجال الدين ، ولم تكن هناك بورجوازية صناعية ـ تجاريـة بشـكل واضح ، منذ عصر محمد علي ، الذي كان لتحطيمه طبقة التجار المحلييـن والحرفيين ، أثره فى عرقلة نمو هذه الطبقة الوسطى ، وإن كان محمد علي قـد ساعد على خلق شرائح من الإداريين ، دخلت بدورها فى عداد الطبقة الوسطى ، ولعبـت دورهـا فـى تاريخ مصر السياسي والاجتماعي ، برغم الطابع البيروقراطي الذي خيّم عليها .

وعلـى ذلـك فـإن الإدارة الإنجلـيزية ، يعزى إليها إحداث تغييرات كمية ، وتطـورات فـى الأنظمة ، دونما إحداث تغيير فى البناء الهرمي لمجتمع من الناحية الكيفـية ، اللهم إلا زيادة حدة التناقضات الطبقية ، بين كبار ملاك الأراضي ـ الذين ازداد معـدل الـنمو فى ملكياتهم ـ وصغارهم الذين أخذوا فى التحول إلى أجراء أو معدميـن ، ومتوسـطيهم ، الذيـن يذوبون تدريجياً فى كلتا الطبقتين . ورغم هذا فإننا نلاحـظ أن الطـبقة الوسطى أصبحت تنمو فى العقدين الأخيرين للقرن التاسع عشر ، نتيجة عوامل عدة ، منها زيادة السكان ، ونمو المدن ، وما صحب ذلك من نمو للرأي العـام ، وخلـق مصالح جديدة ، وكذلك نتيجة لاتجاهات الحكام . وقد احتضنت هذه الطـبقة الوسـطى شرائح مختلفة ، مثل أولئك الذين انتزعوا من صلب الريف ، ومن مهاجري الشام ، وأهل التجارة والإدارة ..

ومـا كـاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته ، حتى كانت العناصر المثقفة من أربـاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء والمهندسين ، تتصدر قيادة الطبقة الوسطى ، ويلاحـظ أن هـؤلاء كانوا فى الغالب من أبناء الأعيان وكبار الموظفين ، وأنهم رغم

انحدارهــم مــن أصـــول ريفية فى الأساس ، إلا أنهم أصبحوا يمثلون مصالح سكان المـــدن، ويعـــبر عـــنهم بكلمـــة " الأفندية " وهو تعبير يفيد حصولهم على قدر التعليم والـــثقافة ، فى مقابل كلمة " الأعيان " التي ربما تنصرف إلى معنى المكانة الاجتماعية المستمدة من ملكية الاراضي والعقارات .

أمـــا بالنسبة لطبقة الأعيان أو كبار ملاك الأراضي الزراعية ، فقد نمت العناصر المصـــرية فـــيها نمواً كبيراً ، واكتسبت قيماً وأخلاقيات وطموحات جديدة ، نحو تسيد المجـــتمع وشـــغل مركز الصدارة فيه ، وقد بدأ المصريون فيها يحلون تدريجياً محل العناصـــر التركية والشركسية ، التي أصبحت تتقلص تدريجياً . فيلاحظ أنهم صاروا ينافســـون الأتـــراك فـــى شـــراء الأراضـــي الزراعية ، وفى الإكتتاب فى الشركات الزراعـــية، وفـــى شراء أراضي الدومين والدائرة السنية ، كما صار أبناؤهم ، يحلون محـــل الأتـــراك فى الوظائف الحكومية ، فحين دخل الإنجليز مصر ، كان الأتراك لا يزالون يتربعون على قمة الجهاز الحكومي ، وقد أبقت عليهم سلطات الإحتلال لفترة، حتى يحين الوقت الذي تنشأ فيه كوادر جديدة من أبناء المصريين .

كذلـــك يلاحظ أن أبناء الأعيان المصريين ، كانوا يتوقون للإصهار إلى بقايا الطـــبقة التركـــية والشركسية ، بل إن أعيان المصريين كانوا يتسابقون لشراء قصور الأتـــراك وبـــيوتهم ، وكان اصطيافهم فى الآستانة أمراً مألوفاً ، كذلك قلد المصريون الأتـــراك فـــى أسلوب حياتهم ، كما أخذوا مثلهم ، بمظاهر المدنية الأوروبية ، فسكنوا المـــدن ، وأقـــاموا القصـــور والمضايف المتسعة ، واقتنوا الجواري والعبيد ، وسعوا لإقامة علاقات اجتماعية معهم .

أمـــا فئة الأتراك داخل هذه الطبقة ، فلم يكد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته ، حتى كانت قد انحصرت داخل أسرة محمد علي بفروعها المختلفة ، فضلاً عن بعض العـــائلات التركية والشركسية التي تلوذ بها . ساعد على ذلك أن سيل الأتراك ، الذي انهمـــر على مصر خلال عهدي محمد علي وعباس الأول ، قد أخذ فى الإنحسار بعد

ذلــك ، مــع اضـــمحلال شأنهم كفئة اجتماعية ، نتيجة نمو فئة الأعيان المصريين ، وارتفــاعهم من قمة الطبقة الوسطى إلى الطبقة الأعلى ، وإحلال أبنائهم ، الذين تلقوا تعلــيماً أوروبياً ، إلى جانب عدد من الشوام ، محلهم فى الوظائف ، ويضاف إلى ذلك تأثــير إجــراءات ســلطات الإحــتلال ، التي مست وضعهم الاجتماعي ، مع عوامل الضـــعف الذاتــية ، التي نتجت عن إنغلاق هذه الفئة على نفسها ، مما أدى فى النهاية إلى إضمحلال مكانتها وتأثيرها فى بنية المجتمع المصري .

وفـــى تقديرنا أن فئة "عمد ومشايخ القرى المصريين " يمكن أن تضاف إلى هذه الطــبقة العلــيا ، التي تتكون أساساً ، من كبار ملاك الأراضي ، وزعماء البدو وكبار الــتجار ، والعمد . والواقع أنه رغم أن فئة عمد ومشايخ القرى تقف موقفاً وسطاً بين الطــبقة العليا وطبقة الفلاحين ، إلا أنها تمثل المدد الذي يغذي الطبقة العليا ، بارتفاع عناصـــرها وازديـــاد ثرواتهم ودخولهم فى عداد الطبقة الأعلى ، وكان مشايخ القرى من الناحية العملية يمثلون حلقة إتصال بين الحكومة وجماهير الريف ، وكثيراً ما أتيح للكثيريـــن مـــنهم أن يضـــيفوا إلـــى ملكياتهم ، بفضل ما وفرته لهم اللوائح والقوانين الخاصـــة بالملكــية العقاريـــة ، يضـــاف إلـــى ذلك ما قامت به الحكومة من أعمال وإصلاحات مكنت الكثيرين من أفرادها من الصعود إلى طبقة كبار الملاك .

سلطات الإحتلال والأعيان :

فـــى تحليلـــنا للخريطة الاجتماعية رأينا أن أكثر الطبقات ثقلاً من حيث الوضع الاقتصـــادي ـــ الاجتماعـــي ، هـــي طبقة كبار الملاك أو الأعيان ، وهذه الطبقة وإن كانــت تمــثل فى عهد الإحتلال جيلاً دخل فى طور الكهولة ، فقد بات الأمل معقوداً علـــى أبـــنائها ، أولـــئك الذيـــن نالوا قسطاً من التعليم الحديث ، يؤهلهم للمشاركة فى ميادیـــن الحـــياة العامـــة ، وكمـــا سبق أن أوضحنا ، فإن إجراءات سلطات الإحتلال البريطانـــي الاقتصـــادية ، لـــم يكـــن القصد منها إصلاح أوضاع مصر الاقتصادية ، لجعلهـــا قادرة على الوفاء بالتزاماتها فحسب ، أو حتى امتصاص خيرها بفضل سياسة

زراعــية " موجهــة " فحســب أيضــاً ، وإنما كان على بريطانيا أن توفق بين هذين الهدفيــن وهــدف ثالــث ، يدخل فى باب السياسات غير المعلنة، بدت لنا ملامحه من مســاعدة طــبقة مصــرية على البروز إلى سطح الحياة العامة ، من خلال العديد من الإجــراءات الــتى ساعدت على بلورة الوضع الاجتماعى لمصر ، بالشكل الذى جعل هــذه الطــبقة ، أكثر الطبقات المصرية ثقلاً ، فلم يكن إهمال الصناعة ، و ما صاحبه مــن وأد بورجوازيــة صــناعية ، و الإجهاز على طوائف الحرف ، و إلغاء التعليم المجــانى و حرمان طبقات الشعب منه و تحويلها فى مجال ملكية الأرض إلى أجيرة أو شــبه معدمــة ، لــم تكن هذه الإجراءات السلبية أمراً عفوياً .. فقد كانت سلطات الإحــتلال تهــدف إلى تحقيق هدف ثالث ، وهو بقاء الإحتلال فى مصر ، لذا كانت تخطط لخلق "ضرورة" لاستمراره لدى قطاعات من المصريين .

و لتحقــيق هــذا الهدف ، لوحظ أنها كانت تسير فى اتجاهين أولهما : احتضان أبــناء كــبار الملاك من المتعلمين و اغراؤهم بالمناصب الإدارية ، و ثانيهما : إقناع النابهين من المصريين ، أو ذوى الثقل الفكرى ، بسياسة الإصلاح و أهميتها لمصر ، بغض النظر على يد من ستكون ، فكبار الملاك قوقعهم الإحتلال داخل مصالحهم ، و هيأ لهم فرص الإستزادة من إجراءاته ، و عقد معهم أوثق الصلات ، حتى أن المعتمد الــبريطانى اللــورد كرومــر كــان يعتبرهم من أصدقائه ، وقد ذكر فى تقاريره أنهم يصــارحونه بآرائهم بحرية ، و يبدون له رغباتهم ، و التى كانت تدور حول الحصول على الإمتيازات التى توفرها سلطات الإحتلال لهم ! .

و قــد وضعت سلطات الإحتلال نظاماً لتعيين العمد عام ١٨٩٥ ، روعى فيه أن يــتم اختــيارهم بمعرفة لجنة تضم ممثلين عن العمد ، و لكنها تخضع فى نفس الوقت لســلطة المديريــن ، الذين كانوا تابعين لمستشار وزارة الداخلية الإنجليزى ، و بهذا ضــمنت ســلطات الإحتلال السيطرة على تعيين و تأديب و عزل العمد ، وفى مقابل ذلــك أيضــاً ، منح هؤلاء سلطات إدارية وقضائية ، وفرت لهم نفوذاً عريضاً على الفلاحين .

واتجهــت سلطات الإحتلال نحو أبناء الأعيان ، أو ذلك الجيل الجديد الذي تربى فى عهد الإحتلال ، ولم يكن يحمل من الحركة الوطنية إلا ذكرى ثورة ، وكان اللورد كرومـــر يعقـــد آماله على أولئك المتعلمين تعليماً أوروبياً ، لذلك جعل يوليهم وظائف الإدارة ، إلـــى جانـــب المستشـــارين الإنجليز ، وكان معظم هؤلاء الشباب ممن تلقوا تعلـــيماً حديثاً ، وكانت غالبيتهم من خريجي مدرسة الحقوق ، ولقد برزت منهم أسماء لطفي السيد وعبد الخالق ثروت ، وعبد العزيز فهمي وغيرهم ..

وكـــان واضحاً أن يكافأ المصريون ، الذين يبدون استعداداً للتعاون مع الإنجليز ، بسلســـلة من الوظائف ، حتى ولو كانت بلا أي صلاحيات ، وقد تصل ذروتها أحياناً إلـــى وزارة بـــلا قيمة . ولم يكن حرص سلطات الإحتلال على وضع وزارة الداخلية برمـــتها فى قبضتها عام ١٨٩٤ (حين عين جورست مستشاراً لها) و إصدار لائحة جديـــدة لهـــا ـــ لـــم يكن إلا خطوات محسوبة نحو تدعيم العلاقة بين قيادات الداخلية الإنجلـــيز ، وبيـــن العمـــد والمشـــايخ ، وكذلك تهيئة المناخ لتعيين أبنائهم فى وظائف المديريـــن . وقـــد لقي هذا الأمر استجابة واضحة ، حتى بات عدد الشبان المصريين الذين يطلبون خدمة الحكومة ، يفوق بكثير عدد الوظائف الموجودة .

أما الإتجاه الثاني لسياسة الإحتلال فقد تمثل فى غرس فكرة " الإصلاح " فى عقول النابهين من المصريين ، وإقناعهم باتباع سبيله ، كبديل لفكرة " الثورة " ، وهذه السياسة كانت ترضي بالذات ذلك القطاع من المصريين المثقف بالثقافة الغربية ، ممن يدخلون فى عداد ذوي الرأى .. لقد كانت فكرة كرومر الأولى هي إقناع المصريين ، بـــأن كل موظف إنجليزي يعمل فى مصر ، لم يوظف فيها إلا اعتماداً على أن خدمته نافعـــة لهم ، وأن مصالح الإنجليز ومصالح المصريين لا تتناقض بوجه من الوجوه ، وأن الحكومـــة الإنجلـــيزية والأمـــة الإنجلـــيزية تهـــتمان بأمر إصلاح حكومة مصر وتطويـــرها، وكـــان كرومـــر يلـــح على فكرة أن هذا الأمر ، لا يتم إلا بالتعاون مع الإنجليز بالأخص ، والأوروبيين بشكل عام ، لإدخال الحضارة الغربية إلى مصر .

ولـم يكـن خافـياً أن تنفـيذ تلك السياسة يستلزم أن تطول مدة الإحتلال البريطانــي لمصر ، ذلك أن تطبيق سياسة الإصلاح ، والتعجيل بالجلاء عن مصر ، نقيضــان لا يجــتمعان وأن التوفــيق بينهما أمر غير ميسور (حسبما ورد فى تقرير كرومـــر لعام ١٩٠٤) . ويبدو أن هذه السياسة الإنجليزية وجدت صداها لدى عناصر مــن المفكرين والنابهين من المصريين ، فهاهو الإمام محمد عبده يتحدث إلى الكاتب الإنجليزي " بلنت " حين زاره فى بيته عام ١٨٩٢ حيث ذكر الشيخ أنه " لا يهمنا أن يــبقى الإنجلــيز فــى مصر لعام أو عامين أو حتى لخمسة أعوام ، أو لمدة أطول ، فسوف يكون مفيداً لبلدنا لو منحتهم الوقت الكافي حتى ينمو "حزب الفلاحين " ويقصد بذلك الأعيان بطبيعة الحال ...

بــل إننا نجد تسرب تلك الروح عند واحد من أصلب زعماء الحركة الوطنية المصرية وأشدهم تطرفاً ــ فيما بعد ــ وهو محمد فريد الذي كتب فى مذكراته " إنني أعــترف أننا محتاجون لمساعدة الإنجليز لنا مدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً ، حتى نبلغ شأواً من التمدن والتقدم فى سبيل المعارف ، فيمكننا أن ندبر أحوالنا بأنفسنا " (*)، لقــد حــاول كرومـــر بذلك أن يكرس فكرة جديدة مضمونها أن التعامل والتعاون مع سلطات الإحتلال ، من منطق الأمر الواقع ومحاولة الإستفادة من وجوده، تحت شعار الإصــلاح أمـــر ضــــروري لمصر والمصريين ، ولعله نجح بذلك فى تأجيل الثورة المصرية لنحو ثلث قرن ! .

وثمـــة ملاحظة لها دلالتها تتمثل فى أن سلطات الإحتلال لم تنجح فى أن تكسب إلـــى صـــفها شـــرائح كبيرة من الطبقة الوسطى المصرية من سكان المدن ، المثقفين والبورجوازييـــن ، خاصة أولئك الذين لم يجنوا الكثير من سياسة الإحتلال ، لكونهم لا يملكـــون أرضـــاً ، ومـــن ثم عدم تأثرهم بسياسة الإحتلال الزراعية التي ارتبطت بها معظم الإصلاحات .

---

* راجع مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، الكراس رقم (١)

انبعاث الحركة الوطنية من جديد :

لقـد شـهدت مصـر مـا بعد الإحتلال طوراً جديداً من التغير ، كان لسياسة الإحـتلال وإجـراءاته أثـراً كبيراً فى تكوينه ، عند الذين كرهوه والذين أقروه على السـواء ، وإذا جازلـنا أن نعتـبر أن عقدين من الزمان كافيان لإنضاج الجيل الذي شـهدت طفولـته سني الإحتلال الأولى ، فإن السنوات الأولى من العقد الأخير للقرن التاسـع عشـر تصـبح توقيتاً طبيعياً لبروز هذا الجيل إلى سطح الحياة المصرية بعد اكتمال وعيه ، فى الوقت الذي لم تكن فيه أصوات الجيل السابق قد خمدت تماماً بفعل صـدمة الإحتلال ، وإن كانت قد تغيرت كماً وكيفاً ، لقد أفقدتهم الصدمة النطق لبعض الوقـت ، بيـنما كـانوا يشهدون إرساء الإحتلال لسياساته ، كذلك كان إخفاق الثورة العرابـية قـد بـدد الكثير من الثقة لديهم ، ومع ذلك لم يستطع الإحتلال تحطيم بذور الحـركة الوطنـية المصرية ، التي ظلت تتابع عملها كنار من تحت الرماد، توشك أن يكون لها ضرام ..

لـم يكـن الإحتلال البريطاني يواجه شعباً منعدم الذاتية ، أو لم يؤت حظاً من جـذوة التفكـير والعلم والأمجاد ، فلقد جاء إلى مصر وهي تتطلع إلى مستقبل كريم ، ركـيزته التحرر من الظلم والسيطرة ، ولهذا كان الإحتلال طعنة فى صميم كبريائها ، ولطمـة فـي جبيـن نهضـتها ، ترنحت لهولها الرؤوس ، ولكنها مع ذلك لم تفقدها الصـواب ، أو تقضي على نهضتها . بل إن المصريين حين استعادوا ثقتهم بأنفسهم، مـا لبـثوا أن تحـدوا المحـتل وطالبوه بالجلاء .. ربما منّ كرومر وغيره من غلاة الإسـتعماريين على المصريين بما شاءوا أن يتشدقوا به من إصلاحات ، ومن محاولة إخـراج المصـريين " مـن بربـرية الشـرق إلى حضارة الغرب " ، ولكن لم يغفل المصـريون قـط عـن كون الحكم البريطاني حكماً أجنبياً دكتاتورياً ، ثبت أقدامه فى الـبلاد علـى أشـلاء نهضتها ، وحاول تشويه تاريخها ، فى الوقت الذي لم تكن فيه إصـلاحاته المحدودة ، المرتبطة بأهدافه الإستعمارية ، سوى استمرار لأماني وجهود المصريين أنفسهم، بشأن النهضة والتقدم .

وكانت الجمعيات العلمية والأدبية ، والمنتديات والصالونات الأدبية ، والصحف، تشـكل مجالات جديدة لبعث الروح الوطنية ، فى نفوس أولئك الشباب ، الذين انجذبوا إلـيها ، وراحـوا يشـاركون فـيها مشاركة فعالة ، فنقرأ عن جماعة لطيف سليم ، وصـالون الأمـيرة نازلـي فاضـل ، كما ظهرت صحيفة " المؤيد " ، التي أفسحت صـدرها لأقـلام سعد زغلول ومصطفى كامل ، وقاسم أمين وعبد العزيز جاويش ، وإبراهـيم الهلـباوي وغيرهم . كما التقى فى أتون الحركة الجديدة الشباب العائد من أوروبـا ، وصـغار الموظفين ، وطلبة المدارس الثانوية والعالية ، كذلك ضمت فريقاً مـن الأعيان ، وقطاعات من ذوي الثقافة القانونية ، بالإضافة إلى أصحاب المهن من أفراد الطبقة الوسطى .

المهـم أن الجـيل الجديـد انتقل من الكتابة فى الصحف القائمة ، إلى إصدار صـحف خاصة به ، وأضاف إلى الإنتماء للجمعيات العلنية ، تكوين الجمعيات السرية التـي تسـتهدف تحريـر الوطن ، والتي باتت شكلاً مميزاً للحركة الوطنية منذ العقد الأخـير من القرن التاسع عشر ، وربما استفاد هذا الجيل مما حدث للعرابيين ، لذلك نجـده يبـتعد عن فكرة الثورة خلال هذه المرحلة ، حتى أن مصطفى كامل ينفي عن نفسـه " تهمـة " الـثورة ويعتـبرها نوعاً من الجنون ، ويطالب المصريين بأن ينفوا باعتدالهم وسكونهم من يرمونهم بحب الهياج والإضطراب .

ويختـتم الخديـو عـباس حلمـي (١٨٩٢ – ١٩١٤) خطاب افتتاحه للجمعية العمومـية عـام ١٨٩٢ (إحـدى الهيئتين شبه النيابيتين اللتين أقيمتا بناء على تقرير دفريـن عـام ١٨٨٣ ، والهيـئة الأخرى هي مجلس شورى القوانين) بقوله : " أنه بمعونـة الله ومعاضـدة الأمـة تكـون أعمالـنا ومساعينا عائدة على مصر بالسعادة والرفاهـية "، ويـرى المراقبون أن هذه أول مرة ذكرت فيها الأمة فى مقام رسمي . وكـان هـذا مؤشراً لأن تحتوى الحركة الوطنية خديو مصر الشاب ، على الأقل فى السـنوات الأولـى من انبعاثها ، الأمر الذي أكسبها قوة وأهمية ، وقد نقل عنه أنه قال

عـــند توليـــه الســـلطة " إما أن أكون خديوياً بالمعنى الصحيح ، وإما أن أحمل حقيبتي وأرحل " .

والواقـــع أن الخديو الشاب كان شديد الإعجاب بجده إسماعيل ، كما كان يكن إحتقاراً دفيناً لأبيه توفيق الضعيف المتخاذل ، بينما كان عباس حلمي جريئاً وطموحاً، اســـتطاع أن يـــنفخ فى مصر روحاً جديداً ساهمت فى إذكاء الشعور الوطني الخامد ، وجرأت المصريين على مناهضة الإحتلال ، وكان من أعماله الأولى ، تغيير الحاشية التـــي كانـــت تحـــيط بوالـــده ، ومبادرته إلى التودد والتقرب من الشعب ، الذي أحبه واستبشـــر بـــه خـــيراً ، حتى أن كرومر أبدى اعتقاده بأن المبادئ العرابية توشك أن تظهر من جديد ، من تحت عباءة الخديوية .

وبفضـــل تشـــجيعه لهـــا أصـــبحت الحركة عملية ، من خلال مساعداته المالية للصـــحافة ، وخلال السنوات الأولى لحكمه ، وضع نفسه فى صدر هذه الحركة حين كـــان بوســـعه أن يفعـــل ذلك ، حتى بدا كزعيم للوطنيين ، كما بدا نظرياً كما لو كان حاكمـــاً شـــورياً ، الأمـــر الذي شجع الوطنيين من دعاة التحرر على الإنضمام إليه ، ويـــروى أنـــه قال : " لما أفلت الضباط من يدي إذا دخلوا الماسونية التي كان يرأسها الســـردار تحولـــت إلـــى الشـــباب فلبست اللباس المدني وقربت مني مصطفى كامل وجمعيـــته السرية التي كنت أجتمع بها ليلاً فى مسجد بناحية سراي القبة " وبالفعل بدأ يســـتعين بالنابغين الشباب فى وظائف هامة ، كما ابتدع أن يكون مجلس النظار تحت رئاسته عند كل انعقاد حتى يكون ملماً بجميع المسائل .

ولـــم يغمض كرومر جفنيه لحظة عن سلوك الخديو الشاب منذ توليه فى بداية عـــام ١٨٩٢خلفـــاً لأبـــيه توفيق ، فأرسل إلى روزبري ــ وزير خارجية بلاده ــ ما وصـــفه بأنـــه " أعظـــم الرسائل التي كتبتها لك أهمية منذ أتيت إلى مصر ، ذلك أن الخديـــو الشاب يدأب على إثارة المتاعب ، وإنه لشاب أحمق متطرف ، وقد يكون من الصـــعب أن نعرف كيف نتعامل معه ولكني أعتقد أنه سيتلقى درساً قاسياً " ، والواقع

أن السـنوات التـي بدأ بها كرومر نشاطه جعلته يظن أن بوسعه أن يضع عباسا فى جيـبه ، كما بدا واضحاً على وجه التقريب أن الخديو كان محبوباً من شعبه بدرجة لم يـتوقعها كرومـر ، الـذي رأى أن نيات الخديو تدل على رغبته فى أن يقف موقف مصـري غيور على بلاده . وقد تنبه كرومر إلى خطورة الموقف بعد تولي عباس ، ومـن ثـم أعـد العدة لمعركة يختار هو توقيتها ، هدفها إعطاء الخديو فى أول حكمه درساً ، يفهمه حقيقة الموقف فى مصر ، وليعرف من أين تهب رياح السلطة .

وبات واضحاً أن هناك صراع متوقع بين عباس وكرومر على اجتذاب رجال الحـركة الوطنـية الجديـدة ، وإن اختلفـت أساليب كل منها ، فبينما لجأ عباس إلى مسـاعدتهم بالإنفاق على جمعياتهم السرية ، وإرسال أفراد منهم للدعاية فى أوروبا ، وتمويـل الجرائد ، لجأ كرومر إلى احتوائهم فى الجهاز الحكومي ، الذي يشرف عليه الإنجلـيز ، بمـا يحقق لأسرهم طموحاً معروفاً ، وكان هؤلاء الشباب يمثلون مستقبل مصـر السياسـي ، والخديو بعد فى مقتبل عمره ، وكرومر لا يرسم لبلاده إلا سياسة المسـتقبل ، مـن ثـم كـان على الصراع أن يتخذ بعداً جديداً ، لولا أن عباساً خسر معاركـه مـع كرومر ، حين لقنه هذا عدة دروس كان أولها الأزمة التي أثيرت عند قـراءة فـرمان توليه فى إبريل عام ١٨٩٢ ، حين عطل كرومر تلاوة فرمان التولية ليوحـي للخديو من أين يستمد سلطته ، ثم فى الأزمة الوزارية عام (١٨٩٣) حين أقـال الخديو رئيس الوزراء وعين آخر بدلاً منه دون استشارة كرومر ، الذي أرغمه علـى تنحية من عينه ، ثم استصدر لعباس نصيحة من الحكومة البريطانية بألا يجري تعديـلاً وزاريـاً دون استشارة المعتمد ، كما نصب له ـ وعلى حد تعبيره ـ شركاً عـرف بحـادث الحـدود ، جعلـه يوقع على أثره أمراً يومياً فى عبارات مذلة للبلاد وشخصه فى يناير ١٨٩٤ .

وقـد اقتـنع الخديو بعد زيارته للأستانة (١٨٩٣) بأنه لا ينبغي أن ينتظر منها أقـل مسـاعدة ، لقد ذهب إليها فى تعبير كرومر ـ " شاهراً سيفه وعاد خصماً مؤدباً ذليلاً " (حسب تعبير كرومر فى كتابه " عباس الثاني ") ولجأ بعد ذلك إلى الأسلوب

الســري فــاتفق مــع مصطفى كامل وأحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي علي أن يشــترك معهم فى تأليف جمعية أو حزب وطني تحت رئاسة الخديو ، و هذا ما حدث وكــان اعتقاد هذه الجمعية أن الكلمة الأولى لتحرير مصر فى يد أوروبا عامة وفرنسا خاصــة ، ومــن أجل هذا قرر إيفاد لطفي السيد إلى سويسرا ليتجنس بجنسيتها ويقوم بــتحرير جــريدة تحمــيها الإمتيازات الأجنبية، لكن تركيا لم توافق وكان الهدف هو الــتقرب إلى السياسيين الأوروبيين وكذلك أرباب الصحف ، والكتابة والخطابة ونشر الرسائل لشرح القضية المصرية .

وكــان واضــحاً أن أوروبا هذه تعني فرنسا ، الدولة الوحيدة التي باستطاعتها مــزاحمة إنجلــترا ، والتــي تستطيع أن تمنح كثيراً من الوطنيين حمايتها الشخصية ليتســنى لهــم بذلك محاربة إنجلترا ، ثم هي لن تترك الإنجليز يمسون الخديو وعرش ملكــه بســوء ، فهذه سياسة تقليدية عندها ، خصوصاً وأن مصلحتها تقتضي ذلك فى تلــك الظــروف ، وســرعان ما أثبتت لهم الحوادث تبخر هذه الفكرة ، حين انسحبت فرنســا مــن "فاشودة" أمام قوة بريطانيا ، ثم أكرهت بريطانيا مصر على توقيع اتفاقية الحكــم الثنائــي للسودان (١٨٩٩) ، ولم تحرك فرنسا ساكناً ، وجاء "الوفاق الودي" بيــن بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، ليمحو بصورة قاطعة ذلك الخيط الواهي الذي ظل يربط الوطنيين المصريين بفرنسا منذ بداية فاشودة .

وبقيــت لديهــم الدولــة العثمانية ، التي لا تضر تبعيتهم لها ، وإن كانت تفيد في تقوية حجة المعارضين للإنجليز خصوصاً فرنسا وروسيا ، ولم يكن فى مقدور الدولة العثمانــية أن تقــاوم فى مصر أكثر مما تقاومها أية دولة أخرى ، فحين وقعت أزمة فــرمان إبــريل (١٨٩٢) أظهر الإنجليز للمصريين أن نفوذهم أقوى من نفوذ الدولة صــاحبة السيادة عليهم ، ولم يعد عباس من دار الخلافة ، وكان قد زارها عام ١٨٩٣ ليدعم موقفه ، إلا بالميداليات والنياشين لأتباعه ! .

لــم يســتمر عباس فى الشوط حتى نهايته ، فكان أول من ألقى السلاح ، بل على العكــس شــرع فى التقرب من الإنجليز ، وقام بزيارة الملكة فكتوريا فى صيف عام ١٩٠٠ ، وبــدأت صــلته بالحــركة الوطنية تفتر ، وضعف أمله فى الجلاء ، كما أن علاقــته بالسلطان العثماني ساءت إلى حد كبير بسبب أزمة جزيرة (طاشيوز) التي كانــت تحــت الحكــم المصري ، وسلبها السلطان ، فانحاز الخديو إلى الإنجليز أكثر والــتمس مساعدتهم ضد السلطان ، وبالفعل أشار عليه السفير الإنجليزي بالآستانة عام ١٩٠٢ أن يتمسك بطلب إرجاع الجزيرة إلى حوزته .

كمــا أن الخديــو عباس استقبل استقبالاً ودياً عندما زار لندن عام ١٩٠٣ ، وعند عودتــه إلــى مصــر أبلــغ رئيس وزرائه مصطفى فهمي باشا ، بأنه غاضب على مصــطفى كــامل لطعنه على الحكومة ، وزاد بأنه لايزال يذكر الحفاوة التي لقيها فى لــندن ، وأنه قرر أن يزورها فى كل عام ، وربما أراد الخديو بذلك أن تنقل مشاعره هــذه إلــى اللورد كرومر ، وعندما أثيرت قضية زواج الشيخ علي يوسف (*) ، وقف الخديــو يناصــر صــحفيه الأثــير متحدياً بذلك مشاعر الرأي العام ، وعندما عاتبه مصطفى كامل لموقفه من الرأي العام ، أجابه الخديو بأنه لا يعبأ بذلك .

* * *

الشيخ محمد عبده وجماعته :

ربما بدا لنا أن الحركة الوطنية ، حتى هذه الفترة ، تسير متحدة فى أهدافها وأســلوب عملهــا ، فمعظم رجالها يكتبون فى صحيفة المؤيد ، وكلهم تقريباً ينضوون تحــت لــواء الجمعــيات الســرية ، كما كان معظمهم على علاقة طيبة بالخديو ، أو

(*) أثيرت هذه القضية عام ١٩٠٤ عندما تزوج الشيخ علي يوسف ــ وهو صحفي عصامي ــ من احدى بنات بيت السادات " الأشراف " على غير علم أو رغبة أهلها ، مما أثار الرأي العام ، وألجأ والدها للمحاكم الشرعية للتفريق بينهما .

يعملـــون تحـــت إشـــرافه .. لكننا نلاحظ أنه برغم انتمائهم لجيل واحد ، وربما لثقافة واحـــدة تقريـــباً ، فإنه كانت تكمن داخل هذه الوحدة أمزجة وانتماءات طبقية مختلفة ، وحـــتى فـــى صـــلاتهم جمـــيعاً بالخديو ، لم تكن حول هدف واحد ، وأيضاً بالنسبة لمقاومـــتهم للإحتلال وعلاقاتهم بسلطاته ، بل كانوا يختلفون فى مدى الثقة فى الإعتماد على معونة فرنسا ، كما أن ولاءهم لدولة الخلافة لم يكن بدرجة واحدة .

لذلـــك لـــم يكـــن غريباً أن تتساقط عوامل الإرتباط بينهم واحدة تلو الأخرى ، لتفســـح المجـــال لـــبروز الإتجاهـــات المخـــتلفة داخل الحركة الوطنية ، وقد أخذت الإخـــتلافات والإنقسامات تدب فى أوصالها مع خضوع الخديو وإنصرافه عنها ، وقد عـــبر مصـــطفى كامل لمحمد فريد عن ذلك وأبدى كدره من " عدم وجود خطة ثابتة يجـــري علـــيها الكل " ، ثم نجد أن الشيخ علي يوسف يرفض نشر مقالات مصطفى كـــامل فـــى صـــحيفة المؤيـــد عام ١٨٩٩ ، بعد أن كان قد عهد إليه فى العام السابق بـــتحرير الجـــريدة فى غيابه . ولطفي السيد التقى بمحمد عبده أثناء زيارته لجنيف ، حيـــث تأثـــر بأفكار الإمام الإصلاحية ، وبعدائه للخديو أيضاً ، وعندما عاد إلى مصر رفـــع تقريراً للخديو ذكر فيه أن مصر لن تستقل إلا بجهود أبنائها . ويلاحظ أن أفكار الإمـــام محمـــد عـــبده قد امتد تأثيرها من جيل معاصريه وأصدقائه إلى الجيل التالي، وذلـــك من خلال الصحف والجمعيات والصالونات والمؤسسات شبه النيابية ، بل ومن خـــلال الأزهـــر ، ومن ثم اتسعت دائرة مريديه والمتأثرين بأفكاره ، سواء فيما يتعلق بمواقفه أو علاقاته السياسية أو منهاجه فى الإصلاح .

لـــم يكن محمد عبده من أنصار الثورة ومواقفه منها معروفة ، فقد ناصرها يوم أن انضم إليها الجميع ، وحين تحول عرابي إلى قائد لمصر كلها ، وباتت السلطة كلها فـــى يد العرابيين ، حينئذ أصبح الإمام من مؤيدي الثورة ، وإن كان ميالاً إلى التبصر والحـــذر ، كمـــا كـــان يقرر فى كل مناسبة أن " علينا أن نهتم بالتربية والتعليم بضع ســـنين، وأن نحمـــل الحكومة على العدل بما نستطيع ، وأن نبدأ بترغيبها فى استشارة الأهالـــي فى بعض مجالس خاصة بالمديريات والمحافظات .. وليس من المصلحة أن

نفاجـــئ الـــبلاد بأمر لم تستعد له ..." وإذا كان محمد عبده قد عرف التطرف فترة من الزمـــن ، بتأثـــير من جمال الدين الأفغاني ، فقد تضاءل هذا التأثير فيه ، وإذا كان قد اختـــبر تطـــرفه بالإنضمام إلى الثورة ، فإنه نفي إلى بيروت كما هو معروف ، وعاد أكـــثر اقتـــناعاً بعدم جدوى العنف ، كما ازداد اقتناعاً بضرورة اتباع أسلوب الإعتدال والـــتدرج فى السعي نحو الإصلاح ، ولم يعد دوره العملي فى السياسة أكثر من كونه عضـــواً فـــى مجلـــس شورى القوانين . لقد أصبح الشيخ أكثر مسالمة ، كما أشيع أن اللـــورد كرومـــر قد تدخل للعفو عنه وإعادته من منفاه ، وأنه لذلك أصبح يقدر حريته حـــق قدرهـــا ، ومـــا برح يدعو إلى عقيدته فى الدين ، ويطالب بإتمام إصلاح اللغة العربية " .. أما أمر الحكومة والمحكوم فتركته للقدر يقدره ، وليد الله بعد ذلك تدبره ، لأننـــي عرفـــت أن ثمـــرة تجنيها الأمم من غراس تغرسه ، وتقوم على تنميته السنين الطـــوال ، هو الذي ينبغي أن يعنى به الآن " وكان على محمد عبده أن يعيد النظر فى علاقاتـــه ويصوغها من جديد على ضوء ما حدث ، خاصة بالنسبة لسلطات الإحتلال ولخديو البلاد .

وقـــد كـــان لعلاقـــات محمد عبده برجال الإحتلال ، إلى جانب نفور الشيخ من أســـرة محمـــد علي ، وحرصه على ألا يتدخل الخديو فى المؤسسات الدينية ، ومنها الأزهـــر والأوقـــاف والمحـــاكم الشـــرعية ، كما كان لإنشاء كرومر للمجلس الأعلى للأوقـــاف ، بعضوية محمد عبده ، للحد من تدخل الخديو فى الأمور المالية ، أثره فى إســـتحكام الخـــلاف بين الشيخ والخديو ، فاتخذت محاربة الخديو له عدة وسائل منها تحـــريض العلماء عليه وعلى فتاويه ، واتهامه" بالوهابية والزندقة "، وقد حاول عزله من منصب الإفتاء ومن إدارة الأزهر ، لولا تدخل كرومر ، وكان الشيخ يبادله العداء ويذكـــر دائمـــاً أن لا أمـــل فى الخديو بشأن الجلاء عن مصر ، ويصفه بالإستبداد ، ويعـــبر عـــن عدم ثقته فى قوته ، وأن الحكومة لا يجب أن تعتمد عليه وإنما يجب أن تؤيـــد بـــبعض الـــنظم الدستورية . لقد بلغ خصام الشيخ والخديو مداه عام ١٩٠٤ ، وكانت نهايته أن قدم الشيخ استقالته من مجلس إدارة الأزهر ، ثم توفي بعد ذلك بعام.

لكـــن من المهم أن نشير إلى أن محمد عبده خلف اتجاهاً فى السياسة المصرية ، اتضـــحت ملامحه وعلاقاته، وتشربه أتباعه وأشياعه ، الذين لقوا اهتماماً واضحاً من اللورد كرومر ، فقد أشاد بهم فى تقاريره وكتاباته (خاصة فى تقريريه لعامي ١٩٠٥ و ١٩٠٦) كمـــا أشاد باتجاهاتهم الإصلاحية ، وبعدهم عن فكرة الجامعة الإسلامية ، كمـــا حـــبذ فيهم اعتدالهم فى مذهبي الإصلاح والوطنية ، فذكر ما نصه " أنهم يقفون موقفاً وسطاً بين المسلمين المحافظين من جهة والمسلمين المتفرنجين من جهة أخرى، فهـــم لا يقلـــون فى وطنيتهم عن أولئك الذين تلقبوا بالحزب الوطني ، ورغم أنهم فئة صغيرة إلا أنها متزايدة " .

ومـــن الملاحـــظ أيضاً أن كرومر كان يلقبهم بـــ " أتباع المفتي الراحل الشيخ محمـــد عـــبده " وأنه يرى فيهم أمل القومية المصرية فى معناها العملي ، وأنهم معقد الـــرجاء فـــى التعاون مع الأوروبيين . كما أوضح كرومر أن الأهمية السياسية لمحمد عـــبده تكمـــن فى قدرته على خلق مدرسة للفكر الإصلاحي فى مصر ، هدفها تزكية مـــنهج الإســـلام فـــى عين المسلم الحديث ، وأن أنصار هذه المدرسة هم أمل الحركة الوطنـــية المصـــرية ، لذلك فهم جديرون بكل تشجيع وتأييد ، وقد أثنى على أسلوبهم التدريجي فى تنفيذ برنامجهم لتحقيق إستقلال ذاتي لمصر .

وقـــد اعـــترف كرومـــر بأنـــه أعطاهم قدراً من التشجيع ، باعتبارهم معتدلين ومناوئيـــن للمتطرفيـــن ، وتمـــثل هذا التشجيع فى تعيين واحد منهم وهو سعد زغلول ناظـــراً للمعـــارف عام ١٩٠٦ .. ومع ذلك كان كرومر يدرك نقطة الضعف فى آراء الإمام محمد عبده وجماعته ، فكان يراها فى الحقيقة " خيالية وغير عملية " وشهد أنه كـــان وطنـــياً مصرياً صادقاً ، وربما كان من حظ الوطنية المصرية أن يوجد كثيرون علـــى شـــاكلته (حســـب تعبير كرومر) . المهم أن الإمام أسس اتجاهاً واضحاً فى السياســـة المصرية ، يرى ضرورة إصلاح الأوضاع فى مصر بالتعامل بشكل عملي مـــع الأمـــر الواقـــع ، أى مع الإنجليز والأوروبيين، وأن ذلك لا يتعارض مع مبادئ

الإســـلام ، الذي لا يتعارض مع المدنية الحديثة ، وكتابات الإمام بشأن الإسلام والعلم والمدنية معروفة بما فيه الكفاية .

* * *

نشأة الحياة الحزبية :

وهكذا قدر للحركة الوطنية المصرية أن تسير فى أكثر من اتجاه ، بسبب عديد مـــن العوامل التي أفضت إلى قيام الأحزاب السياسية عام ١٩٠٧ ، باتجهاتها وأساليبها المخـــتلفة فضـــلاً عـــن علاقاتهـــا بسلطات الإحتلال البريطاني ، وبالدولة العثمانية ، وبـــالخديو الحـــاكم الشرعي للبلاد . وهذه العوامل فى مجموعها هي التي أفضت إلى نمو الحركة الوطنية ، سواء فيما يتعلق ببروز طبقة من أعيان المصريين وأبنائهم من الموظفيـــن ، الطموحين للعمل السياسي ، أو ما يتعلق بإثارة عداء قطاعات كبيرة من الطبقتيـــن الوســـطى والدنـــيا نتيجة لمظالم الإحتلال ، وما أثاره جنوده بين الأهالي ، الأمـــر الـــذي دفـــع بقطاعات عريضة من الشعب إلى صفوف الحركة الوطنية . وقد نضيف إلى ذلك أيضاً انضمام الخديو عباس حلمي إليها فى فترة حكمه الأولى ، حين منحها تأييداً ودعماً كبيرين ، ثم نكوصه وانخذاله فيما بعد ، كل ذلك إلى جانب ظهور الدولـــة العثمانـــية ، صاحبة السيادة على مصر ، بمظهر غير المكترث والعاجز عن التصـــدي لمـــا يفعلـــه الإنجليز بها ، فلا عجب أن نمت الحركة الوطنية بالشكل الذي ظهرت به .

كمـــا أن الحـــوادث قريـــبة العهد ، والتي بدت مكثفة ومتلاحقة ، خلال السنوات الأولـــى للقـــرن العشـــرين ، قد أثرت تأثيراً عميقاً فى إبراز هذه الاتجاهات، وبالتالي تكويـــنات الأحزاب ، وإعلانها عن نفسها عام ١٩٠٧ ، وإن لم تخلقها خلقاً . وتبدو لنا ملامـــح الســـنوات القريبة فى ملاحظة أكثر من ظاهرة تغير: **أولها** أن بداياتها شهدت عـــدداً مـــن الإضرابات والمظاهرات الطلابية التي كانت تهتف ضد سيطرة الإنجليز علـــى التعلـــيم وتطالـــب الخديـــو بالدستور (شعارات الدستور يا أفندينا) ، وتشكيل

الطــلاب للجمعــيات الســرية والعلنية ، والكتابة بالصحف ، وتأسيس نادي المدارس العلــيا، الــذي أصـــبح مع مدرسة الحقوق ، خليتين لتفريخ جيل جديد من المشتغلين بالسياســة .. وكــان إضــراب طلاب الحقوق عام ١٩٠٦ تعبيراً صريحاً عن اشتغال الطلبة بالعمل السياسي ، وإضافة دماء جديدة لتيار الحركة الوطنية النامي .

ثانــيها أن الحركة الوطنية عرفت أسلوباً جديداً للعمل ، وإن كان وليداً أو على يد غــير المصريين ، وهو أسلوب الإعتصابات ، وقد لوح إعتصاب لفافي السجائر عام ١٩٠١ للحــركة الوطنــية بأسلوب جديد كما ضم إليها ، وإن بشكل غير فعال آنئذ ، فئات من العمال .

ثالــثها أن هــناك عــدداً مــن الحوادث والإشتباكات جرت بين جنود الإحتلال والمواطنيــن ، أفضــت إلى حدوث إنتفاضات بين الفلاحين وعناصر من المدن منها مــثلاً حادثــة بحــارة الأسطول فى الإسكندرية ، الذي اعتدى فيه بعض الحرس على ضــابطين بريطانيين وأوسعوهما ضرباً عندما حاولا الإقتراب من قصر المنتزه عام ١٩٠٠ وحادثــة قليوب التي قذف فيها الأهالي فصيلة مس جيش الإحتلال بالطوب مما اعتبر إهانة للجيش البريطاني ، الذي حاصرت قواته القرية وحاكمت الأهالي محاكمة ظالمــة وقاســية عــام ١٨٩٧ .. وقد دفعت هذه الحوادث وغيرها بفئات من صغار الفلاحيــن والحرفييــن والعمــال إلى أحضان الحركة الوطنية ، وسنلاحظ أنها سببت متاعــب لســلطات الإحــتلال إلــى حد أنها راحت تضغط على كرومر ليطلب زيادة الحامية البريطانية فى مصر .

رابعهــا أن الوفــاق الــودي الذي وقع كصفقة إستعمارية بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، شــكل عاملاً آخر على تهيئة المناخ لظهور الأحزاب ، فبهذا الوفاق تخلصت بريطانيا من العراقيل السياسية ، التي كانت تسببها لها فرنسا ، ومن ثم شددت قبضتها علــى الــبلاد ، مما أدى إلى يأس قطاع من الوطنيين كان يأمل فى الإستعانة بفرنسا لمقاومــة الإحتلال ، بل إ ن قطاعاً من أنصار مصطفى كامل قد بدأوا ينصرفون عن

العمـــل الوطني أو يتجهون نحو الإنجليز ، وكذلك برز اتجاه جماعة الشيخ محمد عبده وأنصاره بشكل أكثر تحديداً بعد هذا الوفاق .

وخامســـها حادثـــة طابـــا التي بلغت ذروتها في مايو عام ١٩٠٦ ، وخلال إحتدام أزمتها بدا أن السلطان العثماني يمارس حقوق السيادة بإقتطاع جزء من أرض مصر، الـــتابعة للدولة العثمانية ، ليلحقه ببلاد الشام التابعة للدولة أيضاً ، وبدت إنجلترا وهي تقـــف ضـــده ، كمـــا لوكانـــت تدافع عن أراضي مصر ، وهي في الواقع تدافع عن مصـــالحها فـــي مـــنطقة قناة السويس وتحول دون إقتراب العثمانيين منها . وقد وقف قطـــاع كبـــير من الوطنيين في صف السلطان العثماني ، مستنكرين دور الحامي الذي لعبـــته بريطانيا ، لكن فريقاً آخر، وهم جماعة الإمام محمد عبده كانوا يتبنون الاتجاه المصـــري الصـــرف ، الذي يستنكر موقف السلطان من إقتطاع منطقة طابا من حدود مصـــر . وقـــد قـــرر هـــؤلاء ، الذيـــن كانوا على شكوك في صداقة مصطفى كامل وجماعـــته للســـلطان العثمانـــي، أن يصدروا جريدة تنطق بلسانهم لتعبر عن موافقهم واتجاهاتهم ، ومن ثم صدرت صحيفة "الجريدة" التي تولاها أحمد لطفي السيد ورفاقه.

وسادســـها وقـــوع حادثـــة دنشواي الشهيرة في يونيو من عام ١٩٠٦ ، التي اعـــترف كرومـــر بقســـوة الأحكـــام التـــي صدرت فيها ضد الفلاحين المصريين ، ووصفها–فيما بعد– بأنها كانت أحكاماً غيرعادلة ، استهدفت تأديب المصريين وإثبات هيـــبة بريطانـــيا وجيشـــها ، وقـــد ســـاهمت هذه الحادثة بشكل غير مباشر في بلورة الإخـــتلاف الـــذي حدث بين فريقي الحركة الوطنية المصرية ، فبينما نرى مصطفى كـــامل وجماعـــته يستغلون هذه الحادثة لفضح سياسة كرومر وبربرية الإحتلال سواء في مصر أو في المحافل والبرلمانات والصحف الأوروبية ، نجد أن ثلاثة من جماعة الإمـــام محمـــد عـــبده ، يشاركون في محاكمة الفلاحين والدفاع عنهم ، فلطفي السيد يشـــارك فـــي هيـــئة الدفاع ، ويقدم دفاعاً هزيلاً ، وأحمد فتحي زغلول يمثل عضواً بالمحكمـــة ويكتب حيثيات الحكم الضعيفة بنفسه ، وإبراهيم الهلباوي كان ممثلاً للنائب

العمومـــي، وقـــد وقـــف يشيد بما قدمته سلطات الإحتلال لمصر ويهاجم الضحايا من الفلاحين (*) !! .

وســـابعها أن الأزمـــة الاقتصــادية التي أمسكت بخناق البلاد عام ١٩٠٧ شكلت عـــاملاً آخر من عوامل تكريس الإنقسام فى الحركة الوطنية المصرية ومهدت لظهور الأحـــزاب أيضـــاً ، وقد ظهرت بوادرها منذ عام ١٩٠٥ حين ارتفعت أسعار الأطيان ارتفاعـــاً كبـــيراً ، وحـــدث تضـــخم مالي ، وتهافت الناس على استثمار أموالهم فى الشـــركات ، كما حدث ارتفاع فى أسعار العقارات والأراضي ، أعقبه هبوط كبير أدى إلى إفلاس بعض المؤسسات المالية ، وحل خراب مالي بكثير من ملاك الأراضي من الأعـــيان ، الذيـــن دفعت بهم هذه الأحداث إلى مزيد من الترابط والتماسك دفاعاً عن مصـــالحهم ، وكان طبيعياً أن يبتعدوا عن الوطنيين " المتطرفين " من أنصار مصطفى كامل ، ومن ثم كانوا وراء تأسيس صحيفة الجريدة وقيام حزب الأمة .

* * *

وبـــالفعل شهد عام ١٩٠٧ مولد الأحزاب المصرية ، التي بلغت تسعة أحزاب ، ـــرغم أن التســـمية لا تتناسب مع حجم معظمها أو تكوينه ، أو حتى وضع جماعتها السياســـي والاجتماعـــي ، وقـــد بلغت حمى تأليف الأحزاب حداً جعل كل جماعة من الأفـــراد يلـــتفون حول مصلحة فئوية أو مهنية يؤلفون حزباً ، بينما الحزب فى الواقع يعنـــي أن جماعة من الأفراد يربطهم مبدأ سياسي معين ، يضعون له برنامجاً وأهدافاً ونظامـــاً للإشـــتغال بالسياســـة لتطبيق هذا البرنامج ، ويحاولون السيطرة على الحكم

(*) رقـــي فتحي زغلول إلى وكيل لنظارة الحقانية ، وكان الهلباوي يود أن يكافئه الإنجليز بوظيفة كبـــيرة فى القضاء ، لكن لم يحدث ، وقد ظلت لعنة دنشواي تلاحق تاريخهما لفترة طويلة ، رغم محاولات تكفيرهما عن هذا الموقف الذي يتنافى مع الأخلاق الوطنية .

بالوســائل الدستورية ، ويكون للحزب أدوات وأساليب تساعده على بلوغ أهدافه ، فهل ينطبق هذا المفهوم على الأحزاب المصرية التي عرفتها مصر منذ عام ١٩٠٧ ؟ .

ينبغــي أن نــتذكر أن مصر قبل عام ١٩٠٧ لم تشهد من فكرة الحزبية سوى أن هناك اتجاهاً وطنياً يهدف للتخلص من السيطرة الأجنبية والإحتلال ، وقد كان الحزب الوطني القديم ، (الذي تألف أيام الثورة العرابية) يسمى حزباً لأن غير الوطنيين من الأتــراك والشــركس ومن على شاكلتهم ، كانوا يمثلون اتجاهاً آخر ، ومن منطق أن هناك برنامجاً صاغه وسماه ونشره فى صحيفة التايمز " المستر بلنت " ، ومن ثم كان هــذا الحزب أقرب إلى الجمعية السرية منه إلى الحزب السياسي بالمعنى المعروف ، وكذلــك كانــت " جمعية مصر الفتاة " التي تأسست فى نفس الفترة تقريباً . ثم عرفت مصر بعد ذلك الجمعيات السرية فى تسعينيات القرن التاسع عشر ، ولم تكن هذه أكثر من أسلوب للعمل دفاعاً عن فكرة واتجاه وطني معين . وبشكل عام فإن التيارات التي نشــأت فى مصر فى شكل جمعيات سرية أو علنية ، قبل عام ١٩٠٧ ، لا تعد أحزاباً بالمعنى المعروف ، بقدر ما تعبر عن اتجاه وطني عام أو شعور شعبي .

أمــا الأحزاب التي برزت للوجود عام ١٩٠٧ فكانت تمتلك الكثير من خصائص الحزبــية بمعــناها الحديث ، صحيح أنها برزت مرتبطة بأشخاص مؤلفيها وتدور فى فلكهــم ، وتجمـــع حولهــم أعداداً من الأصدقاء والتابعين، كما أن أفكارهم كانت تجد تأثيراً ضئيلاً خارج نطاق جماعتهم ، إلا أنها كانت أقرب إلى الأصول الحزبية ، منها إلــى الأحــزاب المنظمة تنظيماً حديثاً ، والملاحظ أن الأحزاب التي تقوم على أسس ومــبادئ مجردة كانت تتكون غالباً فى الأمم الحرة ، ومصر حينئذ لم تكن حرة وإنما كانــت خاضـــعة لسيادة الدولة العثمانية ، ومحتلة من الإنجليز ، وللامتيازات الأجنبية أثــر فــى توجيه أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، فكان من الطبيعي أن تتأثر نشأة الأحزاب المصرية بهذه الحال .

ويمكن أن نعتبر أن تجربة الأحزاب المصرية بين عامي (١٩٠٧ – ١٩١٤) تعد بمثابة التجربة الحزبية الأولى بعد المرحلة التمهيدية التى تمثلت فى تلك الجمعيات التـــي سميت "أحزاباً" فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، أيام الثورة العرابية ، أعقبـــتها الـــتجربة الحزبـــية الثانية التى ظهرت فيها الأحزاب المصرية بشكل منظم، كمؤسسات سياسية بالمعنى الحديث فى أعقاب ثورة عام ١٩١٩ . صحيح أنها لم تكن مـــنظمة تنظيماً دقيقاً ، تضم كوادر ولجان تنظيمية ، كما أن معظمها يفتقر إلى القواعد الشـــعبية ، فضلاً عن أنها لم تخض إنتخابات برلمانية ، تصل بموجبها إلى السلطة ، فضلاً عن أنها لم تؤثر بشكل فعال ومباشر " كجماعات حزبية " داخل الهيئات القائمة، إلا أنـــنا لا نستطيع أن نغفل ما لها من مشخصات الأحزاب السياسية ، فقد كانت تضم فـــئات مـــن الناس ، يتصلون مصلحياً أو طبقياً بمبادئ معينة ، ثم إنهم طرحوا برامج محددة ، نشرتها صحف تنطق بلسانهم وتعبر عن مبادئهم ، وأخيرا ظهر أثرها ، وإن بشـــكل محـــدود ، داخـــل المؤسسات شبه النيابية القائمة ، وهذا بطبيعة الحال يجعلنا نؤكد أن هذه التجربة ـــ برغم عدم نضجها ـــ تمثل البداية الحقيقية للحياة الحزبية فى مصر .

وعلـــى أيـــة حال كان أبرز هذه الأحزاب وأهمها " الحزب الوطني المصري " الـــذي ألفـــه الزعيم الوطني مصطفى كامل وتولاه من بعده محمد فريد ، وكان إذ ذاك حـــزب الأغلبية الشعبية ، ثم "حزب الأمة " ، أو حزب الصفوة الذي أسسه فريق من الأعـــيان ومن جماعة الإمام محمد عبده وكان لطفي السيد هو المتحدث باسمه والمعبر عـــن أفكـــاره ، ثـــم "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية " الذي ألفه الشيخ علي يوســـف للتحدث باسم السلطة الخديوية والدفاع عنها . وقد تألفت جميعها ، إلى جانب عـــدد من الأحزاب الصغيرة ، عام ١٩٠٧ ، لتبدأ صفحة جديدة من صفحات الحركة الوطنية المصرية فى عهد الإحتلال البريطاني .

* * *



الباب الثاني

الحكم المصري للسودان(١٨٢٠ - ١٨٩٩)

فى إطار وحدة وادي النيل



الفصل السادس

السودان فى عهد محمد علي (١٨٢٠-١٨٤٨)

الفصل السادس

السودان فى عهد محمد علي (١٨٢٠- ١٨٤٨)

كانـــت للعـــرب صلات معروفة ببلاد السودان قبل الإسلام ، حيث كان التجار العـــرب يمـــرون عبر سيناء ومصر إلى السودان ، كما كانوا يفدون إليها من جنوب الجزيـــرة العربـــية عـــبر البحر الاحمر أو باب المندب ، إلا أن هذه الصلات قويت وتوثقـــت بظهـــور الإســـلام ، وتوافد العرب المسلمون إلى بلاد السودان سالكين نفس طـــرق الـــتجارة القديمـــة ، ممـــا أدى إلى نشر الثقافة العربية والإسلامية فى مناطق السودان الشمالي والأوسط ، نتيجة استقرار جماعات كبير من العرب هناك .

ومـــنذ أواســـط القـــرن الخـــامس عشر ظهرت سلسلة من السلطنات والممالك الإســـلامية فـــى السودان الشرقي ، استمرت حتى أوائل القرن التاسع عشر ، وأهمها كانـــت " ســـلطنة الفونـــج " و" سلطنة الفور " ، بينما شهد إقليم كردفان مولد " مملكة تقلـــي " فـــى شـــمال النوبة غرب السودان ، وفى أواسط القرن السابع عشر تأسست مملكـــة دارفـــور أيضاً . وكانت سلطنة الفونج التي اتخدت سنار عاصمة لها منذ عام ١٥٠٤ أقواها جميعاً ، حيث برزت إلى الوجود نتيجة تحالف القبائل العربية مع قبائل الفونـــج ، وقضائهم على مملكة علوة المسيحية وأسسوا سلطة عربية إسلامية ، اتسعت رقعـــتها ، وحاولـــت خلق إدارة موحدة فى بلاد السوداں ، لكن حال دون ذلك اتساع البلاد وصعوبة المواصلات ، ودخولها فى حروب مع الحبشة بسبب التجارة ومشاكل الحـــدود ، وخشـــية الســـودانيين من اختراق البعثات التبشرية المسيحية لبلادهم ، وما سيجره ذلك من استعمار أوروبي ، وحدث أن قتلت الفونج رجال إحدى البعثات المارة الـــى الحبشـــة ، فشـــنت هذه حملة عسكرية على السلطنة ، ورغم نجاح السلطنة فى التصدي لها ، إلا أن هذه الحرب كانت بداية لانهيار السلطنة داخليا .

ولمـــا كانـــت حدود هذه السلطنة قد امتدت لتشمل أراضي شرق السودان حتى ســـواحل البحر الأحمر عدا مدينة " سواكن " التي استولى عليها العثمانيون بعد ضمهم

لمصــــر عام ١٥١٧ ، فقد امتدت حدودها الغربية إلى حدود " سلطنة الفور " فى غرب السـودان ، التـي تأسست فى دار فور منذ عام ١٦٤٠ ، وصارت منافساً قوياً للفونج لزعامة بلاد السودان ، فدار الصراع بين السلطنتين حول كردفان ، واستمر ردحاً من الزمـن ، ليجهدهما ويضعفهما . ولم يأت القرن التاسع عشر إلا وكانت سلطنة الفونج قـد وصـلت إلـى حد كبير من الضعف والفوضى ، وفقدت سلطتها على أقاليمها ، واستقل زعماء القبائل بالسلطة دونها ، وصارت سنار مسرحاً لحروب دامية ، بلغ من فوضـاها أن تولـى عـرش السلطة ثلاثة سلاطين فى عام واحد ، فضلاً عن تفشي الصراعات والحروب والقبلية التي غطت على أى مشاعر قومية ممكنة.

وهكـذا لـم يـأت القرن التاسع عشر إلا وكانت أحوال السودان تمر بفترة من الفوضـى والاضـطراب فـى ظل دويلات منقسمة ومتحاربة ، وغافلة عن الأطماع الأوروبـية المحدقـة بها ، والتي بدأت تزحف من الغرب والجنوب ، ومن الشرق ، خاصـة نشـاط بريطانـيا فـى البحر الأحمر وشرق أفريقيا وكانت بريطانيا تفاوض الحبشة للحصول على قاعدة فى أراضي الدناقل ، بينما كانت الدولة العثمانية حريصة علىالإستيلاء على الساحل السوداني المقابل للحجاز ، بعد أن جعلت سواكن جزءاً من ممـتلكاتها ، فضـلاً عن إبقائها قوة عسكرية فى النوبة منذ عام ١٥٢٠ ، أما المماليك الذيـن فروا إلى السودان ،إثر حملة جُردت لإبادتهم ، فقد حاولوا إقامة سلطنة خاصة بهم تبدأ من دنقلة .

محمد علي وضم السودان:

وعـندما تولـى محمد علي حكم ولاية مصر ، كان يحلم بولاية كبرى قاعدتها مصـر ، وكانـت حملاتـه فـى الجزيرة العربية قد شغلته عدة سنوات قبل ان يفرغ للسـودان ، و كانـت أولى خطواته فى سياسته تلك أن أرسل وفداً رسمياً من قبله إلى سـلطان الفونـج عام ١٨١٢ ، وبالرغم من أن السبب الرسمى لإرسال هذا الوفد كان

حـــث حكومـــة ســـنار ، على طرد المماليك الذين لجأوا إليها هرباً من مصر ، إلا أن الباشا أراد فى المقام ألاول استطلاع أحوال البلاد و دراسة ما يلزم لفتحها .

ومـــن الثابـــت أنه قد تجمعت لدى محمد علي جملة من العوامل والأسباب دفعته إلـــى تســـيير حملاته لضم السودان إلى باشوية مصر ، طبقاً لخطة وضعها بعد إقرار الأمـــور فـــى الداخـــل بين عامي ١٨٠٧ ، ١٨١١ ، تقتضي التوسع صوب الجنوب والشرق ، خارج حدود ولاية مصر ، وتحويلها إلى ولاية وراثية ، إذا تعذر استقلالها عـــن الدولـــة العثمانية ، وهناك من يرى أن من أكبر العوامل شأناً فى إرسال حملاته إلى السودان، مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر ، تقضي علـــى أســـباب الفوضـــى المنتشرة فى بلادهم ، وتستبدل بها عهداً من الأمن والنظام والـــرخاء الاقتصـــادي ، والثابت تاريخياً أن هناط بعض الزعماء السودانيين قد وفدوا إلـــى محمـــد علـــي ، وطلبوا إليه أن يعد جيشاً لذلك ، رغم وجود مطامع وأغراض شخصية وراء تحركهم .

كذلـــك فإن مشروعات محمد علي الطموحة كانت تقتضي منه دراسة منابع النيل وفيضـــاناته وروافـــده ، والمـــناطق التي يمر بها ، لتأمين وصول مياهه إلى مصر ، لتنفـــيذ مشـــروعات الـــري الكبرى ، التي كانت أساساً للنهضة الاقتصادية المأمولة ، ورغم أن الظروف التي مر بها الباشا قد حالت دون تحقيق هذا الهدف بشكل فوري ، إلا أنـــه كـــان مـــن جملة الأسباب التي دفعته لضم السودان ، وقد تأكد ذلك من خلال حملات كشف منابع النيل فيما بعد .

ويضـــيف المؤرخون إلى هذه الأسباب رغبة الباشا فى تجنيد العناصر السودانية ، التـــي عرفـــت بالبأس والقوة ، فى جيشه الجديد ، وكذلك رغبته فى البحث عن مناجم الذهـــب واســـتخراجه وقد أشيع أمر توافره هناك ، ومن هذه الأسباب كذلك رغبته فى تعقـــب فلول المماليك ، الذين فروا جنوباً ، وأسسوا لأنفسهم مملكة معادية له ، وكان وجودهـــا خطراً على أمن ولايته ، بالإضافة إلى رغبته فى كسر شوكة الفرقة الألبانية

فـــى جيشـــه ، بعـــد أن صارت عبئاً عليه ، بدفعها فى هذه العملية العسكرية للحد من قوتها وإبعادها .. ويمكن أن نضيف إلى جملة تلك الأسباب أيضاً سبباً اقتصادياً يتعلق بما يمكن أن تضيفه إمكانيات السودان الاقتصادية ، ووفرة منتجاته من الصمغ والعاج والجلود وغيرها .

ولا شك أن عاهل مصر كان يدرك أهمية ذلك ، رغم أن العلاقات التجارية بين مصـــر والســـودان كانت قد تدهورت إلى درجة كبيرة قبيل ضم السودان ، ويمكن أن نضـــيف إلـــى تلـــك العوامل أيضاً أن محمد علي رغب فى تحقيق عمق استراتيجي لمصـــر مـــن جهة الجنوب فضلاً عن توسيع حدود دولته ، العربية الإسلامية ، إذا ما نجـــح فـــى تأسيسها وتحقيق استقلالها ، خاصة وأن الأطماع الفرنسية والبريطانية فى أفريقيا قد بدأت فى الظهور آنذاك .

علـــى أيـــة حال ، أياً كان تقييمنا لتلك الأسباب ، وللنتائج التي ترتبت عليها ، فقد كانـــت جميعها تكفي لدى محمد علي لأن يرسل حملاته إلى السودان ، التي استغرقت عملـــيات فـــتحه وضـــمه إلى ولاية مصر نحو ثلاث سنوات (١٨٢٠ – ١٨٢٢) ، انتهـــت بجعله مع مصر ولاية واحدة ، بعد أن استأذن محمد علي السلطان العثماني ، علـــى اعتـــبار أن للسلطان حقوقاً فى السيادة ، منذ أوائل القرن السادس عشر ، ليس على السودان فحسب ، بل على الحبشة كذلك ، وقد أذن السلطان محمود الثاني لمحمد علـــي أن يفتح ، باسمه ، من أقاليم السودان مايشاء ، ومن هنا ظلت السيادة العليا من حـــق الدولـــة العثمانية ، بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر أولاً ، ثم على السودان .

وفـــى عام ١٨٢٠ استعد محمد علي بجيشين ، عهد إلى أولهما بضم الأراضي الواقعـــة على النيل والتي تضم سلطنة الفونج ، حتي حدود الحبشة ، وعهد إلى الآخر بســـلطنة الفور وضم أراضي كردفان ودارفور التابعة لها ، تولى قيادة الجيش الأول ، إســـماعيل بـــن محمـــد علـــي وكان يضم نحو ٤٥٠٠ جندي من الأتراك والأرناؤوط

والمغاربـــة ، مسلحين بالمدافع والبنادق ، ومزودين بعدد من الإداريين وعلماء الدين ، لحـــث الناس على طاعة السلطان العثماني خليفة المسلمين وواليه المسلم محمد علي ، كما زودهم بفتوى تحل فتح هذه البلاد الإسلامية .

وفـــي يولـــيو عام ١٨٢٠ تحرك جيش إسماعيل مواكباً نهر النيل ، مطارداً المماليك أمامه حتى وصل إلى بلاد الشايقية الذين قاوموا مقاومة عنيفة لكنهم هزموا، عـــند كورتـــي فى نوفمبر ١٨٢٠ حيث فرت منهم أعداد كبيرة الى بلاد الجعليين التي صـــارت موطن المقاومة ، ثم زحف إسماعيل بجيشه إلى بربر فى فبراير عام ١٨٢١ وهـــناك توافـــد إلـــيه شيوخ القبائل يدينون بالطاعة والولاء ، وكان بدوره يقر زعماء القـــبائل علـــى مكانـــتهم وزعامتهم تحت إشرافه ، ومن بربر اتجه جنوباً بقواته حيث ووجـــه الجـــيش بمصادمات عدة ، نتيجة قسوة جنوده فى معاملة الأهالى ، ولم تلبث الحلفاية أن استسلمت ، ثم سار الجيش حتى بلغ ود مدني ومن هناك أرسل الى سلطان الفونـــج فى سنار يطلب إليه مبايعة السلطان العثماني ، ونتيجة للصراعات الداخلية فى ســـنار ، وخـــوف حاكمهـــا من قوة الجيش القادم ، استسلم فى يونيو ١٨٢١ ، فجعله اسماعيل شيخاً على المنطقة ، يشارك فى إدارتها ويعاون فى جمع ضرائبها ، ونتيجة لذلك اختفت سلطنة الفونج بعد وجود استمر خلال الفترة (١٥٠٤ – ١٨٢١) .

وباستثناء مقاومة الشايقية وتحدي حكام سنار فى البداية ، لم يجد جيش اسماعيل مقاومـــة شـــديدة بســـبب تمزق البلاد وفقدانها قيادة موحدة ، واستمرار الصراع بين الدناقلـــة والجعليين والعبدلاب ، وبين الشايقية ، مما جعل البلاد مفككة تفتقر إلى روح ووحـــدة قومـــية فضـــلاً عـــن استخدام جيش اسماعيل أسلحة نارية ، عجزت أمامها الأســـلحة التقليدية ، وبسقوط سنار سيطر جيش محمد علي على جزء كبير من حوض النيل والنيل الأزرق .

أمـــا جـــيش الدفـــتردار ، صهر محمد علي ، الذي استهدف فتح كردفان ودارفور وغـــرب الســـودان ، فقد استعان بخبرة قبائل الكبابيش ومعاونتهم ، وتقدم الى كردفان التـــي كانت تابعة لسلطان الفور وعند "الأبيض" دارت معركة باره فى أبريل ١٨٢١ ،

التـــي انتصر فيها جيش الدفتردار واحتل الأبيض ، وباحتلالها سقطت كردفان كلها ، وبقيت دارفور التي تردد محمد علي فى فتحها .

وقـــد أرسل محمدعلي كذلك حملة أخرى يقودها ابنه ابراهيم ، لتشارك فى حكم وإدارة الــبلاد المفــتوحة ، ولمباشرة مهمة جمع الرقيق من أعالي النيل للمساهمة فى تكويـــن الجــيش الجديــد ، فمضت الحملة الى بلاد الدنكا على النيل الأبيض ، وهناك دارت معـــارك مع قبائل المنطقة بجنوبي السودان حالت دون نجاح مهمة ابراهيم فى جلـــب الأعداد المطلوبة من الرقيق ، فضلاً عن مرض ابراهيم مما عجل بعودته الى مصر .

ولكـــن إســـماعيل قد أثقل الأهالي بالضرائب ، ولم تكن له خبرة بشؤون الحكم والإدارة فـــأرهق الأهالي ، ثم سار ببعض جيشه الى شرق سنار ، لإخضاع الأراضي الواقعـــة علـــى حدود فازوغلي قرب الحبشة ، حيث أشيع أن الذهب كثير هناك ، ولم تلبـــث أن سرت شائعة عن مقتل إسماعيل ، فتشكلت حركة المقاومة من جانب القبائل الســـودانية ، وثارت الكبابيش والحسانية والبشارية فى أوائل عام ١٨٢٢ ، وتولى نمر قـــائد الجعليـــن قـــيادة المقاومة ، التي استطاع إسماعيل التصدي لها بقوة ، واجهها الجعلـــيون بتدبـــير أحرق اسماعيل ومعسكره بليل ، وبمقتل إسماعيل أصبح الدفتردار حاكمـــاً عســـكرياً علـــى كردفان وسنار ، وجرت مفاوضات بينه وبين زعماء القبائل لإعـــلان عفو عام لتهدئة الخواطر ، غير أن محاولة فاشلة لقتله أثارت غضبه ، فجرد حمـــلات انتقامـــية تعقب فيها الثائرين ، وأخضع بربر وهزم الجعليين وأسر الكثيرين مـــنهم ، ودمـــر شـــندي ، ونجح فى تثبيت سلطته على الأقاليم وشرع فى البحث عن الذهـــب والحديد ودراسة موارد البلاد الطبيعية ، ورغم أن محمد علي كان يرغب فى أن تحكـــم الـــبلاد بأســـلوب أكثر إنسانية وحكمة ، إلا أن قادة حملاته لم يكونوا على شـــاكلته ، وهو ما جعله يستدعي الدفتردار إلى مصر عام ١٨٢٤ ويحاول أن يستبدله ورفاقه ، بمن يتولون تنفيذ اتجاهه الجديد .

ومـــن الملاحـــظ أنـــه حتى عام ١٨٤٠ كانت هناك بعض الأراضي الواقعة شـــرق السودان ، لم تدخل تحت السيادة الجديدة من الناحية الفعلية ، وخاصة أراضي الهدنـــدوة والحلـــنقا وبنـــي عامـــر وما حول سواكن ، وقد رؤى ضرورة ضمها إلى السـودان ، وبـالفعل بـدأ ضم هذه الأراضي التي عرفت باقليم التاكه ، لتوسيع رقعة السـودان ، ولكـن المعـارك التـي دارت سجالاً جعلت محمد علي يقتنع بأن شرق السـودان لن يخضع لسلطانه ، إلا إذا امتد هذا السلطان إلى سواكن ومصوع ، فنجح فى استئجارهما من السلطان العثماني (١٨٤٣ – ١٨٤٦) ، وبذلك استطاع السيطرة على تجارة الحبشة ، فضلاً عن أهميتها كمنفذين بحريين للسودان .

وكـان فـرمان عام ١٨٤١ قد ضم دارفور إلى باشوية مصر ، فدخلت رسمياً تحت حكم محمد علي ، رغم أنها لم تفتح خلال نشاط الحملات العسكرية ، وأصبحت بـلاد السـودان من فازوغلي والدنكا جنوباً ، وحتى إقليم التاكة ، وسواكن ومصوع ، وكذلـك بـلاد كردفان ودارفور غرباً ، واقعة تحت حكم والي مصر فى ظل السيادة العثمانـية ، وأصـبح حكم محمد علي للسودان ، مع مصر ، حقيقة واقعة ، فاتخذ من قـرية الخـرطوم عاصمة للسودان بعد أن تأسست فيها قلعة عند إلتقاء النيلين منذ عام ١٨٢٤ حيث بدأت تتحول إلى مدينة كبيرة حديثة .

• • •

وبضـم السـودان لمصـر بـدأ تأسيس ما يعرف تاريخياً بوحدة وادي النيل السياسـية ، وتقريـر حقوق السيادة على ذلك الوادي لمصر ، وضرورة المحافظة علـى هذه الوحدة ، صحيح أن محمد علي فتح السودان باسم السلطان العثماني ، لكن تعييـن حكـام السـودان فـيما بعد جاء من جانب محمد علي نفسه ودون أوامر من السـلطان ، ممـا يعنـي عدم خضوع السودان مباشرة للباب العالي ، وبذلك صارت خصـائص السيادة على السودان من الناحية الفعلية ، لولاة مصر وخديويها من بعد ، وقد اعتبر محمد علي أن مصر والسودان دولة واحدة ، تسري فيها نظم واحدة لتعمير

الســـودان ، وانعـــاش الحياة الاقتصادية وتعليم أبنائه وتشجيعهم على السير فى ركب الحضـــارة والعمـــل على تدريب السودانيين على حكم أنفسهم بأنفسهم ، بإشراكهم فى شـــؤون الحكم والإدارة ، واعتبر أن لمصر رسالة فى السودان ، تتعلق بتأمين الأهالي مـــن اعـــتداءات الأحـــباش غيرهم ، وضرورة الإطمئنان إلى توفير ما تحتاجه مصر والسودان من مياه النيل وتلافي أخطار تحويل مجرى النيل ، وكانت ثمة تهديدات من جانب الأحباش والرحالة الأجانب .

اســـتطاع محمـــد علي أن يقيم فى السودان حكومة موحدة مرهوبة ذات سلطة مركـــزية ، تـــذود عن البلاد وتكفل لأهله الاستقرار والعيش فى سلام (رغم تعرض حكـــام الســـودان الذيـــن عهد إليهم بإدارته لكثير من النقد نتيجة فشل بعضهم فى تنفيذ سياسته) حتى أن الدول الأوروبية المشتركة فى تسوية لندن عام (١٨٤٠ – ١٨٤١) أخـــذت بحججه لصون وحدة الوادي ، فكان من أركان هذه التسوية فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ الـــذي أعطـــى لمحمد علي ــ مدى الحياة ــ حقوق السيادة على حكومة النوبة وســـنار وكردفان ودارفور وجميع ملحقاتها ، فكان هذا الفرمان أول وثيقة تدعم سيادة مصـــر ووالـــيها على شطر الوادي الجنوبي ، مع تبعيتها للباب العالي وبموافقة الدول الأوروبية .

لقـــد كـــان إسماعيل بن محمد علي أول من تولى حكم السودان ، وقد رأينا أن الإدارة فـــى عهـــده اثقلـــت الأهالي فى سنار بالضرائب ، وشحنتهم بأسباب الثورة ، ورغـــم محاولة التخفيف من وطأة الأمور ، ونقل مركز الإدارة إلى ودمدني ، إلا أنه دفـــع حياته ثمناً لسوء إدارته ليخلفه الدفتردار الذي قمع الثورات وثبت سلطة الحكومة المركـــزية على الأقاليم التي ضمتها ، حتى انتهى حكمه عام ١٨٢٤ ليخلفه عثمان بك الشركســـي كحـــاكم عام على السودان ، فجاء ومعه كتائب سودانية دربت فى معسكر أســـوان ، واســـتعان بهـــا كحامـــيات عسكرية فى أقاليم السودان ، وكانت مع فرسان الشـــايقية ، عمـــاد الحكـــم الجديـــد ومصدر قوته ، لكن قسوة الحاكم وتفشي الجدري

وحــدوث الجفــاف والمجاعات ألحق الخراب بالأرض والفلاحين ، وتوفي عثمان بعد عامين من حكمه ، بعد أن اتخذ من الخرطوم عاصمة بدلاً من ودمدني .

تولى بعده محو بك حاكم بربر لفترة قصيرة تميزت بسياسة المصالحة والتهدئة مع الأهالي الذين استشارهم فى وسائل استتباب النظام ، ثم تولى بعده ، فى نفس العام خورشــيد باشــا (١٨٢٦ – ١٨٣٨) ، حيــث تابع سياسة توطيد الأمن والاستقرار ونشــر العمــران ، وخاصـــة فى الخرطوم ، من حيث بناء إدارات الحكومة وثكنات الجــيش ، وتحسين وسائل الري وتطوير الزراعة وتأمين التجارة ، وإلغاء الكثير من مظاهر تجارة الرقيق ، كما شهد عهده انشاء ترسانة لبناء السفن ورسم سياسة للتعليم، وتنظيم للقضاء ، وقد تمتع بتقدير محمد علي الذي منحه الباشوية .

وخلفــه أحمــد باشــا أبو ودان حاكماً عاماً (٣٨ – ١٨٤٣) الذي كان عهده استمراراً لعهد سلفه من حيث اتباع سياسة إصلاحية وإدارية واقتصادية واقرار السلام والعــدل ، وفــى عهــده فــتح إقلــيم التاكة حيث جعل كسلا مركزاً لمديرية السودان الشــرقي، ومــنها امــتدت ســيادته إلى البحر الأحمر ، كما فتح طريق النيل الأبيض جــنوب السودان بحملات سليم قبطان ، التي وصلت إلى غندكرو قرب جوبا الحالية ، وقد خلفه بعد وفاته أحمد باشا المنكلي ثم خسرو باشا ، حتى نهاية عصر محمد علي.

لقــد كانــت تجربة حكم محمد علي للسودان (١٨٢٠ – ١٨٤٨) شأن كل تجــربة تاريخية كبيرة فيها الكثير من الطموحات والإنجازات ما امتدت آثاره ، وفيها مــن المتاعب والأخطاء ما رصده المؤرخون ، ومن الثابت خلال التطورات السابقة أن محمــد على اعتبر السودان ومصر جسداً واحداً ومن هنا طمح إلى إحداث نهضة اقتصـــادية واجتماعــية تواكــب ما أحدثه فى شمال الوادي ، بعد تأمين السودان من الأطمــاع الخارجــية والــتمزقات القبلية ، وتنظيمه إدارياً فى شكل مديريات ، تحت إشــراف عاصمة واحدة ، وفى ظل سلطة حاكم عام (حكمدار) ذي صلاحيات مدنية وعسكرية ، يستمد سلطته من محمد علي نفسه .

وقـــد أثبـــت السودانيون كفاءتهم فى الجيش المصري ، وساهموا فى حكم بلادهم وتأمينها عسكرياً وأمنياً ، فضلاً عن اهتمام الباشا بالعمران وتطوير المؤسسات التعليمـــية الدينـــية التي كان دورها محدوداً لقلة الإمكانيات ، فأخذت الإدارة المصرية فـــى تطويـــر المعاهد والمساجد والخلوات ، وتنظيم مرتبات الفقهاء والعاملين بها كما اســـتقدمت فـــئات مـــن السودانيين للدراسة فى مصر بمدارسها التجهيزية والزراعية والميكانيكـــية ، وانعكست آثار السياسة الاقتصادية على تطوير الزراعة واتساع رقعة الأراضـــي الزراعـــية ، واســـتحداث محاصيل جديدة ، وإقامة مشروعات ري حديثة استوردت معداتها من أوروبا كما حدث فى مصر .

وقـــد قـــام محمـــد علي بزيارة السودان (٣٨ – ١٨٣٩) ليعطي دفعة جديدة للـــتطوير ، حيـــث صحب معه عدداً من العلماء والمهندسين وكبار الإداريين ، الذين لعـــبوا دوراً فى ترقية أحوال السودان وإصلاح أداة الحكم فيه ، والمعروف أنه أصدر خـــلال زيارتـــه أوامر بإلغاء الرقيق وتجارته ، وإلغاء الاحتكار فى التجارة ، والتقى بـــزعماء الـــبلاد وشيوخ قبائلها ، وأنعم عليهم بالهدايا وكساوي الشرف ، وطلب إليهم إرسال أبنائهم للدراسة فى مصر ، ثم أصدر توجيهاته بزيادة الجهود لتطوير الزراعة، وترغيب الأهالي فى فلاحة أرضهم وإدخال طرق الزراعة الحديثة .

وقد امتد نشاط مصر فى السودان إلى إرسال الحملات والبعثات الاستكشافية الجغرافـــية ، للكشـــف عن منابع النيل ، وإدخال وسائل المدنية إلى أقاصى السودان ، والمعـــروف أن بعـــثات الكشـــف بـــدأت ممارسة عملها تحت حماية الجيش (٣٨ – ١٨٤٣) ، فاكتشـــفت مـــناطق وبلاداً كانت مجهولة ، حيث درست جغرافياً ومهدت الســـبيل للحملات الكشفية التالية ، التي وصلت بحدود مصر والسودان إلى منابع النيل فى عصر إسماعيل .

وقد عرف السودان لأول مرة فى تاريخه الحديث حكومة مركزية موحدة وقوية، بســطت ســلطتها وقانونهــا على معظم أراضيه ، كما وضعت الأساس الأول لتوحيد الســودان مــن الناحــية القومية والإدارية والمالية ، فقوضت أركان الممالك الصغيرة المتناحرة والتي أضعفت البلاد ومزقتها ، مما مهد لإنتهاء الحروب الأهلية والقبلية .

وبشــكل عام يمكن التأكيد على أن السودان ، بعد ضمه لولاية مصر ، خضع لقــوة سياســية واحــدة ، وهــدأت أوضاعه باستتباب الأمن ، وتأمين طرق التجارة وقوافلهــا، وتطوير المواصلات البرية والنيلية بين مصر والسودان ، خاصة بعد بناء ترسانة السفن .

لقــد بدأ واضحاً أن السودان دخل مرحلة جديدة من التطور وإن لم يقدر لها أن تســتمر بســبب تفجر الصراع بين محمد علي والسلطان العثماني ، ذلك الصراع المعــروف والمرير ، حيث صمم السلطان على استرجاع ممتلكات دولته من الوالي ، وكانــت الحرب التي انتهت بتدخل الدول الأوروبية ، وتوقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وإجهــاض الــتجربة برمتها ، ليس فى مصر وحدها وانما فى السودان أيضاً بطبيعة الحال .

وبــرغم كل ما سبق فقد تعرضت تجربة محمد علي فى السودان للنقد ، خاصة خلال سنيها الأولى ، وجاء النقد من زاوية طبيعة الحكم المركزي الفردي ، أو الأتوقراطــي ، الــذي مارســه محمد علي، واعتماده على الجنود في شؤون الإدارة والحكومــة ، فضــلاً عــن سوء خبرتهم ، فقد انحدر الكثيرون فى الفساد والرشوة ثم كانــت فداحة الضرائب التي أثقلت كاهل الأهالي ، دونما نظر لإمكانياتهم الاقتصادية وأوضــاعهم الاجتماعية ، بينما كانت تجبى بطريقة قاسية وغير منتظمة ، مما اضطر الكثيريــن إلــى هجــر أراضــيهم ، وتمرد رجال القبائل ، وانتشار حركات العصيان والــثورة فى أكثر من مكان ... فتعثرت الكثير من مشروعات محمد علي ، وتعطلت حــركات الإصـــلاح ، واقتصرت على بعض المراكز دون غيرها ، وباختصار يمكن

القـــول بأن كثرة عزل الولاة ورجال الإدارة ، لعدم خبرتهم ودرايتهم بأحوال السودان وقـــبائله أدى فـــى النهاية إلى تعثر وضع لون من الحكم يلائم أحوال السكان وطبيعة بلادهم .

وكـــان من أهم سلبيات سياسة محمد علي كذلك ، أنها أخضعت السودان ، فـــيما بعـــد ، لتأثـــيرات التدخل الأجنبي ، الذي حدث لمصر ، وامتد منها للسودان ، فالمعـــروف أنـــه بتدفق الأجانب والأوروبيين إلى مصر فى أعقاب انهيار دولة محمد علـــي ومشروعاته ، تدفق هؤلاء بدورهم إلى السودان والممتلكات المصرية الملحقة ، فلعـــبوا نفس الدور الذي لعبوه فى مصر منذ أواسط القرن التاسع عشر ، بعد معاهدة لـــندن ، وكانت تلك ضريبة الوحدة والارتباط بين أبناء الوادي الواحد ، فبات واضحاً أن السودان يقوى وينهض بقوة مصر ونهضتها ، ويعتل باعتلالها ..

لقـــد فتحـــت تســـوية لـــندن (١٨٤٠) والأوضاع الناجمة عنها ثغرة التدخل الأجنبـــي والتمكين لنفوذه ، فى مصر والسودان ، وإن كان الأجانب قد بدأوا يتوافدون بكثرة على السودان ، حيث بات ، الأمر أكثر خطورة ، نتيجة لاتخاذ هؤلاء للخرطوم مقـــراً لنشاطهم ثم بدأوا فى مؤازرة تجار العاج لاستدرار الأرباح الوفيرة ، ثم مؤازرة تجـــار الرقيق والانغماس فيها ، حتى اغتصب تجار الرقيق السلطة تقريباً من حكومة الخـــرطوم ، فـــى أصقاع شاسعة من السودان ، وانتهى الأمر بأن صار السودان على وشك الإنسلاخ من الباشوية المصرية .

* * *

الفصل السابع

السودان فى عهد خلفاء محمد علي

١٨٤٩ – ١٨٨١

الفصل السابع

السودان فى عهد خلفاء محمد علي (١٨٤٩– ١٨٨١)

رأيـنا كـيف أقرت تسوية لندن والفرمانات المكملة لها (٤٠ – ١٨٤١) علاقة مصـر بالسودان ، وسوف تتميز السنوات اللاحقة لحكم محمد علي ، وهي فترة حكم خلفائـه مـنذ عـام ١٨٤٩ وحتى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١ ، سوف تتميز هذه السـنوات بتأثيرها إلى حد كبير بما أحدثته التسوية من آثار ، فقد شكلت طبيعة واتجاه الأحـداث خـلال هذه الفترة إلى حد كبير ... فنتج عن التسوية سعي الحكام من أسرة محمـد علي إلى إقامة حكومة موطدة فى الخرطوم ، تذود عن السودان وتنشر الأمن بين ربوعه ، وتسعى لتعليم أبنائه وانعاش اقتصادياته ، ودعم أركان الحكم الذاتي .

وفى المقابل فإن التسوية فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية ، كان من أهـم آثارهـا على مصر تغلغل النفوذ القنصلي والأجنبي والامتيازات الأجنبية فيها ، مما انتقل بدوره إلى السودان ، على نطاق واسع ، خاصة أيام حكم محمد سعيد باشا (٥٤ – ١٨٦٣) وقـد نـتج عن هذا التدخل مثلاً انشاء المحاكم القنصلية التي أوجدتها الامتيازات الأجنبية ، مما قيد حقوق الباشوية فى ممارسة سيادتها وولايتها القضائية . فضـلاً عن أن تزايد نفوذ الأجانب فى السودان أدى إلى تزايد تجارة العاج لاستدرار أرباحهـا الوفيرة ، ثم تكريس تجارة الرقيق والإنغماس فيها على نحو ما أشرنا ، حتى لقـد اغتصب تجار الرقيق السلطة تدريجياً من يد حكومة الخرطوم .. الأمر الذي أدى بطبـيعة الحـال إلـى اتهـام الحكم المصري بأنه لا يبتغي من إدارة السودان سوى اسـتغلال مـوارده لمصـلحة الحكومـة القائمـة ، واتخـاذه منفى للمغضوب عليهم والمشـردين من مصر ، بل لقد اتهمت الباشوية ذاتها بأنها أرادت التخلي عن السودان والتفريط فى وحدة الوادي عام ١٨٥٧ بعدما هالها سوء أحوال السودان .

ومـن الملاحـظ أن نجاح النظام الإداري ، خلال باشوية عباس الأول ومحمد سـعيد ، ذلك النظام القائم على المركزية المفرطة ، كان مرهوناً بنوع الحكمداريين ،

الذيـــن كانوا مسئولين عن تنفيذ أوامر الباشوية فى السودان ، من حيث استتباب الأمن والســـلام بيـــن ربوعـــه ، ورد غارات المغيرين على حدود البلاد وأطرافها البعيدة ، والعـــناية بشـــؤونه الاقتصادية والتعليمية ، ومما زاد من خطورة المنصب أن صاحبه الـــذي تتجمع فى يده كل أسباب السلطة فى السودان ، كان بحكم موقعه فى الخرطوم بعـــيداً عـــن إشـــراف القاهرة المباشر ، فإذا أحسن اختيار الحكمداريين تمتع السودان بحكومـــة طيبة ، وإذا كان الأمر عكس ذلك ، فإنهم يحاولون الانفصال ، أو يضعفون هذه السلطة لحساب قناصل الدول الأوروبية وتجار الرقيق .

ورغـــم النقد الذي وجه لبعضهم وعزل البعض الآخر ، إلا أن الكثيرين منهم قد امـــتازوا بـــالمقدرة وحسن تصريف الأمور ، وبشكل عام استطاع هؤلاء الحكام دفع غارات قبائل الدنكا على الحدود وعلى أطراف سنار الجنوبية ، وكذلك اخضاع السود فـــى جـــبال تقلى بكردفان ، وقبائل البشارية فى السودان الشرقي ، كما استطاعوا رد اعـــتداءات الأحـــباش فـــى الشـــرق ، وتدعيم سلطة الحكومة ونشر الأمن فى ربوع السودان .

• • •

ففى عهد عباس باشا الأول (٤٩ – ١٨٥٤) تولى الحكمدارية خالد باشا الذي عـــرف بســـوء الإدارة وفساد عهده ، فعزله الباشا وعين بدلاً منه عبد اللطيف عيسى الذي حد من الفساد وضبط الكثير من الأمور ، ووضع نظاماً جديداً لتعيين المديرين ، وزاد رواتـــبهم آملاً فى الحد من الرشوة ، واستقدم عدداً من المحاسبين والكتبة الأقباط للسودان ، للمعاونة فى تنظيم الإدارة .

وقـــد وجد عباس باشا أن استخراج الذهب يكلف أكثر مما ينتج فأوقف العمل فـــى مـــناجمه .. وفـــى هـــذا العهد أدخلت خدمات طبية حديثة وتأسست أول صيدلية بالســـودان ووفـــد عدد من الأطباء الذين قدموا خدماتهم فى هذا المجال . كما تأسست

أول مدرســة نظامــية حكومية للتعليم الحديث عام ١٨٥٣ والتي أوكل الإشراف عليها للشــيخ رفاعة الطهطاوي ، وكانت تابعة لديوان المدارس وجاء الهدف من إنشائها " إنقاذاً لأولاد أهلها والمستوطنين من جحيم الجهل فيمتازوا باكتساب العلوم والمعارف " فكانــت هذه المدرسة بداية للتعليم الحديث ، رغم إغلاقها فى عهد خلفه ... كما أقيمت فى عهد عباس باشا أول مطبعة فى السودان .

وقــد ســاهم عــدد كبير من زعماء القبائل والشيوخ السودانيين فى مؤسسات الحكم والإدارة ، فكان منهم معاونون للحكمدارية ، وعين منهم كذلك المفتون وأعضاء مجــالس الدعاوي ، مما اعتبر استمراراً لسياسة " السودنة " وتدريب السودانيين على الحكم الذاتي .

ولعــل أخطــر مــا شهده عهد عباس هو توافد أعداد من التجار الأوروبيين إلى الســودان ، حيث ضغطوا على الباشا لإلغاء نظام الإحتكار وتطبيق مبدأ حرية التجارة المعمول به فى أنحاء السلطنة العثمانية ، فانتشرت المتاجر والمخازن والقنصليات فى أنحــاء الــبلاد ، ومع هؤلاء تدفقت البعثات التبشيرية المسيحية ، خاصة وأن الكنائس الأوروبية التي وجهت نشاطها إلى إفريقيا ، فطنت إلى أهمية السودان فاتجهت إليه .

• • •

وعــندما تولــى محمد سعيد الباشوية (٥٤ – ١٨٦٣) وجد أن خطط سلفه لم تــأت بالنتائج المرجوة لإصلاح أحوال السودان وإدارته ، فسافر إلى هناك عام ١٨٥٧ والــتقى بالإداريــن الأتــراك والمصريين وبأعيان السودانيين ، وأدرك أنه لابد من إعطــاء الســودان الاهــتمام الكافــي واختيار العناصر الرشيدة للحكمدارية ومناصب الإدارة ، وضــرورة حــل مشكلة الضرائب وأساليب جمعها ، كما كان عليه مواجهة استفحال نفوذ التجار الأوروبيين وتجارة الرقيق خاصة فى جنوب السودان .

وقــد بــدأ سعيد باشا بتعيين أخيه الأمير عبد الحليم حكمداراً عاماً للسودان عام ١٨٥٥ وعهــد إلــيه تنفــيذ خطة جيدة لحسن الإدارة ولتحقيق تطور السودان ، لكن الأمير لم يلبث أن عاد إلى مصر بعد نحو عامين بسبب انتشار أحد الأوبئة ، فاضطر ســعيد باشــا إلى زيارة السودان ، بعد أن كان قد فكر فى إخلائه والتمس منه الأهالي العدول عن ذلك ، وأثناء زيارته عام ١٨٥٧ خفض الكثير من الضرائب وطرد الكثير من كبار الموظفين وعين عناصر سودانية بدلاً منهم ، ثم ألغى منصب الحكمدار وقسم الــبلاد إلــى خمــس مديريات وجعل المديرين مسئولين أمامه مباشرة فى مصر ليبدأ تجــربة فــى الحكــم اللامركزي ، لكن التجربة لم تنجح فأعاد المنصب بعد ذلك عام ١٨٦٢ .

لقــد أراد ســعيد باشا التمكين للسودانيين بالإشتراك فى حكم بلادهم ، بإصدار أوامــره بتنظــيم حكومات أو مجالس محلية ، ثم جعلها تؤلف بممثليها مجلساً مركزياً بالخــرطوم ، وعهــد إلــيها بمهــام تقدير الضرائب وأساليب تحصيلها والفصل فى المــنازعات والقضــايا المحلية ، ولكن التجربة لم تثمر نتيجة قلة خبرة العناصر التي عهــد إلــيهم بها ، كما لم يتقبل المديرون انتقادات أعضاء هذه المجالس ، فضلاً عن جشــع الكثيريــن مــنهم ، ومعاونــة المشــايخ الوطنيين لهم فى جشعهم واستغلالهم لمراكزهم الإدارية ، فأخفقت تجربة اللامركزية وتعثرت خطوات السودنة .

ومــن المعــروف كذلــك أن ثمة إصلاحات أخرى قد اتخذت ، بعضها يتصل بتنشــيط الــتجارة وتعبــيد الطــرق وتأميــنها ، وربط السودان بمصر بالبريد وإلغاء الجمــارك التــي كانــت قائمة بين مصر والسودان ، وذلك فى عهد الحكمدار الجديد موسى حمدي ، الذي أعاد تنظيم الضرائب وضبط طرق تحصيلها وألغى متأخراتها ، كما أعاد الجيش إلى نشاطه وتدريباته العسكرية ، وحصر مهمته فى الحفاظ على أمن البلاد والدفاع عنها .

وكـــان ســـعيد باشـــا قد أصدر أمراً بتحريم تجارة الرقيق ، التي كانت قد نمت بشـــكل بشـــع بعد فتح النيل الأبيض للملاحة وتدفق الأوروبيين إلى السودان ، فأغلق الباشـــا ســـوق الرقيق الرئيسي بالخرطوم وطارد التجارة فى النيل الأبيض عن طريق إقامـــة محطـــات المراقـــبة والتفتيش ، ولكن هذه الجهود لم تؤت ثمارها المرجوة لأن تجـــارة الرقـــيق صـــارت بشكل أساسي فى أيدي الأوروبيين المحميين بالإمتيازات ، والذين اتسعت مناطق نشاطهم وبلغت أماكن واسعة كانت من الناحية العملية بعيدة عن ســـلطة الحكومة . كما تدخل قناصل الدول في الخرطوم لتعطيل تنفيذ القانون ، فضلاً عـــن تآمر الحراس والمديرين مع التجار الأوروبيين ، كذلك فإن تغلغل الرق في كيان السودان الاجتماعي والاقتصادي منذ القدم، ساهم في إهمال المديرين لتطبيق القانون ، كما أن المتاعب التي مرت بها الباشوية ذاتها قد شغلت حكومة القاهرة عما يجري في السودان .

والحاصـــل أن جهات كبيرة من حوض النيل الأبيض والنيل الأزرق قد صارت عند وفاة سعيد باشا فى يناير ١٨٦٣ خارجة كلية عن سلطان ونفوذ حكومة الخرطوم، نتـــيجة تغلغل النفوذ الأجنبي فى السودان ، ونشاط تجار الرقيق الأجانب والعرب على الســـواء ، ومع ذلك كانت المسألة المهمة التي واجهت إسماعيل باشا عندما تولى هي الإحـــتفاظ بوحـــدة وادي النيل السياسية ، ودعم هذه الوحدة واسترجاع سلطة الباشوية فـــى الســـودان ، بتوطـــيد نفـــوذ الحكومة المركزية بالخرطوم ، وبسط سلطانها على الأصقاع البعيدة فى جهات النيل الأعلى وعلى حدود السودان ، وتركيز الجهود على تجارة الرقيق .

• • •

وقـــع علـــى كـــاهل اســـماعيل باشا (الخديو) الذي تولى الحكم (١٨٦٣ – ١٨٧٩) عـــبء معالجـــة المشـــاكل الناجمة عن تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي فى مصـــر والسودان وضياع سيادة الباشوية الداخلية ، وخروج مناطق بأكملها من نفوذه

فـــى المـــناطق البعيدة ، كما نتج عنه تعرض أطراف السودان لغارات القبائل الحبشية والفوارية وغيرها من القبائل الواقعة على حدود السودان الشرقية والغربية والجنوبية.

وبعـــد اســـتكمال مصــــر لســـيادتها الداخلـــية ، بموجب الفرمانات التي أعطيت للباشوية، تأسست " خديوية وادي النيل " ، ولخص إسماعيل سياسته تجاه السودان فى ضرورة أن يحقق له تقدماً اقتصادياً وأن يكفل له إدارة حازمة ويوفر له سبل الإتصال الداخلـــي بين أجزائه ، والاتصال بينه وبين العالم الخارجي عن طريق الموانئ ، وأن يمد حدوده شرقاً وغرباً .

وقـــد اســـتمر الخديـــو إسماعيل فى سياسة السودنة ، حيث تولى السودانيون وظـــائف المديريـــن والمعاونيـــن ، وأنشـــئت المجالس المحلية للفصل فى القضايا ، واشـــترك شـــيوخ القبائل فى مسئوليات الحكم والإدارة . وشهد عهده اهتماماً واضحاً بالـــتطور الاقتصـــادي والاجتماعـــي ، فـــاتخذت الإجراءات التي تكفل توسيع رقعة الأراضـــي الزراعـــية وإدخـــال حاصلات جديدة ، والاهتمام بالصناعات الزراعية ، والاهـــتمام بالأســـواق لإنعاش التجارة الداخلية وتعميم استخدام العملة ، وتوسيع نطاق تجارة السودان الخارجية .

وكذلـــك افتتحـــت خمـــس مدارس عام ١٨٦٣ وكانت تابعة لديوان المدارس بمصر ، ثم تبعها افتتاح عدد من المدارس فى المدن الهامة ، ضم بعضها مدارس فنية وصـــناعية ، وقـــد ســـاعدت هذه جميعها على تنمية الثقافة العربية ولغتها فى أرجاء الســـودان ، كمـــا رتبـــت لائحة المساجد أمور العاملين بها ونظمت رواتبهم والأطيان والهبات المتعلقة بها ، ليؤدي العلماء دورهم فى تطوير التعليم الديني بين السودانيين ، مع تشجيعهم لاستكمال الدراسة بالأزهر .

وقـــد اشـــتهر من الحكمداريين خلال عهد إسماعيل الحكمدار موسى حمدي باشـــا ، وجعفر حمدي باشا الذين اشتهرا بالإصلاحات واتساع العمران فى الخرطوم ،

والاهتمام بالثقافة والعلم والأدب مما استحق ثناء السودانيين ، كما برز كذلك الحكمدار إســماعيل باشــا ، الــذي استمر فى سياسة سودنة الإدارة والاهتمام بشؤون الأقاليم ، وربطهــا بخطــوط البرق ثم ربطهما جميعاً بمصر ، ومباشرة مدّ السكك الحديدية من وادي حلفا إلى الخرطوم .

وقد اتبع إسماعيل سياسة جده محمد علي ، حين تبنى خطة استكمال وحدة وادي النــيل بضم الأقاليم التي ظلت خارجة عن نطاقها فى منابع النيل وسواحل البحر الأحمر ودارفور .

وكــان حــوض النــيل الجنوبي قد صار بعيداً عن سلطة الخديو ، واستقل بقبائله الأفريقية ، كما وقعت مناطق كبيرة منه تحت سيطرة تجار الرقيق الأوروبيين، كمــا ســبق أن أوضــحنا ، وقد اقتضى منه ذلك القضاء على تجارة الرقيق ومطاردة الــتجار حــتى المناطق الاستوائية وبحر الغزال ، وتوطيد دعائم الإدارة المركزية فى تلــك المــناطق النائــية ، وقــد قاد ذلك إلى شن حملات عسكرية امتدت من جنوب الســودان حتى خط الإستواء ، حتى تأسست مديرية تابعة لمصر هناك هي " مديرية خــط الإســتواء " ، فضلاً عن التوسع فى الشرق بضم هرر وتاجورة وزيلع وبربرة نهائياً ، وجعل ساحل البحر الأحمر الأفريقي حتى باب المندب تحت السيادة المصرية ــ التركــية . أما فى الغرب فكانت خطته التوسع فى دارفور التي كانت قد استعصت على أسلافه حتى عام ١٨٧٤ .

ويمكن تتبع إنجازات الخديو إسماعيل لتحقيق هذه السياسة فيما يلي :

١ – أنــه اســتطاع انجاز مهمة دعم حقوق السيادة على السودان الشرقي وعلى طــول ســاحل البحر الأحمر الغربي حتى مضيق باب المندب ، وعلى بلاد الصومال حــتى نهــر جوبــا ، بواسطة أسطول مصري (٧٠ – ١٨٧٢) حيث نجح فى ضم ســواكن وبربرة ومصوع وبوغوص والتاكه ، ثم استصدر فرماناً عام ١٨٧٥ حصلت

الخديويـــة بمقتضـــاه علـــى زيلع ، واستطاع بعد ذلك فتح سلطنة هرر بحملة فى نفس العام .

٢ – فــيما يــتعلق بالسودان الغربي وفتح دارفور فقد اعدت حملة اشترك فيها أحد الــزعماء الســـودانيين وهـــو الزبير رحمة ، الذي كان مؤمناً بوحدة الأمة الإسلامية وبالخديويـــة باعتــبارها ممثلاً للسلطان العثماني ، وكان قد نجح فى حكم منطقة بحر الغزال ، وعهد إليه الخديو بالمهمة الجديدة ، يعاونه حكمدار الخرطوم إسماعيل أيوب باشـــا ، ونجحـــت الحملة بالفعل فى اسقاط الفاشر عاصمة سلطنة الفور عام ١٨٧٤ ، وصــــارت دارفور جزءاً من الخديوية ، وتولى الزبير رحمه إدارتها ، لكنه اختلف مع الحكمـــدار حول أسلوب الحكم والضرائب ، فاستقدم إلى القاهرة ليقيم بها دون العودة للسودان .

٣ – أما أعالي النيل واقليم بحر الغزال فقد اقتضى ضمهما للخديو ، تأسيس مديرية فى منطقة خط الإستواء ، مركزها غندكورو ثم اللادو وقد أرسل الخديو أولى حملاته إلـــى مـــنابع النـــيل بقيادة محمد البلالي عام ١٧٦٩ فاتجه إلى بحر الغزال ذلك الاقليم المـــأهول بـــتجار الرقـــيق ، ثـــم تولى المهمة السير صمويل بيكر (٧٤ – ١٨٧٦) وكانـــت مهمـــة بـــيكر وغـــوردون من بعده ، تتلخص فى انشاء حكومة قوية هناك ، لمقاومـــة تجـــار الرقـــيق وفـــتح بحيرتي ألبرت وفكتوريا للملاحة النهرية والتجارة المشروعة ، وذلك بانشاء سلسلة من المراكز والمحطات الحكومية المسلحة على طول الخط بعد غندكورو، وفى اقليم البحيرات .

ولـــم ينجح بيكر فى مهمته لدخوله فى حروب مع القبائل السوداء ، ولم ينشئ سوى ثـــلاث محطات مسلحة وأسس مدينة التوفيقية عند ملتقى السوباط بالنيل الأبيض ، لكنه لم يستطع إخضاع القبائل الجنوبية فى حوض النيل ، لكن خلفه غوردن استطاع انشاء احـــدى عشـــر محطـــة علـــى النيل الأعلى ، ثم تمكن من الوصول إلى بحيرة ألبرت والملاحـــة فـــيها ، ثـــم تأسست فى أوغندة محطتان ، لم يلبث غوردن أن أخلاهما ، وعـــندما غـــادر مديرية خط الإستواء كانت قد أصبحت المنطقة تابعة للخديوية ، حتى

مرولـــي ، عـــند مدخل بحيرة كيوجا ، التي سميت بحيرة إبراهيم . وتم تثبيت سلطة الخديوية هناك ، واقامة حكم وطيد فى العاصمة الاقليمية للمنطقة وهي لادو ، وفتحت بحـــيرة ألـــبرت للملاحـــة ، وأنجزت بعض الإكتشافات الجغرافية ، وتم تأمين اتصـال الشمال بالجنوب .

٤ – عمـــل أسماعيل على بسط السيادة المصرية على ساحل أفريقيا الشرقية من جـــردافوى حتى مصب نهر جوبا ، أملاً فى فتح طرق التجارة المشروعة من منطقة البحيرات إلى الساحل الشرقي ، وكانت الصومال تعتبر من ملحقات سواكن ومصوع، فأرسل الخديو حملة إلى مصب جوبا فى عام ١٨٧٥ ، لكنها ووجهت بعواصف شديدة وباحـــتجاج الإنجلـــيز ، فانســـحبت ، وقـــد أسفرت تلك التحركات ، وكذلك فتوحات الســـودان الشرقي ، عن تطويق مملكة الحبشة ، التي ادعت لنفسها حقوقاً فى السودان الشـــرقي واقلـــيم بوغوص ، وهددت باجتياز الحدود المصرية ــ السودانية ، فدارت الحرب عام ١٨٧٥ ، ولم تكن حاسمة ، ثم وقعت هدنة وانسحب الجيش إلى عدوة فى مـــارس ١٨٧٦ ، وخرجت مصر من حربها مع الحبشة محتفظة بأقاليمها فى السودان الشـــرقي والصـــومال وســـاحل البحر الأحمر الافريقي ، واعترفت بريطانيا بالسيادة المصـــرية علـــى الاقلـــيم الواقع بين رأ س جرادفوي ورأس حافون ، وسائر موانئ الســـاحل الصـــومالي مـــنذ عام ١٨٧٧ ، حيث اعتبرت الصومال جزءاً من ملحقات سواكن ومصوع ، مقابل تعهد الخديو بمحاربة تجارة الرقيق هناك .

* * *

وهكـــذا أصـــبح لمصر إمبراطورية تزيد مساحتها عن مليون ميل مربع ، تكلف خزينتها مالا تطيق ، وتتصادم مع مناطق النفوذ البريطاني ، وبدأت المتاعب ، فثارت دارفـــور على الحكم الجديد و قاد سليمان بن الزبير حركة العصيان ، ومشاكل مصر مـــع الحبشـــة المتربصة لم تنحسم ، والإنجليز يضغطون على الخديو لمحاربة الرقيق وإيقـــاف تجارته بشتى الوسائل ، ولم يجد الخديو أمامه سوى غوردن ليعينه حكمداراً

عامــاً على السودان (٧٧ – ١٨٧٩) ليكون أول أوروبي مسيحي يتولى هذا المنص، الذي اتسعت مناطق نفوذه ، فبسطت على دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الإستواء والصومال وموانئ البحر الأحمر فى الشرق .

لقــد كان لسياسة التوسع فى السودان نتائج بعيدة الأثر فى تطور الأوضاع فى الســودان خـــلال الســنوات التالية ، فتدخلت بريطانيا وضغطت على حكومة الخديو لاتخـــاذ كـــل وســيلة للقضاء على تجارة الرقيق فى الأقاليم التي صارت تحت سيادة الخديويـــة ، وهو الضغط الذي ساهم بشكل أساسي فى إشعال الثورة فى نهاية الأمر . والمعـــروف أن توســـع مصر كان يستهدف مكافحة تجارة الرقيق بالقضاء عليها فى مـــنابعها الأصـــلية فىالسودان ، أى فى بحر الغزال ودارفور والنيل الأعلى وسواحل الـــبحر الأحمـــر واغـــلاق مـــنافذ التصدير ، والمعروف كذلك أن هذه الإمبراطورية المصـــرية قـــد ساهمت فى فتح قلب القارة المجهولة للاكتشافات العلمية والجغرافية ، فـــانطلق المستكشـــفون والرحالون ورجال الحكومة المصرية ، لاستكشاف منابع النيل وارتياد أقاليم السودان ، كما أعدت الحكومة خطة منذ عام ١٨٦٥ للقضاء على تجارة الرقيق فى النيل الأبيض ، (الذي كان افتتاحه قد أنعش هذه التجارة غير المشروعة)، وفـــرض رقابـــة علـــى تصدير الأسلحة والبارود إلى السودان ، ورفع حماية قناصل الـــدول عـــن تجار الرقيق ، وجاء استخدام بيكر وغوردون فى مأمورية خط الإستواء لتنفيذ هذه الخطة .

والثابـــت أن غـــوردون أصـــدر قـــراراً فى عام ١٨٧٤ باحتكار العاج لحساب الحكومـــة ، وكانـــت هذه التجارة تخفي نشاط تجارة الرقيق ، كما أمر بألا يسافر أحد إلـــى مديرية خط الإستواء دون " تصريح رسمي " من حكمدار السودان ، فكان توقف الـــتجارة على التصاريح الرسمية والتشدد فى تطبيق ذلك سبباً فى تعطيل الملاحة فى النيل الأبيض ، فتعطلت التجارة المشروعة ، مما ألحق الأذى بتجارها وبتجار الرقيق على حد سواء ، حيث انتهزوا الفرصة لمقاومة الحكومة ، وكان ذلك من العوامل التي

ســاعدت على قيام الثورة المهدية ، وقد لقي المهدي تأييداً من تجار الرقيق على وجه الخصوص .

وقــد مــارس الإنجلــيز ضغوطهم على الخديو منذ عام ١٨٧٣ ، ليعقد معهم معــاهدة تتضــمن تحديــد مــدة معينة يتم خلالها إبطال هذه التجارة نهائياً من مصر والســودان ، فوقّع الخديو المعاهدة فى سبتمبر ١٨٧٧ ورغم جهود إسماعيل ، تزايدت ضــغوط الإنجلــيز لإبطال هذه التجارة من مصر والسودان خلال اثنتي عشرة سنة . وقــد أجمع المؤرخون على أن توقيع هذه المعاهدة لم يكن عملاً حكيماً ، لتعذر تنفيذها خــلال هــذه المــدة ، كما أجمعوا على أنها كانت السبب الذي أشعل الثورة المهدية ، حيــث اضــطر الخديــو لاتخــاذ اجراءات متطرفة بعيدة عن الحكمة ، وكان تعيين غــوردون حكمداراً عاماً للسودان جعله يتبنى خطة لتقييد التجارة لكن طلب إليه تنفيذ المعــاهدة فــوراً ، فــبدأ بمطــاردة التجار بعنف وقسوة ، وقرر احتكار تجارة العاج لحســاب الحكومــة ، فانتشــر العصيان واندلعت الإضطرابات فى كل مكان ، وبدأت عملــيات إخمادها ، كثورة هارون فى دارفور ، وسليمان بن الزبير فى بحر الغزال ، وصباحي فى كردفان ...

وقد ارتكب غوردون ، الذي كان تعيينه خطأ فاحشاً ، عدة أخطاء منها أنه عزل عــدداً كبــيراً من الموظفين المصريين والسودانيين الأكفاء ، واستبدل بهم جماعة من الأوروبييــن ، ثــم عين فئات من السودانيين الذين لم يحسن اختيارهم لعدم كفاءتهم ، فولاهــم مناصــب الحكــم والإدارة فى كردفان ودارفور ، حيث صادروا التجار فى أموالهــم وأرزاقهــم وضيقوا فى وجوههم أبواب الكسب ، فتزايد السخط ، خاصة وقد نظر الأهالي إلى الحكام الأوروبيين الجدد على أنهم " كفار " ، ثم أن بيوت الأهالي لم تكــن تخلــو من الرقيق ، كما كان الكثير من الجلابين من أقربائهم ، فاعتبروا نشاط الأوروبيين فى تحرير العبيد والإماء ومطاردة الجلابين " اضطهاداً دينياً " .

وكــان أن هــرب الكثــير مــن الــتجار إلى بحر الغزال ودارفور وأشعلوا فيها الــثورات، وبالتالــي أرســلت الحملات لقمع هذه الثورات ، التي أشرنا إليها ، بقسوة ووحشــية ، حتى نجح غوردون ومعاونوه في القضاء عليها خلال عامي ٧٩ – ١٨٨، ورغــم الهــدوء النســبي الذي أعقب ذلك ، فإن أسباب التذمر لازالت قائمة ، كما أن سياسة الإلغاء العنيفة والحازمة قد نشرت الفوضى والإضطرابات في أنحاء السودان، خصوصاً وأن التجار والجلابين قد لعبوا دوراً كبيراً في النضال المسلح ضد الحكومة التي بات عليها أن تحكم الرقابة على نشاطهم وتدعم انتصارها عليهم .

ولكن هذا الأمر كان يقتضي بقاء حكومة الخرطوم قوية ، وهو أمر تعذر بطبيعة ســير الأمور ، نتيجة تدهور مركز الخديوية ذاتها في مصر ، وتدخل الدول الأوروبية لخلــع الخديــو إســماعيل في يونيو ١٨٧٩ ، على نحو ما هو معروف ، الأمر الذي سينعكس بطبيعة الحال على أوضاع السودان .

* * *

الفصل الثامن

الثورة المهدية ودولتها ١٨٨١ – ١٨٩٩

الفصل الثامن

الثورة المهدية ودولتها (١٨٨١ – ١٨٩٩)

أ – المناخ والأسباب :

رأيـنا فـي الفصـل السابق أن سوء الحكم والإدارة فى السودان ، فى أواخر عهد الخديو إسماعيل ، قد دفع بالأوضاع فى السودان إلى حالة من الغضب والسخط العام، سـاهم فـي تفجـر أحداث الثورة المهدية وعندما بلغ التذمر ذروته منذ عام ١٨٨٠ ، وكـان السـودانيون ، الذين تفرقهم النزاعات القبلية وتعوزهم الأسلحة الحديثة ، كانوا مع ذلك فى أمس الحاجة إلى أن يظهر بينهم زعيم وطني ، يستطيع تسوية الخلافات ، ويزيل أسباب الفرقة والإنقسام ، ويدفعهم بعقيدة جديدة قوية تبعث فيهم روح التضحية والثورة على الأوضاع المتردية .

وكـان الحكـم المصـري ، شأن غيره من نظم الحكم والإدارة ، فيه من العيوب والمثالـب ، خاصة فى أواخر السبعينيات ، ما يساعد على خلق مناخ الثورة ، وكانت الفـتوحات المصـرية قد اتسعت بشكل جعل مهمة الحكم أكثر تعقيداً وخطورة ، وهو أمر انعكس على عدم كفاءة رجال الحكم وعدم خبرتهم بالمناطق التي يحكمونها .

ثـم جاءت محاولة القضاء على الرقيق وتجارته ، وبالأسلوب الذي أشرنا إليه ، لتضـيف عاملاً هاماً من عوامل الثورة ، فالحاصل أن إلغاء الرق ، بإجراءات عنيفة وسـريعة ، كشـف عـن طبيعة مجتمع له سمات المجتمع الإقطاعي الشرقي ، الذي يـرفض الخضـوع لسلطة واحدة . وهو أمر تأباه " حكومات " القبائل المتعددة ، فى أنحـاء السـودان ، تلـك التـي تأسست منذ خضوع بلاد السودان للسيطرة العربية ، وتأسـيس الممـالك والسـلطنات الإسلامية ، والتي بقيت حتى الفتح المصري ، وكان الـرق مـن آثـار السـيطرة العربـية القديمة ، تغلغل فى كيان السودان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، تدعمه أرستقراطية ، معظمها من أصول عربية ، وهي التي

جـــاء مـــنها السلاطين والمكوك والمشايخ ورؤساء القبائل ، والتي كونت ثرواتها من تجـــارة القوافـــل ، وكان الرقيق أهم " سلعة " فى هذه التجارة ، فضلاً عن الحاجة إليه فى الخدمة المنزلية والزراعة والحروب .

ولقـــد صـــار الرقـــيق سلعة تجارية على جانب كبير من الأهمية ، ازدهرت مراكز تجارتـــه فى أنحاء السودان ، خاصة فى سوبة وشندي وبربر وسنار ودنقلة والأبيض والفاشـــر وغـــيرها ، ثم جاءت الطريقة التي اتبعت فى القضاء على الرق وتجارته ، والتـــي غـــيرت سياسة الإلغاء والتضييق التدريجي ، بأسلوب الإلغاء العنيف والحاسم للقضـــاء على الرق بالحديد والنار ، فتصدع بنيان المجتمع السوداني ، وتزايد السخط علـــى الحكومـــة ، خاصة من جانب الطبقتين الوسطى والعليا ، حيث ينتمي النخاسون والجلابـــون الذين اشتركوا فى ثورات بحر الغزال ودارفور وكردفان بين عامي (٧٩ - ١٨٨٠) .

وهـــناك ســـبب آخـــر أثار السخط والتذمر بين الأهالي ، تمثل فى فداحة عبء الضرائب عليهم ، وبدا واضحاً أن النظام الذي كان قد وضع عام ١٨٥٧ لم يعد يساير التغـــير الـــذي طـــرأ علـــى قـــدرة الطبقات الاجتماعية المختلفة بشأن التزاماتها تجاه الحكومـــة، فقـــد تغـــير توزيـــع الـــثروة ولم يصاحب ذلك تعديل فى توزيع الأعباء الضـــريبية، فظلمت فئات وشرائح اجتماعية ، فضلاً عن المساوئ التي اقترنت بجباية هـــذه الضـــرائب وأساليب تحصيلها ، مما جلب تذمر الأهالي على الحكومة وأضاف عاملاً جديداً للثورة .

وقـــد يضـــاف إلـــى العوامل السابقة ضعف الحكومة سواء فى القاهرة أو فى الخـــرطوم ، ذلـــك الضعف الذي تزايد خلال السنوات التي أعقبت التدخل الأوروبي وانتهـــت بعـــزل إســـماعيل ، فقـــد وقعت الحكومة تحت ضغط الإنجليز ، ثم تواصل عجزها بسبب الأحداث التي انتهت بالاحتلال البريطاني ، وقد ترتب على ذلك بالنسبة للســـودان ، تدفـــق الأجانـــب من كل حدب وصوب ، كما كان من مؤشرات ضعف

الإدارة تحـيزها لقبائل دون أخرى ، مما ساهم فى خلق مناخ معادٍ للحكمدارية وللحكم المصري برمته .

أمـا مسـألة تدفـق الأجانب على مصر والسودان ، فكانت من الأسباب الهامة للـثورة ، فقـد تدفـق إلـى السـودان كتائـب مـن المغامرين والمبشرين والتجار والمستكشـفين، وعاثوا فساداً فى كل نواحي الحياة والاقتصاد ، فأمعن التجار منذ عهد سـعيد باشا فى تكريس تجارة الرقيق والعاج والأسلحة محميين بالامتيازات الأجنبية ، وبقناصـل دولهـم ، حـتى سـحبوا السلطة تدريجياً من حكومة الخرطوم فى مناطق شاسـعة مـن السودان ، مستغلين بعد المسافة وانشغال الخديوية ، كما قام المبشرون بنشـاط ملحوظ لتنصير المناطق التي لم يصل إليها الإسلام فى السودان ، وخاصة فى الجنوب وفى بلاد النوبة ، والمعروف أن نشاط بعثات التبشير استمر حتى قيام الثورة المهدية التي تصدت له وأوقفته .

وقـد بـرز ضمن أسباب الثورة كذلك تزايد استخدام الموظفين الأوروبيين فى السـودان ، وكـان ولاؤهـم لمصالحهم ولأوطانهم بطبيعة الحال ، فضلاً عن ارتفاع أجورهـم ، مما أثقل الخزينة ، وحجب العناصر الوطنية التي اقتصر استخدامها على الوظـائف الدنـيا تحت رئاسة هؤلاء الأوروبيين ، وكان تعيين مدير أرمني للخرطوم عـام ١٨٥٧ قد وضع سابقة خطيرة ، توسع بعدها إسماعيل فى استخدام الأجانب من كـل جنس ، بسبب عمليات كشف منابع النيل ، وكان غوردون أول مسيحي أوروبي يشـغل منصـب الحـاكم العـام للسودان ، وقد عهد هذا إلى معاونيه من الأوروبيين المسـيحيين بمناصب الإدارة فى نواحي السودان ، لمحاربة تجارة الرقيق ، حتى بات السـودانيون يعـتقدون أنـه جـاء لـيس فقط لتدمير اقتصادياتهم ، وإنما لهدم دينهم الإسـلامي، خاصـة وأن هـؤلاء الأوروبـيون عاشوا حياة أوروبية متحررة ، وسط مجتمع إسلامي متدين ، رأى فيهم " كفاراً ودخلاء " أتى بهم المصريون والأتراك إلى بلادهـم ، ومن هنا ألقى المهدي تبعة ما أصاب السودانيين من مظالم على يد هؤلاء ،

وعلــى عاتق الحكومة المصرية التي استخدمتهم ، وكان مسلك هؤلاء الأوروبيون من أسباب الثورة ، على هؤلاء ، وعلى من استقدموهم .

وكانــت شخصـــية محمد أحمد (المهدي) ذاتها واحداً من عوامل الثورة ، وقــد رأينا الظروف باتت مهيأة لظهور زعيم أكثر قدرة من أسلافه ، فلم يكن القضاء على ثورات سليمان الزبير وهارون والصباحي يعني اختفاء عوامل السخط والتذمر ، وإنمــا كــان المتوقع أن تشتعل الثورة من جديد ، إذا خرج من بين السودانيون زعيم يســتطيع تحريك الأهالي وتحويل السخط إلى ثورة جامحة ، وقد وجد السودانيون ذلك فــي شــخص ذلك الفقيه الزاهد الورع ، الذي ما لبث أن تحول من مصلح ديني إلى زعيم سياسي .

وآمــن الســـودانيون بأنـــه (المهدي المنتظر) القادر على إذكاء الشعور الديني لتأليــب الأهالي على حكومة وجبت الثورة عليها .. وصار يكفي لظهوره على مسرح الأحــداث ، حــتى يجد السودانيون فى شخصيته الزعامة المطلوبة ، التي تستطيع أن تجمــع تحــت لوائهــا كــل العناصر المتذمرة والغاضبة ، وكل القوى التي قامت بها الثورة، من تجار الرقيق إلى سواد الأهلين ، لطرد المصريين والإنجليز من السودان.

ب – قيام المهدية وثورتها :

لقــد قيل فى شأن المهدية وثورتها الكثير ، ومن مجمل الكتابات التي عالجت أفكارهــا وحركتها يمكن أن نستنتج أنها بدأت فى شكل فورات دينية ، ثم تحولت إلى ثورة جامحة ، على النفوذ الأجنبي الذي استشرى فى شمال وادي النيل وجنوبه ، كما اتسمت بكونها ذات طابع صوفي خاص بها، رغم استنكارها للطرق الصوفية الشائعة، ألــف الزهد والتقشف والبساطة بين أتباعها ولتلفت قلوب الناس حولها ، قاومت فساد المجــتمع والــبدع التــي استشـــرت فيه ورأته مجتمعاً استبيحت فيه محارم الإسلام وشـــرائعه ، ومــن هــنا اتخذت منهجاً إصلاحياً سلفياً محضاً ، يدعو إلى العودة إلى

أصـــول التشـــريع الإســـلامي فى عصوره المزدهرة ، وعصر الإجتهاد الأول ، قبل ظهـــور الخلاف بين الأئمة وظهور المذاهب والفرق ، ومن هنا دعت لإعادة فتح باب الإجـــتهاد من جديد على أساس استنباط الأحكام والشرائع من القرآن والسنة مباشرة ، كذلـــك اتســـمت الدعـــوة بطابعها التوحيدي المنشود ، الذي يرى الشرك فى الاستعانة بالأولـــياء وزيـــارة القبور والأضرحة ، ويدعو إلى وحدانية الله والاعتقاد بها اعتقاداً جازماً .

وقد دعت المهدية إلى إقامة حكومة إسلامية ، على أسس سلفية محضة ، تضم مؤسســـاتها بيتاً للمال ، وتمول بالزكاة والعشور ، وتتولى توزيع الغنائم والفيء ، بعد الغـــزو والفـــتح ، توزيعـــاً شـــرعياً ، وتضم جيشاً يجري تنظيمه على أسس إسلامية محضـــة ، وكذلك يتولى قضاؤها قاضي الإسلام ومعاونوه ، لإقامة الحدود الشرعية ، مـــع تكفير من يكفر بالإمام المهدي وهدر دمه وحل ماله غنيمة للمسلمين ، والملاحظ أنهـــا كدعوة دينية سعت لنشر فكرها وبرنامجها الإصلاحي إلى أنحاء العالم الإسلامي كله ، من خلال كتب المهدي وخليفته إلى كافة الحكام والسلاطين المسلمين .

وقد كسبت الدعوة تأييداً جارفاً من خلال إضفائها طابعاً بسيطاً على الحياة الاجتماعـــية كالدعوة إلى تخفيض مهور الزواج ، وإيقاف حفلات العرس ، والامتناع عـــن لـــبس الذهب والفضة ، ودعوة النساء لعدم السفور ، وترويض الناس على حياة الزهد ومجاهدة النفس .. الخ ثم وجدت الدعوة ، لكي تتحول إلى ثورة سياسية ناجحة، مناخاً سياسياً ملائماً أفرخت فيه أفكارها وأحرزت انتصاراتها .

ومـــن المسلم به أنه كان لصاحب الدعوة قوة نفسية خاصة ، وميزات شخصية يتصـــف بها عادة أصحاب الدعوات المؤثرة فى التاريخ ، فقد ولد محمد أحمد ، الذي لقـــب بالمهدي فيما بعد ، عام ١٨٤٤ بجزيرة جنوب دنقلة وأتقن العلوم الدينية فى كل مـــن بربـــر والخرطوم ، ثم أنشأ مدرسة له بالخرطوم عام ١٨٦٣ بعد أن صار فقيهاً مـــرموقاً له أتـــباع ومريدون ، وانتقل بعد ذلك على ما هو معروف من سيرته ، إلى

جزيـــرة آبـــا للانقطاع للعبادة ، ونشر دعوته كمصلح ديني يبتغي تحرير العقيدة مما لحـــق بهـــا من شوائب ، وإعادة مجد الإسلام الأول ، وقد قاده ذلك بطبيعة الحال إلى دراســـة أوضاع المجتمع وما آل إليه فى عهد الأتراك والمصريين ، ورأى فى حكمهم سبباً رئيسياً لما لحق السودان من تدهور ، لمخالفتهم للشريعة .

وكانـــت نقطـــة الـــبداية فـــى بـــرنامجه العملي ، الإلحاح على طرد الحكم المصـــري، كوســـيلة لـــتقرير العـــدل ونشر السلام ، ثم دعا إلى الإمتناع عن طاعة الحكومـــة وعدم دفع الضرائب لها ، غير الزكاة والعشور ، ودعا إلى تطبيق الشريعة الإســـلامية ، وقـــد لقيت دعوة محمد أحمد تأييداً من جانب الكثير من القبائل ، وعلى رأســـهم الـــبقارة ، أكبر ملاك وتجار الرقيق وهم المشهورون بعدائهم للحكومة نتيجة ملاحقـــتها لهم ولتجارتهم ، وفى رواية أن أحد زعمائهم وهو عبد الله التعايشي ، الذي صار خليفة المهدي فيما بعد ، عرض على محمد أحمد أن يعلن أنه المهدي المنتظر ، حـــتى يلقـــى تأيـــيد قبائله ، شريطة أن يستوزره فقبل... وبالفعل أعلن الفقيه فى عام ١٨٨١ ، أنـــه المهـــدي المنـــتظر والمكلـــف من المولى سبحانه وتعالى بتأسيس دولة إســـلامية مترامية الأطراف ، تكون عاصمتها مكة المكرمة ، وأعلن لأتباعه أن النبي (ص) قد نصبه مهدياً وكلفه بالدعوة إلى مهديته .

ولمـــا كـــان الأهالي يعزون ما أصابهم من مظالم إلى عمال الحكومة ورجالها ، خاصـــة الأجانب والأوروبيين ، ومن ثم لم تكن فكرة الثورة على الحكومة واردة ، إلا أن المهـــدي ركز على مسئولية الحكومة المصرية واعتبرها هي المسئولة ، باعتبارها ولـــت هـــؤلاء الأجانـــب أمور العباد ، وأهملت محاسبتهم ، ومن ثم وجب خلع طاعة الحكومـــة المصـــرية ، والـــثورة عليها ، وبدأت دعوته تجد مؤيدين لها ، لاسيما بين خاصـــة الأهالي ، واتسع نطاق المؤيدين بانضمام العناصر السودانية الساخطة ، على تغلغـــل الـــنفوذ القنصـــلي والتجاري والأوروبي فى السودان ، وكذلك العناصر التي تضررت من إلغاء الرق وتجارته ...

وبــدأت الفكرة تتحول إلى حركة وشرع الإصلاح الديني يتخذ مجرى سياسياً وتحــول الفقــيه مــن صوفي ينشد الخلاص لنفسه إلى داعية ينشد خلاص مجتمعه ، وهكذا اعتبر المهدي نفسه مبعوث السماء ومهدي آخر الزمان المنوط به إعادة الحرية والكرامة للسودانيين والمكلف بتجنيدهم ضد المستعمرين الأجانب ، للثورة على النظام القــائم وســلطاته الحاكمة وتنفيذ برنامج المهدية لاقامة الدولة الإسلامية الكبرى التي صــورها فى منشوراته وكتاباته ومن ثم فإن ثورته تعتبر ثورة تحرير وطني ، تستمد بــرنامجها السياسي من التراث الإسلامي ، الذي عرفت مختلف تياراته فكرة المهدي المنــتظر ، فــى مجــتمع كان بحكم تدينه العميق وتصوفه ، مهيأ لقبول فكرة المهدية وتحويلها إلى حركة .

• • •

وقــد بدأت الحركة بأن دعا المهدي إخوانه ومريدوه إلى الهجرة من آبا ، حيث كــان يتعــبد فــى غار هناك ، إلى جبال النوبة ، فى كردفان ليكون بعيداً عن متناول الحكومــة ، وذلــك لنصــرة الدين وتأييد المهدية ، التي اختصه الله بها ، وحين سمع حكمــدار الســودان رؤوف باشــا بذلك أرسل له فرقة من الجنود للقبض عليه ، لكن المهــدي وأنصــاره استطاعوا هزيمتها فى موقعة آبا فى أغسطس ١٨٨١ وفى جبال الــنوبة استقر فى (قدير) حيث توافد عليه الأتباع والأنصار ، وهناك استطاع هزيمة قــوة حكومــية أخرى قادها مدير فاشودة فى اكتوبر من نفس العام ، وانتشرت أخبار انتصاراته ، فتدفق الألوف للإنضمام لحركته مستمدين من العامل الروحي قوة تدفعهم إلى طلب الشهادة أو النصر .

والثابــت مــن مجمل الأحداث التى توالت أن الحكمدار رؤوف باشا لم يحسن تقديــر قــوة الحــر كــة وخطورتها ، فاكتفى فى البداية بنصح المهدى بالإقلاع عن ادعاءاته ، ثم أرسل إليه لجنة من الفقهاء لمناقشته ، وعادت لتصف دعوته بأنها ادعاء كــاذب يلــتف المتعصــبون حوله ، ودعته للخرطوم فأبى ، فكان استخدام القوة على

الـــنحو الســــابق ، دون تقديـــر لمدى تأثير دعوة المهدي ، أو التفات لتبعثر الحاميات العســـكرية الحكومـــية فـــي أنحاء السودان ، وانشغال حكومة القاهرة بأحداث الثورة العرابية هناك .

وقد ساهم الإنتصار الذي أحرزته الثورة المهدية على قوات الحكومة النظامية فـــي انتشــــار الدعـــوة في أنحاء السودان ، كما اكتسبت قدسية خاصة ، فكان المهدي يوعـــز الـــى أتباعه أنه إنما يتلقى أوامره في شأن الدعوة والهجرة والجهاد من النبي (ص) الـــذي صـــار خليفة له ، واضطرت الحكومة المصرية إزاء انتصارات المهدي إلـــى عـــزل الحكمـــدار رؤوف باشا لعجزه عن اخماد الثورة ، وعينت بدلاً منه عبد القـــادر حلمـــي فـــي مايو ١٨٨٢ ، في الوقت الذي امتدت فيه الثورة من كردفان إلى سنار .

ثـــم أرسلت القاهرة حملة جديدة يقودها يوسف الشلالي لمطاردة المهدي ، لكن هـــذا اســـتطاع أن يهزمه هزيمة ساحقة فى أواخر مايو ، وصارت هذه الإنتصارات المتتابعة للمهدية تدهش السودانيين ، وتسقط هيبة الحكومة فى أعينهم ، ولم يبق للناس ريـــــب فـــــي أن هـــــذا الفقـــــيه هـــــو المهـــــدي المنـــــتظر ، خاصـــــة و أنـــه أعلن رفع الضرائب عن الناس ، وترك لتجار الرقيق حريتهم فى البيع والشراء ، كمـــا لقى تأييداً قوياً من العلماء والفقهاء ، الذين رأوه واحداً منهم ، جاء يحررهم من الحكام المصريين ويوليهم مناصبهم .

ورغم توالي الإمدادات من القاهرة إلا أن المهديـــــين استطاعـــوا حصـــــــار (الأبـــيِّض) التـــي استسلمت لهم فى يناير ١٨٨٣ ، وحول سنار دارت معارك لم تكن فاصلة ، لكن الحاميات المصرية فى كردفان جعلت تسقط الواحدة تلو الأخرى فى يد المهدييـــن ، وثبـــت عجـــز حكومة الخرطوم عن مقاومة الثورة بالقوات التي تحت أيديهـــا ، ففقـــدت القوات النظامية (الباشبوزق) قدرتها ، كما انضم السودانيون منها إلـــى قـــوات المهدي ، وإزاء هذه التطورات استعفى الحكمدار عبد القادر حلمي وحل

محلــه عــلاء الدين باشا الذي وصل إلى الخرطوم فى فبراير ١٨٨٣ مزوداً بسلطات مدنــية ، يــرافقه قمــندان عام (نيازي باشا) يتولى الشئوون العسكرية ، كما عين " الكولونــيل هيكس " البريطاني رئيساً لأركان الحرب وعهد إليه بمهمة معالجة الموقف عسكرياً .

وقبــيل هذه التطورات كانت الحكومة البريطانية ، مترددة فى مسألة التدخل فى الســودان ، لكــن الأمور بدأت تخرج من أيدي الحكومة فى الخرطوم ، كما ضاعت كــردفان كلها ، الأمر الذي أقلق الحكومة البريطانية ، ثم طرحت فكرة تخلي الحكومة المصــرية عــن مديريات فاشودة وكردفان ودارفور، وبحر الغزال وخط الإستواء ، وإغــلاق النــيل الأبيض ، أى التخلي عن بعض الأقاليم السودانية ، لمحاصرة الثورة والإحتفاظ بالخرطوم وسنار ، ومنع المهدي من تهديد حدود مصر الجنوبية .

وقــد تولــى هــيكس منصبه الجديد وهو يجهل موقف حكومة بلاده ، وعندما عــرف ترددها فى تحمل مسئوليات العمليات العسكرية فى السوداز ، هدد بالاستقالة ، لكن حكومة بلاده اقتنعت بضرورة التدخل العسكري فى السودان ، وعينته قائداً لحملة كــردفان وعهــدت إلــيه بمهمة إخماد الثورة فى سنار ، وحماية الخرطوم ، وبالفعل أحــرز هيكس انتصاراً على جيش المهدي فى موقعه المرابيع ، فى ابريل ١٨٨٣ ، ثم هزم جيشاً آخر لهم يقوده عثمان دقنه فى موقعة قباب فى سبتمبر من نفس العام .

لكــن قــوات المهــدي مــن الدراويش لم تلبث أن استعادت قوتها ، وعاودت الهجوم، وحاصرت طوكر وسواكن ، وأحرزت عدة انتصارات على قوات الحكومة ، حــتى استسلمت حامية طوكر ، وكانت الحرب سجالاً ، ثم كانت المعركة الفاصلة فى شــيكان ، والتي انتصر فيها المهديون انتصاراً ساحقاً على جيش هيكس ، فى نوفمبر ١٨٨٣، فقــتل هيكس وأبيدت الحملة عن آخرها ، ولما كانت حملة هيكس قوة نظامية أرســلتها الحكومــة للقضــاء علــى المهدي ، الذي غنم كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر حولت جيشه إلى جيش أقوى وأحدث .

وإزاء هــزيمة هــيكس لم يعد بوسع الحكومة البريطانية أن تتخذ موقفاً سلبياً فـــي المسألة السودانية ، كما كان استمرار ثورة المهدي وسيطرة الدراويش وتهديدهم حدود مصر الجنوبية سبباً من الأسباب التي تذرع بها الإنجليز لبقاء احتلالهم لمصر ، وكـــان مـــن نتائج الهزيمة أن بدأت بريطانيا تنتهج دبلوماسية إخلاء السودان وسحب الحامــيات المصرية منها ، ومن ثم كانت مهمة " الجنرال غوردون " الذي وصل إلى الخـــرطوم فـــي فـــبراير ١٨٨٤ ، بيـــنما كان المهدي يستعد للزحف عليها ، وكانت الحكومـــة البريطانـــية فـــي البداية قد نصحت الحكومة المصرية بوجوب التخلي عن الســـودان فـــي حدود معينة ، أى البلاد الواقعة جنوب وادي حلفا ، لكن وزارة شريف باشـــا رفضـــت واســـتقالت في يناير وشكلت وزارة نوبار باشا على أساس أن تكون مهمـــتها إخـــلاء السودان وسحب الحاميات من الخرطوم ومن سائر أنحاء السودان ، وعهـــدت إلـــى غـــوردون بهذه المهمة ، وهكذا تذرعت الحكومة البريطانية بانتصار المهدييـــن في شيكان والسودان الشرقي لتغيرموقفها من مصر والسودان ، فتعللت بأن مصر عاجزة عن الصمود فى وجه المهديين وأن عليها أن تجلو عن السودان .

عيـــن الخديو توفيق الجنرال غوردون حاكماً عاماً على السودان ، وعهد إليه بمهمـــة اســـتعادة الحكومـــة القويـــة المنظمة فى السودان ، وتنفيذ سياسة الجلاء عن الســـودان ، وإخلائـــه من الجنود والمواطنين المصريين ، ومنذ وصوله إلى الخرطوم فـــي فـــبراير ١٨٨٤ وحتى سقوط الخرطوم فى أيدي المهديين ومصرع غوردون فى يـــناير ١٨٨٥ ارتكـــب الحكمـــدار الجديـــد سلسلة من الأخطاء أدت إلى هذه النهاية المأســـوية ، فقـــد اســـتهان بقوة الثورة ووفد إلى السودان دون قوة عسكرية تصحبه ، ورأى أن الـــثورة ليســـت دينية ، وإنما هى مناهضة للحكم المصري التركي ، وكان يـــرى المهدي آداة في أيدي تجارة الرقيق في الأبيض ، ثم علق آ مالاً علي حملة بيكر الـــي الســـودان الشـــرقي باعتبارها ستشتت قوات الثورة ، لكن بيكر هزم في فبراير ١٨٨٤.

لذلــك رأى غوردون اتباع سياسة جديدة مؤداها إيقاف العمل بمرسوم إلغاء الرقــيق وتجارته ، وأعلن انفصال السودان عن مصر ، وتعيين موظفين سودانيين في المناصب الهامة ، وتشكيل قوات عسكرية محلية ، وكذلك إعفاء الاهالي من متأخرات الضــرائب وتخفيضـــها في المستقبل ، وقد استهدف من ذلك تهدئة الأوضاع وكسب تأيــيد الســـودانيين وتسهيل مهمة الإنسحاب ، فكان لإعلان غوردون عن مهمته بهذا الشــكل نــتائج مدمــرة ، فقد استغل المهدي الإعلان عن سياسة الإخلاء ودعا الناس للإنضــمام للــثورة ، وأيقــن الزعماء السودانيين المتعاونين مع الأدارة المصرية انهم ســيتركون لانــتقام المهدي ، لذلك سارعوا إلي مبايعته، كما لم يلق غوردون ثقة كبار الــتجار والجلابيــن باعتباره دمر ثروتهم من الرقيق بلا رحمة واضطر غوردون إلي معالجة الموقف بالتهديد ، فكتب إلي المهدي يدعوه للتسليم مقابل أن يعترف به سلطاناً علــي كــردفان وإنهــاء الحرب ، فرد عليه المهدي بالرفض ، وعرض عليه اعتناق الإســلام وأرســل اليه جبة الأنصار ليلبسها ، فغضب غوردون وهدد بالقضاء علي المهــدي ، وبيــنما كــان غــوردون يطلب نجدة من حكومته ، ويقترح إرسال الزبير لمعاونــته في الحكم ، شرع خصمه العنيد في حصاره بالخرطوم سن جميع الجهات ، كمــا قطــع أنصـــاره خطــوط البرق فعزلت عن العالم ، وبات غوردون عاجزاً عن مغادرتها.

وكــان غوردون قد ألح علي حكومته في طلب مساعدة عسكرية ، وذلك لسحق المهدي وقواته ، وأعلن استبعاد سياسة الإخلاء كلية ، وهدد بالأستقالة ، لكن الحكومة البريطانــية التــي اتهمته بتضيع وقته ، ومخالفة تعليماتها ، عهدت إلي ولسلي ، الذي انتصــر علــي العرابيــن فــي التل الكبير ـــ بقيادة حملة لإنقاذ غوردون لكن القرار البريطانــي تأخــر إلــي يوليو ١٨٨٤، وغوردون محاصر منذ شهر مارس ، فضاع الوقــت ، بينما تحركت حملة الإنقاذ إلى " حلفا " فى نوفمبر ، وكانت مهمتهما تنحصر فــى مســاعدة غــوردون على ترك الخرطوم ، وتجنب الهجوم وكان سقوط بربر في يونــيو ١٨٨٤ قــد جعل سقوط الخرطوم وشيكا ، ورغم الانتصارات التي أحرزتها

حملـــة ولسلي فى طريقها للخرطوم ، إلا أنها وصلت بعد أيام من سقوطها ، فى أيدي المهــدي وأنصـــاره ، حيــث لقى غوردون مصرعه فى أواخر يناير ١٨٨٥ ، وكان سقوط الخرطوم مؤذناً ببدء السيطرة المهدية على السودان بأكمله .

وقـــد ترتـــب علـــى سقوط العاصمة انسحاب حملة الانقاذ ، وإخلاء ملحقات الســـودان ، وباتـــت الفرصة سانحة لتحقيق أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية ، في الأراضي التي أخليت ، وقد حاربت حملة الانقاذ وهي تتجه إلى السودان الشرقي عدة معـــارك لـــم تكـــن حاسمة ، فقررت الحكومة البريطانية وقف عملياتها العسكرية فى الســـودان ، وانســـحاب كافـــة القـــوات حـــتى وادي حلفا للدفاع عن مصر ، وحاول المهديـــون تعقب فلول الحملة المنسحبة ، فلم ينتصروا ، بينما توفى المهدي فى يونيو ١٨٨٥ ، لـــيدخل تاريخ المهدية فى مرحلة جديدة حاولت فيها أن تتحول من ثورة إلى دولة بعد سنوات أربع من الصراع المرير .

جـ - دولة المهدية فى عهد الخليفة :

اتســـعت دولة المهدية وضمت كافة أقاليم السودان ، فصار الســـــودان الغربي (كـــردفان ودارفـــور) يدين بالمهدية ، كذلك صارت بحر الغزال جزءاً من دولتهم ، وإن اضـــطرت للانسحاب منها بعد نحو عامين وتركتها نهباً للأطماع الأوروبية ، أما ســـنار فقد ظلت تقاوم فترة بعد سقوط الخرطوم ، حتى استسلمت للمهدية فى أغسطس ١٨٨٥ ، أمـــا أقالـــيم السودان الشرقي فكانت قد استسلمت بين ابريل ومايو ١٨٨٤ ، كمـــا دخلـــت كســـلا فى حوزة المهدية فى أواخر نفس العام ، أما أقاليم ساحل البحر الأحمـــر والصومال فلم تمتد إليها دولة المهدية نظراً لبعدها عن قلب الدولة ولحاجتها إلى قوة بحرية تفتقر إليها الدولة الجديدة ، وهكذا تم إخلاء السودان وملحقاته ، فشملت دولة المهدية السودان ، أما الملحقات فقد تقاسمته الدول الأوروبية ، لعجز المهدية عن المحافظة عليها بسبب اتساعها وبسبب التسابق الاستعماري المحموم لاحتلالها .

وقد حدثت هذه التطورات الأخيرة فى عهد خليفة المهدي ، عبد الله التعايشي ، الـــذي كـــان ساعده الأيمن وخليفته فى أول وآخر حكومة أقامتها المهدية ، ولما كانت المهديـــة التـــي بدأت كفورات دينية متلاحقة وتحولت إلى ثورة ، تعتمد بشكل أساسي علـــى مقـــدرة وسمعة محمد المهدي كزعيم ديني ، تلك الزعامة الشخصية التي أغنت عـــن التنظـــيم ، فـــإن وفـــاة المهدي قد أفقد الحركة روحها الدافعة والمؤثرة ، وباتت الحـــركة ، وقد صارت دولة كبيرة ، تحتاج إلى تنظيم كفء يكفل بقاءها ، كما تحتاج إلـــى سلطة قوية وعقلية رجل دولة ، تعوض فقدانها لزعيمها الروحي ، كما أنه بوفاة المهـــدي فـــترت الحماســـة الدينية ، خاصة وأن الكثير من ادعاءاته ، لم تتحقق خلال حـــياته ، فـــلا هو غزا مصر ، ولا فتح مكة ، كما لم يمهله القدر ليختبر قدرته على استبدال سياسة التعمير والإنشاء ، بأساليب الثورة وإثارة المشاعر الدينية ، فضلاً عن كونـــه كـــان يجمع فى شخصه الزعامة الدينية والسلطة السياسية ، وهذا ما افتقر إليه خليفته التعايشي .

والثابت أن الخليفة التعايشي ، الذي حكم دولة المهدية نحو ثلاث عشرة ســـــنة (٨٥ – ١٨٩٨) قـــد أوجـــد نظاماً يعتمد على تركيز السلطة فى يده ، فصار يهيمن علـــى الإدارة المركـــزية فـــى أم درمان ، وقد اتخذها عاصمة له ، واعتمد بقاؤه في الســـلطة على الإستناد إلى نوع من الحكم الفردي ، يمارس الطغيان والظلم ، واعتبر ذلك ضرورياً فى نظر مؤيديه للإحتفاظ بالسلطة أمام منافسيه ، وقد ترتب على النظام الحكومـــي الـــذي أوجـــد التعايشي ، انتكاس الأوضاع الاجتماعية وعودة إلى ما يشبه الإقطـــاع الشـــرقي ، وقد استبدل بالنظام الضريبي جباية الزكاة والعشور ، وتحصيل الإتاوات ، كما بسط سيادته على السلطة القضائية .

وقد أحدثت الأوضاع السابقة سخطاً عاماً ، حتى لم يعد يؤيد الخليفة سوى أهل الغـــرب ، وهـــم عشـــيرته مـــن البقارة ، والمستفيدين من النظام القائم ، وإذا كان قد اســـتطاع أن يحكـــم طوال هذه المدة فإنما على أساس السلطة المطلقة ، والقدرة على الاحتفاظ بها ، فضلاً عن أنه أقام جهازاً حكومياً أمكنه أن يؤدي المهام الموكولة إليه ،

غـــير أن انصـــراف التعايشـــي ونظامه إلى القضاء على خصومه الداخليين قد استنفد الكثير من قوته ، حتى بات عاجزاً عن مواجهة الأخطار الخارجية المحدقة بدولته .

وقـــد ألغـــى التعايشي النظام الذي وضعه المهدي لاستخلافه ، حين كان قد سمي فى عهده أربعة خلفاء جعلهم بترتيب الخلفاء الراشدين ، وكان التعايشي أولهم ، إلا أن الخليفة أراد أن يستأثر بالحكم والخلافة لإبنه الأكبر من بعده ، فمهد فى الخفاء لتجريد الخلفـــاء الآخرين من كل سلطة فى أيديهم هم وأنصارهم ، كما اتخذ إجراءات صارمة وعنـــيفة لتوطـــيد ســـلطانه الداخلي واستطاع تحطيم نفوذ الأشراف من آل المهدي ، وقضـــى علـــى قـــبائل الكبابيش ورفاعة والبطاحين وغيرهم ، كما نحى وأقصى قادة الجيش والحكام وملأ مناصب الجيش والإدارة بأتباعه وأقربائه ، واستطاع تصفية فتنة معـــروفة قـــام بها الأشراف للقضاء عليه فى نوفمبر ١٨٩١ ، ومع ذلك كله ظل يبشر بدعوة المهدية ، فبنى قبة فوق قبة المهدي بأم درمان ، ودعا الناس إلى الحج إليها منذ عام ١٨٨٨ ، مستهدفاً من ذلك أغراضاً سياسية رغم فتور الحماس الديني .

ومـــن الملاحـــظ أن الخليفة التعايشي سعى تحت ستار نشر المهدية إلى الحصول علـــى اعـــتراف الرؤساء والأمراء والسلاطين المجاورين له بحكومته ، فأرسل كتبه يدعـــو إلـــى المهديـــة والجهاد قبائل الحجاز وأهل المدينة ، وقبيلة قريش ، وكتب إلى السلطان عبد الحميد الثاني ، والملكة فكتوريا ملكة الإنجليز ، يدعوهم لاعتناق المهدية (قبل أن تطأ جيوشه بلادهم وتنتقم منهم) !! .

أمـــا حروبه وعلاقاته الخارجية فلم يكن موفقاً فيها أبداً ، فرغم دخوله فى حرب مع الحبشة وإحرازه انتصاراً فى معركة القلابات فى مارس ١٨٨٩ ، إلا أنه دفع ثمناً باهظاً لهذا النصر ، الذي كبده خسائر فادحة ، حيث فقد أقدر قواده ، وانعدم الأمل فى أى تفـــاهم مـــع الحبشة ، ثم أخذته نشوة النصر فأخذ يعد العدة لغزو مصر ، وكانت حملة النجومي الشهيرة التي خرجت من دنقلة فى مايو ١٨٨٩ ، لكن الإنجليز استعدوا لملاقاتهـــا حيث قاد الحملة المقابلة ، سردار الجيش المصري " الكولونيل جرانفيل " ،

الــذي أرسل للنجومي ، يدعوه للتسليم ، فرد النجومي بأنه يريد الإستيلاء على مصر بأكملهــا ، ثم دعاه للتسليم واعتناق المهدية ، وذكره بمصير هيكس وغوردون ، ولكن التقى الجمعان عند (توشكى) فى معركة لم تستمر لأكثر من خمس ساعات لقي فيها الدراويــش هــزيمة مــنكرة وقتل النجومي ، وتحطمت آمال الخليفة فى فتح مصر ، ووصف اللورد كرومر انتصار توشكى بأنه " فقاعة " المهدية !..

ولــم يكــن الخلــيفة أكثر توفيقاً فى حروبه مع الحامية الموجودة فى سواكن التي قــررت ســلطات الإحــتلال البريطانــي الإحــتفاظ بها فى السودان الشرقي ، فهزم الدراويش بقيادة عثمان دقنه هزيمة ساحقة فى فبراير ١٨٩١ ، ثم كانت معركة طوكر مــن المعــارك الفاصلة ، حيث سقطت فى أيدي السلطات الحكومية فى سواكن ، وتم على أثر ذلك إجلاء قوات الدراويش المتبقية عن السودان الشرقي تقريباً .

وقــد اشــتبكت جيوش الخليفة كذلك مع الإيطاليين الذين كانوا قد استولوا على مصــوع منذ عام ١٨٨٥ مما جعلهم مصدر خطر على دولته ، وكان هذا الأمر واحداً مــن أســباب تقرير بريطانيا استرجاع السودان ، فضلاً عن خشيتها أن تستولي إحدى الــدول علــى منابع النيل ، مما يشكل خطراً على الوجود البريطاني ذاته فى مصر ، وممــا يضــر بمصــالح بريطانــيا فــى أفريقيا الشرقية والوسطى ، ومن هنا قررت اســترجاع الســودان ، علــى أساس أنها لم تعترف بحكومة التعايشي ، أو بأن مصر فقــدت حقــوق الســيادة علــى السودان ، بسبب إخلائها له ، تلك الحقوق التي رأت بريطانيا ، أنها لم تلغ وإنما تعطلت مؤقتاً .

وفــى آخــر الأمر عجزت حكومة التعايشي عن أن تنشئ دولة وطنية حديثة مســتقلة تعــترف الدول بكيانها ، وتحترم سيادتها داخل حدودها ، وكان الخليفة نفسه مســئولاً عــن إضــاعة فرصة إنشاء دولة مهدية قوية ومستقرة لإصراره على تنفيذ برنامج التوسع الذي أعده سلفه ، فانتهى الأمر بهزيمته وعجزه عن الإحتفاظ بأطراف دولــته ، فطمعت فيها الدول الأوروبية ، واقتسمتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة

بيـن عامـي ٨٢ – ١٨٩٢ ، فاستولى ليوبولد الثاني ملك بلجيكا على قسم من أملاك خـط الإستواء ، كما أسس الإيطاليون على أنقاض السودان الشرقي مستعمرة إرتريا ، ثـم الصـومال الإيطالي ، واستولت الحبشة على هرر ، وأسس الفرنسيون الصومال الفرنسـي وتوغلوا فى بحر الغزال ، وأنشأ الإنجليز الصومال الإنجليزي ، ثم أوغنده على أنقاض مديرية خط الإستواء ، هكذا ضاعت ملحقات مصر والسودان .

د – استرجاع السودان :

رأيـنا أن إيطالـيا نجحـت فى إنشاء مستعمرة لها فى إرتريا منذ عام ١٨٩٠ فأثار ذلك القلق بريطانيا من توسع إيطاليا فى النيل الأعلى والسودان ، كما أن سيطرة المهديـة علـى شـرق السودان بما فيه طوكر والقلابات ، قد أسفر عن تنشيط تجارة الرقيق فى البحر الأحمر ، ثم استطاع الإيطاليون هزيمة حملة مهدية على إرتريا عام ١٨٩٣ ومهدوا بذلك لسقوط كسلا فى أيديهم .

وفـى أعقـاب فشـل غوردون وهزيمته ازداد التسابق الأوروبي الإستعماري للإسـتيلاء على السودان وأعالي النيل ، فنشطت كلاً من إيطاليا وفرنسا وألمانيا ، بل والحبشـة ، بعـد إخلاء السودان ، والثابت أن بريطانيا عارضت ذلك بشدة لأنها تريد ضـم هذه الممتلكات إلى إمبراطوريتها الأفريقية ، التي ستمتد من البحر المتوسط حتى رأس الـرجاء الصـالح ، لذلك سعت للحيلولة دون وقوع الأقاليم السودانية ، فى أيدي دولـة أوروبـية تهدد وجودها فى وادي النيل ، وتتحكم فى مياهه ، وتضر بمشروعها الإستعماري فى أفريقيا .

وقـد نجحت بريطانيا فى منع توغل فرنسا وإيطاليا والحبشة فى أعالي النيل من جهـة الـبحر الأحمـر ، فتغاضـت فى البداية عن نشاط إيطاليا فى إرتريا وكسلا ، وأقنعـتها بـأن السـودان جزء من الدولة العثمانية وتابع لمصر ثم تفاهمت مع ألمانيا لإبعادهـا عن وادي النيل بصفقة سمحت لألمانيا بالامتداد بمتلكاتها فى الكاميرون حتى

بحـــيرة تشاد ، وحتى الكونغو البلجيكي، وذلك لقطع الطريق على فرنسا للوصول إلى حـــوض النيل ، لكن فرنسا اتفقت مع ملك بلجيكا على تعديل الحدود لصالح ممتلكاتها فى أفريقيا الإستوائية فأصبح طريقها إلى بحر الغزال مفتوحاً .

والمعـــروف أن فرنســـا كانـــت تعارض المشروع الإستعماري البريطاني الذي يخـــترق القارة الأفريقية بخط طولي من المستعمرات البريطانية " من الإسكندرية إلى الكـــاب " ، لذلك خططت هي الأخرى لمشروع وصل ساحل المحيط الأطلسي بساحل الـــبحر الأحمـــر بخـــط عرضـــي من المستعمرات الفرنسية ، وقد اقتضى ذلك ربط الممـــتلكات الأفريقـــية ، فـــى شرق أفريقيا وغربها عن طريق أعالي النيل ، ومن هنا كانـــت حملـــتها على فاشودة تلك التي اصطدمت بالحملة الإنجليزية عام ١٨٩٨ ، فيما يعرف (بحادث فاشودة) الذي اصطدمت فيه مطامع الدولتين الإستعماريتين .

ولكـــن هـــزيمة إيطاليا أمام الحبشة فى موقعة عدوة (١٨٩٦) قد فتح الطريق أمـــام الفرنسيين لأعالي النيل من جهة الشرق ، فاستنجدت إيطاليا ببريطانيا ، غير أن ازديـــاد ضـــغط المهديين على كسلا ، وانهيار مقاومة الإيطاليين كان يعني المزيد من قوة المهدية ، ومتابعتها الضغط على سواكن ، وكان يزيد من أهمية المهدية وجيوشها على الحدود الشمالية مع مصر .

لذلـــك قـــررت بريطانيا التدخل ليس فقط لمعاونة إيطاليا ومنع المهدية من إحراز أيـــة نجاحـــات ، وإنما أيضاً لتثبيت النفوذ البريطاني باتجاه نهر النيل جنوباً ، وقد زاد مـــن تحمـــس بريطانيا للتدخل أن عناصر سودانية أرسلت عرائض للحكومة المصرية تطلـــب إليها التدخل لإسترجاع السودان وتخليصها من حكم الخليفة التعايشي ، و كان ذلـــك عـــام ١٨٨٦ مـــن جانـــب بعـــض وجهاء كردفان والكبابيش ، حيث أوضحت العـــرائض أن القبائل على استعداد للمقاومة ، بينما كانت الصحافة البريطانية منذ عام ١٨٨٨ تـــتحدث عن ضرورة استعادة دنقلة والقيام بعمليات عسكرية فى السودان وفى مصـــر ، وقـــد بحثـــت هـــذه الآراء من قبل السلطات العسكرية البريطانية ورؤى أن

اســترجاع دنقلــة لا يكفي ، وأنه لابد من التقدم إلى الخرطوم ، وكان رئيس الوزراء المصـــري ، ريـــاض باشـــا يؤيــد الاسترجاع ، ولكنه كان يدرك الصعوبات المالية والعســكرية وراء ذلــك ، بيــنما كان اللورد كرومر ، المعتمد البريطاني فى مصر ، يـــرى أن تمــتد عملــيات اســترداد الخرطوم إلى سنار وكردفان والقضاء على دولة المهدية نهائياً .

* * *

وهكــذا تقـــرر استرجاع السودان وعهد إلى كتشنر بهذه المهمة باعتباره سردار الجيش المصري ، فتقدم بالجيش الذي يرأسه الضباط الإنجليز ، فى شكل حملة مدربة تدريـــباً حديــثاً ، وقد قامت فى البداية بإنشاء خط حديدي على طول نهر النيل لتسهيل مهمتها ، ثم وصلت إلى دنقلة وبربر ، اللتان أخلاهما قائد حاميتيهما من قبل الخليفة ، دون مقاومـــة فـــى ســبتمبر عـــام ١٨٩٦ ، وما لبث كتشنر أن اكتشف أن مواصلة الـــزحف نحوالخـــرطوم يفوق إمكانيات جيشه والحكومة المصرية ، فتأجل الزحف ، لكـــن ازدياد نشاط فرنسا فى أعالي النيل ، وتحول المهدية إلى الهجوم ، أقنع الحكومة البريطانية بإصدار أوامرها لكتشنر باستئناف الزحف .

وفى ابريل ١٨٩٨ دارت معركة حامية عند عطبرة انتصر فيها جيش كتشنر ، وصـــار الطريق إلى أم درمان مفتوحاً ، بينما عزم الخليفة على تعزيز حامياته للدفاع عـــن عاصــمته ، فجند جيشاً قوياً وأقام حصوناً على الشواطئ ، ثم تحرك على رأس جيشـــه إلـــى " كـــرري " لكـــن كتشنر تصدى له بجيش درب تدريباً حديثاً وبأسلحة متطورة، ومع ذلك انتصر بصعوبة بالغة ، والمعروف أن معركة كرري سجلت نهاية الدولـــة المهدية فى السودان ، وكانت معركة غير متكافئة فى الواقع ، دارت بين جيش قـــوي حديـــث ومـــدرب ، وبين جيش لا يتميز إلا بروح عالية من الحماسة الدينية ، ودخـــل كتشـــنر بجيشه أم درمان واستباحها وهدم قبة المهدي وخليفته فى سبتمبر عام ١٨٩٨ .

ولم يلبث الخليفة أن توجه مع بقايا جيشه إلى كردفان لمواصلة النضال ، يتبعه فــرقة مــن جيش كتشنر لكنها عجزت عن اللحاق به ، ثم وصل الخليفة إلى " قدير " التــي كانــت دار الهجــرة الأولى للمهدية ، ثم اتجه شمالاً لمهاجمة أم درمان ، لكنه اصــطدم بحملة يقودها القائد البريطاني (وينجت) قرب آبا ، فى نوفمبر عام ١٨٩٩، حيــث قــتل الخلــيفة عــبد الله التعايشي ومعه أكثر أنصاره وسلم الباقون ، وسقطت الأبــيض آخر معاقل المهدية ، وبهذه النهاية المأساوية انتهت زعامة المهدية ، بعد أن سقطت دولتها قبل ذلك بنحو عام .

واصــل كتشــنر زحف جيشه المنتصر إلى الجنوب وبلغ فاشودة فى سبتمبر ١٨٩٨ ، فوجــد الضابط الفرنسي مارشان قد سبقه إلى هناك ببعض جيشه ورفع العلم الفرنســي علــى أنقــاض القلعة المصرية هناك ، فأصر كتشنر فى مقابلة صاخبة مع مارشــان علــى إخــلاء المدينة من الفرنسيين ورفع العلم المصري عليها وأنه ملزم بإخلائهــا باســم الخديو ، ثم رفع العلم المصري عليها ، وحظر وصول أية إمدادات إلــيها ثــم عسكر عند ملتقى النيل الأبيض بنهر السوباط مهدداً القوة الفرنسية ، وكاد الموقــف أن يصــل بالدولتيــن إلى حالة حرب ، لولا أن فرنسا تراجعت ومالت إلى الــتفاهم بعــد أن رأت أن الأخطار الألمانية على حدودها ، تحتم عليها تفادي الحرب مع بريطانيا .

وهكــذا انتصرت وجهة نظر بريطانيا بعد أن أكدت حق مصر فى السيادة علــى الســودان ، قبل الثورة المهدية وأثناءها ، وقرنت ذلك بالحق الناجم عن هزيمة المهديــة ، واســترجاع السودان ، لكن حادث فاشودة يعكس الصراع الذي تفجر بين بريطانيا وفرنسا بشأن استعمار أفريقيا وأعالي النيل ، وبشأن المسألة المصرية ذاتها ، وبــات واضحاً أن فرنسا ليس بوسعها مناوأة بريطانيا ، كما أكد إذعانها وتراجعها فى فاشــودة حقــوق مصر فى السيادة على السودان ، وقد كان موقف فرنسا صدمة قوية للحــركة الوطنية المصرية ، التي كانت تأمل فى معاونة فرنسا لإجلاء الإنجليز عن مصر ، كما دلَّ الحادث أيضاً على نية بقاء الإحتلال البريطاني لمصر والسودان .

* * *

المعروف أنه خلال تقدم الجيش المصري نحو دنقلة كان يتحرك باسم الخديو ، الـــذي كـــان يحمـــل لقـــب " خديو مصر والسودان " ، وكان الجيش يتقدم لاسترجاع ممـــتلكات الخديويـــة ، ولذلـــك رفع العلم المصري على كل من دنقلة وبربر وكسلا ، ولكـــن رئـــيس الـــوزراء البريطاني أبلغ اللورد كرومر بأنه يخشى بأن يثير السلطان العثمانـــي حقوق سيادته على مصر بتحريض من فرنسا ، لذلك أمر كرومر برفع العلم البريطانـــي بجانـــب العلـــم المصري فوق الخرطوم عند احتلالها ، ثم في بقية أنحاء الســـودان ، لـــيكون بمـــثابة إعلان أن الفتح تم على يد الدولتين وبقوتهما معاً ، ورفع كتشـــنر العلمين على سراي الحكمدارية بالخرطوم ، رغم أنه ألقى خطاباً بوصفه قائد عـــام حملة السودان وسردار الجيش ، ذكر فيه أن حملة استرجاع السودان كانت باسم الخديو وحكومته ولمصلحة مصر وحدها ، ولم يشر إلى دولته .

وعندما زار كرومر أم درمان في يناير ١٨٩٩ وتحدث إلى السودانيين ، صرح بأنهم سيحكمون في المستقبل باسم ملكة إنجلترا وخديو مصر ، وأن النائب الوحيد في الســـودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية ، سيكون سعادة السردار ، وهكذا بات واضـــحاً أن الســـودان قـــد خـــرج في الواقع عن سيادة مصر ليدخل في دائرة النفوذ البريطانـــي رسمياً وعلانية ، وصار يتولى إدارته جنرال بريطاني ، يتلقى أوامره من معـــتمد بريطانـــيا فـــي مصر ، ولم يجد كرومر ما يسوغ اشتراك بريطانيا في حكم الســـودان وإدارته إلا ترديد نغمة أن الحكم المصري ومفاسده هو الذي أدى إلى الثورة المهديـــة ، وأن المهدية ستعود مرة أخرى إذا حكمت مصر السودان منفردة ، ومن ثم فليس هناك بد من أن تكون بريطانيا صاحبة السلطة العليا في السودان .

وقد استاء المصريون والسودانيون من الموقف البريطاني ، وبات واضحاً أن بريطانـــيا قد اعتزمت كف يد مصر نهائياً عن إدارة السودان ، بعد استرجاعه ، ثم لم تلبـــث الحكومـــة البريطانـــية أن أبلغت الحكومة المصرية رسمياً ، أن لبريطانيا حق الإشـــتراك فـــي إدارة السودان ، لما ضحت فيه من المال والرجال ، وهو البلاغ الذي

مهـدت بـه الحكومة البريطانية ، لعقد اتفاق الحكم الثنائي (الإنجليزي – المصري) للسودان فى ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩ .

وقـد ضـمن الإتفاق الغلبة لبريطانيا فى كل الأمور ، بحكم اشتراك قواتها فى اسـترجاع السودان ، ومن ثم يجب أن تتسلم زمام الأمور فى إدارة السودان وألا تقوم الحكومـة المصـرية بـأي تصرف بالنسبة للسودان يتعارض مع رغبات بريطانيا ، ورغـم أن الإتفاقية جعلت إدارة السودان من الناحية الاسمية ثنائية إلا أن الحاكم العام ومجلـس مستشاريه ، وحكام المديريات ومفتشوا النواحي كانوا من الضباط الإنجليز ، وتركـت الوظـائف الصـغرى للمصريين ، واقتصر دور مصر على سد العجز فى ميزانـية السـودان ، وهكـذا وضـع كرومر ، بمعاونة المستشار القضائي للحكومة المصـرية ، وهـو إنجليزي ، مشروع الإتفاقية ، التي يتولى الإنجليز بموجبها الحكم ويتولى المصريون الدفع !..

وعلـى الأسـس السـابقة وضعت نصوص الإتفاقية فى شكل يضمن سيطرة بريطانـيا الكاملـة ، وقـد أكدت مقدمة الإتفاقية اشتراك بريطانيا فى إدارة السودان ، استناداً إلى (حق الفتح) وكانت أهم مادة فيها هي تفويض الحاكم العام الرياسة العليا، المدنـية والعسـكرية ، فـى السودان ، وأن بريطانيا هي التي ترشح لمنصب الحاكم العام، وأن مصر هي التي تعينه ، وأنه لا يجوز عزله إلا بموافقة الدولتين .. الخ .

ورغـم أن الخديو عباس حلمي الثاني اعتبر أنه لا يجوز للحكومة المصرية توقـيع اتفاقـية كهذه ، واعتبرها اعتداء على السيادة العثمانية ، إلا أن مجلس الوزراء المصـري وافـق علـيها ، ووقعهـا وزير الخارجية بطرس غالي باشا ، مع اللورد كرومـر ، وقوبلـت الإتفاقية فى مصر بعاصفة شديدة من الاستنكار من جانب القوى الموطنـية ، وكـان كتشـنر أول مـن تولى منصب حاكم عام السودان ، وإن احتفظ بوظيفـته كسردار للجيش المصري هناك ، وأياً كانت نتائج هذه الإتفاقية على كل من مصـر والسودان ، ونمو الحركة الوطنية فيهما لمقاومة الإنجليز ، فإن الإتفاقية ختمت

صفحة هامة من تاريخ السودان الحديث ، وفتحت صفحة جديدة انفردت فيها بريطانيا بالســيطرة والحكــم ، ليس على السودان وحده ، وإنما على مصر قبله ، منذ احتلالها لها عام ١٨٨٢ .

* * *

الباب الثالث

فصول فى التاريخ المعاصر



الفصل التاسع

الأحـــزاب والحــركة الــوطنية

حتى الحرب الأولى



الفصل التاسع

الأحزاب والحركة الوطنية حتى الحرب الأولى

كـــان لابد للحركة الوطنية وقد شملها إطار واحد أن يبرز فيها أكثر من اتجاه على النحو الذى ظهرت به تكوينات عام ١٩٠٧ الحزبية نتيجة لاختلاف المصالح لدى عناصـــرها مـــن ناحـــية وتأثير الأحداث التى مرت بمصر من ناحية أخرى ، وجدير بالذكـــر أن نقاط الخلاف بين اتجاهى مصطفى كامل ، الذى يعتبر بحق باعث الوطنية المصـــرية بعد الاحتلال البريطانى ، وأنصاره ، وبين جماعة الشيخ محمد عبده لم تكن حـــادة مـــنذ مطلع القرن العشرين فقد كان محمد فريد – وهو من أبرز زعماء الموجة الثانـــية للحـــركة الوطنـــية ، وأشدهم تطرفا فى نظر الإنجليز يرى أن مصر محتاجة لمساعدة الإنجليز وكذلك يتحدث مصطفى كامل عن تأخر المصريين ويرى أن المسألة المصـــرية ليست هى وحدها مسألة الاحتلال ، ويسأل الإنجليز الوفاء بوعد " دفرين " بـــالجلاء عـــن مصر ، ويبدى اهتماما بالإصلاح التعليمى والمجلس النيابى ربما يفوق اهـــتمامه بقضـــية الجلاء ، كما كانت صحيفة " اللواء " تنادى بأن مصر للمصريين ، وأنـــه لا يوجد مصرى جدير بأن يسمى مصريا يرضى لنفسه أو لقومه أن تفقد مصر اســـتقلالها الداخلـــى الذى قبلته تركيا وضمنته دول أوربا ، وكانت هذه المسائل بعينها محور اهتمام جماعة الشيخ محمد عبده .

ولكـــن عـــندما برز اتجاه كل من هاتين الجماعتين – مصطفى كامل ومحمد عبده – بشكل واضح ، وتجمع داخل إطار حزبى عبر من خلاله عن موقفه من القوى السياســـية وتصوره لأسلوب الكفاح الوطنى ، بدأت العلاقات بين هذين الاتجاهين تتخذ شـــكلا جديـــدا أثر فيه تكوين كل منهما تأثيرا واضحا .. وسوف نتحدث عن الحزبين اللذيـــن كونهما أنصار هذين الاتجاهين ، وهما الحزب الوطنى وحزب الأمة بشيء من التفصيل ومن خلال ذلك يبرز لنا الفرق بين أسلوب كل منهما وطريقة معالجته لقضية الاحـــتلال ولقضـــايا الإصـــلاح ، متخذين منهما نموذجا للأحزاب المصرية فـــى تلك

الفـــترة ، وباعتبارها بحق أكبر هذه الأحزاب ، كما وكيفا ولأنهما قادا الحركة الوطنية الشابة حتى بلغت قمة نضجها الثورى عام ١٩١٩ .

أمـــا الحـــزب الوطنى المصرى الذى أسسه مصطفى كامل ، فهو يختلف عن تلك المحاولة الحزبية التى تسمت بذلك الاسم قبيل وإبان الثورة العرابية والتى تطورت بعـــد أن كانت مجرد جمعية فى حلوان ، فهذا الحزب الجديد يمتلك من أدوات الحزبية الكثـــير فقـــد كانـــت له صـــحف تنطق باسمه ، أهمها صحيفة " اللواء " بالإضافة إلى صحيفتين إحداهما إنجليزية والأخرى فرنسية ، وله برنامج وطنى معلن ومعروف كما أنـــه امتلك أجهزة تنظيمية إدارية ولجانا شعبية واسعة . والجدير بالذكر أن هذا الحزب يعتـــبر اتجاها أو تيارا وطنيا كان موجودا قبل أن يتم إعلانه كحزب سياسى فى أكتوبر عـــام ١٩٠٧ ، وقـــد مـــرت بنا العوامل التى أدت إلى ظهوره مع غيره من الأحزاب المصـــرية ، بـــيد أن الســـبب المباشر الذى أدى إلى إعلان الحزب الوطنى عن نفسه كحـــزب سياسى فى هذه الفترة بالذات هو إعلان حزب الأمة عن قيامه قبل ذلك بشهر ، أى فـــى سبتمبر ١٩٠٧ ، حيث رأت زعامات الحزب الوطنى أنه ليس هناك بد من أن تعلن قيام الحزب ونشر برنامجه .

لقـــد تخـــوف مصطفى كامل من أن عدم وجود هيكل تنظيمى للحزب سيؤدى إلـــى انصراف أنصاره عنه وانخراطهم فى التنظيمات الأخرى التى بدأت فى الإعلان عـــن نفســـها فأعلـــن الحـــزب عن نفسه فى صحيفة " اللواء " وصحيفتيه الإنجليزية والفرنســـية ، وألقـــى مصطفى كامل خطبة شهيرة فى الإسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ أعلـــن فـــيها عن تأسيس الحزب وقدم برنامجه الذى احتوى عشرة بنود رئيسية تمـــثل بلـــورة للآراء التى آمنت بها جماعة مصطفى منذ وجودها ، وتتضمن المطالبة باســـتقلال مصر كما قررته تسوية لندن عام ١٨٤٠ – ١٨٤١ ذلك الاستقلال الضامن عـــرش مصر لأسرة محمد على والضامن لاستقلال البلاد الداخلى ، والمطالبة بحكومة دســـتورية مسؤولة أمام مجلس نيابى تام السلطة واحترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالـــية الـــتى ارتبطـــت بها حكومة مصر والعمل على نشر التعليم على أساس وطنى

بحيــث يــنال الفقراء النصيب الأوفر منه وتأسيس الكليات فى البلاد وإرسال البعثات التعليمــية إلـــى أوربـــا ، وفـــتح المدارس الليلية للصناع والعمال وكذا ترقية الزراعة والصناعة والتجارة والعمل لاستقلال الأمة علميا واقتصاديا .

تلـــك هـــى أهـــم نقاط هذا البرنامج ، وهـــى كـــما نـــرى تتميز بالوضوح ، وترتـــب المشاكل المصرية حسب أهميتها مـــن وجهة نظر الحزب ، فهى تضع على رأســـها قضية استقلال مصر ، بينما احتلت قضية الدستور المركز الثانى من اهتمامات الحـــزب ، وكانـــت وســـائل الحزب الوطنى فى تنفيذ برنامجه تنحصر فى بث الروح الوطنـــية الصـــحيحة والشـــهامة والإقدام فى الأمة وإعلاء ملكتها وإيجاد حب السؤدد والـــرفعة " فإذا تمكنت هذه الروح من كل مصرى وفتحت المدارس العلمية والصناعية والـــتجارية والزراعية واتحدت الأمة وازدادت ثروتها ، واضطرت إنجلترا يومئذ لأن تتفق معها إلى الجلاء " كما يقول مصطفى كامل فى خطبة إعلان الحزب .

وإن كـــان الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل قد نبذ هذا الأسلوب بشكل عملـــى فتبـــنى أســـاليب عنـــيفة مـــن المقاومة السلبية والتحريض على الاضطرابات والمظاهـــرات وإنشـــاء الجمعيات السرية وغيرها ، فعوملت جرائده بالحذف والتعطيل والإغـــلاق ، وحوكم الكثير من زعمائه وشرد الكثيرون منهم نتيجة اشتداد حملاتهم فى الصـــحف وفـــى خطبهم على الوجود الاحتلالى . لقد مات مصطفى كامل ولم يجاوز الثلاثيـــن بقليل بعد أن أتم بناء الحزب التنظيمى وترك أثرا فى شباب جيله لا يمحى ، حتى أنه يعتبر بحق كما قلنا باعث تلك النهضة الوطنية العظيمة التى شهدتها البلاد فى العقديـــن الأولين للقرن العشرين ، لقد بدأ بتذكير المصريين بماضيهم وجلال تاريخهم وعظمـــته وكـــان فـــى الكتابة والخطابة سهلا لا يشق على العامة وأنصاف المتعلمين وأشـــياعهم ، ومما يسر له التأثير فى النفوس أنه كان عاطفيا رقيقا فجرت خطبه على الألســـن وكأنهـــا أناشيد وأغان ، فجاء وصفه لحب الوطن بلغة وتأثير لم يصدرا حتى ذلـــك الوقت إلا عن النساك المتدينين ، لقد أعجب بفرنسا وتأثر بها إلى أبعد الحدود ،

ومـــن ثـــم كانـــت علاقاته بجوليت آدم التى كان لها مركز مرموق فى الدوائر الأدبية والسياسية الفرنسية واشتهرت بمقتها للإنجليز وللسياسة الإنجليزية .

ويحلـــل الدكـــتور أحمد عـــبد الرحيم مصطفى شخصية مصطفى كـــامل (*) فـــيذكر أنـــه كـــان بلا منازع أول مصرى اكتمل لديه الوعى المصرى فأداه تأدية من يشـــعر بمعـــناه شـــعورا لا تـــردد فيه ، وهو أقرب إلى اتجاه مفكرى مصر فى القرن العشـــرين مـــنه إلـــى اتجاه سابقيه ، مع رومانسية حادة تكاد تصل به إلى ما يتميز به الفرنســـيون من تجسيم لمفهوم الوطن وكأنه شخص ماثل لا معنى مجرد ، وإلى التغنى بمصر والمصريين فى شاعرية دفاقة أثرت كثيرا فى جيل الشباب من طلاب المدارس الـــثانوية والعالية ، الذين أعجبوا بالزعيم الشاب فانضموا للحزب ومن هنا كان الحزب الوطـــنى هـــو الوحـــيد بيـــن أحزاب مصر التى عاصرته ، الذى تميز بلجانه الشبابية والطلابـــية التى انخرطت فى صفوفه ، صحيح أن معظم زعماء الحزب تقريبا ينتمون إلـــى فئـــتى كبار ملاك الأراضى والمهنيين مع غلبة المحامين عليهم ، بيد أن الشباب كانوا من أهم خصائص هذا الحزب فلم يزد عمر أى مسؤول فيه خلال فترة ازدهاره، عن خمسين عاما كما كان الطلاب يمثلون جزءا رئيسيا فى صفوف الحزب وتنظيماته وأجهزته الفرعية ومن باب أولى جمعياته السرية .

وكانـــت صحيفة اللواء تؤكد دائما " أن الحزب الوطنى هو الأمة المصرية من فتيانها إلى شيوخها عدا الجماعات التى تتألف منها الأحزاب الأخرى " ، كما انفرد هذا الحـــزب مـــن الناحية التنظيمية بظاهرة فاقت معاصريه من الأحزاب المصرية ، وهى ظاهـــرة انتشار تنظيماته من القاهرة والإسكندرية إلى الأقاليم ، بل والمدن الرئيسية فى أوربـــا ، وكان زعيمه شخصية مسيطرة داخل الحزب قولا وعملا بدرجة تحول معها زمـــلاؤه إلـــى أتباع مخلصين ، لا قادة لهم كياناتهم ومن أبرز شخصيات هذا الحزب محمد فريد وعلى فهمى كامل وعبد العزيز جاويش وغيرهم .

(*) تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة .

ويســـجل لـــنا الدكتور يونان لبيب فى كتابه عن الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ تلخيصـــا سريعا لدور الحزب الوطنى فى الحياة السياسية بعد تأسيسه فى نهاية عـــام ١٩٠٧ فيقول أن الحزب تأثر دوره بثلاثة أحداث على جانب كبير من الأهمية : أولهـــا حلول سياسة الوفاق بين الخديو عباس الثانى وبين المعتمد البريطانى الجديد فى مصـــر وهـــو السير إلدون جورست ، وكـــانت علاقته بسلفه (كرومر) علاقة خوف ونزاع دائم ، وقد نتج عن الوفاق بين عباس وجورست أن اتحدت السلطة ضد الحركة الوطنـــية ، وثانيها وفاة مؤسس الحزب مصطفى كامل فى فبراير عام ١٩٠٨ أى نحو أربعـــة أشهر من تأسيس الحزب ، وثالثها حدوث انقلاب دستورى فى تركيا فى يوليو مـــن نفس العام أنهى نظام السلطان عبد الحميد الثانى الاستبدادى ، وبروز دور جماعة تركـــيا الفتاة فى السلطة ، تلك الجماعة التى أشاحت بوجهها عن مصر وقضيتها وكان الحزب الوطنى يأمل فى تركيا خيرا .

وقـــد أدت هـــذه الأحداث فـــى مجموعها إلـــى اشتداد حـــدة الصراع بيـــن الســـلطتين الشـــرعية (الخديـــوى) والفعلـــية (الاحتلال) من جانب ، وبين الحزب الوطـــنى مـــن جانب آخر خاصة بعد أن تزعم الحزب حركة قوية للمطالبة بالدستور وبعـــد أن اشـــتدت لهجـــة صـــحفه فى مهاجمة الوجود الاحتلالى كما تنوعت أساليبه باســـتقطاب مجموعـــات كبيرة من الطلاب والعمال أخذ فى تحريكها ضـــد السلطة . وقـــد بدأت السلطة نتيجة لـــذلك فـــى ضرب الحزب ، فأعيد فى مارس عام ١٩٠٩ العمـــل بقانون للمطبوعات كان قد صـــدر عـــام ١٨٨١ ولم ينفذ حينذاك ، فأعيد بعثه لتكمـــيم أفـــواه الصـــحافة الوطنـــية ، وأضيفت إليه قوانين أخرى تتعلق بإحالة جرائم الصـــحافة إلـــى محـــاكم الجنايات بدلا من محاكم الجنح ، وعندما رأت السلطة اعتماد الحـــزب علـــى الطـــلاب ســـنت قانونا خول لنظارة المعارف حق رفت التلاميذ غير المواظبيـــن ، ولما لجأ الحزب إلى العمل السرى رأت الحكومة فى عام ١٩١٠ إصدار قـــانون خـــاص بالاتفاقات الجنائية استهدف محاسبة الجمعيات التى لها صبغة سياسية وتتخذ القوة وسيلة لتحقيق أهدافها .

لقد عانى الحزب الكثير من العنت من جراء هذه القوانين حتى لقد صدر حكم بسـجن زعيمه وخليفة مصطفى كامل ، وهو الزعيم الوطنى محمد فريد لستة شهور ، ثم تعقبته السلطات بعد خروجه من السجن ، وحوكم مرة أخرى بسبب خطبة عنيفة فى مـارس ١٩١٢ ، وانتهت المحاكمة بإصدار الحكم بحبسه سنة مـع الشغل غـير أنـه كـان قـد غادر مصر قبيل صدور الحكم . وهكذا انتهت زعامة الحزب إلى المنفى وتحولـت قاعدتـه إلـى العمل السرى ، وأخذ الضعف يدب رويدا رويدا فى الحزب الوطـنى ، خاصـة وأن عددا من أنصاره قد آثروا الانضمام لحزب الأمة ، وقد ازداد اضـمحلال الحزب الوطنى على نحو كبير فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، ذلك أن من بقى من مجاهديه الأوائل قد استهلكهم الإعدام والسجن بسبب اشتراكهم فى حوادث الاغتيال السياسى التى ختمت بمقتل السردار عام ١٩٢٤ ، كما أن فريقا آخر من الحزب قد آثر الانضـمام إلى الوفد فى أوائل الثورة إيثارا لضم الصفوف وتوحيد الجهود ، وبقى من بقـى من أعضاء الحزب على تطرفهم واستمساكهم بمبدأ " ألا مفاوضة مع المحتل إلا بعـد الجلاء التام والناجز " ولم يبق للحزب سوى شق ضيق جدا من القاعدة الشعبية ، الـتى كانـت فـى ذلك الوقت خلف الوفد ، خاصة وإن الحزب لم يطعم نفسه بمبادئ جديدة بل ظل يعيش على ذكرى مصطفى كامل ومحمد فريد .

* * *

أمـا حزب الأمة ، الذى كونه أصحاب الاتجاه الآخر فى الحركة الوطنية من أنصار الشيخ محمد عبده ، ومؤيديه فقد كان أسبق من الحزب الوطنى فى الإعلان عن نفسه وإعلان برنامجه ودعوة الناس إلى تأييده من حيث هو حزب سياسى . وقد تكون هـذا الحزب منذ أواسط ١٩٠٦ وأصدر أنصاره صحيفة " الجريدة " فى مارس ١٩٠٧ الـتى رأس تحريـرها فيلسوف هذا الحزب والناطق بلسانه أحمد لطفى السيد ، وظلت هـذه الصـحيفة تمهـد للحزب بعرض أفكاره وبرامجه واتجاهاته الإصلاحية ، وفى سبتمبر من نفس العام أعلن عن قيام الحزب رسميا .

ولعل الذى دعا أصحاب هذا الحزب إلى عدم الإعلان عن أنفسهم كحزب منذ البداية هو إحساسهم بأن الرأى العام لم يكن مهيأ لقبول اتجاههم الجديد كذلك فإن فكرة الإعلان عن حزب سياسى ذى برنامج محدد إلى جانب التيار العام للحركة الوطنية أو بعيدا عنها ، كانت ستبدو غريبة على أذهان المصريين ، بالرغم من المحاولات المبتسرة السابقة ، ولقد كانوا فى حاجة إلى إيجاد قاعدة من المصريين تكون مستعدة لقبول برنامجهم ، وقد بدت الصفة الأساسية لهذا الحزب تتضح منذ اجتماعه الأول " فهو يضم بين طرفيه غالبية رؤساء العائلات فى هذا الشعب ونوابه وكلهم رئيس عشيرته وكلهم صاحب نيابة حقيقية عن قومه وذويه " .

لقد وصفهم لطفى السيد بأنهم " ليسوا حزب جمهور العامة " وقد بلغ عدد مؤيديه نحو ٧٥٠ عضوا فى يناير ١٩٠٨ ، فى حين تميز شكله التنظيمى ببساطة شديدة فلم نعرف له لجانا فنية أو فرعية كما لم يكن له قواعد شعبية تنتظم فى شكل وحدات أو مجموعات تنتشر فى الأقاليم على غرار الحزب الوطنى ، وكان رئيسه محمود باشا سليمان ، ووكيلاه على باشا شعراوى وحسن باشا عبد الرازق ، أما سكرتيره فكان أحمد لطفى السيد ، ومن أبرز قادته عبد العزيز فهمى وطلعت حرب ومحمد محمود وعبد الخالق ثروت وحمد الباسل وغيرهم .

أما برنامج الحزب فيتركز فى ستة أهداف رئيسية تتضمن : السعى لتوطيد حركة التعليم العام والمشروعات التى تساعد على تحقيق التقدم والمدنية ، وكذا سعى الحزب للاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى فى توسيع اختصاصات الهيئات النيابية القائمة حتى تصل مصر إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالتها السياسية ، السعى لجعل التعليم الابتدائى مجانيا وإجباريا والعمل على ترقية الزراعة والصناعة والتجارة . وهكذا لم يشر برنامج الحزب إلى الوجود الاحتلالى أو قضية الاستقلال بشيء ، وقد رفع الحزب منذ البداية شعار الاعتدال والتدرج على اعتبار أن الظروف التى تمر بها البلاد والعلاقة بين الحكومة والأمة تجعل عمله أحوج ما يكون إلى زمن طويل ، ومن ثم كانت خطة الحزب تعتمد أساسا

علـــى تنمية الكفاءات فترة من الزمن لأن ذلك يحتاج إلى أسلوب معتدل مضمون ينأى عـــن الطفـــرة والتطرف ، ووسائل الحزب لبلوغ غايته هى " كل الوسائل الشريفة من كـــتابة ومشـــافهة وإيفـــاد وفود وتفهم وتفاهم وإقناع " ، وقد وصفها لطفى السيد بأنها "طـــرق ســـلمية مدنـــية " ، وإن كـــان الحزب فيما بعد قد تبنى بعض أساليب الحزب الوطـــنى فـــى مهاجمة الحكومة ونقدها بشدة ، ولم يعد الحزب يحفل بالثبات السياسى وعمـــد إلى استمالة الأمة وبدأ يطعن كرومر وسلطات الاحتلال طعنا شديدا وينتقد كبار الموظفين والإنجليز كما قالت عنه صحيفة الجازيت .

كـــان حزب الأمة بالنسبة لكثرة الشباب المثقفين فيه ثقافة غربية متأثرا بروح الغـــرب وتقدميـــته أكـــثر مـــن الحزب الوطنى وبالتالى كان أكثر ترحيبا بالتطورات الاجتماعـــية ، على حين شغل الحزب الوطنى نفسه بقضية الجلاء العسكرى والسياسى عـــن مصـــر ، وجعل الجلاء محور عمله ومن ثم تهاونه فى حقوق الشعب الدستورية حيـــن هـــــادن الخديـــو مـــن أجـــل تحقيق الجلاء ، بينما نجد أن محور نشاط حزب الأمـــة هـــو بناء الأفراد بناء قوميا اجتماعيا لذلك تهاون ذلك الحزب أيضا فى استقلال مصر السياسى حين هادن الإنجليز من أجل تحقيق برنامجه ، والاختلاف بين الحزبين يـــتفق فـــى الواقـــع وطبيعة تكوين كل منهما وأصولهما الاجتماعية والفكرية وصلات جماعيـــتهما بـــالقوى السياســـية المتمثلة فى الخديو وسلطات الاحتلال وتركيا صاحبة السيادة القانونية على مصر .

وقـــد انعكست مواقف حزب الأمة وعلاقاته على نظريته فى الاحتلال والجلاء فالاحـــتلال نازلـــة مـــن السماء لا يملك لها المصريون دفعا ، ومـــن ثم وجب عليهم الاســـتفادة مـــــن بقائه ووضعت " الجريدة " قاعدة للتعامل معه من هذا المنطق تتبنى فكـــرة الدعوة إلى ادعاء الأمة بكفاءات الاستقلال ، مع التدرج والاعتدال والاعتقاد فى صـــدق نوايـــا بريطانيا ، أما موقف الحزب من السيادة العثمانية فقد كان يخالف تماما موقـــف الحـــزب الوطنى الذى كانت قياداته على علاقة وثيقة بالسلطان وبدار الخلافة وتـــرى أن توثـــيق هـــذه الصلات إنما يمثل حجة على عدم شرعية الاحتلال ، وعلى

العكـس مـن ذلك فقد رفض زعماء حزب الأمة هذه الفكرة وأنكروا السيادة العثمانية علـى مصـر ودأب كـتابه وصحافيوه على إبراز الهوة بين مصلحة مصر ومصلحة الدولـة العثمانـية ، ورفع الحزب شعار الاستقلال التام والكامل عن الدولة العثمانية ، الأمـر الـذى صـدم مشاعر الـرأى العـام المتعاطف دينيا مـع دولة الخلافة . وقد سعى الحزب بأقلام مفكريه إلى تنمية مشاعر الوطنية المصرية أو " الجامعة المصرية " كمـا كـانوا يسمونها فى ذلك الوقت كبديل لفكرة " الجامعة الإسلامية " وعملوا على إذكـاء هـذه المشاعر بإضفاء الصبغة القومية على أحاديثهم وكتاباتهم ، وللطفى السيد الفضـل الأكـبر فـى تحويل الحركة الوطنية المصرية نحو الوجهة الديمقراطية ذات الطـابع العلمـى المدروس ، حين صبغ إيمانه القومى بصبغة عقلانية ودعمه بأبحاث كانـت الأولى من نوعها فى ماهية الأمة والوطن ووضع الفرد فيهما إلى جانب تعويده الشـعب علـى تـرديد تعابير الأمة والوطن المصريين ، وتعريفه للشخصية المصرية وتميزها عبر التاريخ ، وعنى بتمصير القيم فجعل الأخلاق والعادات والمناقب مصرية بعـد أن كانـت إسـلامية ، (وقد نشرت مقالاته فيما بعد فى كتاب المنتخبات وكتاب تأملات فى الفلسفة) .

لقـد اسـتطاع كـتاب حـزب الأمة عن طريق إيمانهم بأهمية الفكر الأوربى بالنسـبة لمصـر أن يقدمـوا العديـد من الترجمات لمنجزات هذا الفكر فى المجالات السياسـية والاجتماعـية والاقتصـادية مساهمين بذلك فـى قضية تحديث مصـر ، واسـتطاع لطـفى السـيد عـرض المذهب التحررى "الليبرالى" أو ما أسماه " الليبراليسـم " داعـيا بذلـك إلـى فتح أبواب الحريات فى الصحافة والقضاء والتعليم والاقتصـاد ... الخ على مصاريعها ، أما بالنسبة لقضية المرأة فقد كان مفكروا الحزب أصـحاب بـاع طويل فى الدعوة إلى تحريرها وتدعيم ما اعتبر ثورة نحو هذا التحرر وإن كـان تعضيدهم لأفكار قاسم أمين – الذى انتمى لحزبهم – قد جاء متأخرا ، وقد شـهد نـادى حـزب الأمة نموذجا عمليا لهذا الدعوة حين فتح أبوابه للمرأة المصرية

خطيـبة ومستمعة للمرة الاولى فى مكان عام ، وحين قدم بعض كتابه برامج إصلاحية تضمنت الدعوة إلى جعل الطلاق وتعدد الزوجات فى يد القاضى !

كـان هـذان الحـزبان همـا أكبر الأحزاب المصرية التى عرفتها مصر فى تجربـتها الحزبية الأولى ، فى الفترة (١٩٠٧ – ١٩١٤) وإلى جانبها عرفت مصر العديد من الأحزاب التى إذا حاولنا إعطائها توصيفات حقيقية فسوف ننزع عنها بالفعل تسـميتها بالأحزاب باستثناء " حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية " ، الذى تزعمه الشـيخ علـى يوسف ، فكانت فى معظمها تكوينات ذات وجود لفظى أكثر منه فعلى ، نشـأت مـن واقع العداء لفكرة معينة أو لخدمة علاقة بعينها أو نتيجة لحادث ما ، كما أنهـا – باسـتثناء حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية والحزب الوطنى الحر – لا تملـك صـحفا للتعبير عن نفسها إلى جانب افتقارها لوسائل التعبير الأخرى التى تكفل لهـا وجـودا معنويا وعضويا ، فلسنا نعرف لإحداها ما يعتبر هيئة برلمانية أو تشكيلا مـن نـوع مـا ، ثم إن معظم القائمين عليها كانوا مـن الكتاب والصحافيين وتبـعا لـذلك أصبحت كياناتها ، إن كـان ثمة كـيان لإحـداها ، هـزيلة ومتواضعة .

وهـذه الأحزاب هى الحزب الوطنى الحر لمؤسسه محمد بـك وحيد (يونيو ١٩٠٧) والحـزب الجمهـورى وقد أسسه محمد غانم (ديسمبر ١٩٠٧) ثم الحزب المصرى أو حزب المصريين المستقلين وقد أعلنه أخنوخ فانوس (سبتمبر ١٩٠٨) ، ثـم حزب النبلاء الذى مثل بقايا الأرستقراطية التركية وكان رئيسه حسن حلمى زادة (أكـتوبر ١٩٠٨) وأخـيرا الحـزب الدستورى الذى أعلنه إدريس بك راغب (فبراير ١٩١٠) .

لـم نذكـر حـزب الإصـلاح علـى المبادئ الدستورية ضمن هذه الأحزاب الصـغيرة والبسـيطة ، ذلـك أنه يعتبر أكبر الأحزاب المصرية بعد الحزب الوطنى وحـزب الأمـة ، ثـم إن التوصيفات السابقة لا تنطبق عليه فى كثير ، ذلك لامتلاكه

الكثـير من أدوات الحزبية وهو بشكل عام حزب السلطة الخديوية (*) ، وقد نشأ هذا الحزب عندما انفضت جماعات الشباب الوطنى من حولها ، وكانت صحيفة " المؤيد " الـتى يرأس تحريرها ويديرها الشيخ على يوسف ، بمثابة صحيفة شبه رسمية للسراى . وحيـن رأى الخديو أن الحزب الوطنى لم يعد يحسب حسابا لوجوده ، كما أن حزب الأمة قد أخذ يهاجم أتوقراطية القصر ، أوعز عباس الثانى إلى الشيخ على يوسف بأن يؤسـس حزبه ويتخذ من " المؤيد " لسان حال له ، فأعلن عن قيام الحزب فى ديسمبر عام ١٩٠٧ وكان وكيلاه هما حسن رفقى باشا وأحمد حشمت باشا ، وعلى رأس مواد بـرنامج هـذا الحزب تأييد السلطة الخديوية ... ، وقراءة صحيفة المؤيد تجعلنا ندرك هـذا الدور بسهولة فقد قام حزبها بالدفاع عن الخديو ضد الحزبيين الآخرين ، وكانت كـل صـفحاتها تقريبا تتغنى بالولاء لصاحب السدة الخديوية ، أما البناء التنظيمى لهذا الحـزب فكان متواضعا ، كما أن بنيانه كان ضئيلا جمع فئات من الباشوات والأعيان وراغبى السلطة والملتصقين بالقصر وطلاب المنافع .

* * *

لـم يقدر للحياة السياسية المصرية خلال الحقبة الأولى من القرن العشرين أن تثبت على حال من التوازن ، فقد جدت أشياء كان من نتائجها فصل جديد فى العلاقات المصـرية البريطانـية ، هـذه الأشياء تنبعث من ذاتية الاحتلال نفسه ومن الحوادث الدولية المؤدية للحرب العالمية الأولى .

ولعلنا أدركنا خلال الصفحات السابقة أن الساحة السياسية المصرية قد صيغت فـيها قـوى سياسية جديدة تمثلت فى الأحزاب السياسية ، كما تبلورت أهداف الحركة الوطنـية ، وشرعت تناضل من أجل الدستور والاستقلال . وبعد رحيل اللورد كرومر عـن مصـر فى مايو ١٩٠٧ (*) ، الذى عامل المصريين بوحشية وبربرية بسبب فى

(*) راجع كتاب الدكتور محمد عبد الوهاب سيد أحمد عن حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية .

(*) وفى وداعه قال شوقى قصيدته الشهيرة :

حادثـــة دنشـــواى الشـــهيرة ، وازدرى المصريين ودينهم ، وأفصح عن اعتقاده بأبدية الاحـــتلال ، ومـــا لبثت حكومة بلاده أن سحبته نتيجة الحملات الموفقة التى شنها عليه الوطنـــيون بزعامة مصطفى كامل ، والتى تأثر بها الرأى العام البريطانى والأوربى ، والـــبرلمان الـــبريطانى بصـــفة خاصـــة ، نتيجة فضح الزعيم المصرى لقسوة سياسة الاحتلال ومظالمه تجاه المصريين .

وجـــاء الســـير إلـــدن جورست إلى مصر معتمدا بريطانيا ، وقد نجح هذا فى استبدال سياسة الوئام والوفاق مع صاحب السلطة الشرعية (الخديو) بسياسة الخلاف والصراع التى مارسها سلفه كرومر ، وانحرفت سياسة جورست ناحية الخديو ، الذى انطلقـــت يده فيما يريد ، فكانت سياسة الوفاق هذه نكبة على الحركة الوطنية ، وهزت دعائم النظام الذى أقامه كرومر وهددته بالانهيار ، حيث أفسح جورست المجال لتدخل الخديـــو فى الحياة السياسية بحرية تامة ، كـــما سلبت المجالس شبـــه النيابية القائمة (مجلـــس شـــورى القوانيـــن والجمعية العمومية) ما كان لها من صلاحيات ، وتحولت القـــوى الوطنـــية مـــن محاربـــة الاحتلال والوجود البريطانى إلى الصراع مع الخديو والمطالبة بالدستور .

وهكـــذا بذر جورست بذور الشقاق بين الخديو والأعيان والوطنيين ، ومن ثم بـــدا الوطنيون الهجوم على سياسة الوفاق ، وسارت الحكومة على خطة خنق الحريات ، وفى ذلك الجو الفاسد المسمم اضطرب الامر بين مسلمى مصر وأقباطها ، فحدث أن اغتـــيل رئـــيس الوزراء بطرس غالى باشا ، وكان ذلك مؤذنا بفترة خطيرة فى تاريخ الـــبلاد ، وكـــان الذى اغتاله إبراهيم الوردانى من شباب الحزب الوطنى المتطرفين ، الـــذى رأى فـــيه أنه كان ساعد الخديو الأيمن ، وانه هو الذى تفاهم مع الإنجليز حول هـــذه السياســـة ، وهـــو الـــذى وقع اتفاقية عام ١٨٩٩ التى أشركت الإنجليز فى حكم الســـودان ، والـــتى بموجبها أصبحوا الشريك الأقوى ، كما كان رئيس الوزراء رئيسا

لما رحلت عن البلاد تشهدت فكأنك الداء العياء رحيلا .

لمحكمـة دنشـواى الـتى غـدرت بالوطنييـن ، كما أنه على يديه أعيد العمل بقانون المطـبوعات القديم فكبل الصحف وحكم بموجبه على محرريها وكتابها بالسجن ، وقد ذهبـت صـحيفة الحـزب الوطـنى الكبيرة " اللواء " ضحية لهذا القانون حيث اقتيد محـررها الشـيخ عبد العزيز جاويش إلى السجن ، ومن ثم كثرت المظاهرات واشتد القلـق العام بشكل مخيف وكثرت الاضطرابات ومما زاد الطين بلة أن أصدر بطرس غـالى باشا قانون النفى الإدارى ، الذى منح السلطة الإدارية حق نفى الأشخاص الذين ترى فى وجودهم خطرا على الأمن .

يضاف إلى هذا كله ما حدث فى عهد وزارة بطرس باشا من عرض موضوع مـد امتـياز قناة السويس ، وبذلك لم تكن أسباب اغتياله أكثر من كونها أسبابا سياسية محضة ترجع إلى الاعتقاد بتفريطه فى حقوق البلاد ، ولم تكن أسبابا طائفية .

زادت حـدة الشعور القومى بدخول الحكومة المصرية – بإيعاز من المستشار المـالى البريطانى – فى مفاوضات مع شركة قناة السويس فى عام ١٩٠٩ ، بهدف مد امتـياز القـناة أربعيـن سنة أخرى تبدأ من نهاية المدة المتفق عليها من قبل وهى سنة ١٩٦٨ فـى مقـابل أربعـة ملايين من الجنيهات ونصيب سنوى من الأرباح ، وكانت حجـة المستشـار المـالى البريطانى سد حاجة الحكومة إلى المال ، بينما كان الاتفاق صفقة خاسرة أعادت إلى الأذهان الصفقة التى عقدها الخديو إسماعيل سنة ١٨٧٥ عند بيع أسهم مصر فى شركة القناة .

وقـد ظـل هـذا الاتفـاق فى طى الخفاء مدة ، وكان فى عزم الوزارة إنفاذه بسرعة ، ولكن ما لبث أنباء المشروع أن تسربت للرأى العام الذى اهتز نتيجة البحوث المستفيضـة الـتى نشرتها الصحف ، والتى أبانت مدى الغبن والخسران الذى سيلحق بمستقبل مصر السياسى والاقتصادى إذا ما تمت هذه الصفقة ، فاضطرت الوزارة لأن تعلـن أنهـا ستعرض المشروع على الجمعية العمومية وأن قرار هذه الجمعية سيكون قاطعـا فـى هذه المسألة – بينما كانت قرارات هذه الجمعية استشارية بحكم قانونها –

وقــد لعب الوطنيون بزعامة محمد فريد دورا كبيرا فى فشل المشروع ، حيث نشطت لجان الحزب الوطنى وهاجمت الوزارة هجوما عنيفا . فرأت الجمعية العمومية ، يتقدم رجالهــا أعضــاء حــزب الأمــة فيها ، أن المشروع مجحف بمصر ، مكبل لها فى المســتقبل ، وأن حاجة مصر إلى هذه المبالغ ليست ملحة بدرجة تجعلها تبيع استقلالها على هذا النحو ، ورفضت الجمعية المشروع رفضا قاطعا ، بحيث لم يصوت معه من أعضائها سوى صوت واحد فقط وأحبطت تلك المؤامرة الاستعمارية .

وإزاء ملاحقــة الوزارة للوطنيين على أثر الاضطرابات التى أعقبت مصرع بطــرس باشــا غالى وتشديد الرقابة وتكميم أفواه الصحف الوطنية وما أعقب ذلك من مؤتمــرات طائفــية أوشكت أن تصيب البلاد بنار حرب أهلية ، ضعف مركز الحزب الوطــنى ، حتى لقد اضطر رئيسه محمد فريد إلى الانتقال إلى أوربا فى عام ١٩١٢ ، علــى أثــر التضييق عليه وتقديمه للمحاكمة بضع مرات ، حتى لقد سجن ستة أشهر ، وحوكــم كذلــك عــدد من الوطنيين وحكم عليهم بعقوبات مختلفة ، كان أقساها الحكم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة على بعض الشبان الوطنيين بتهمة الاتفاق على قــتل الخديــو عــباس ، واللــورد كتشــنر ، الذى خلف جورست فى منصب المعتمد البريطانى .

وعلــى أثــر رحــيل محمد فريد عن مصر لم يستطع أحد من خلفائه أن يسد الفــراغ الذى تركه ، فأخذ الضعف يدب رويدا رويدا فى الحزب الوطنى ، خاصة وأن عددا من أنصاره قد آثروا الاعتدال ، بالإضافة إلى انضمام عدد آخر من رجالاته إلى حزب الأمة .

وفــى عــام ١٩١١ ، أختــير اللورد كتشنر معتمدا بريطانيا فى مصر بعد أن مرض جورست ورحل إلى بلاده ، وكان كتشنر عسكريا شديد المراس سبق له الخدمة فــى الســودان حيــن تولى قيادة الجيش المصرى عند استرجاع السودان ، وربما كان تعيينه توقعا من جانب بريطانيا بأن الجانب العسكرى من خطتها سوف يكون له المقام

الأول ، وربمـــا كانت ترمى إلى عمل حاسم فى تسوية علاقاتها بمصر ، وكان قد شاع فعـــلا فى تلك الأيام أن ضم مصر للإمبراطورية البريطانية قد بات أمرا مقررا . وقد ســـار كتشنر فى أثناء إقامته بمصر سيرة يفهم منها أن ذلك قد حدث فعلا ، فتجول فى المـــدن والأقالـــيم ، وأصـــدر الأوامـــر مباشـــرة للموظفين ، وتحدث عن مشروعاته وإصـــلاحاته ورفـــض أن تكـــون مقابلته للخديو فى التشريفات وحده ، والخديو عباس يـــتململ ، وقد عادت به الذاكرة لحادثة الحدود مع كتشنر ، حينما أرغم على الاعتذار له عن ملاحظات أبداها عن سوء حالة الجيش المصرى .

عـــاد كتشـــنر إلـــى سياسة كرومر ، سياسة القمع والشدة مع الحركة الوطنية المصـــرية ، ورجع إلى خطة الإشراف الإنجليزى المتسم بالنشاط وإلى حكم المصريين بنفســـه ، وأصـــبحت الحكومة أتوقراطية أكثر منها فى أى وقت مضى منذ الاحتلال . وقـــد عادت به الذاكرة إلـــى الأيام الأولى للاحتلال ، أيام العطف على ذوى الجلاليب الـــزرقاء مـــن الفلاحيـــن ، وأيام تنظيم نوع من رقابة الرأى العام على الحكومة ، وقد تمـــثل عمله فى الناحية الأولى فى إصداره قانون الخمسة أفدنة ، الذى نص على عدم نـــزع ملكية من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة بسبب الديون ، أما فى الناحية الثانية فقد أصـــدر قـــانون " الجمعـــية التشـــريعية " لتحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ولتعمل كمجلس نيابى أو تمثيلى ، فألفت لجنة لوضع لائحتها الداخلية ، وقد علمـــت هـــذه اللجنة أن الحكومة تريد أن تمنع الجمعية من طلب الدستور أو إبداء أى رغبة فى طلبه ، وتريد أن يكون فى اللائحة الداخلية ما يخول رئيس الجمعية الحق فى مـــنع أى نائـــب من الكلام فى هذا الموضوع ، فإذا لم يمتنع أحال البحث فى ذلك إلى جلســـة ســـرية ، وقد تناقش أعضاء اللجنة فى ذلك ثم رضخوا أخيرا لوضع مادة بهذا المعـــنى ، فـــى مقابل تصريح تعلنه الحكومة بأنها إذا حلت الجمعية لخلاف معها على مشروع ، أو أصرت الجمعية الجديدة على المشروع ذاته ، يعتبر رأى الجمعية قطعيا. وكانـــت الجمعية تتألف من أعضاء بحكم القانون وهم الوزراء ، وأعضـــاء منتخـــبين

(٦٦ عضـــوا) ، وأعضـــاء معينين (١٧ عضوا) ولم يكن لها من السلطة أكثر مما كان لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

ولـــم يخلع قانون الجمعية عليها سلطات واسعة ، بل كان هدف كتشنر هو أن يـــزيد مهامهـــا الاستشـــارية وقدرتها على عرقلة وتعطيل الإجراءات التى لا تقرها . وربمـــا كـــان هدفه – كما يقول الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى – من إعادة تشكيل الحياة النيابية الصورية أن يوصد أبوابها أمام فئات من السياسيين ، وأن يجعل الجمعية أداة تمثـــيل لأصحاب المصالح الزراعية (أسفرت انتخاباتها عن ٤٩ عضوا من كبار المـــلاك) الذيـــن لا يـــتأثرون بالتهييج السياسى ، مما يؤدى إلى تغليب الاعتدال على علاقاتها بالحكومة .

وكانـــت إجـــراءات القمـــع والشدة قد أدت إلى التجاء الوطنيين الذين أمكنهم الدخول إلى الجمعية التشريعية ، إلى الأساليب القانونية وضغطهم على الحكومة خلال اجـــتماعاتها ، حـــتى أنها تحولت من محض هيئة استشارية إلى أداة قوية للمعارضة ، فـــبرزت فـــيها كـــتلة الوطنيين الدستوريين من المحاميين والأعيان الذين تزعمهم سعد زغلـــول ، وقد تجلت لبعض الأعضاء خلال اجتماعات الجمعية ومناقشاتها ومداولاتها مواهـــب برلمانـــية واســـتعداد سياسى ملحوظ ، فبرزت فيها أسماء عبد العزيز فهمى وعـــبد اللطـــيف المكباتى وعبد اللطيف الصوفانى وعلى الشمسى ومحمد على علوبة وغيرهم ممن تزعموا ثورة ١٩١٩ وتصدروا الحياة السياسية فى أعقابها .

علـــى أن تجربة الجمعية التشريعية كانت قصيرة الأجل فقد انعقدت لأول مرة فـــى ٢١ يـــناير ١٩١٤ ، ولم تجتمع سوى دورة واحدة انتهت فى شهر يونيو من نفس العـــام ، ولم تجتمع قط بعد ذلك ، لنشوب الحرب العالمية الأولى ، حيث عطلت الحياة النيابـــية أو شبه النيابية اعتبارا من أغسطس ١٩١٤ إلى أن اجتمع البرلمان فى مارس ١٩٢٤ بعد الانتخابات البرلمانية الأولى التى تمت بموجب دستور ١٩٢٣ .

وهكذا لم يتح للجمعية التشريعية فرصة التطور نحو التمثيل الشعبى الصحيح، ولكـن بالـرغم مـن ذلك فقد أثبتت الجمعية لنفسها مكانة فى عالم السياسة المصرية بمحـض قوتهـا لا بقوة النصوص أو التقاليد ، حتى لقد أصبح نشاط الجمعية فى هذه الفـترة القصيرة دليلا على نمو الوعى السياسى والقومى فى البلاد ، وهو الوعى الذى أثارته الصحافة والأحزاب ، وحركته الأحداث المؤثرة والمتدافعة (*) .

* * *

الحرب الأولى والحماية البريطانية :

عـندما اندلعت الحرب العالمية الأولى ، كانت مصر لا تزال خاضعة للسيادة العثمانية من الناحية القانونية ، بالرغم من الاحتلال البريطانى الفعلى لها ، ولما دخلت الدولـة العثمانـية الحـرب ضد إنجلترا وحليفتيها فرنسا وروسيا ، كان على مصر ، بموجـب السيادة العثمانية ، أن تكون فى حالة حرب مع إنجلترا ، وقد ووجهت إنجلترا بهذه المشكلة بالفعل ، وكان عليها إما أن تعلن ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية صـراحة ، وإمـا أن تعلـن حمايـتها عليها ، وقد انتهت إلى اختيار الوضع الأخير ، وأبلغت ذلك إلى الوكالة البريطانية بالقاهرة .

وقد فضلت الحكومة الإنجليزية إعلان الحماية على مصر – كما يقول الأستاذ شـفيق غربال – لأنه نظام يتفق وسر الاحتلال ، فهو نظام مرن تتفاوت معانيه ، ففى أقصـى طرفـيه سـيطرة قوية ، وفى طرفه الآخر لا يختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسـى ، ولكـنه يتضـمن فى حالاته جميعها ، الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياستها الخارجية ، أما مقدار تعرضه لشؤون البلاد المحمية الداخلية ، فأمر قابل للمد والجزر .

(*) أنظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، ص ٧٩ – ٨٤ .

والواقـــع أن إعلان الحماية من دولة على أخرى يصحبه عادة اتفاق بين الدولة الاســـتعمارية والدولة التى ستوضع تحت الحماية ولكن هذا لم يحدث بالنسبة لمصر ، فـــلا حكومتها ولا أية هيئة رسمية أو شعبية طلبت أو قبلت الحماية التى أعلنتها إنجلترا من طرف واحد ، مما جعلها وليدة القوة استنادا إلى الوجود العسكرى البريطانى .

وقـــد بـــدأت الســـلطات البريطانية فى مصر بالتمهيد لذلك مع اشتداد الحرب واتســـاع نطاقهـــا ، فأعلنـــت الأحكام العرفية فى البلاد ، فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، وذلك للمـــرة الأولـــى فـــى تاريخ مصر ، كما أصدرت العديد من الأوامر والبلاغات المقيدة لكافـــة أنـــواع الحريات ، فى الوقت الذى انتشرت فيه قوات الاحتلال فى طول البلاد وعرضـــها ، واتبعـــت ذلك كله فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بأن أعلنت الحماية البريطانية علـــى مصـــر ، وأعلنت كذلك – فى نص قرار الحماية – زوال السيادة العثمانية على مصر .

وتبع ذلك كله إلغاء وزارة الخارجية المصرية ، حيث حولت ملحقاتها إلى دار المـــندوب الســـامى الـــبريطانى (*) ، كمـــا خولت القوات الإنجليزية فى مصر حقوق الحـــرب، وحظـــر التعامل مع ألمانيا ، وأذيع أن إنجلترا سوف تأخذ على عاتقها حق الدفـــاع عـــن مصر ، إلى جانب جميع أعباء الحرب .. وكان الخديو عباس غائبا عن مصـــر فى زيارة للأستانة خلال هذه الفترة ، فأظهرت الحكومة البريطانية رغبتها فى عـــدم عودتـــه ، حيث كانت نيتها مبيته على خلعه . ولم تلبث بالفعل ، فى اليوم التالى لإعلان الحماية ، أن أعلنت خلعه ، بحجة أنه انضم لأعداء إنجلترا . وعهدت بالعرش إلـــى الأمير حسين كامل ، الذى أصبح سلطانا لمصر (*) . وفى ذات اليوم أعيد تأليف وزارة حســـين رشـــدى الـــتى كانت تتولى الحكم من قبل ، وبقى الوزراء فى الوزارة الجديدة ، مع تبديل يسير فى مناصبهم .

(*) لقب المعتمد البريطانى الجديد فى عهد الحماية البريطانية .

(*) حمل هذا اللقب (سلطان) كبديل للقب (الخديو) الذى كان تابعا للسلطان .

وهكــذا أصبح الجيش البريطانى هو صاحب السلطة التنفيذية والتشريعية العليا فــى الــبلاد ، وخلــف السير هنرى مكماهون اللورد كتشنر فى منصبه مندوبا ساميا بريطانــيا فى مصر ، بينما تدفقت الجيوش من مختلف أنحاء الإمبراطورية البريطانية علــى مصر ، حيث بات واضحا أنها ستتخذ قاعدة حربية للحلفاء فى الشرق الأوسط ، ولــك أن تتصــور كــيف عاثت أخلاط الجنود فى البلاد فسادا مس الناس فى أرزاقهم وأرواحهــم وكرامــتهم الوطنية . وفى نوفمبر ١٩١٦ عينت الحكومة البريطانية السير ريجــنالد وينجت – الذى كان سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان – مندوبا ساميا لها فى مصر .

* * *

وقــد تخلــت بريطانيا عن وعودها وتعهداتها بشأن عدم تأثر مصر بالمجهود الحــربى ، وأصــيب الشــعب فــى أرزاقه وأمواله ، فتم الاستيلاء على المحصولات والــدواب ومــواد الغــذاء عــنوة لتموين الجيوش الأجنبية ، كما تم تسخير العمال فى الأشــغال والأعمــال العســكرية ، واستخدام المرافق العامة كالسكك الحديدية ، كذلك تحولــت المــدارس إلى مستشفيات ، وارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا متواليا ، وخاصة أسعار الحبوب والمنسوجات والوقود وارتفعت كذلك أجور المواصلات ، بينما تحكمت الحكومة البريطانية فى أسعار القطن ، كل ذلك كان يتم فى ظل رقابة صارمة علــى النشــر ، واخــتفاء الصحف الوطنية ، وحظر الاجتماعات ، وتعطيل الجمعية التشــريعية إلى أجل غير مسمى ، كما كان النفى والتشريد والاعتقال يتم بمجرد الشبهة أو الــوشاية .

ومــن الثابــت تاريخــيا أن السلطة العسكرية البريطانية قد شرعت منذ بداية الحــرب فــى جمــع مــا تستطيع من العمال والفلاحين بالإكراه ، وذلك لإرسالهم إلى جــبهات القــتال فــى شبه جزيرة سيناء والعراق وفلسطين والدردنيل للعمل فى خدمة المجهود الحربى للحلفاء ، كما وضعت أجهزة الحكومة المصرية وإداراتها تحت طلب

الســلطة العسكرية وكما يروى عبد الرحمن لرافعى ، فإن الحكام الإداريين ، حتى عمد ومشــايخ وخفــراء القــرى ، كانوا يجمعون الرجال قسرا لتجنيدهم ، وأن عدد العمال والفلاحين والهجانة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه الوسيلة ، حتى نهاية الحرب قــد بلــغ نيفا ومليون عامل ، مات الكثير منهم فى سبيل انتصار إنجلترا ، وقد اعترف اللــورد ملنر فى تقريره الشهير " بأن الشعب المصرى قد تحمل التكاليف والقيود التى اقتضــتها تلــك الحــرب بالصبر والرضا ، وأن الخدمات التى أداها الفيلق المصرى للعمــال لا تقــدر بثمــن ، ولــم يكــن هناك غنى عنها للحملة على فلسطين .. " وقد اضــطرت مصر إلى إنقاص المساحة المزروعة قطنا لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحــبوب وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصر من كل حدب وصوب ، كما طلبت الســلطة العسكرية الرديف من الجيش المصرى لتستخدمه فى الأعمال الحربية ، وذلك علــى أثر هزيمة الحلفاء فى ميدان الدردنيل فى يناير ١٩١٦ ، وقد قدر من جمع لذلك بنحو ١٢,٠٠٠ مجند .

وفــى فــبراير عــام ١٩١٥ كانت قد وصلت إلى قناة السويس حملة تركية ، اشــترك المصــريون والإنجلــيز فى ردها ، وكانت هذه الحملة تضم المصريين الذين كانوا فى الآستانة ، وكان مقررا أن يتولى الخديو عباس حلمى – الذى خلعته بريطانيا – قــيادة هــذه الحملة ، وأن يدخل مصر فاتحا ، ولكن أسندت قيادة الحملة إلى جمال باشــا وزيــر البحرية العثمانى . كما تعرضت مصر فى نفس الوقت للهجوم من ناحية الغــرب حيــن قــام الســيد أحمد الشريف (السنوسى) بضغط من الأتراك والألمان الموجوديــن فــى برقة ، بحملة عسكرية على مصر ، بهدف شغل إنجلترا بالقتال على جــبهة الغــرب ، حــتى يتسنى للحملة التركية عبور قناة السويس واسترجاع مصر ، ولكــن فشلت الحملة السنوسية فى مهمتها ، ونجحت القوات الإنجليزية والمصرية من استرداد الأماكن التى كان قد تم احتلالها .

ولــم يتمكــن السلطان حسين كامل أو الوزارة المصرية من نيل أى وعد من جانب الحكومة البريطانية بشأن مستقبل مصر السياسى ، وكل ما استطاع السلطان أن

يصـــرح بـــه فـــى بـــيانه الذى أعلن فيه قبوله العرش ، والذى دار حول ثلاث مسائل رئيســية ، أولهـــا : حرصـــه علـــى حفظ الملك فى أسرة محمد على ، وثانيها : تأييد الحكومـــة البريطانـــية ، وثالثها : أمله فى تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديـــدا واضـــحا ، بمـــا يترتـــب عليه إزالة كل سبب لسوء التفاهم . ذلك هو برنامج الســـلطان وهو لا يعدو أن يكون مجرد آمال نتيجة الظروف التى أحدقت بالبلاد . ولم يكن بوسعه ، مع رئيس وزرائه ، سوى الرضوخ لتلك الظروف .

وفـــى ٩ أكـــتوبر عام ١٩١٧ توفى السلطان حسين كامل ، وكان ابنه الوحيد الأمـــير كمـــال الدين حسين قد اعتذر عن عدم قبوله العرش قبيل وفاة أبيه ، فعرضت الســـلطات البريطانـــية العرش على الأمير أحمد فؤاد ، الذى أصبح سلطانا لمصر فى ١٠ أكـــتوبر ١٩١٧ ، ليتضح مبلغ التدخل البريطانى وكيف أن الحكومة البريطانية قد أصـــبحت مصدر ولاية العرش . وقد حاول السلطان فؤاد أن يجرب سلطته ذات مرة حيـــن طلـــب إقصـــاء وزيرين اشتهرا بالفساد ، ليحل محلهما وزيران آخران يرضى عنهما الوطنيون فى مصر متمسكا بحق ولى الأمر فى تعيين الوزراء وعزلهم ، ولكن وينجـــت رفض رفضا باتا مؤكدا ضرورة " استشارة " الحكومة البريطانية فـــى هـــذا الشأن (وما أشبه ذلك بما حاوله الخديو عباس فى يناير عام ١٨٩٤ عندما أقال وزارة مصـــطفى فهمى) ، وكان معنى الاستشارة هو الرضوخ لما تقره السياسة البريطانية ، وعمومـــا تعقدت الأزمة وهدد الإنجليز وانتهى الأمر بحل وسط هـــو قبول استقالة أحد الوزيرين وتعيين وزير جديد لم يرشحه السلطان .

أنفقـــت الحكومـــة المصـــرية منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضـــها العســـكرية مـــبالغ طائلـــة فى مختلف المصالح ، وقيدت هذه المبالغ فى حســـاب العهـــد على الحكومة البريطانية ، وقد أربت هذه الحسابات على ثلاثة ملايين ونصـــف مـــن الجنيهات ، ولكن قرر مجلس الوزراء المصرى برئاسة السلطان يوم ٩ مـــارس ١٩١٨ أن تـــتحمل الخزانة المصرية من النفقات ما يبلغ ثلاثة ملايين جنيه " اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات " !

وفـــى مـــارس عام ١٩١٧ شكلت لجنة للنظر فى أمر إصلاح القوانين والنظم القضـــائية والإداريـــة ، عندما يحين موعد إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وقد سميت هذه اللجنة باسم " لجنة الامتيازات الأجنبية " ترأسها السير وليم برونيت الذى كان مستشارا قانونـــيا لـــدار المـــندوب السامى – والمستشار المالى بالنيابة – وكان روح هذه اللجنة ومقـــررها ، وقد وضعت هذه اللجنة عدة مشروعات قوانين كقانون العقوبات ، وقانون تحقـــيق الجنايات ، وقانون المرافعات ، وبعض فصول من القانون المدنى والتجارى ، وقطعت شوطا بعيدا فى وضع النظام القضائى ، والذى كان مزمعا وضعه على أساس إدماج القضاء الأهلى والقضاء المختلط فى نظام موحد مع تغليب العنصر الإنجليزى ، وقـــد تقـــدم إلى هذه اللجنة عشرة من المحامين الإنجليز وطلبوا اعتبار اللغة الإنجليزية لغـــة رســـمية للمحاكم ، توضع بها القوانين ، وتترجم منها إلى العربية أو الفرنسية إذا دعا الأمر .

أمـــا القـــانون النظامى أو قانون الإصلاحات الدستورية الذى أعد لتطبيقه بعد الحـــرب العظمـــى ، فقد وضعه السير وليام برونيت ، وهو قانون يرى المؤرخون أنه يهبط بمصر إلى منزلة المستعمرات ، بعد أن كان لها دستور ومجلس نيابى (الجمعية التشـــريعية) وجـــاء مشـــروع برونيـــت يقضى بإنشاء مجلسين أحدهما يسمى مجلس الأعـــيان ويتألف من الوزراء والمستشارين الإنجليز وبعض الموظفين الإنجليز ، ومن خمســـة عشـــر أجنبـــيا ينتخبهم الأجانب ، وثلاثين مصريا يجرى انتخابهم على قواعد محـــدودة ، ويســـمى المجلس الآخر مجلس النواب وليس له أى رأى قاطع فى مصالح الـــبلاد ، ويجـــوز للحكومـــة أن تتخطاه بإرسال القوانين مباشرة إلى مجلس الأعيان ، والأعجـــب من ذلك كله أن القوانين التى تصدر عن المجلسين لا تعتمد إلا بعد إقرارها فـــى وزارة الخارجـــية البريطانـــية . وقـــد أدهـــش هذا القانون جميع من علم به من المصـــريين ، الذيـــن اجتمعوا حول رأى واحد هو أن صدور هذا القانون يمثل إهدارا للاستقلال الداخلى الذى نالته مصر منذ عام ١٨٤٠ .

وقــد أذيع المشروع عندما قدمه برونيت ، بشكل سرى ، إلى رشدى باشا فى أواســط نوفمبر عام ١٩١٨ ، الذى رد عليه وحمل حملة صادقة وأعلن استنكاره له فى مذكرة حماسية شديدة اللهجة ، وسرعان ما طوت الحكومة البريطانية المشروع ، لأنها لــم تلبث أن ووجهت بموقف أخطر من مجرد " الإصلاحات الدستورية " وهو تحرك المصريين للمطالبة بحقوقهم فى الحرية والاستقلال ، بعد أن فاض بهم الكيل من الظلم والاســتغلال الــذى تعرضــوا له أثــناء الحــرب نتيجة لربط مصر بعجلة الاستعمار البريطانى .

وعــندما بدت تباشير النصر للحلفاء ، بعد أن انضمت إليهم الولايات المتحدة الأمريكــية ، أعلن الرئيس ويلسون فى ٨ يناير ١٩١٨ مبادئه الأربعة عشر الشهيرة ، الــتى كــان مفروضا أن تتخذ أساسا لمفاوضات الصلح وعقد معاهدة السلام ، وكانت تتحدث عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها وضمان الحرية والاستقلال لجميع البلاد، وفــى أول نوفمــبر أصــدرت إنجلترا وفرنسا تصريحا مشتركا بمنح البلاد التى كانت واقعــة تحــت الحكم العثمانى (سوريا والعراق والحجاز) حق تقرير المصير ، وقد بعــث المــندوب الســامى البريطانى فى مصر إلى حكومته ببرقية يقول فيها " أنه لا يســتبعد أن يكــون لهذا التصريح أثر فى مصر ، وأن المصريين لا محالة سيطالبون بمعاملــة مماثلــة ، وأنهــم يرغبون فى إحاطة الرئيس ويلسون ، بعد أن أعلن مبادئه الأربعــة عشــر ، بمطالبهم القومية " .. وربما كان من أخطاء السياسة البريطانية آنئذ أنهــا تصــورت أن الحــركة الوطنية لم تكن سوى حركة " فلاحين " يريدون إحاطة الرئــيس الأمــيركى بمطالبهم ويطلبون التعرف على هذه المطالب فى إطار حق تقرير المصير .

وقــد سبق لوينجت تحذير حكومة بلاده بما عليه طبيعة مشاعر المصريين فى المــراحل الأخيرة من الحرب ، ولكنها لم تستمع لنصحه ، وكان على علم بوجود تيار قــوى فى أنحاء مصر ضد طبيعة الحماية ، وكان ذلك موضوع مناقشات عديدة قاربت بيــن المصريين ؛ حكوميين وغير حكوميين ، فتحدث بعضهم إلى بعض عما يجب أن

يعمـــل ، فكـــان الشـــباب المـــثقف ممن نشأوا فى مدرسة الحزب الوطنى أو مدرسة " الجـــريدة " يترقـــبون نهايـــة معارك الحرب ويتلهفون لخدمة القضية الوطنية أملا فى تحقيق استقلال الوطن .

وبـــدا واضـــحا أن مصر فى آخر الحرب العالمية الأولى تتطور تطورا هاما وأنهـــا تنشئ لنفسها حياة سياسية ورأيا عـــاما جديدا يتطلع نحو مستقبل جديد يخلصها من ربقة الاحتلال ، وما أن وضعت الحرب العظمى أوزارها ، وبات يوم توقيع الهدنة وشـــيكا (١١ نوفمـــبر ١٩١٨) حـــتى شـــرع المصـــريون على اختلاف اتجاهاتهم وطـــبقاتهم، فى التحرك للمطالبة باستقلال بلادهم ، ولم يكن التفكير فى ذلك ، حتى قبل أن تنـــتهى الحرب ، قاصرا على فئة دون غيرها ، وإنما كان تفكيرا عاما خرج من " ذاكـــرة الشـــعب " الذى كان عليه التحرك لتقرير مصيره ، ومن ثم برزت المحاولات لتأليف " وفد " للقيام بهذه المهمة وبات متوقعا أن البلاد على أبواب " حركة شعبية " .

* * *

الفصل العاشر

الحركة الوطنية : من الحماية إلى الثورة

الفصل العاشر

الحركة الوطنية : من الحماية إلى الثورة (*)

لقــد كــان عهــد الحمايــة البريطانية على مصر (١٩١٤ - ١٩٢٢) عهد تحــولات خطيرة وعظيمة فى حياة مصر . ولم يكن اختيارا صعبا للحكومة البريطانية أن تعلن حمايتها على مصر فى ديسمبر عام ١٩١٤ ، فقد اشتعل أوار حرب عظمى لا يــدرى أحــد متى ستتوقف وما سوف تسفر عنه ، وكانت عين للساسة الإنجليز على مصــر ، فى سنوات ما قبل الحرب ، حادة وقوية ، فقد كان تعيين اللورد كتشنر ، ذو القبضــة الحديديــة ، معتمدا لهم فى مصر ، أمــرا مقصودا لذاته ، أما العين الأخرى فكانــت على الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، والتى ما أن أعلنت دخولها الحــرب إلى جانب ألمانيا ، حتى ووجهت بريطانيا بموقف جديد إزاء مصر ، لم تلبث أن خرجــت منه طارحة مسألة ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية ، وما يمكن أن يســبب مــن متاعب دولية ، وأعلنت حمايتها عليها . ولم تكن بحاجة كبيرة لتبرير هذا الوضــع الذى فرضته قوة واقتدارا ، مثلما فعلت عند احتلالها لمصر ، بالرغم من أن الحمايــة فــى حــد ذاتها تبدو نوعا من أنواع الاتفاق بين طرفين ، أحدهما استعمارى والآخــر محمى ، إلا أنه لم يحدث مثل هذا الاتفاق بين أحد من المصريين وين الساسة الإنجليز ، فلم يكن ذلك سوى وليد للقوة فى المعترك الدولى ، على نحو ما أشرنا .

وتغــير مركــز مصــر الدولى من كونها دولة "محتلة" إلــى دولــة "محمية" والحــرب يشتد أوارها ويمتد ، يعنى الكثير ، وأول ما يعنيه هو زوال السيادة العثمانية علــى مصــر ، وأن إنجلترا تستطيع أن تقوم فى مصر بكل ما يقتضيه السير بالحرب إلــى النصــر النهائى ، دون أن يقيد المستقبل كل التقييد ، كما يعنى أن يصبح الجيش الــبريطانى صــاحب السلطة التنفيذية والتشريعية العليا فى البلاد ، خاصة وقد مهدت

(*) اعــتمدنا فــى هــذا الفصــل على كتابنا " حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ " ومصادر الاقتباسات موجودة جميعا فى هوامش الكتاب .

لذلــك بإعلان الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ – بناء على نصيحة "شتهام " القائم بأعمــال المعتمد البريطانى – وفرضت رقابة عسكرية صارمة على كل شئ بقرار من الجــنرال " مكســويل " . فكممت أفواه الصحافة والخطابة الوطنية ، ولم يقتصر الأمر عــند هــذه الإجراءات ، فألغيت وزارة الخارجية المصرية وحولت ملحقاتها إلى دار المعــتمد البريطانى ، الذى صار مندوبا ساميا ، بالإضافة إلى خلع الخديو عباس الثانى فــى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ أى فى اليوم التالى لإعلان الحماية ، وتعيين عمه حسين كامل ســلطانا لمصــر ، فأضــحت مصــر سلطنة ، كما أصبحت ، على ما هو معروف ، مســرحا لعملــيات عسكرية تخدم مصالح الإمبراطورية البريطانية ، ناهيك عن حشد مواردهــا جمــيعا لخدمــة المجهود الحربى للإمبراطورية وحلفائها ، مع ما يعنيه ذلك كله، مما أصاب الناس فى صميم أرزاقهم وكرامتهم الوطنية .

وكانــت صحيفة " الجريدة " الناطقة بلسان حزب الأمة قد كتبت بأن مصر لا تستطيع أن تكون على الحياد فى هذه الحرب ، لأن إنجلترا وهى محتلة لمصر ، إحدى الــدول المتحاربة فالحياد غير ممكن من الناحية العملية وعندما أعلنت الحماية بالفعل ، أضافت بأنها قد أخرجت مصر من حالة استثنائية إلى حالة جلية ، ذلك أن مصر كانت واقعــة بــالفعل تحت الحماية منذ وفاق عام ١٩٠٤ ومن ثم رأت فى ذلك ، بالإضافة لاختــيارها أكــبر أمــراء الأسرة العلوية للسلطنة ، تحقيقا لآمال الأمة المصرية وكان حــزب الأمــة يــأمل من وراء ذلك أن تميل بريطانيا بالحماية إلى الحكم الذاتى ، كما يســتفاد من بلاغها الرسمى أى الحصول على ما يمكن الحصول عليه ، حتى ولو كان مجرد وعد من جانب بريطانيا ، وحتى لو دفعت مصر ثمنه خلال حرب ، لا ناقة فيها ولا جمــل ، وكان المتصور أن ما سترغم مصر على تقديمه خلال الحرب ، لا يجعل فــريقا مــن الساســة المصــريين ، يتضاءل بالمطالب الوطنية إلى مجرد وعد بالحكم الذاتى.

لقــد اصبحت مصر فى وضع فريد حقا ، فمع أنها لم تكن دولة محاربة ، أو حــتى محــايدة ، إلا أنهــا وجدت نفسها فى قلب الصراع الذى لم تكن طرفا فيه ، إلا

بحكـم أنها كانت محتلة من الإنجليز ، فغدت أرضها مسرحا للنشاط الحربى ، وجبهة قـتال ذات أهمـية بالغة ، على أية حال لم يلق هذا الإجراء البريطانى بإعلان الحماية تأيـيد السلطات المصرية ولا الشعب المصرى ، باستثناء فريق منه ، وباستحداث عديد مـن الإجراءات ، فرفضت إنجلترا على مصر أن تواجه أحداث الحرب الكبرى وهى مـتجردة مـن كل سلطة أو مؤسسة حقيقية يخشى خطرها فتحول مجلس الوزراء إلى مجرد هيئة استشارية ، كما أن ما تبقى من الجيش المصرى قد تم ترحيله إلى السودان خشـية انـدلاع ثورة بفعل الدعاية والنشاطات الألمانية – التركية . ولم يكن سهلا أن تـزدرد مصر كل هذه الإجراءات وتهضمها دونما احتجاج أو عصيان ، ذلك أن جنين الـثورة لـم يلبـث أن تحرك فى أحشائها ، وكانت تضن به أن يخرج مبتسرا ، وفى معمعـة حـرب ضـروس ، ومن ثم كانت تصدر عنها بين الحين والآخر إرهاصات الـثورة ، تبدو أحيانا فى شكل تململ من إجراء وأحيانا فى شكل احتجاج أو استياء أو اسـتنكار ، بالإضـافة إلى بعض الإضرابات ومنشورات التهديد للسلطة والساسة ، لقد تحملت مصر خلال سنوات الحرب ظروفا غاية فى القسوة والظلم ، وصبرت مكرهة، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى كانت الثورة وليد العناء .

* * *

التغير الاقتصادى والاجتماعى :

انعكسـت إجـراءات السلطة العسكرية فيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية لتأمين سـير الحـرب لصالح الإمبراطورية وحلفائها ، على أوضاع المجتمع انعكاسا مخيفا ، فـازدادت المطالب المفروضة على المدنيين ، وسخر العمال المصريون لتعبيد الطرق وحمـل المؤن وشق سكة حديد سيناء ، كما استولت السلطة على دواب الحمل ووسائل الـنقل والأعلاف غصبا ، وأجبر المصريون على التبرع للصليب الأحمر ولأسر جنود الحلفـاء المنكوبين ، وكانت الأوامر تتوالى صارمة من جانب الأجهزة الإدارية ، وقد ذكـرت المصـادر أن أحـد المديريـن ، وهو محمد محمود مدير البحيرة ، وقف فى

مواجهـــة هـــذه الأوامـــر ، واعتذر لرؤسائه الإنجليز بأن الفلاحين فى مديريته لم يعد بوســـعهم دفـــع شئ بسبب الضغط السياسى والاضطرابات والمظالم الناشئة عن الحكم العســـكرى ، وبالـــرغم من ادعاء اللورد لويد أنه نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية تدفقت الأموال على مصر خلال سنوات الحرب بسبب دفع أثمان المواد الخام المطلوبة ، وبســـبب ما أنفقه الجنود الأجانب فى مصر طيلة ثلاث سنوات ، إلا أنه اعترف بأن الطبقات الفقيرة لم تكن تجد القوت الضرورى .

لقـــد انعزلـــت مصر تقريبا عن أسواق التصدير ، مما أتاح للرأسمالية المحلية فرصـــة محـــدودة للنمو حيث قامت بالبلاد بعض الصناعات الصغيرة للوفاء بحاجات الجـــيوش والسوق المحلية ، إلا أن الحرب أدت إلى الركود الشامل فى السوق التجارية بسبب وقف تصدير القطن وهبوط أسعاره هبوطا شديدا وتحديد مساحة المزروع منه ، وتألـــيف لجـــنة إنجلـــيزية لمراقبة تصديره بأسعار مخفضة لإنجلترا . بل لقد حصرت عمليات التصدير فى يد فئة قليلة من البيوت الأجنبية فضلا عن احتكار بذرته ، وكانت الأزمـــة القطنـــية موضـــع شـــكاية الصـــحافة حتى لقد غطت أحيانا على أنباء القتال ومعاركـــه، كمـــا كانـــت الصحف تطالب الحكومة بتقديم القروض للمزارعين لتجاوز الأزمة وانخفض سعر القنطار من ٣,٨ جنيها عام ١٩١٣ إلى ٢,٤ جنيها عام ١٩١٤، ولكـــن مـــع ازدياد الحاجة إليه فى الأغراض الحربية وازدياد الطلب عليه ارتفع سعر القـــنطار إلـــى ٧،٧ جنيها فى موسم ١٧ / ١٩١٨ بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الذرة (٨١ %) والأرز (٧٥ %) والقمـــح (١٣١ %) والبترول (١٠٣ %) ، بالإضافة إلـــى ارتفاع أسعار المنسوجات والمواصلات ، بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى مـــن المهنيـــن والحرفيـــن والموظفين ، كذلك لم تزد أجور العمال زيادة تتناسب مع ارتفـــاع تكالـــيف المعيشة ، وقد ارتفعت الاسعار عام ١٩١٨ بنسبة ٢١١ % عنها فى عام ١٩١٤ ، ثم ازدادت إلى ٣١٢ % عام ١٩٢٠ .

وقـــد حلل تقرير لأللنبى فى ٦ أبريل ١٩١٩ أثر الإجراءات الاقتصادية على المثقفيـــن والحرفيين الذين استثيرت حماستهم السياسية ، والذين تأثروا بارتفاع الأسعار

خـــلال الحرب بدون أن يجنوا مكاسب تعوضهم ، ولكنه وإن كان قد عاد فأبدى دهشته متســـائلا عن سبب انتفاضة العنف التى سادت طبقة المزارعين ، الذين هم فى رأيه لا يـــبدون اهـــتماما بالسياسة والذين جنوا من الحرب رخاء يفوق كل ما كانوا يحلمون به حسب تعبيره ، ثم أضاف أن كبار الملاك لم يكن لديهم مجال للشكوى ، وأبدى اعتقاده بـــأنهم ليسوا معادين للبريطانيين ، ووصفهم بأنهم جماعة من البسطاء والجهلة باستثناء معرفـــتهم بالـــزراعة ، يمكن التأثير عليهم بسهولة بواسطة المؤثرات السياسية التى لا يفهمونهـــا ، والقول نفسه يمكن أن ينطبق على الفلاحين ولكن لا بد من الاعتراف بأن نفوســـهم قد حملت أحقادا حقيقية نتيجة للحرب ، فقد استنكروا بكل شدة الاستيلاء على دوابهم للجيش واستخدامهم بالسخرة للعمل فى قوة الحملة المصرية .

وهكـــذا كـــان الرخاء كاذبا يخفى فى أعماقه متاعب القاعدة العريضة للشعب المصرى ، ولسنا مع القائلين بأن مصالح طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية انفصلت عن مصالح الاحتلال منذ بداية الحرب الأولى مما جعل هذه الطبقة فى معسكر الثورة، فـــالواقع أن علاقة هذه الطبقة بالاحتلال قد تعرضت لهزات عنيفة نتيجة توالى أزمات القطـــن وغيره من الإجراءات التى ألحقت الضرر بمصالحها ، كما أن سياسة انتهاب مصـــر كانـــت قبل الحرب تسير ببطء وفق خطة منظمة ، أما فى سنوات الحرب فقد ازدادت ســـرعتها ، هـــذا بالإضـــافة إلى إشارة العديد من المصادر إلى استفادة كبار المـــلاك بشـــكل نسبى من إجراءات الحرب ومن ثم وجب أن نبحث عن دوافع أخرى دفعـــت بهذه الطبقة إلى معسكر الثورة ، لقد كانت هذه الطبقة تستشعر ، بالغريزة ، ما ســـوف تجره الحرب عليها وعلى أمنها من متاعب ، وهذا يفسر دعوة رجالها بإلحاح لإنشاء بنك أهلى برؤوس أموال مصرية ، ومطالبتهم الحكومة بألا تسمح بتصدير شئ من الذهب للخارج .

كـــان لنشـــوء بورجوازية المدن الجديدة من التجار ورجال الأعمال وأصحاب المهـــن ، وخاصـــة المهندســـين والمحاميـــن ، أثر فى خلق مجال للعمل لدى الجناح العصـــرى من كبار ملاك الأراضى الزراعية حتى يستطيع توظيف أمواله ومن ثم كان

إنشـــاء بـــنك مصـــر عـــام ١٩٢٠ ، وقد تمثلت مجالات العمل فى تصنيع جانب من احتياجات البلاد حيث نشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والمصنوعات الجلديـــة والأثاث ، أما الشركات التى تأسست فى أوائل القرن العشرين ، والتى كثيرا مـــا هددها الإفلاس ، فقد استطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وفيرة بسبب احتكارها الفعلـــى للســـوق المحلـــية ، فكأن الحرب كانت بمثابة حماية جمركية مؤقتة لمنتجات الـــبلاد، ومن ثم تطورت الراسمالية الوطنية خلال الحرب وازداد نفوذها الاقتصادى ، وكـــان ذلـــك وراء تأليف لجنة التجارة والصناعة فى مارس (١٩١٦) التى اقترحت نظامـــا جمركـــيا جديـــدا ودعت إلى فتح المدارس الصناعية ومنح التسهيلات لرجال الصناعة بالإضافة إلى بعض المشروعات الصناعية ، إلى جانب تعاظم الدعوة لإنشاء بـــنك مصر الذى تأسس فعلا عام ١٩٢٠ ، ومثل تأسيسه انعطافا أساسيا فى فكر كبار الملاك ونشاطهم الاقتصادى ، مما يعنى أن الوقت قد حان لارتياد طبقتهم ميادين المال والـــتجارة والصناعة بعد أن اقتنعت أن الأرض لم تعد وحدها مجال الاستثمار الأمثل ، وشجعتهم الحكومة على ذلك بإنشائها مصلحة التجارة والصناعة فى أبريل عام ١٩٢٠ بالإضـــافة إلـــى اتحـــاد الصناعات المصرى ، ثم إنشاء المجلس الاقتصادى المصرى برئاســـة إســـماعيل صدقى ، ليكون بمثابة حلقة اتصال بين الدولة واتحاد الصناعات ، وبهذا أصبح المجال فسيحا أمام كبار الملاك لارتياد مجالى التجارة والصناعة .

وبالرغم من ذلك ظل النشاط الاقتصادى لكبار الملاك بصفة أساسية يتجه إلى اســـتغلال الأرض الزراعـــية بأســـلوب الإنـــتاج الرأسمالى القائم على الإيجار واتخاذ الأرض ســـلعة تـــباع وتشترى ، والإفادة من تغير أثمانها من وقت لآخر ، حيث ظلوا محجميـــن عـــن الدخول فى النشاط التجارى والصناعى حتى أواخر العشرينيات حين دخلـــوه مســـاهمين أكـــثر مـــنهم منتجيـــن وهناك من يميز بين جناحين للبورجوازية المصرية، أحدهما يسمى بورجوازية وطنية والآخر بورجوازية كبيرة ، ومن يميز بين جـــناح وطـــنى يمـــثله الوفد ويتمثل فى أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين جناح صـــناعى معقد فى تركيبه .. الخ ، ولسنا ندرى على أى أساس يكون مثل هذا التقسيم

الــذى يتسم بعدم التحديد ، ذلك أن البناء الاجتماعى لمصر خلال سنى الحرب العالمية الأولــى لــم يتغــير كثيرا منذ أن اتخذ شكله الهرمى فى مطلع القرن العشرين نتيجة إجــراءات الاحــتلال البريطانى ، وسياساته ، اللهم إلا ذلك التغير الذى يفرضه تعاقب الأجيال ، فالجيل التالى للاحتلال ، جيل الحركة الوطنية الشابة وأحزاب عام ١٩٠٧ ، يعتــبر نتاجا طبيعيا للجيل السابق عليه . كما أن شبابه هم رجال ثورة ١٩١٩ وأحزاب مــا بعد الثورة ، بما أضفته عليهم مكانة آبائهم الاجتماعية وما توفر لهم من حظ التعليم والثقافة وما اختبرتهم به الأحداث المتلاحقة ..

إن ســنوات الحــرب الأربــع لم تحدث سوى هزة فى ذلك البناء الاجتماعى القــائم، نتج عنها بعض الخلخلة ، ولكن بقيت أسسه الاجتماعية والطبقية قائمة كما هى مــنذ تــم إرســاؤها فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حين بدأت تتضــح معــالم الخريطة الاجتماعية لمصر ، باستثناء تطور تمثل فى نمو طبقة العمال وبــروزها إلى سطح الحياة العامة لتلعب دورها سواء فى شكل إضرابات واعتصابات أو مــن خــلال تجمعــات أو أحزاب ، وتطور آخر تمثل فى انفساح المجال الصناعى والمــالى والــتجارى أمــام الطــبقة الوســطى فما فوقها ، حيث ساهم فيه كبار ملاك الأراضــى الزراعــية بشــكل أو آخر ، وقد ساعدت سنوات الحرب على بلورة هذين التطوريــن ، وهذا يفسر ، فى تقديرنا ، بقاء الأعيان أو كبار ملاك الأراضى الزراعية متصــدرين حــركة المجتمع السياسية ، وربما يفسر أيضا تأليفهم للوفد فى أواخر عام ١٩١٨ ، ومــا جره اعتقال رجاله من أحداث ثورية ، ثم تصدرهم بعد ذلك لقيادتها فى مطلــع عــام ١٩١٩ ، لقــد كان هؤلاء قبل الثورة فى الإدارات والوزارات والهيئات التمثيلــية أو النيابــية ، وكــانوا وراء الصــحافة ، بأموالهم وبنيهم ، كما كانوا داخل الأحــزاب السياسية ، كل منها بقدر ، ومن ثم كانوا يمارسون السياسة منذ البداية ، كما يفســر أيضا كيف تحولوا بقيادتهم للثورة إلى أسلوب المفاوضة ، ثم العودة إلى تأليف الأحزاب السياسية من جديد .

* * *

تأليف الوفد وانقساماته :

وفـــى ضـــوء ما سبق ينبغى أن نفرق بين فكرة تأليف وفد للمطالبة باستقلال مصـــر ، بعـــد أت تضــــع الحرب العظمى أوزارها ، وبين مسألة ميلاد الثورة ، على الأقـــل فـــى إطـــار السياق الزمنى فالذين ألفوا الوفد لم يؤلفوه لإشعال ثورة ، ذلك أن مصـــر كانت حبلى بالثورة فى سنوات العناء قبل تأليف الوفد ، وكانت سنوات الحرب بمـــثابة المخاض لذلك الميلاد المذهل الذى لم يتوقعه ، حتى أولئك الذين كانوا يفكرون فى مستقبل مصر ويطالبون باستقلالها ، والذين ساهموا فى شرعية ذلك الوليد .

لـــم يكـــن التفكـــير فى أمر البلاد ومستقبلها مقصورا على فئة أو طائفة دون أخـــرى ، بل كان التفكير عاما وكأنما قد أوحى إلى الأمة بجميع طبقاتها أن حان وقت العمـــل لـــتقرير مصـــير الـــبلاد ، ويكفى هنا أن نشير إلى جهود الساسة الذين أهملهم مؤرخـــو الوفـــد ، ضاربين صفحا عن الجهود الرسمية وجهود أمراء البيت العلوى أو رجـــال الحـــزب الوطـــنى ، ومن ثم سنركز على جهود رجال حزب الأمة ، ورجال حـــزب الأحـــرار الدستوريين فيما بعد ، والمعروف أن لطفى السيد قد اشترك مع سعد زغلـــول وعبد العزيز فهمى فى وضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا فى أغسطس ١٩١٧ ، ومـــع أن المشـــروع لـــم يقدم بشكل رسمى إلا أن نصوصه قد تسربت إلى السلطات البريطانية ، لأنه يكاد يكون هو الأساس الذى بنى عليه مشروع اللورد ملنر، عـــند محادثاتـــه مع الوفد المصرى فيما بعد ، كما انه ظل الإطار الذى لم يخرج عنه الوفـــد المصـــرى ذاته إلا فى بعض التفصيلات الفرعية . وفى هذا الصدد كان حديث محمـــد محمـــود إلـــى ســـعد زغلول فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٧ ، حول وضع مصر بعد الحـــرب، وضـــرورة اتحاد جماعة من أهل الرأى للتفكير فى هذه المسألة ، ثم مناقشة المسألة فى اجتماع بمنزله فى ٢٨ فبراير ١٩١٨ ، حضره على شعراوى وعبد العزيز فهمـــى ولطفـــى الســـيد ، وقـــد أبدى عبد العزيز فهمى يأسه من حالة مصر ، واتفق

الحاضـــرون علـــى صـــعوبة شـــأنها ، وقد علق سعد على اجتماعهم بقوله : إن روح التضامن لم تكن قوية بينهم وأن حب الذات له سلطان عليهم ...

. وقـــد روى عـــبد العزيز فهمى محاولة أخرى لمحمد محمود وطلبه تأليف وفد ليســـافر للمطالبة بحقوق البلاد ، وكان ذلك فى سبتمبر ١٩١٨ ، وإن كان سعد زغلول قـــد أبدى تخوفه بأن الوقت غير مناسب نظرا لانتصار الإنجليز ، وإن عاد سعد فغير موقفـــه بعد أن رأى أن عدلى يكن وحسين رشدى قد اتفقا مع السلطان على ذلك ، كما أن ســـعدا فى ١٢ أكتوبر ١٩١٨ قد دعا محمد محمود ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى إلـــى عزبـــته ، وتحدثوا فى المسألة المصرية وما الذى ينبغى عمله عند انعقاد مؤتمر الســـلام ، وعلـــق ســـعد على اجتماعهم بما يفيد عدم اهتدائهم إلى طريقة . وقد روى علوبة فى " ذكرياته " أنه ذهب إلى سعد فى ٩ نوفمبر ١٩١٨ ، وحدثه فى هذا الصدد وحملـــه مســـؤولية العمـــل باعتباره وكيلا منتخبا عن الشعب فى الجمعية التشريعية ، واقـــترح علوبة تكوين جمعية سياسية تسعى لتحقيق ما تصبو إليه البلاد ، وأضاف أن ســـعدا أبلـــغ أصدقاءه بمسعى علوبة وأنهم اجتمعوا فى بيت سعد فى ١٣ نوفمبر حيث اتفقـــوا علـــى تفويض سعد وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى للقاء ممثل بريطانيا فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذلك اللقاء المشهور .

ويجدر بنا أن نشير إلى ملاحظتين بخصوص هذا اللقاء ، أولاهما : أن أبطاله حرصـــوا على أن ينفوا عن انفسهم صفة التطرف ، وأنهم بحكمة الشيوخ ، أخف حدة مـــن زملائهم رجال الحزب الوطنى ، وأنهم من رجال حزب الأمة ، ولم يكن المندوب الإنجلـــيزى فـــى حاجـــة إلى معرفة ذلك ، وثانيتهما : وهى تتصل بالأولى ، أنه رغم ذكـــرهم لطلـــب الاستقلال التام ، فإن وسيلتهم لذلك سليمة تتبنى على التفاوض ، وأنهم تطوعـــوا لذلـــك بتقديم ضمانات لإنجلترا فى مقابل مساعدتها لمصر فى الحصول على الاســـتقلال الـــتام ، فـــيعطونها ضمانة فى طريقها إلى الهند وهى قناة السويس ، بأن يجعلـــوا لهـــا دون غـــيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، وعدم عقد أى تحالف إلا مع إنجلترا .. الخ .

وأســلوب " المفاوضـــة " أســلوب سلمى " مشروع " فقد نصت صيغة توكيل الوفد ، التى حررت عشية اليوم التالى للقائهم بوينجت ، على تفويض هذا الوفد للسعى بالطــرق السلمية والمشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر ، بل إن نص المــادة الثانـــية مـــن قانون الوفد ، الذى صدق عليه فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، يقرر أن مهمة هذا الوفد السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصـــر استقلالا تاما ، ولم تخرج مشروعات طلب الاستقلال عن هذه المعانى بدءا من ســعى لطفى السيد فى أغسطس ١٩١٧ ، حتى لقاء نوفمبر ١٩١٨ ، وليس هذا بغريب علـــى رجـــال حـــزب الأمـــة ، دعاة الاستقلال التدريجى وأعداء الطفرة والتطرف ، وأنصـــار شـــعار " خـــذ وطالـــب " ومـــن عـــرفوا لدى الإنجليز بالاعتدال والكياسة والدبلوماســـية ، ولكن مع ذلك لم يطرحوا بديلا لفشل المفاوضات أو المساعى السلمية الهادئـــة ، حـــتى أثـــناء مشـــاوراتهم غير المعلنة مع بعضهم البعض مما ينفى التعلل بالظـــروف الاســـتثنائية ، بـــل إن قانون الوفد ذاته ، حين وضعوه – وكان منهم من رجال الحزب الوطنى كمحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى – أدخلوا هذه الطرق الســلمية المشـــروعة فى مسارب السعى الطويلة حيثما وجدت . ولأن الإنجليز كانوا يدركون مقدرة هؤلاء الساسة ، وتكوينهم السياسى ، بل وما يقدمونه من مقترحات منذ البداية ، فلم يكن صعبا عليهم التعامل معهم ، بقدر اعتدالهم فى هذه المطالب .

لقـــد أجمـــع المصريون باختلاف اتجاهاتهم وأساليبهم على هدف واحد وغاية واحـــدة وهـــى إلغاء الحماية وتحقيق استقلال مصر ، وبالتالى فليس دقيقا ما يتهم بـــه المصـــريون مـــن أنهم كـــان يعوزهم الاتفاق ، لا عـــلى الغايات فحسب ، وإنما على الوسائل أيضا ومن هنا تضاربت أهدافهم ، وليس دقيقا كذلك أن يعلل اعتدال الساسة ، ســـواء فى صيغة التوكيل أو فى قانون الوفد ، بالظروف الاستثنائية التى كانت تمر بها القضـــية المصرية ، فكما رأينا أن رجال الوفد كانوا معتدلين منذ بداية نشأتهم السياسية حيـــث تـــربوا فـــى أحضـــان حزب الأمة ، ولم تدخل الثورة أو النضال الشعبى فى حســـابهم، وكـــيف ذلـــك والسلطة الإنجليزية تزن كل شئ وتقدر نوعية الرجال الذين

يهدفــون إلى الحصول على الاستقلال التام بوسائل سلمية ، والذين يعتبر حزبهم أكثر الأحزاب أهمية فى البلاد حيث يضم العديد من ذوى النفوذ والأعيان .

وثمـــة حقيقة ينبغى أن نوضحها ابتداء وهى أن السبعة الذين تشكل منهم الوفد عشـــية ١٣ نوفمبر ، قد تولى خمسة منهم تأليف حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، ويضـــاف إلـــى هـــؤلاء الخمســـة الدكـــتور حافظ عفيفى وإسماعيل صدقى وهما من المجموعة الثانية التى انضمت للوفد ، مما يفسر غلبة الاعتدال عليهم .

* * *

الثورة وتحرك الوفد :

لاحظـــنا ممـــا سبق أن ضغوط الحرب العظمى التى أرهقت المصريين على اخـــتلاف طـــبقاتهم وفـــئاتهم الاجتماعـــية ، بعد أن وقفوا إلى جانب الحلفاء ، أملا فى انتصـــار هؤلاء وثقة فى وعود بريطانيا بتسوية المسألة المصرية عقب النصر ، ومن ثـــم كـــان التفكـــير فى مستقبل مصر عاما وشاملا ، وما إن انتهت الحرب فعلا حتى تحـــرك المصريون نحو تحقيق هدفهم ، فطلب رئيس الوزراء المصرى حسين رشدى باشـــا الســـفر إلى بريطانيا " لمفاوضة الحكومة البريطانية فى أمر استقلال البلاد " كما شـــرع ســـعد زغلول وجماعة من أصدقائه فى القيام بمبادرة ، وتأليف وفد مصرى (شـــعبى) لمساندة الوفد الرسمى وتمكينه من أداء مهمته ، غير أن السلطات البريطانية وقفت فى وجه كل هذه التحركات ونجحت فى التفريق بين رجالها .

وفـــى ١٣ نوفمـــبر ١٩١٨ جـــرت المقابلة المشهورة بين سعد زغلول وعلى شـــعراوى وعـــبد العزيـــز فهمى من جهة والمندوب السامى البريطانى السير ريجنالد وينجـــت مـــن جهـــة ثانية ، وطلب الزعماء ، بصفتهم نوابا عن الأمة ، التصريح لهم بالســـفر لعـــرض قضـــية البلاد على مؤتمر الصلح فى فرساى ، وأبدوا خلال المقابلة اســـتعداد مصر الارتباط مع بريطانيا بمعاهدة صداقة إذا ما اعترفت بريطانيا باستقلال

مصر ، على أن تحافظ على مصالح إنجلترا وتمكنها من احتلال قناة السويس إذا دعت الضـــرورة ذلك ، غير ان المندوب البريطانى رفض طلبهم على اعتبار أنهم ليست لهم صـــفة ، وأن مصر غير جديرة بالاسقلال . وكان ذلك وراء سعى سعد وزملائه لطلب " توكـــيل " مـــن الأمـــة لوفدهـــم حتى تبايعهم لطلب استقلال مصر بالطرق السلمية ، وانتشـــرت نسخ التوكيل فى أنحاء البلاد التى تدافع مواطنوها على توقيعها فى حماسة مـــنقطعة النظير ، وبتأييد وتشجيع من رشدى باشا وأجهزة الإدارة ، حتى يكتسب الوفد الصـــفة التى يتحدث بها أمام الجانب البريطانى ، وأبدت البلاد من أقصاها إلى أقصاها تجاوبا عنيفا مع حركة الوفد والمطالبة بالاستقلال .

وفـــى ٢٠ نوفمـــبر ١٩١٨ طلـــب ســـعد زغلول من قيادة الجيش الإنجليزى تصـــريحا لـــه ولأعضـــاء الوفد المصرى بالسفر ، وعاد يكرر الطلب بعد أن ماطلت الســـلطات العسكرية ، بينما كان رشدى باشا ، وعدلى يكن " وزير المعارف " يعملان مـــن جانبهما على التصريح لهما بالسفر إلى لندن ، ولما لم توافق الحكومة البريطانية قـــدم رشـــدى باشا استقالة وزارته فى ٣ ديسمبر ١٩١٨ ثم والى تقديم الاستقالات أمام رفض السلطان قبولها .

وتوالـــت اجتماعات زعماء البلاد وخطبهم الحماسية ، وأعلن سعد فى فبراير ١٩١٩ بطلان الحماية البريطانية على مصر ، مما اضطر السلطات البريطانية إلى أن تلفـــت نظـــر سعد ورفاقه إلى خطورة مسلكهم ، حتى لقد أنذرهم القائد العام البريطانى فـــى ٧ مـــارس ١٩١٩ ، وفى اليوم التالى ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلـــول ومحمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقى ، ونفتهم إلى مالطة ، مما أدى إلـــى إثـــارة الرأى العام وبدأت أحداث الثورة تندلع فى أنحاء البلاد وقد بدأت أحداثها بإضـــرابات الطـــلاب فى ٩ مارس ، ثم أضرب الموظفون والمحامون ، عن أعمالهم وشـــملت الـــثورة الفلاحين والعمال والتجار ، حتى الوزراء والأعيان كما اشترك فيها النساء اللاتى اشتركن فى المظاهرات وقدمن الاحتجاجات ، لم توجه الثورة بحزب من الأحـــزاب التى كانت قائمة ، ولم يتول قيادتها شخص بعينه ، وإنما خرجت من صلب

كـــل الذين تجرعوا البؤس والشقاء خلال سنى الحرب ، وواجهت إنجلترا الثورة بالقوة المسلحة .

وفى تحليل على درجة كبيرة من الأهمية لطبيعة تلك الثورة كتبه الدكتور عبد الخـــالق لاشين فى دراسته القيمة عن " سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى عـــام ١٩٢٧ بعد أن أكد على أن الثورة كانت شاملة وقومية ولبرالية وعلمانية فيقول : " مـــن حيث شمول الثورة وقوميتها فقد وقفت الامة المصرية بطبقاتها وفئاتها وطوائفها وعناصـــرها المخـــتلفة ، مـــن فلاحين وباشوات ، أميين ومتعلمين ، مسلمين وأقباط ، رجالا ونساء ، من خلف قادة الثورة ، تدافع بشجاعة كبيرة وتضحية هائلة عن المبادئ التى تمثلها ، كما أنها شملت مصر بأسرها ، ريفها وحضرها وبواديها ، قراها ومدنها وعواصـــمها ، إلـــى الحـــد الـــذى أعلنت فيه الكثير من المدن فى مختلف أنحاء البلاد استقلالها ، وأقامت حكومات وطنية محلية كما حدث فى زفتى والإسكندرية والزقازيق والفـــيوم والمنـــيا وأسيوط وغيرها . وأكثر من ذلك فإن الثورة قد شملت القائمين على مؤسسات الدولة سواء المدنية أو العسكرية فلم يتخلف عنها الموظفون ورجال البوليس وطـــلاب المدارس الحربية (نظرا لعدم وجود جيشٍ مصرى) . ويعزى هذا الشمول الـــذى اتســـمت به الثورة المصرية إلى فداحة ما أصاب مصر والمصريين من جراء الأجانـــب والاحـــتلال الأجنـــبى ســـواء على الصعيد السياسى من حيث فقدان السيادة القومـــية، أو علـــى الصـــعيد الاجتماعى الاقتصادى الناجم عن السيطرة الأجنبية على اقتصاديات البلاد ، الذى أضير منه العمال والفلاحون والموظفون والتجار والمهندسون والطلاب وغيرهم .

ومن حيث علمانية الثورة ولبراليتها فمن المعروف أن سعد زغلول صرح بأن " الحـــركة الحالـــية ليست حركة دينية لأن المسلمين والأقباط متظاهرين معا " كما أن الـــثوار رفعوا شعار وحدة عنصرى الأمة ، بل إن رجال الدين من المسلمين والأقباط راحوا يعملون باتفاق تام لتطبيق هذا الشعار مما أدهش المراقبين الأجانب ، وأكثر من هـــذا فـــإن الـــثوار رفعـــوا ، ضمن مـــا رفعوا ، شعار " الحرية والإخاء والمساواة "

وشـــعار " ليحيى العدل " . وكل هذه الشعارات كانت فى النهاية محصلة لانفتاح مصر علـــى معطـــيات القـــرن التاســـع عشـــر ، مما خلف آثارا عميقة فى كياناتها وأبنيتها ومؤسساتها ، وأكثر من هذا فى روحها وعقليتها .

وإزاء تفـــاقم أحـــداث الثورة فى مصر وتزايد حوادث العنف فى أنحاء البلاد اضـــطر الســـلطان فؤاد إلى أن يشير على الحكومة البريطانية بضرورة اتخاذ إجراء يكـــون مـــن شأنه تهدئة النفوس ، كما أدرك القائم بعمل المندوب السامى البريطانى (وكـــان الســـير ملن شيتهام) ومعه رجال السلطة العسكرية البريطانية ؛ أن قمع الثورة يقتضى جهدا كبيرا وتضحيات عظيمة ، فنصح شيتهام حكومته فى لندن بالسماح للوفد بمغـــادرة مصـــر وعـــرض قضيته على مؤتمر الصلح ، وإصدار بيان من شأنه تهدئة الموقـــف . وفى نفس الوقت كانت السلطات البريطانية تخطط لضرب الحركة الوطنية المصـــرية ، بالبحث عن فئة من السياسيين ممن تصفهم بالاعتدال لاستمالتهم واتخاذهم وسيلة لتهدئة الثورة .

أســـرعت بريطانيا بإرسال اللورد اللنبى مندوبا ساميا لها فى مصر والسودان فى ٢٥ مارس ١٩١٩ ، وكان اختياره مبنيا على سمعته العسكرية فى الشرق ولإشاعة جـــو من الرهبة والخوف يؤذن بتصفية الثورة ، ومنحته السلطات الحربية لاتخاذ كافة الإجـــراءات اللازمة لإعادة القانون والنظام إلى البلاد ، وبدأ بالفعل فى الاتصال بفئات مـــن الشـــعب ممـــن يتوسم فيهم الاعتدال متحاشيا استخدام العنف أحيانا ومهددا أحيانا أخـــرى ، وأشـــار علـــى حكومته بإطلاق سراح سعد ورفاقه والتصريح لهم بالسفر ، فوافقت على الفور بعد أن أعدت العدة لكى يغلق المؤتمر أبوابه فى وجوههم .

ثـــم رأت بريطانيا أن ترسل لجنة على رأسها اللورد ملنر للتحقيق فى أسباب ســـخط المصريين ، حضرت بالفعل إلى مصر فى نوفمبر ١٩١٩ وبقيت حتى مارس مـــن العـــام التالى ، غير أن اللجنة وجهت بسخط شعبى ومقاطعة حاسمة مما أعاقها عـــن إنهاء مهمتها ، وكان السلطان فؤاد ومجلس الوزراء المصرى هم الوحيدون الذين

قـــابلوا ملـــنر ، وإن عاملوهـــا بتحفظ واضح ، أما أعضاء الوفد فى باريس فقد فشلت محـــاولاتهم فـــى عـــرض القضـــية المصرية على المؤتمر ، وبدأ اليأس يتسرب إلى نفوسهم، ومن ثم قبلوا الدعوة التى وجهتها إليهم لجنة ملنر ، حين عادت إلى إنجلترا ، بمقابلتها فى لندن للمفاوضة .

وفـــى أوائـــل يونـــيو ١٩٢٠ توجه الوفد إلى لندن حيث بدأ ما يعرف تاريخيا بمفاوضـــات (سعد زغلول – ملنر) ، حيث تبودلت المقترحات بين الفريقين فى شكل مذكرات متبادلة ، وقد لعب عدلى يكن خلال المفاوضات دورا مهما حين أكد لملنر أن الوفـــد يمثل الأمة المصرية ، كما كان هو الذى فتح باب المفاوضات بين الطرفين ، بل كـــان واســـطة التعارف بيـــن سعد وملنر . وعموما أفضت مفاوضات زغلول – ملنر إلـــــى اقتراح مشروع محالفة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف فيها مصر بحاجة بريطانيا إلى حماية مصالحها الخاصة وبمسؤوليتها تجاه الجاليات الأجنبية فى مصر ، فـــى مقابل مساعدتها لمصر فى حماية نفسها ، على أن تقدم لها مصر كل المساعدات داخـــل حدودها حتى فى الحالات التى لا تتأثر فيها سلامة مصر ، كما نص المشروع علـــى تعديل الامتيازات الأجنبية وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد ، أما وجود القوات البريطانـــية فى مصر فإنه لن يعتبر احتلالا عسكريا ، وأن يكون لمصر دستور تضعه جمعـــية تأسيســـية يتضـــمن المسؤولية الوزارية أمام هيئة تشريعية ، مع بقاء السودان خـــارج دائرة الاتفاق . وأرسل سعد المشروع إلى الأمة لمشاورتها وذكر أنه " يتضمن مـــزايا لا يســـتهان بهـــا " وكان اتجاه الرأى العام فى مصر أميل إلى قبوله – باستثناء رفـــض الحـــزب الوطنى القاطع – بعد تعديله على أساس إضافة تحفظات إليه تحد من تدخـــل إنجلـــترا فى شؤون مصر ، ورفضت لجنة ملنر هذه التحفظات ، وتمسك الوفد بهـــا ، فانتهـــت المفاوضـــات عند هذا الحد وعاد الوفد إلى باريس مرة أخـــرى لتدب الانقســـامات بين صفوف رجاله بشكل أدى إلى تفكك الحركة الوطنية المصرية ، وبدا واضحا أن بريطانيا نجحت فى تهدئة الثورة .

* * *

انقسام الوفد والأمة :

فـــى ٢٦ فـــبراير ١٩٢١ أبلغت الحكومة الإنجليزية السلطان فؤاد برغبتها فى الـــتفاوض مـــع وفد يعينه على ضوء مقترحات ملنر ، وفى ١٥ مارس قبل عدلى يكن تألـــيف الـــوزارة ، الـــتى اشتهرت بـــاسم " وزارة الثقة " (١٦ مارس – ٢٤ ديسمبر ١٩٢١)عـــرض عدلى على سعد الاشتراك فى المفاوضات فى الوقت الذى لم يكن فيه ســـعد راضـــيا عن تأليف الوزارة أصلا لاعتقاده أنها ستهدم الوفد ، وقدم سعد شروطه للإشتراك فى وفد المفاوضات ووافق عليها عدلى ، عدا شرط رئاسة سعد للوفد لصفته غير الرسمية ونصح اللنبى عدلى بألا يعبأ بسعد ، وأن يمضى فى طريقه ، وكان يعلم أنـــه بذلـــك يعجـــل بالصدام بينه وبين سعد زغلول ، ذلك الصدام الذى نتج عنه انقسام الأمة إلى سعديين وعدليين وتراشق الزعماء بالاتهامات ، وشهدت البلاد حوادث عنف دمويـــة أفســـدت جـــو المفاوضـــات . وسوف نتتبع حركة الانقسامات فى الوفد أثناء المفاوضـــات منذ جولة (سعد – ملنر) ونتقصاها لما لها من أثر خطير على الحركة الوطنـــية المصـــرية ، كمـــا أن هذه الانقسامات لم تقسم الوفد إلى قسمين ، بل هى فى الواقـــع سلســـلة من عمليات خروج أعضاء الهيئة على رئيسها ، مما يعطى فى النهاية انطـــباعا واضحا بأن رئيس الهيئة هو الذى خرج على الوفد وهيئته ، وإلا فبماذا تفسر خـــروج الأعضـــاء جمـــيعا ، تقريبا ، بشكل تدريجى ، من الوفد ، حتى لم يبق سوى رئيســـه ســـعد زغلول فى معسكر وحده ، وإن ظل متمسكا بإسم الوفد مدعما إياه بضم أعضاء آخرين إليه ؟

إن عـــزلة الوفـــد وعـــدم نجاحـــه فى مهمته لمما عجل بتعميق الخلافات بين أعضـــائه ، وكان من وراء استقالة أو إبعاد أعضائه ، وانفصال عدد من العاملين الذين رافقـــوه فـــى رحلـــته وكانت هذه الخلافات قد بدأت تدب بين قادة الوفد الذين نفوا إلى مالطـــة ، وكانـــت نذيرا حملوه معهم إلى أوربا ولما تمضى بضعة أيام على وصولهم

إياهـــا مما سيكون له نتائج بعيدة المدى خاصة بعد أن لحق بهم زملاؤهم فتزايد عددهم وبالتالى اتسعت شقة الخلاف (*) .

والواقـــع أن الذى جعلهم ينتظمون فى هذا التجمع هو القضية الوطنية ودخولها فـــى مـــرحلة تحول من تاريخها ، بين نهاية حرب وميلاد ثورة ، فما أن حلوا باريس حـــتى بـــدأت الخلافات تتجسم وتتضخم ، ومن استقرائنا للمصادر المعاصرة للخلاف يتبيـــن أنه لم تكن توجد ثقة بين أعضاء الوفد ، وقد عبر سعد عن ذلك بقوله " لم يخلق الله هيـــئة اشـــتملت على عوامل التفريق أكثر من هيئة الوفد .. إن كل عضو فى الوفد أصبح يظن نفسه قائدا للأمة " ولعل العبارة الأخيرة تفسر محاولة سعد زغلول تضخيم ســـلطة رئـــيس الوفـــد فى قانونه أكثر مما هى فيقول فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٠ أنه يلزم إخراج كل عضو يختلف مع الرئيس اختلافا شديدا ويطلب التشريع بذلك ، وهذا يعطينا السبب الأول من أسباب الانقسام وهو حب السلطة والرغبة فى اصطناعها .

ومـــن هـــذه الأسباب ما بدا شخصيا ، ولكنه بفعل عوامل أخرى تضخم وأدى إلـــى انعـــدام الثقة بينهم ، ومنها مثلا تدخل عبد اللطيف المكباتى فى خلاف بين سعد وحمـــد الباســـل ، مما أفسد علاقة سعد بالمكباتى ومن تلك الخلافات ، خلاف سعد مع لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ، حيث تبدو فيه الاتهامات عامة وغير محددة وتنطوى علـــى انفعالات شخصية ، فيتهم سعد لطفى السيد بالضعف والتلون والدفاع عن محمد محمـــود بالحق والباطل ، وأنه يميل هو وعبد العزيز فهمى إلى التسلل من العمل ، كما يـــتهم عـــبد العزيز سعدا بأنه قد ظهرت عليه أعراض " جنون العظمة " وأنه يريد أن يكـــون ملكـــا أو وصيا على ملك ، وقد أكد لطفى السيد نفس المعنى لمحمد على علوبة حيـــن ذكـــر له أن ســـعدا يـــريد أن يكون وصيا على ابن السلطان إذا خلع وأنه يقبل مشـــروع ملـــنر الأول برمته بشرط خلع السلطان ويتصل بذلك فقدان سعد الثقة بحافظ عفـــيفى لغـــير سبب واضح ، ووصف سعد له بالمكر والدهاء ، وما حدث من خلاف

(*) أنظر عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة حتى عام ١٩٢٧ ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

حــول تعيين الموظفين اللازمين للترجمة الإنجليزية حيث قال سعد " أنهم خالفونى فيها هــى ومســألة سفرى إلى أمريكا فأرادوا محمد محمود لينحصر العمل كله فى حزب الأمــة " كمــا حدث الخلاف فى لندن على أشخاص المفاوضين ، والغريب أن رئيس الوفد سعد زغلول قد ذكر فى ٢٤ يونيو عام ١٩٢٠ أن الإنجليز لم يقصدوا بالمفاوضة إلا إيقاع الانقسام فى الأمة وربما بين أعضاء الوفد .

وتجــئ وســاطة عدلى يكن بين الوفد ولجنة ملنر ، وسير المفاوضات وتبادل المشروعات لتطفح أسباب الخلاف مرة واحدة ، وتتباعد الاتجاهات ، فتتضخم الأسباب الشخصــية ، وعلــى أساســها تــتحدد المواقــف إزاء ســير المفاوضات ، ويتبادل " المــتطرفون والمعــتدلون " المواقــع أكــثر من مرة إزاء ما يقدم إليهم من مشروعات وتــتحول هواجــس عــدم الثقة إلى مسلك عملى يكشف أوراقهم جميعا أمام المفاوض الــبريطانى ، الــذى يكمل الدور لتتسع شقة الخلاف ويعيدهم إلى بلادهم زمرا وقلوبهم شتى .

وينــبغى ألا ننســى خلاف سعد وعدلى القديم أيام الصراع حول أحقية أيهما برئاســة الجمعية التشريعية عند غياب الرئيس ، حيث استمرت هذه العلاقة بينهما على غــير مــا يــرجى ، حــتى أن سعدا يتشكك فى أبريل ١٩١٩ فى أن عدلى ورشدى تســتميلهما الحكومة الإنجليزية وتستعملهما لتنفيذ سياستها ، كما يذكر سعد : " الظاهر أن عدلــى أفهــم أنه موكل فى المناقشة عنا فانفرد بها دوننا " ولأن سعدا لم يكن لديه دلــيل علــى اتهام عدلى فإنه كان يلجأ إليه طالبا وساطته عندما تتعثر المفاوضات ، ثم يعــود ســعد لــيذكر أنه فقد كل ثقة بعدلى . والواقع أن سعدا يتخوف من دور عدلى وتأثــيره على زعامته ، خاصة عندما رأى بعض أعضاء الوفد يميلون ناحيته لنفورهم من الرئيس ، حتى لقد جرت مشاورات لفصل لطفى السيد ومحمد محمود " لمخالفتهما مبدأ الوفد " كما اقترح " اعتبار عدلى مجرد وسيط فقط " .

وقـد أكد مؤرخو عدلى يكن أنه ظل يلعب دور الوسيط بين الوفد ولجنة ملنر حـتى انقطعت المفاوضات فى نوفمبر ١٩٢٠ ، ينفق من ماله وصحته ، وأن أعضاء الوفـد هـم الذيـن ألحوا عليه ليكون وسيطا وليعالج بكياسته وحسن سياسته كثيرا من الـنقاط الخلافـية ، ولكـن وسـوس أناس لسعد أن عدلى يتخطاه . فازداد نفور سعد وتشـككه بينما يشهد محمود أبو الفتح بأن عدلى فى كل مسألة يناقشها مع ملنر كان لا يخـرج عما اتفق عليه مع سعد وزملائه . وقد سجل كامل سليم فى مذكراته أن عدلى قـال لهـم : أن ملنر لا يريد أن تكون المقاطعة مغاضبة وأن التسهيلات التى سينتهون إلـيها ، إذا لـم تقـبلوها ، ستفيد فى أنهم لا يعدلون ، عنها بل يعرضونها من طرفهم لـتكون أساسا لاتفاق بينهم وبين ممثلى الأمة ، ولعل هذا يسجل تاريخيا فكرة التصريح لمصر من جانب بريطانيا والذى تم فيما بعد فى ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

وبالـرغم من أن سعدا قد ذكر لسكرتيره محمد كامل سليم بأنه يرى أن عدلى كـان رسول ملنر إلى الوفد وليس العكس ، إلا أن سعدا قبل هذا الوساطة وأجل سفره أكـثر مـن مـرة انتظارا لوساطات عدلى ، ويبدو أن ملنر حقيقة قد " استخدم " عدلى للـتهدئة دائما وتمديد أجل وجود الوفد فى لندن ، لتكون آثار الثورة قد صفيت تماما فى مصر ، مستغلا بذلك تهالكه على المفاوضة ، ذلك التهالك الذى لم يصل به إلى حد أن يكـون " كارثـة " على الوفد ، لأن الوفد ذاته كان متهالكا هو الآخر على المفاوضة ، وعلى هذا فالمسألة فى تقديرنا ، بهذا التصور تبدو وقوعا لهم جميعا فى شرك لا نهاية له أحكمته السلطات الإنجليزية حولهم .

وعـندما اسـتقر الـرأى بيـن الوفد وعدلى على أساسيات مشروع اتفاق مع إنجلـترا ، وتعيين وزارة موثوق بها لتنفيذ الاتفاق بعد القيام بالمفاوضات الرسمية ، وكـان ذلك فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ ، عاد سعد ليذكر أن ما لا ينال فى المفاوضات غير الرسـمية لا يمكـن أن ينال فى الرسمية وأضاف " أن الأجدر ألا نرتبط بهذه الوزارة ونحـتفظ لأنفسـنا بحرية العمل " ويبدو أن سعدا قد تراجع لتخوفه من ضياع زعامته وانفضـاض رجال الوفد من حوله والتفافهم حول عدلى ويؤكد هذا المعنى ذكر سعد أن

محمد محمود ولطفى السيد ينويان إسناد رئاسة الوفد إلى عدلى وأن عدلى يميل لذلك " ولـــم يمـــنعهما مـــن تنفيذ هذه النية إلا تعلق الأمة بى " . وعلى كل حال عجلت فكرة تألـــيف وزارة الـــثقة بانصراف فريق كبير من أعضاء الوفد عن الرئيس ، وعلى أثر ذلـــك قـــرروا العودة إلى مصر ، ولم يلبث سعد أن ذكر فى نوفمبر ١٩٢٠ أن عدلى أصـــبح أهـــم ركـــن ترتكـــن عليه سياسة الاستعمار وأن معه خمسة من أعضاء الوفد يمـــيلون ميله ولا يبالون بأن يخرجوا على الوفد وينشقوا عليه ، حيث توهموا أن عدلى ســـيكون فـــى مركز يمكنه من تحقيق أمانيهم " فتسللوا منى والتفوا حوله " ، ويبدو أن تخوف سعد كان حقيقيا ذلك أن مسالة تعيين وزارة الثقة قد لقيت إصرارا على إقرارها فـــى جلســـات الوفد من جانب فريق كبير من رجاله ، ألحوا على وضع صيغة مكتوبة بهـــذا المعـــنى ، ممـــا يوحـــى بأنهـــا ربما كانت محاولة من جانبهم لإبعاد سعد تماما والالـــتفاف حول عدلى ، للانتقال بالقضية وجهة أخرى تنهى دور الوفد الشعبى وتنهى معه زعامة سعد ، وتفتح بابا جديدا .

وجـــاءت مسألة استشارة الأمة فى مشروع ملنر لتضيف عاملا جديدا لعوامل الفـــرقة بيـــن أعضـــاء الوفد ، وكان سعد قد اقترح عدم رفض المشروع قبل استشارة الأمـــة فيه ، رغم تحذير لطفى السيد بأن ذلك قد يفتح بابا للدسائس والتشويش وانقسام الأمـــة ، ولمـــا ذهب وفد استشارة الأمة إلى مصر ، وردت البرقيات على سعد تشكك فـــى مســـلكه وتحيزه وتذكر له أن عبد العزيز فهمى يطعن عليه فى مصر . وتلا ذلك مســـألة التلغرافيـــن اللذين أرسلا إلى مصر للتشكيك فى موقف عدلى واعتباره كارثة على الوفد ، وكانا بإيحاء من سعد ، وما كان لهما من أثر فى إغضاب أصدقاء عدلى، وقـــد اعترف عبد العزيز فهمى أن مسألة التلغرافين هذه كانت سببا فى خروجه وبعض زملائـــه مـــن الوفد ، وقد علق سعد على موقفهم بقوله : فليذهبوا حيث شاءوا يريدون ترويج مشروع ملنر تنفيذا لما وعد به عدلى ملنر .

وقـــد فكر سعد فى التخلى عن الوفد لتعبه " ولفساد ما بينهم واختلاله واختلاف الشـــعور وانتهاء التضامن ، والإنجليز يريدون التلاعب ، ولابد أن يقيدوا ما أطلقوه لنا

وأن يضـــعوا فـــى المعاهدة أمورا لا نقبلها ولا نستطيع رفضها " ، وهذا التخوف الذى أبـــداه ســـعد يقودنـــا إلـــى عامل آخر من عوامل الخلاف ، يتمثل فى وعى السلطات الإنجلـــيزية بالتناقضات الحادة التى انبعثت بين رجال الوفد ، بالإضافة لخبرتها السابقة بحجـــم ودور كـــل منهم ، ولعل هذا يفسر لنا عبارة هامة وصف بها محمود أبو الفتح ســـير المفاوضـــات حين ذكر أنها كانت " تجرى فى دائرة مرنة وبشكل غير معين أو محـــدد " فظلت المفاوضات تدور ، عن عمد ، داخل تلك الدائرة إلى أن حدث ما حدث داخـــل الوفـــد . ويؤكد هذا المعنى تقرير أرسله اللنبى إلى اللورد كيرزن فى ١٢ يناير ١٩٢٠ يلخـــص فـــيه الموقـــف بأن عدلى ورشدى ومحمد سعيد وغيرهم من الزعماء المصريين ، يسعون لإقناع زغلول ورجاله بقبول حل لا يتضمن مطالبهم الحالية ، كما أن هـــناك فريقا من حزب زغلول ، يميل إلى السابقين ، ولكنهم جميعا ينتظرون قرار زغلـــول الـــذى أظهـــر عنادا ، فانشقوا عليه وعندئذ " فإننا سننظر لنرى هل تستطيع مجموعة عدلى أن تتقدم علانية ببرنامج مستقل عن زغلول أم لا ؟ " .

كمـــا يضيف سعد زغلول لأسباب الخلاف عاملا آخر يتصل باختلاف طبائع رجال الوفد ، وباختلاف منابتهم ، وأنهم لم يتربوا على طريقة واحدة ولم يتشبعوا على الأخـــص بفكـــرة واحـــدة ، ولم يكن المبدأ الذى اتخذوه ثابتا فى نفوسهم ولا الإخلاص راســـخا فـــى قلوبهـــم . وعلى أى حال عاد إلى مصر ستة من أعضاء الوفد ، والتقوا بـــإخوانهم فـــى مصـــر ، وكذلك بأعضاء لجنة الوفد المركزية ، ولم يذيعوا شيئا عن الخـــلاف ، بـــل قـــرروا تأيـــيد الوفد والثقة برئيسه وأصدروا بذلك بيانا فى ٢٨ يناير ١٩٢١ ، ولكـــن سعدا لم يأبه لذلك وأظهر امتعاضه ، وقد برر محمد محمود خروجهم علـــى رئـــيس الوفـــد " نظـــرا لحالة سعد وتباعده ، وأن سعدا هو الذى ترك أصحابه الأقدميـــن وخرج على الوفد " ثم أكد حافظ عفيفى هذا المعنى فيما بعد ، حين ذكر " أن ســـعدا هو الذى خرج على الوفد وإلا فهل كان على الأغلبية أن تسلم برأى الأقلية لأن سعدا كان بينها ؟ " .

أصــــدر " الخـــارجون " نداء يناشدون فيه كل مرشح للوزارة أن يرفضها ، " ولنـــترك للإنجلـــيز حكم البلاد على قاعدة حق الأقوى أو إذلال الضعفاء " ثم أصدروا احـــتجاجا علــــى اعتقال سعد زغلول وزملائه ، ملبين الدعوة إلى توحيد الصفوف وبدا أنهـــم عادوا بالفعل إلى حظيرة الوفد ، ولكنها كانت عودة عاطفية مؤقتة ، فلم تلبث أن جــاءت مســألة ضم أعضاء آخرين إلى الوفد ، سببا جديدا للخلاف بين العائدين للوفد والباقيـــن ، كمـــا قيل أن حرم سعد تريد أن يعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره قـــبل إعلانه وأن يكون لها حق الاعتراض ، فانقطعت مجموعة عبد العزيز فهمى عن الوفـــد . حيـــث استقال عبد العزيز نفسه فى ١٢ يناير ١٩٢٢ وتلاه محمد علوبة وعبد اللطـــيف المكـــباتى ومحمد محمود ولطفى السيد وحافظ عفيفى الذين كانوا قد انقطعوا عن الوفد أولا ، ثم قدموا استقالاتهم عقب إعلان سعد عدم ثقته بوزارة عدلى .

انضـــم إلــــى هـــؤلاء الستة إسماعيل صدقى ، وأصبحوا فيما بعد عمد حزب الأحرار الدستوريين ، يضاف إليهم مجموعة أخرى من أعضاء لجنة الوفد المركزية ، الـــتى كـــان يرأســـها محمود باشا سليمان ، رئيس حزب الأمة ، ووالد كل من محمد محمـــود وحفـــنى محمـــود ، وعلــــى محمود وعبد الرحمن محمود ، والأخيران كانا عضـــوين بلجـــنة الوفد المركزية أيضا ، والتى ضمت إبراهيم الهلباوى وتوفيق دوس وسيد خشبة وراغب عطية وعلى المنزلاوى وعبد الحليم العلايلى وحسين عبد الغفار ، ممـــن اشـــتركوا فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ، بالإضافة إلى عميدى عائلتى أبـــو حسين (محمود وكيل اللجنة) ومحفوظ (محمد باشا) ، وهما من العائلات التى ســـاهمت فـــى تأسيس الحزب أيضا ، ويمثل هؤلاء جميعا أكثر من ربع عدد أعضاء لجـــنة الوفـــد المركـــزية ، المؤسسين والمنضمين ، وينبغى أن نشير إلى أن نفرا من هؤلاء الذين خرجوا من صلب الوفد ، الذين أسسوا حزب الأحرار الدستوريين ، كانوا ينـــتمون إلى الحزب الوطنى فى أصولهم الحزبية قبل تأليف الوفد . وكانوا قد انضموا للوفـــد أمـــلا فى أن ينجح فى عرض القضية الوطنية على مؤتمر السلام والمطالبة فى أوربـــا باســـتقلال مصر ، ولكنهم ما لبثوا أن انضموا إلى الدستوريين ، وهم إسماعيل

صـــدقى – محمـــد وأحمد على علوبة – حافظ عفيفى – عبد اللطيف المكباتى – كامل البندارى – على المنزلاوى .

ولـــم تكـــن فكرة التطرف أو الاعتدال فى المطالب الوطنية وراء تمزق الوفد على النحو السابق ، فمن المؤكد أن جميع أعضائه كانوا من المعتدلين ، حتى من كانوا يمتون بأصولهم السياسية إلى الحزب الوطنى ، فهم جميعا ، رغم تفجر الثورة ، علقوا تحقـيق أمانى مصر القومية على عدالة مؤتمر السلام وعلى وعود الساسة الإنجليز ، وهـذا هـو رأى محمد محمود الذى كان معروفا بتشدده وتطرفه فى معاملة الإنجليز ، حيـن كـان مديـرا للبحـيرة ، ثم عاد ليحتد أثناء المفاوضات ، ويلوح بأن الشعب " سيدوسهم بالأقدام إذا لم يحققوا مطالبه " .

وهــــذا هــــو رأى سعد زغلول ، زعيم الثورة المتطرف يقوله لملنر " إننى لســت كمـــا يظهر متطرفا بل معتدلا " ، أما عبد العزيز فهمى ، الذى وافق على إدارة الإنجلـيز لشبه جزيرة سيناء المدة التى يريدونها ، لاختبار ما إذا كانوا يريدون احتلال القطـــر أم لا ، عـــاد ليتشدد ويؤكد لسعد زغلول عدم قبوله ما يطلبه الإنجليز من حق المـــرور وألا نقـــبل ما دون الاستقلال ، كما صرح بأن الحماية حتى لو ألغيت بالنص فـــإن ذلك أحط أنواع الاستقلال ويوضح ذلك كله أن مسألة الاعتدال والتطرف لم تكن اتفاقـــا تكتيكـــيا تقتضـــيه معركة المفاوضة وإنما كانت حسبما اتفق الأمر ، وارتبطت بـــتوتر الأعصــــاب واســـتطالة أمد المفاوضات على غير جدوى كما لم تكن نابعة عن موقف مبدئى مشفوعة بمسلك عملى متسق لأى منهم .

* * *

وزارة الثقة ومفاوضاتها :

لعلـــنا أدركـــنا أن مســـألة تألـــيف وزارة موثـــوق بها من جانب الوفد كانت مطـــروحة خلال مداولات الوفد فى لندن ، وأن سعد زغلول قد عارض الفكرة بعد أن

وافـــق فى البداية ، متخوفا من أن تسحب البساط من تحت أقدامه وتدفع به إلى " غرفة الانتظار " ، حيث ينفض أعضاء الوفد من حوله ليلتفوا حول صديقه اللدود عدلى يكن، الـــذى كـــان مرشـــحا لتولى هذه الوزارة وليس بغريب أن يذكر سعد فى ٣١ أكتوبر ١٩٢٠ أن هذه الوزارة التى تتألف قبل الاتفاق على المشروع إما خادعة أو مخادعة ، فـــى حيـــن أن هـــناك فى الوفد من ظل ينادى بتأليف هذه الوزارة كلطفى السيد الذى تســـاءل : ومـــا الضرر من ترك مسألة التحفظات إلى المفاوضات الرسمية ؟ ويفصح علوبـــة عن رغبة زملائه مؤكدا أنه ليس من الخير أن يترك الوفد عدلى يسعى ويعمل مـــن ناحية ، بينما الوفد يسعى ويعمل من ناحية أخرى ، ويقترح عبد العزيز فهمى فى يـــناير ١٩٢١ تجديـــد الـــثقة بعدلى لعلاج حالة الانقسام الموجودة فى البلاد ، وليمكن تعييـــن وزارة ثقـــة فى البلاد لتدخل المفاوضات ، ولكن سعدا رفض . وهكذا تبلورت مســـألة العمل على مستويين ، أو بالأدق انشطار الوفد إلى فريقين ، أحدهما يؤيد سعد والأخر يؤيد تأليف وزارة برياسة عدلى تقوم بإجراء مفاوضات رسمية .

وعـــندما شرع عدلى فى تأليف " وزارة الثقة " عرض على سعد الاشتراك فى المفاوضـــات ، فـــى الوقـــت الـــذى لم يكن فيه سعد راضيا عن تأليف الوزارة " لأنها ســـترتكز علـــى الوفد لهدمه " كما قال . وعاد سعد إلى مصر فى أوائل أبريل – وكان عدلـــى فى استقباله – وقدم شروطه المعروفة للاشتراك فى المفاوضات ، ووافق عدلى عليها جميعها ، عدا شرط رئاسة سعد للوفد ، كما سبق أن ذكرنا . وقد وصفت شروط ســـعد بأنهـــا شروط مستحيلة ، دافعها الغيرة الخالصة ، وحدث الصدام الذى نتج عنه انقســـام الأمـــة إلى سعديين وعدليين ، وتراشق الزعماء بالاتهامات ، وما شهدته البلاد مـــن حـــوادث عنف دموية أفسدت جو المفاوضات ، حتى لقد تنبأ السلطان بفشلها فى غضـــون أســـبوع " ذلـــك أن عدلى ليس شجاعا " أو كما ذكر اللنبى أنه " لا يمثل أى حزب حقيقى فى البلاد " فى الوقت الذى وصف فيه لويد نشاطات سعد وتحركاته بأنها ستدفع البلاد إلـــى " انقلاب " مثل ذلـــك الـــذى قـــام بـــه عرابى .

وحـتى هـذه الملابسات لم تكن مجموعة عبد العزيز فهمى المؤيدة لعدلى قد انفصـلت تمامـا عـن الوفـد ، ولكـن عندما رفض أنصار سعد تعضيد الوزارة فى المفاوضات وانسحبت مجموعة عبد العزيز ونشرت خطابا فـى "الأخبار" وصفه سعد " بأنه مملوء بالطعن علىّ ، وقد أراد عبد العزيز والهلباوى الحجز على أموال الوفد "، ثـم توالت بياناتهم للأمة ، لتفسير وتبرير موقفهم ، وامتلأت بالاتهامات لسعد الراغب فـى الرئاسـة والمخـالف لقرارات الوفد ، وأكدوا ثقتهم بالوزارة ، ثم أرسلوا خطابا للسلطان فى ٢٣ مـايو ١٩٢١ يتحدثون فـيه عـن المظاهرات الـتى عمت الشكوى مـنها لـدى " ذوى الـرأى والمصالح ، والتى تهدف إلى إسقاط الوزارة ، ولا شك أن حكمة عظمتكم تأبى ذلك " .

ورغـم أن اللنـبى قـد وصف أنصار عدلى بأنهم لا يمثلون حزبا حقيقيا فى البلاد، وأن من الإسراف الاعتماد عليهم ، إلا أن مذكرة أعدها أحد رجال دار المندوب السـامى فى ٢٦ أبريل ١٩٢١ ، رصدت الفرق بين هذه المجموعة ومجموعة أنصار سـعد فذكـرت أن " المجموعة الأولى مقتنعة بأن الحكومة ينبغى أن تستمر فى بذل ما فـى وسعها ، وتتكون أساسا من ملاك الأراضى والموظفين الرسميين والفئات المثقفة وأربـاب المهـن الحـرة ، أما المجموعة الثانية المؤيدة لسعد ، فتضم أساسا الطلاب والشـبان الأزهريـين ، وأقـل الأعضاء تبصرا فى نقابة المحامين والمهن الأخرى ، وعناصـر الاخـتلاف بين هاتين المجموعتين تتمثل فى قوة التأثير فى جموع الناس ، وفـى اعتقادى أن الأخيرين ليسوا مؤهلين للسياسة لكونهم متطرفين وإن كانوا يضمون نفـرا مـن ذوى النشاط السياسى المؤثر فى الطبقات الوسطى والدنيا ممن يجدون لهم صدى فى القرى من خلال الصحف وخطب المساجد " .

ويكمـل تلك الصورة ما ذكره حافظ عفيفى عن ازدياد نفوذ سعد زغلول ، إلى درجـة جعلـت العديدين من أنصار عدلى خلال صيف ذلك العام (١٩٢١) يعتقدون أنهـم أخطـأوا بتعضـيدهم لعدلى ، بل إن منهم من أحس أن الرجل العنيف فى حاجة

إلــيهم ، وقد بدا هذا من خلال نكوص العديدين منهم عن الاشتراك فى معركة انتخاب نقيب للمحامين ، حيث تركوا المسألة لأنصار سعد .

وكانــت وزارة عدلــى الأولــى (١٦ مارس – ٢٤ ديسمبر ١٩٢١) تضم تقريــبا كــل العناصــر المناوئة لسعد ، فكان حسين رشدى نائبا لرئيسها وعبد الخالق ثــروت وزيــرا للداخلية ، وإسماعيل صدقى (المالية) ، وجعفر ولــى (المعارف) ، ومدحــت يكن (الأوقاف) ، ثــم عــبد الفتاح يحيى (الحقانية) . وهؤلاء جميعا – باســتثناء رشدى وثروت – من مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين ، بل هى تعتبر ، باســتثناء ثلاثــة وزراء آخريــن ، وزارة من الأحرار الدستوريين ، الذين ناصروها فمضت فى عملها معتمدة على تأييدهم .

وقــد شــكلت هذه الوزارة وفدا رسميا للمفاوضات يرأسه عدلى يكن ، وضم رشــدى وصدقى وعبد القوى أحمد . وكان من مستشاريه الفنيين توفيق دوس ويوسف قطاوى ويوسف نحاس ، والأخير هو مؤرخ هذه المفاوضات ، كما ضمت السكرتارية كــلا من دسوقى أباظة وحامد العلايلى . واستغرقت المفاوضات قرابة أربعة شهور (١٦ يولــيو – ١٩ نوفمــبر ١٩٢١) كــان عدلى خلالها على صلة مستمرة بأصدقائه السياســيين . وقــد أبــدى أسفه لاعتذار عبد العزيز فهمى عن عدم مرافقتهم ، وكان الأخــير يــبرق للوفــد الرسمى مؤيدا ومعضدا من وقت لآخر ، كما كان لطفى السيد ومحمــد محمــود يرغــبان فى الاشتراك فى الوفد ، بل إن عدلى يكن ، وقد تعقد جو المفاوضــات ، قــد فكــر فــى استدعاء جميع المنشقين على سعد رغبة فى تحميلهم المســئولية معــه ، فــى الوقــت الــذى كان يتلقى برقياتهم متضمنة آرائهم فى سير المفاوضــات ، التى قدمت الخارجية البريطانية إلى المفاوض المصرى خلالها مشروع معــاهدة ينبــنى أساســا على تقرير ملنر . وقد أجمعت كل المصادر بما فيها مؤرخو عدلــى ، على أن إنجلترا خلال هذه المفاوضات قد قبضت يدها عما سلمت به لمصر خــلال مفاوضات زغلول – ملنر ، فلم ير عدلى بدا من قطع المفاوضات والعودة إلى

مصر وتقديم استقالته ، وليضع بذلك سابقة خطيرة مؤداها أنه على كل وزارة تتفاوض مع الانجليز ولا تحقق شيئا لمصر ، فإن عليها أن تترك السلطة .

لملــم أنصـــار عدلـــى صفوفهم ، قبيل عودته وتقديم استقالته ، وبرز تجمعهم بشــكل واضـــح ، خلال الاحتفال بذكرى (يوم الجهاد) فى ١٣ نوفمبر من نفس العام حيـــن أقـــيم بفـــندق الكونتيننتال وحضره أكثر من ألفين من العلماء وأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والهيئات السياسية الأخرى والأعيان والمحامين والتجار ورجـــال الأعمال والصحفيين والطلاب . وفى تقديرنا أن هذا الاحتفال يعتبر أول تجمع للأحـــرار الدستوريين وأنصارهم ، قبيل الإعلان عن الحزب ، وقد خطب فيه محمود أبـــو حسين والشيخ محمد بخيت وتوفيق دياب والدكتور هيكل ، وعبد الله لملوم – الذى ألقـــى كلمـــة العـــربان – كمـــا خطب الهلباوى ، واختتم الاحتفال بخطاب لعبد العزيز فهمـــى، الذى ركز على فضل عدلى ورشدى " فى النهضة المباركة " بالإضافة إلى أنه غمـــز ســـعد زغلول ، ثم قام على المنزلاوى وتلا برقية قرروا إرسالها إلى عدلى فى لـــندن تـــنص علـــى أن " المجتمعين من عقلاء الأمة ومفكريها معجبون بكم معترفون بفضـــلكم وأن الأمة من ورائكم تؤيدكم سواء وصلتم إلى تحقيق آمالها أو حفظتم عليها حقها كـــاملا بقطع المفاوضات " وقد وصف شاهد عيان إنجليزى الاحتفال بأنه لم يكن أكـــثر مـــن مظاهـــرة لتكريم عدلى يكن وإن الخطب التى ألقيت فيه امتلأت بالحماس الوطـــنى ، وإلهـــاب مشـــاعر المصريين ، بإثارة عدائهم الشديد لإنجلترا ، كما حاول الهلباوى خلاله تحريض مستمعيه ضد الإنجليز بكل الوسائل .

* * *

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

وكـــان ملنر أثناء مفاوضاته مع سعد زغلول ووفـــده قـــد عـــرض فكرة " أن مـــا ستتســـاهل" فـــيه حكومـــته أثـــناء المفاوضة ، لن تعدل عنه حتى فى حالة قطع المفاوضـــات ، ومـــــن ثـــم كـــان رأى عدلى خلال مفاوضاته مع وزير الخارجية الـــبريطانى كـــيرزن ، الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنجليز دون

ارتـباط المفاوض المصرى بقبول شئ ، لتكون النقط التى سلم بها الإنجليز فى النهاية مكسـوبة لمصـر . وبـالفعل عرض عدلى هذه الفكرة على كيرزن ، موضحا أنه ما دامـت إنجلترا من جانبها مستعدة لتسليم بجانب من مطالب مصر ، وأن هذا الجانب لا يرضـى مطالـب المصـريين ، ولا يصلح أساسا لمعاهدة بين الطرفين فلماذا لا تقوم إنجلـترا مـن جانـبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق ، ثم تعلق ما بقى من الخلاف إلى مفاوضـات مقـبولة ؟ . ثـم جاء اللنبى فى ٦ ديسمبر ليبرق إلى كيرزن مكررا نفس الطلـب وأضاف مستحثا " ... ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفى إمكان اتخاذ مثل هذه الخطوة " . وبعد أن استقال عدلى ، تعهد الفكرة مع كل من ثروت وصدقى ، واسـتمرت اتصـالاتهم بالخارجية البريطانية حتى نجحت أخيرا فى استصدار تصريح ٢٨ فـبراير عام ١٩٢٢ ، وقد لعب ثروت دورا بارزا فى استصداره حتى لقد وصفه عـبد العزيـز فهمى بأنه كان داهية ، لأن الإنجليز تنازلوا بدون مفاوضة عن الحماية والاستقلال والدستور ! .

وقـد وصـف مسـلك الحكومة البريطانية ورضوخها لمطلب اللنبى بأنه كان كـرما أكـثر منه لباقة ، وأن الدافع إليه كان الرغبة فى تقوية مركز الرجال المعتدلين فـى مصـر مـن أنصار التسوية ، الذين كانوا سيؤلفون الوزارة . وينتظر أن يمكثوا طويلا فى الحكم وبالتالى يصبح من لسهل الاتفاق معهم ، " وهكذا أعطيت النقود لطفل مـن المعروف أنه سوف ينفقها تحت إشراف من أعطاها له " ، وقد تواكبت مجهودات استصـدار التصـريح مـع تكليف ثروت بتأليف الوزارة ، وتعضيد اللنبى له حتى أنه أرسـل إلـى الخارجـية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ يؤكد " أنه على الرغم من الموافقـة على برنامجه ، فإنه لم يستطع حتى الآن أن يؤلف الوزارة ، وأنا أبذل ما فى طوقـى لإقـناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام إلى وزارته ، لأنى أشعر أن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم الآن " .

وأخيرا نجح ثروت فى تأليف الوزارة بتعضيد مـن المندوب السامى ، وعلى أسـاس أن ثـروت خـير من يمثل المعتدلين فى مصر ، بعد عدلى ، وبالفعل ضمت

وزارتـــه مـــن رجال هذا التيار ، إسماعيل صدقى وزيرا للمالية ، وجعفر ولى وزيرا للأوقـــاف وإن لـــم يعتـــبر هذا تمثيلا كافيا لذلك التيار ، الذى يعتبر ثروت نفسه منتميا إلـــيه، فالمعـــروف من الكتاب الأبيض الإنجليزى أن جماعة عدلى لم تكن تؤيد وزارة ثـــروت تمامـــا ، ورغم محاولات اللنبى إكسابها تأييدهم ، فقد استمر هذا الموقف من جانب جماعة عدلى ، مما يدل عليه حديث محمد محمود إلى مستر كير فى ١٣ أبريل ١٩٢٢ حيـــث طرحـــت خلاله إمكانية تأليف وزارة برئاسة عدلى ثانية ، وأبدى محمد محمـــود اعـــتقاده بأن ثروت يحتمل أن يقبل العمل تحت رئاسة عدلى ، وإشراك الوفد فـــيها علـــى أن يمـــثله مرقص حنا ، حيث أن الوفد لا يهضم ثروت ويعقد الأمل على إســـقاطه ، وقد علق كير على حديث محمد محمود بأنه يشعر بالغيرة من ثروت . وقد اســـتمرت إمكانية عودة عدلى مطروحة ، فبعد يومين كتب كير عن الانتخابات القادمة ودور الإدارة فيها للإتيان بحكومة أغلبية يحتمل أن تكون برئاسة عدلى . الذى سيعمل معه ثروت وصدقى وربما توفيق نسيم .

وهكـــذا برز أصحاب عدلى مؤيدين لوزارته ومفاوضاته ، ثم ظهر دورهم فى استصـــدار تصريح ٢٨ فبراير ، وتأييدهم الظاهر لوزارة ثروت وإن لم يشتركوا معه بشكل كبير فى انتظاره فرصة أخرى ليظهروا فى أفق السياسة فى شكل تنظيم جديد .

* * *

وكـــان الجفـــاء مســـتحكما بين الملك ووزيره الأول بسبب الخلاف على مواد الدســـتور ، والواقع أن فكرة إعداد دستور لمصر كانت مطروحة على أعضاء الوفد ، حيـــن وزعـــوا العمل على أنفسهم فى باريس ، عندما وفد عليهم عدلى يكن فى أبريل ١٩٢٠ ، الـــذى مـــا إن دعاهم لتحضير ما يلزم للمفاوضات ، حتى كلفوا عبد العزيز فهمـــى بعمـــل مشروع الدستور ، فأعده وذكر أنه طبعه ووزعه على أعضاء الوفد . وعـــندما ناقشـــه مـــع زملائه ، حدثت مشادة بينه وبين سعد انتهت بـــأن طـــوى عبد العزيـــز أوراقه وانسحب مـــن الجلسة . وظـــل المشروع على هـــذا الوضع ، إلـــى أن جـــاءت وزارة ثـــروت ، وكـــان من أهم إنجازاتها تأليف لجنة فى ٣ أبريل ١٩٢٢

لوضع مشروع الدستور ، وكانت تتألف من ثلاثين عضوا – عدا الرئيس ونائبه – من المفكريـــن وذوى الـــرأى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعـــيان والتجار والماليين ، وبالرغم من أنه كان ضمن برنامج وزارة عدلى السابقة أن تؤلـــف " جمعية وطنية " لوضع الدستور – وكان ثروت ضمن أعضاء هذه الوزارة – إلا أنـــه ألـــف " لجنة حكومية " لوضع الدستور . ولم يقبل الوفد أو الحزب الوطنى الاشـــتراك فـــى هـــذه اللجنة ، وإلى جانب هذه اللجنة تألفت هيئة تقوم بأعمال أمانتها العامـــة ، كان الدكتور هيكل أحد أعضائها ، ثم انبثقت من لجنة الثلاثين ، لجنة لوضع المـــبادئ العامة ، ضمت ثمانية عشر عضوا ، كان عبد العزيز فهمى أكثرهم نشاطا ، حيـــث كـــان يـــأتى كـــل صباح إلى مقر اللجنة ومعه طائفة من المواد صاغها أحسن صياغة ، حتى لقد تعود الناس أن يسموه بعد صدور الدستور (أبا الدستور) .

أتمـــت اللجـــنة عملهـــا ورفعت مشروع الدستور إلى رئيس الوزراء فى ٢١ أكـــتوبر ١٩٢٢ ، واستقالت الوزارة قبل أن تصدره ، وحدث له ما سوف نتحدث عنه فـــى حيـــنه ، ويـــرى نقاد هذا الدستور أنه ينطلق من مبدأين ، **أولهما** : سيادة الأمة ، **وثانـــيهما** : المذهـــب اللـــبرالى ، أو الفردى . ولعل التزام الدستور بالمذهب اللبرالى يكشـــف لـــنا عـــن الأساس الاقتصادى والاجتماعى للطبقة التى كانت من ورائه ، أو بالأحرى الطبقة التى استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه وخير ما يستدل به على ذلك، احـــتواء المـــادة التاســـعة مـــنه على ما يضمن لكبار الملاك الزراعيين والرأسماليين الاحـــتفاظ بملكـــياتهم وعـــدم نـــزعها إلا بسبب المنفعة العامة . ولأن اللجنة كانت فى معظمهـــا من العناصر المعتدلة ، فإنهم تساهلوا فى منح الملك حق حل مجلس النواب ، بـــل ورفـــض رشدى باشا رئيس اللجنة ، الحد من هذا الحق ، باشتراط موافقة مجلس الشـــيوخ ، فـــأعطى هذا الحق للملك بدون قيد ولا شرط ، إلا مجرد اقتناعه بأن الرأى العـــام قـــد غير اتجاهه ، وقد استخدم الملك هذا الحق استخداما أساء للحياة الدستورية كثـــيرا . كمـــا كـــان واضحا حرص لجنة وضع المبادئ العامة أثناء مداولاتها ، على وضـــع اشـــتراط طبقى لمن يصبح عضوا فى مجلس النواب ، بأن يكون ممن يدفعون

مـــالا عن عقار أو غيره ، ثم تطورت المناقشة إلى اقتراح أن تكون العضوية لكل من له ريع معين أو يدفع إيجارا معينا ... الخ ، وإن انتهت المناقشة إلى إلغاء هذا الشرط.

* * *

وهكذا كان أول نشاط عام قام به أنصار عدلى هو اشتراكهم بأغلبية مطلقة فى إعــداد مشـــروع الدستور ، قبل أن يؤلفوا حزب الأحرار الدستوريين ، وتوجد جماعة أخـــرى ، اقتربـــت من هؤلاء وعملت معهم على تأسيس الحزب ، وإن لم تخرج من صـــلب الوفد ، بل تنتمى " لجماعة السفور والحزب الديمقراطى " ، وقد بدأ نشاط هذه الجماعـــة خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، حين تعطلت صحيفة " الجريدة " فى جو الكبـــت السياسى الذى خيم على البلاد حينئذ ، وهذا يفسر تبنيها اتجاها إصلاحيا يتصل بالـــنواحى الأدبـــية والاجتماعية أكثر من اتصاله بالسياسة ، فقد اتفق لفيف من الكتاب يضـــم الدكاتـــرة هـــيكل ومنصـــور فهمى وطه حسين ثم الشيخ مصطفى عبد الرازق ومحمـــود عـــزمى ، اتفقوا مع عبد الحميد حمدى صاحب مجلة " السفور " عـــلى أن يشـــتركوا فـــــى تحريرها ، بعد أن تسموا باسمها فصاروا "جماعة السفور" ، وظلت المجلـــة لســـان حـــال هذه الجماعة ومظهر نشاطهم ، وكثيرا ما كان أعضاء الجماعة يتحدثون فى السياسة ، دون الكتابة فيها ، وهكذا كانت السفور بمثابة استمرار لمدرسة " الجـــريدة " بشـــكل مـــا ، ومن حيث تدرب رجالها على صناعة الكلمة ، فأتموا فى الســـفور ما بدأوه فى الجريدة من رسالة التجديد ، التى اتخذت أشكالا جديدة من فنون المقـــال ، شملت المقالات القصصية والنقدية والتأملية والنزالية ، والتى اتجهت وجهة اجتماعـــية أكثر منها سياسية ، وكانت هذه الفترة ، مع فترة " الجريدة " ، بمثابة تدريب للدكـــتور هـــيكل على كتابة المقال الافتتاحى ، حيث سينطق باسم الأحرار الدستوريين فيما بعد .

وحيـــن تـــألف الوفد فى أواخر عام ١٩١٨ ، عقدت جماعة السفور اجتماعا ، وقـــررت أن تطلـــب مـــن ســـعد زغلول أن يضم اثنين من أعضائها إلى هيئة الوفد ، ليسافرا إلى باريس ، أسوة بالحزب الوطنى ، فاعترض عليهم سعد زغلول بأنهم ليسوا

حــزبا سياســيا ، ووافــق علـــى ضم مصطفى عبد الرزاق بصفته الشخصية ولمكانة أسرته، ولكن منصور فهمى أصر على تمثيل الجماعة رسميا باعتبارها حزبا سياسيا ، وعلـــى هــذا تــم تأليف " الحزب الديمقراطى المصرى " ، بدافع الرغبة فى عضوية الوفد. واجتمع أعضاؤه بدار عبد الرزاق ، وكانوا لفيفا من الشبان الذين أتموا دراستهم بفرنســا ، وتوالت اجتماعاتهم بإدارة مجلة " السفور " حيث أتموا وضع مبادئ وقانون الحزب ، وقد تألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء بينهم السكرتير وأمين الصندوق . واتفــق علـــى أن يتــناوب الأعضاء رئاسة الجلسات ، وبدأ الحزب نشاطه ، ولم تكن جمعيته العمومية قد زاد عدها على الستين عضوا .

ويــبدو أن الحــزب قــد بدأ يمارس نشاطه قبل أن يستكمل تنظيمه . وقبل أن ينشــر برنامجه فقد بدأ عمله بتقديم عريضة للسلطان فى مارس ١٩١٩ يحتج فيها على عــدم الســماح لأعضاء الوفد بالسفر إلى مؤتمر السلام ، ثم نشر برنامجه بعد ذلك فى صــحيفة " الــنظام " فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ وصدره بمقدمة عن الديمقراطية وأشياعها وانــتقالها إلـــى مصر ، ودعا إلى العمل " لتقرير حقوقنا واستقلال أمتنا وتحقيق أمانيها فـــى تبلــيغها حظا من التقدم " . وقد وضع الحزب على رأس مبادئه ، استقلال مصر اســتقلالا داخليا وخارجيا (المادة ١) بالإضافة إلى التركيز على الهدف المستمد منه اســم الحــزب ، بالدعوة إلى تفويض الشعب سلطته إلى هيئة نيابية تنتخب على أكمل طريقة ، تمثل تمثيلا صحيحا وتختص بالتشريع والضرائب ومحاسبة الحكومة وتوحيد التشــريع ، والمســاواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات ، وحرية القول والكتابة والاجــتماع (المواد ٢ – ٥) ، ولا نحسب أن هناك حزبا مصريا قبل ثورة ١٩١٩ ، قــد بلــور مطلبا اجتماعيا بمثل هذه الدقة التى وردت بالمادة السابعة " ترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا وإعانة من لا يستطيع العمل " .. ولعل هذا راجع إلى وجود جماعة ممن يميلون إلى الاتجاه الاشتراكى من أنصار الحزب ، والذى كان يمثله عزيز ميرهم سكرتير الحزب وأداته النشطة ، بل أن منصور فهمى كان قد اقترح أن يسمى الحزب فـــى البداية " بالحزب الاشتراكى " وذلك بالرغم من وجود فريق آخر فى الحزب ممن

يؤمـــنون بالليبرالية الاقتصادية وعلى رأسه الدكتور هيكل ، وتتفق نشاطات الحزب فيما بعـــد مع حجم رجاله ووزنهم فى الحياة السياسية ، ومركز الحزب بين أحزاب مصر ، الـــتى تـــبلورت وتشكلت فى أعقاب الثورة ، والتى امتصت رجال هذا الحزب ، الذى دخـــل فـــى دور الاحتضار فى أوائل العشرينات . وقد تمثلت نشاطات الحزب فى بث الدعـــوة لمقاطعة لجنة ملنر ، ثم كتابة تقرير حول تقرير هذه اللجنة وإذاعته ، ثم تأييد وزارة عدلى وإعلان الثقة بوفده الرسمى خلال المفاوضات ومطالبته بالتنسيق مع سعد ورجالـــه . وقـــد تعرض الحزب لما تعرضت له الأمة المصرية من انقسام إلى أنصار لسعد وأنصار لعدلى وكان نصيب العدليين من الحزب الديمقراطى كبيرا ، فكان هيكل ومصطفى عبد الرزاق وسامى كمال ومحمود عزمى ودسوقى أباظة من أنصار حزب عدلـــى ، بيـــنما كان ميرهم وعدد آخر أشد ميلا للوفد ، مما جعل التعاون بين أعضاء الحـــزب أمـــرا متعذرا ، بالإضافة إلى ما كان يحمله من تناقض فكرى واجتماعى بين أنصـــاره ، لـــذا لـــم يلبـــث أن اضمحل بعد أن فقد شخصيته المستقلة ، وكان الحزب الديمقراطى أحد الروافد التى صبت فى حزب الأحرار الدستوريين (*) .

* * *

ومـــن التنظـــيمات التى ظهرت إبان تلك الفترة جمعية مصر المستقلة ، والتى ظهـــرت عقـــب الشـــقاق السياسى الذى أصاب الأمة ، وبالذات فى ظروف مفاوضات عدلـــى – كـــيرزن فتألفـــت الجمعية فى مايو ١٩٢١ لمناهضة السعديين ولتأييد وزارة عدلـــى وتعضـــيدها فـــى مفاوضاتها الرسمية ، وقد ترأس هذه الجمعية الدكتور حافظ عفـــيفى ، الذى كان عضوا فى الوفد ثم خرج عليه ، وكان أول عمل لهذه الجمعية هو إرســـالها برقية تأييد لعدلى يكن ووفده الرسمى ومنحه الثقة أثناء مفاوضاته . وفى ١٧ نوفمبر عام ١٩٢١ ، كان تنظيم الجمعية قد اكتمل فى شكل مستويين ، **أولهما** : اللجنة الإدارية وتضم : د . حافظ عفيفى – د . سامى كمال – حسن عبد الرزاق – د . على

(*) راجـــع كتابـــنا " الحـــزب الديمقراطى " الذى أصـــدرته الهيئة المصـــرية للكتاب فى سلسلة مصر النهضة عـــام ١٩٩٧ .

إبراهـيم – محمـد صـالح – يونس صالح – إسماعيل زهدى – وهيب دوس – كامل البـندارى – صـليب سـامى .. **وثانـيهما** : يتمثل فى اللجان الفرعية بالمديريات ، ويرأسـها بالمنوفـية مـثلا محمـود أبو حسين ، وفى أسيوط محمد محفوظ .. الخ . وواضــح أن عددا من أعضاء هذه الجمعية كانوا أعضاء فى الحزب الديمقراطى ، كما أن رئيسـها حـافظ عفـيفى أصبح وكيلا لحزب الأحرار الدستوريين ، بالإضافة إلى اشتراك معظم أعضاء اللجنة الإدارية فى تأسيس هذا الحزب .

وترصد التقارير البريطانية حركة هذه الجمعية موضحة أنها تتحرك سياسيا ، باعتـبارها حركة إسلامية صرفة ، لأن الاتجاهات الدينية لها تأثير واضح فى الناس ، وأنها فى حالة فشل المفاوضات الجارية سوف تتحرك مع سعد باشا لإثارة الجماهير ، وأنهـا تعتـبر إنجلترا أحد أعدائها . وقد ذاع صيت هذه الجمعية فى مسألتين أولهما : تخفـيف توتر إيطالى – مصرى ، نتجت عنه بعض المتاعب التى حدثت بالإسكندرية فـى مايو ١٩٢١ ، ثانيهما : سعيها للحصول على العفو لمن أدينوا من أعضاء جمعية الانـتقام . وثمـة تقرير آخر فى ٢١ فبراير ١٩٢٢ يفيد بأن الجمعية قد تراجعت عن ضـعفها وتخاذلهـا ، وبدأت تدافع عن كرامة مصر ، وتسعى للعمل ضد بقاء الأحكام العرفـية والتضييق على الصحافة وبقاء سعد ورفاقه فى المنفى . وقد طرحت إمكانية مسـاعدة هـذه الجمعـية ، هـى والحزب الديمقراطى ، فى لقاء بين المندوب السامى وثـروت باشا ، الذى كان مرشحا لرئاسة الوزارة . " فلو أن الجمعية والحزب استنكرا حـوادث الاعـتداء على الإنجليز فى مصر لكان ذلك شيئا مفيدا " . وحين ألف ثروت الوزارة بالفعل ، بادرت جمعية مصر المستقلة إلى تأييد الأسس التى قبل الوزارة على أساسـها ، واعتـبرت خطـة وزارتـه متفقة مع أغراض الجمعية ، ومنحت الوزارة تأييدها، وقد اختفى اسم الجمعية بعد ذلك تقريبا .

*　　*　　*

مـن خلال تتبعنا للتجمعات السياسية التى نشأت فى مصر فى أعقاب الحرب العالمـية الأولـى ، سـواء فـيما يتعلق بتكوين الوفد وانقساماته ، ثم جماعة السفور

والحزب الديمقراطى وجمعية مصر المستقلة ، لعلنا لاحظنا أنها لم تكن أحزابا بالمعنى الدقيق ، الذى اصطلح عليه علماء السياسة ، بالنسبة للمفهوم العلمى للأحزاب ، والذى يصـــور الحــزب علـــى أنه جهاز أو مؤسسة معاصرة بالغة التعقيد ، وليس من قبيل المــبالغة أن نذكـــر أن مصـــر لم تشهد من الحزبية هذا اللون ، إلا بعد تأسيس حزب الأحـــرار الدستوريين (١٩٢٢) ، وتحول تجمع الوفد أو هيئته إلى حزب سياسى منذ آواخـــر عـــام ١٩٢٣ . وهـــذا سيبدو جليا عند دراستنا لما انتاب التجربة الحزبية فى مصـــر ، أو عـــند محاولـــة رصد حركتها وتقييمها من خلال دراستنا لتطور الحركة الوطنية .

ومـــن الواضح أننا مع بداية العشرينيات من القرن العشرين أصبحنا أما فئات مـــن السياسيين المصريين ، الذين اتصلوا فكريا واجتماعيا بمبادئ صاغوها وأعلنوها فى صحف تنطق بألسنتهم ، ونظموا أنفسهم فى شكل لجان وكوادر ، واستعدوا لخوض غمـــار الحـــركة السياســـية فى مصر من خلال الموقع الذى يمكنهم من خلاله تحقيق مبادئهم المعلنة .

وأخـــيرا ينبغى ملاحظة أن مصر بدأت التجربة الحزبية (الثانية) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، والتى استمرت حتى إلغاء قيادة ثورة يوليو للأحزاب السياسية منذ يناير ١٩٥٣ ، وأن هـــذه التجربة الجديدة بدأت بقيام " حزب الأحرار الدستوريين "(١٩٢٢) ثـــم تحول تجمع الوفد إلى "حزب الوفد" منذ أواخر عام (١٩٢٣) ذلك الحزب الكبير الـــذى تولـــى قيادة الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة ، ومن صلبه خـــرج حـــزبان أخريان هما حـــزب الهيئة السعدية (١٩٣٨) وحـــزب الكتلة الـــوفدية (١٩٤٢) ، مـــع استمرار بقاء الحزب الوطنى المصرى – الذى أسسه مصطفى كامل – منذ عهد الـــتجربة الأولـــى ، وإن تراجعـــت مكانـــته وتضاءل تأثيره كثيرا خلال عهد التجربة الثانية.

كما شهد عهد التجربة الحزبية الثانية ظهور أحزاب تابعة للسلطة أو للقصر ، ومـــن ثـــم كـــان ظهورها مؤقتا ودورها محدودا ، كحزب الاتحاد (١٩٢٥) وحزب الشـــعب (١٩٣٠) وشهدت أيضا ظهور تجمعات ذات طابع أيدولوجى- سياسى مثل جماعـــة الإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة وأحزاب وتجمعات اليسار التى نشطت منذ العشرينيات ، وإن برز دورها الفعلى خلال الأربعينيات من القرن العشرين .

الفصل الحادى عشر

الحركة الوطنية : الجلاء والدستور



الفصل الحادى عشر

الحركة الوطنية : الجلاء والدستور

أ-القضية الوطنية : من التفاوض إلي معاهدة ١٩٣٦م .

شــغلت القضــية الوطنــية ، بمعني الجلاء العسكرى الريطاني وزوال نفوذ الامتــيازات الأجنبــية عــن مصــر ، كل قطاعات الحركة الوطنية المصرية ، علي اخــتلاف اتجاهاتهــا وبرامجها ، وبعد أن حصلت مصر على استقلالها المنقوص ، أو اســتقلالها الذاتــي بموجــب تصــريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ، الذي قدمته بريطانيا من جانبها، وصدر الدستور فــي العام التالي ، وعرف باسم العام الذي صدر فيه (دستور ١٩٢٣م) ، أجريــت الانتخابات علي أساسه وفاز الوفد خلالها بأغلبية ساحقة ، وتألفت أول وزارة اخــتارها الشــعب ،وهي وزارة سعد زغلول ، في أوائل ١٩٢٤م ، ولذلك سميت "بوزارة الشعب" (*).

كان علي هذه الوزارة أن تتولي متابعة حل القضية الوطنية ، باعتبارها وزارة سياسية بالدرجة الأولي وعلي أساس التحفظات البريطانية الأربعة ، الواردة في التصريح . وهى :

١. تأمين المواصلات البريطانية فى مصر .
٢. الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبى بالذات أو الوساطة .
٣. حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .
٤. السودان .

ومــن هــذا المــنطلق كانت جولة المحادثات الرسمية الثانية بين سعد زغلول والسير رمزي مكدونالد (كانت الجولة الرسمية الأولي بين عدلي يكن واللورد كيرزن)

(*) سقط رئيس الوزراء الذى أجرى هذه الانتخابات وهو يحى باشا إبراهيم أمام مرشح دائرته مما يدل على مدى نزاهته .

والتــي جــرت بالفعل في لندن ، بين٢٣ سبتمبر و٧أكتوبر١٩٢٤، حيث تقابل خلالها سعد مع مكدونالد مرتين أو ثلاث مرات كانت بمثابة تمهيد لمفاوضات رسمية ،لم يقدر لها أن تتم بينهما . وكانت محصلتها مطالب الزعيم المصري التي تمثلت فيما يلي :

- سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية.
- سحب المستشارين ، المالي والقضائي .
- زوال كـل سـيطرة بريطانـية عـن الحكومة المصرية،وخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية .
- أن تعـدل الحكومـة البريطانـية عـن دعواها بشأن حماية قناة السويس ، واعتبار ذلك من حق عصبة الأمم .
- عـدم تنازل مصر عن حقوقها في السودان بأي شكل من الأشكال .

وقـد رد الجانب البريطاني علي هذه المطالب بالرفض ، وذكر مكدونالد أنها تجعـل أي اتفاق مع مصر مستحيلا ، وأكد علي أهمية حراسة انجلترا قناة السويس ، لتأمين مواصلاتها الامبراطورية ، ومن ثم فشلت المباحثات .

وقـد تطـورت الأحـداث فـي مصر ، مما أدي إلي مصرع سردار الجيش المصـري والحـاكم العام للسودان (سير لي ستاك) في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤م وقد أعقب ذلـك تقديـم المـندوب السـامي البريطانـي ، اللورد اللنبي انذارا مصحوبا بمظاهرة عسكرية إلي رئيس الوزارة ، ورغم قبول سعد زغلول لبعض شروط هذا الانذار ، إلا أن اللنبي تعنت تعنتا مقصودا ، جعل سعد زغلول يقدم استقالته إلي الملك فؤاد ، الذي قبلها علي الفور .

ولم يقدر للمفاوضات المصرية البريطانية أن تستأنف من جديد إلا عندما تولي عبد الخالق ثروت رئاسة الوزارة (١٩٢٧ – ١٩٢٨) ، حيث بدأ في جولة جديدة من المفاوضـات مـع السـير أوستن تشمبرلين ، في الفترة من يوليو ١٩٢٧ حتي مارس

١٩٢٨ . وكـــان ثروت باشا يعتبر أن المشكلات الأساسية هي : الاحتلال ، السودان ، حمايـــة المصـــالح الأجنبية ، العلاقات الخارجية ، بينما صرح تشمبرلين في البداية أن الـــتحفظات الأنجلـــيزية الأربعـــة ، الواردة في تصريح ٢٨ فبراير ، أمر حيوي تماما بالنســـبة لـــبلاده . وقـــد قدم ثروت باشا مشروع معاهدة يضع فيه أساسا للتحالف بين مصـــر وبريطانـــيا ، فـــردت علـــيه الخارجية البريطانية بمشروع مضاد ، ثم انتهت المقـــترحات إلـــي مشروع معاهدة ، لم يشر إلي خطوط المواصلات البريطانية بشكل محدد وكأنما تشمل أراضي مصر كلها .

ولعـــل الجديد في هذا المشروع هو قبول بريطانيا لمبدأ التحكيم عند الاختلاف فـــي تفســـير النصـــوص الواردة في المعاهدة ، وكانت ترفض هذا المبدأ .. كما قبلت بريطانـــيا مبدأ تحكيم عصبة الأمم في مواضع تواجد القوات البريطانية وأمكان سحبها متـــي أمكـــن . ورغم اعتقاد ثروت باشا بصلاحية المشروع ،بعد ادخال عدة تعديلات علـــيه ، إلا أنـــه تردد في عرضه علي زملائه في مجلس الوزراء ، حتي يمكن إزالة بعـــض غموضه ، وخاصة فيما يتعلق بمسائل الجيش والبوليس ومياه النيل .. بينما ألح تشـــمبرلين علي ضرورة عرضه علي مجلس الوزراء المصري ، كما هو حيث رأي أعضـــاء المجلس (وكانت وزارة ائتلافية) أن المشروع لا يتفق في اساسة ونصوصة ،مـــع استقلال البلاد وسيادتها، وأنه يجعل الاحتلال البريطاني شرعيا ، ومن ثم صوت مجلس الوزراء ضد المشروع ، مما دفع بثروت باشا إلي تقديم استقالته وزارته .

وعـــندما تولـــي محمد محمود باشا رئاسة الوزارة التى اشتهرت باسم وزارة القبضـــة الحديدية (١٩٢٨ - ١٩٢٩) شرع يمهد لاستئناف المفاوضات من جديد مع وزيـــر الخارجـــية البريطانـــي " السير أرثر هندرسن " والتي بدأت بالفعل خلال يوليو واغســـطس ١٩٢٩ ، وعلي أساس ما أنتهي إليه مشروع ثروت - تشمبرلين السابق ، وقـــد تبودلـــت مشروعات وتعديلات لذلك المشروع ، أفضت في النهاية إلي مشروع جديد سمي " بمقترحات محمد محمود - هندرسن " .

ومـــن الملاحظ أن هذه الجولة من المفاوضات قد اعتمدت بشكل أساسي علي شخص محمد محمود وعلي مقدرته وكفايته ، فلم يضم وفده عناصر من القوي الوطنية الأخـــري ، كما لم يضم خبراء ومستشارين شأن الوفد البريطاني ، ولعل هذا يعد أحد أســـباب القصـــور في النتائج التي توصل إليها محمد محمود باشا . وبشكل عام يمكن القـــول بـــأن هـــذه المقـــترحات التي انتهت اليها هذه الجولة ، تمثل دفعا لحل القضية الوطنية ، وأن رئيس الوزراء قد بذل أقصي ما يستطيع ، فيما يتعلق بضبط الصياغات لـــبعض المـــواد التي كانت مرنه في المشروعات السابقة ، مما يحد من قدرة بريطانيا علـــي تفسير النصوص وفق مصالحها في المستقبل . كالنص الصريح والقاطع بانتهاء الاحـــتلال العســـكري البريطاني لمصر ، وتجميع القوات البريطانية من انحاء البلاد ، والآكـــتفاء بتركـــيزها فـــي منطقة قناة السويس ، التي هي حجة بريطانيا بشأن طرق مواصـــلاتها . فـــتركزت مسالة حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية في مسألة الدفاع عن القناة وحدها ، لا عن مصر كلها .

كمـــا اعترفـــت بريطانـــيا بأن مصر وحدها صاحبة الحق في حماية الأجانب المقيميـــن علـــي أرضـــها ، وكذلـــك حماية الأقليات ، أما بالنسبة للسودان ، فلم تأت المقـــترحات بجديـــد يتعلق به ، سوي استعادة الوضع الذي كان لمصر فيه منذ اتفاقية الحكـــم الثـــنائى عـــام ١٨٩٩ ، وكانت مصر بعد حادث مصرع السردار (١٩٢٤) قد فقدت حقها في الحكم الثنائي تماما وانفردت انجلترا بإدارة السودان وحدها .

ولمـــا كان من المقرر أن يعرض محمد محمود نتائج مفاوضاته علي البرلمان المصـــري للتصـــديق علـــيها ، في حين أنه لم يكن هناك برلمان بعد أن أجـــل انعقاده وعلقـــه ، فمعني هـــذا ضـــرورة إجـــراء انتخابات جديدة ، ولما كانت علاقته بالملك قـــد ســـاءت وبـــدا أن خصومه الوفديين سوف يفوزون في الانتخابات ، لذلك كله قدم الـــرجل اســـتقالته للملك الذي قبلها علي الفور . وبالفعل أجريت الأنتخابات بـــواسطة وزارة إداريـــة محايدة ، ترأسها عدلي يكن ثم استقالت الوزارة بعد أداء مهمتها لتفسح الطـــريق للوفـــد الذي تولي السلطة بعد حصوله علي الأغلبية وجاءت وزارة مصطفي

الـــنحاس لتتولـــي مهـــام منصـــبها في أول فبراير ١٩٣٠ ولتستعد لجولة جديدة مـــن المفاوضات .

. وفـــي عهـــد وزارة مصطفى النحاس (مارس – يونيو ١٩٢٨) بدأت جولة المفاوضـــات الجديدة بين النحاس (*) و هندرسون في مارس ١٩٣٠ و استمرت حتي مـــايو مـــن نفـــس العام ، وكانت مسألة الدفاع عن القناة موضع مناقشات محتدمة و عســـيرة ، وقد تم التوصل خلالها بشأن المسألة العسكرية إلي النص بأن القناة جزء من مصـــر ، وطريق عالمي للمواصلات ، وأنه إلي أن يحين الوقت الذي يستطيع الجيش المصري بمفرده ، أن يكفل حرية الملاحة و سلامتها بها ، يرخص لبريطانيا أن تضع بجـــوار الاســـماعيلية عـــددا من القوات ، يتفق عليها ، وعلي تحديد أماكن تواجدها ، بمذكرة ملحقة ، بقصد ضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية . وكذلك نقـــل منشآت الطيران من أبي قير إلي بور فؤاد ، واتفق خلالها علي تخفيض مدة بقاء هذة القوات من ٢٥إلي ٢٠ عاما ، مع جواز الدخول في مفاوضات ، بعد مرور عشر ســـنوات ، لإعـــادة الـــنظر في المعاهدة ، كما وافقت بريطانيا علي التنازل عن طلبها الســـابق بأن يكون تدريب الجيش المصري بواسطة مدربيين بريطانيين ، وكذلك قصر توظيف الأجانب بمصر عـــلي رعايا بريطانيا وحدها .

وخلال مناقشة مسالة السودان توصل الطرفان إلي نص لم يوافق عليه مجلس الـــوزراء البريطانـــي ، رغم أن النحاس باشا قد انحصر طلبه في الاشتراك الفعلي في إدارة السودان طبقا لاتفاقية١٨٩٩ إلي أن يتم الاتفاق علي التسوية النهائية ، مما اعتبر فـــي حد ذاته تساهلا من جانب الوفد المصري . وبدا واضحا أن الجانب البريطاني لا يـــريد مشـــاركة مصر في إدارة السودان ، وإعادة جيشها إليه ، وكانت مسألة السودان هـــي الصـــخرة التـــي تحطمت عليها المفاوضات ، حيث لم يتم التوصل إلي حلها بما يرضـــي مطالب مصر ، وما توافق عليه بريطانيا ، وعاد النحاس باشا إلي مصر ليقدم

(*) كان مصطفى النحاس قد تولى رئاسة حزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول عام ١٩٢٧ .

اســتقالته للملك ، بعد أن ذكر أنه فشل في التوصل إلي المعاهدة ، إلا أنه كسب صداقة الانجليز ! .

وفــي عهد وزارة إسماعيل صدقي (١٩٣٠-١٩٣٣) جرت محادثات تمهيدية بيــن رئــيس الوزراء والسير جون سيمون صيف عام ١٩٣٢ في جنيف ، قدم خلالها صــدقي باشـــا مذكرة في ٢١ سبتمبر ودون بها محضرا (نصه بكتاب الأستاذ محمد شــفيق غــربال : تــاريخ المفاوضات المصرية البريطانية) وخلال المحادثات أبدي ســيمون تراجعا واضحا عما اعترفت به بلاده في المفاوضات السابقة ، فقد تراجع في مســألة أماكــن تواجد القوات البريطانية في مصر ، وكذلك في مسألة السودان ، مما اضــطر صــدقي باشــا إلي أن يصرح بأنه لا يستطيع أن يقبل بأقل مما عرض علي سابقيه .

* * *

بعد ذلك تدافعت الأحداث العالمية والداخلية ، تدافعا أدي إلي علو المد الوطني ونمــوه ، ثم تكتل القوي الوطنية في شكل "جبهة وطنية" خاصة وقد اكفهر جو السياسة الأوربــية ، كمـــا زاد مـــن حــرج الأوضاع في مصر ، غزو إيطاليا للحبشة ، وكان لإيطالــيا وجود علي حدود مصر الغربية ، ومن جهة السودان ، وخشي المصريون أن تشــترك إنجلترا في حرب تعيد إلي الأذهان ذكريات الحرب العظمي الأولى ، ومن ثم بــرزت بإلحــاح فكــرة عقــد محالفة مع إنجلترا . ثم توالت الأحداث التي أدت تفجر موجــات الغضـــب الجماهــيري ، مــنذرا بالــثورة عقب تصريحات وزير الخارجية البريطانـــي الجديــد "الســير صــمويل هور" والتي مؤداها أن مصر دولة غير جديرة بالدســتور ، فاندلعــت المظاهــرات في أنحاء البلاد ، وبدأت تحركات الطلاب تتسع وتضـــغط علي الزعماء السياسيين علي اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم ليوحدوا كلمتهم ويــتعاونوا لاســتعادة دستور عام ١٩٢٣ الذي كان قد ألغي واستبدل به دستور ١٩٣٠ الــذى عــده صدقي وكان دون الدستور السابق في الديمقراطية وإقرار الحريات ، كما

طالب بإجراء الانتخابات بعد استعادة دستور الأمة ، حتي يتمكن الفائزون بالأغلبية من تشكيل الوزارة وتولي السلطة وتأليف وفد للتفاوض مع بريطانيا وعقد المعاهدة .

أثمـرت الجهـود عـن تأليف جبهة وطنية تضم قيادات من كافة الاتجاهات السياسـية والحزبـية ، وقـدم زعماؤها في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ كتابا للمندوب السامي البريطانـي ، و جـاء الـرد بالموافقة من قبل السير انتوني ايدن ، الذي تولي وزارة الخارجـية البريطانـية آنـذاك ، و في ١٣ فبراير ١٩٣٦ صدر مرسوم ملكي بتعيين الهيئة الرسمية لاجراء المفاوضات ، وتقرر أن يترأسها مصطفي النحاس باشا باعتباره زعـيم حـزب الأغلبية الشعبية ، بينما ترأس الوفد البريطاني ، المندوب السامي السير مايلـز لامبسـون (اللـورد كيلرن فيما بعد) وعقدت جلسة الأفتتاح بقصر الزعفران بالعباسـية ، وخـلال الفترة التالية توفي الملك فؤاد (أبريل ١٩٣٦) ، وتولي سلطاتة مجلـس وصـاية ، حتـي يـبلغ ابـنه فاروق سن الرشد السياسي ، وأجرت الوزارة الانـتخابات ليفوز حزب الوفد بالأغلبية ، وليشكل رئيسه مصطفي النحاس الوزارة في ١٠ مايو ١٩٣٦ ، إلي جانب رئاسته لهيئة المفاوضات المصرية .

وتوالـت جلسات المفاوضات خلال شهر مارس و الشهور التالية ، وتبودلت خلالها المذكرات والمناقشات والمقترحات ، واجتمع الرئيسان اجتماعات خاصة ، حتي تـم الاتفـاق علـي نصوص مشروع المعاهدة في المسائل العسكرية ، و تألفت لجنة فرعـية لـتحريرها ، و فـي ٢٤ يولـيو ١٩٣٦ عقد الوفدان جلسة عامة ، وقع فيها الرئيسان علي النصوص العسكرية التي اتفقا عليها ، وكذلك علي الخريطة الملحقة بها ، ثـم استؤنفت المفاوضات حول مسألة السودان ، و اشترك فيها الحاكم العام للسودان السـير سـتيورات سـايمز ، وتـم التوصل إلي اتفاق بشأنها ، وقع في أول أغسطس ١٩٣٦ . أمـا بالنسبة لمسألة الأمتيازات الأجنبية ، فقد تم التوصل إلي نصوص اتفاق بشـأنها فـي ١٢ أغسـطس ، وفـي السادس والعشرين منه تم التوقيع علي نصوص المعاهدة كلها بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية .

بقـــي أن نتعرف علي جوهر النصوص التي تضمنتها هذه المعاهدة ، وما أفادته مصــــر منها عمليا ، لندرك مدي التقدم الذي أحرزه زعماء الجبهة الوطنية من خلال " معـــاهدة الصـــداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمي " ، التي أ سماها مصطفي النحاس باشا أنئذ "معاهدة الشرف و الاستقلال " . وقد ضمت المعاهدة نصوصا يمكن تلخيصها فيما يلي :

١- انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية .

٢- انضمام مصر إلي عصبة الأمم بتأييد الحكومة البريطانية .

٣- عقـــد محالفـــة بيـــن مصر و بريطانيا علي أساس من الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات ، يتعهد كل من الطرفين بأن لا يتخذ في علاقاته الدولية موقفا أو يعقد معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة .

٤- يتبادل الطرفان الرأي عند حدوث خلاف بين إحداهما ودولة أخري .

٥- بالنسبة لمسألة الدفاع عن مصر ، و في حالة الحرب أو خطر الحرب ، أو قـــيام حالـــة دولـــية مفاجئة ، تبيح مصر استخدام موانيها ومطارتها ومواصـــلاتها للقـــوات البريطانية ، وتتخذ حكومتها الإجراءات الإدارية والتشريعية لمعاونة بريطانيا .

٦- بالنسبة لقناة السويس والدفاع عنها فقد نص علي أنه إلي أن يحين الوقت الـــذي يصـــبح فيه الجيش المصري قادرا بمفرده علي حمايتها وضمان حـــرية الملاحـــة فيها ، ترخص مصر لبريطانيا بأن تضع بجوار القناة قـــوات تـــتعاون مع القوات المصرية للدفاع عن القناة ، ولا يكون لهذه القوات صفة الاحتلال كما لا يخل وجودها بالسيادة المصرية (وقد نص علـــي ألا تـــزيد عـــن عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار ، بالإضافة إلي الإداريين والفنيين) .

٧- إدارة الســـودان طـــبقا لاتفاقـــية الحكـــم الثنائي (١٨٩٩) حتي يتم عقد اتفاقيات جديدة في المستقبل .

٨- إلغـــاء نظام الامتيازات الأجنبية من مصر وما يتبعها من القيود الخاصة بالتشريع بالنسبة للأجانب المقيمين بمصر .

وهكـــذا تسجل معاهدة ١٩٣٦ منعطفا هاما في تطور القضية الوطنية المصرية بـــل فـــي تاريخ مصر المعاصرة ، حيث حددت وضع إنجلترا في مصر بشكل واضح للمـــرة الأولى ، كما نظمت العلاقة بين الدولتين علي أساس محالفة لها طابع الندية من الناحـــية القانونـــية ، لا الفعلـــية بطبعة الحال ! وتمتعت مصر بعضوية عصبة الأمم ، وبإلغـــاء نظام الامتيازات الأجنبية (التي الغيت تماما باتفاق مونترو الموقع ١٩٣٧) و اســـتعادت مصـــر الوضع الذي كان لها في السودان قبل عام ١٩٢٤ وعادت للاشتراك فـــي إدارتـــه وإن كانت الشريك الأضعف والأقل شأنا بطبيعة الحال ، وكانت المحالفة العســـكرية والوجود العسكري البريطاني ، رغم تركزه في منطقة القناة طبقا لنصوص المعـــاهدة ، أمـــرا تمليه بريطانيا قوة واقتدارا . ونتيجة لعجز المصريين عن الحصول علـــي حل أفضل وأشمل لقضيتهم الوطنية قبلوا الأمر الواقع بكل ما يمليه من استقلال ناقص علي أمل استئناف المفاوضات في جولات قادمة تزيل القيود التي ما زالت تكبل اســـتقلال مصر الكامل ، وتحد من سيادتها علي أراضيها وحقها وحدها في الدفاع عن نفسها وعن قناة السويس .

وهكـــذا يمكنـــنا أن نقـــول أن معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق مطالب مصر المشروعة علـــي وجـــه كـــامل وبصـــورة نهائية ، وإنما تمثل في النهاية خطوة نحو تحقيق هذه المطالـــب امتصـــت غضب الجماهير وهدأت من ثائرتهم .. وربما يعد صحيحا ما قيل يومـــئذ علـــي لســـان أحـــد موقعيها ، وهو محمد محمود باشا ، زعيم حزب الأحرار الدستوريين ، "بأن ما تجنيه مصر من مزاياها ، يفتح بابا تسير منه لاستكمال ما فاتها " ولـــم تكـــن المحالفة بوجه من الوجوه ، كما وصفها مصطفي النحاس باشا "محالفة الند للـــند علـــي قـــدم المساواة " وسوف تشهد السنوات التالية ، التي وضعت فيها المعاهدة موضـــع التطبيق الفعلي ، كيف أن بريطانيا طبقت نصوصها طبقا لمصالحها وحدها ، وخاصة خلال سنوات الحرب العظمي الثانية (١٩٣٩-١٩٤٤) وكيف أنها أعاقت كافة

المحـــاولات الوطنية لتعديل نصوص المعاهدة ، بما يقرب المصريين أكثر وأكثر نحو اســـتقلالهم ، بينما ظل المندوب السامي البريطاني يمارس نفس دوره وإن حمل بموجب المعاهدة لقب السفير البريطاني (*) .

* * *

ب-المسألة الدستورية والحكم النيابي

كـــافح المصــــريون مـــن أجـــل الحصول علي دستور يتضمن مبدأ المسوؤلية الوزاريـــة ، ويحد من سلطة واستبداد الخديو ، منذ قبيل الثورة المصرية (٨١-١٨٨٢) وأثناءها ، وتوج الكفاح الوطني بانتصارات جزئية تمثلت في إصدار "لوائح أساسية" أو دساتير إلا أنها كانت مقدمات طبيعية لصدور أول دستور مصري متكامل وعصرى – فـــي حيـــنه – عام ١٩٢٣ ، وتأليف أول برلمان مصرى علي أساس هذا الدستور في العـــام التالي ، ومن ثم شهدت مصر بداية العهد البرلماني اللبرالي ، الذى مارست فيه المؤسسات الدستورية نشاطها .

ولـــيس ببعيد علي ذاكراتنا كيف أنشئت في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤) هيـــئات تمثيلية لا سلطة لها ولا دور ذات طابع استشاري ومرت بمرحلتين : مرحلة مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية ، ثم مرحلة الجمعية التشريعية(١٣-١٩١٤) . وبالنســـبة للهيئتيـــن الأوليـــن فلم يكن يتوفر لهما ما يلزم الحكومات بالأخذ بمشـــورتها أو تنفـــيذ رغباتهما ، بل إن الحكومات المتعاقبة حين كانت ترفض رغبات الأعضــــاء ويوجـــب عليها الدستور إبداء الأسباب فإنه لا يستتبع ذلك حق الهيئتين فى

(*) وحول تقييم المعاهدة راجع :

- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة .
- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ – ١٩٣٦ .
- أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣ .

مناقشــة هــذه الأسباب ، إلي جانب الموضوعات التي حرم علي الهيئتين المناقشة فيها كلية ، مما جعل سلطتيهما في الواقع اسمية لا معني لها .

وحيــن أنشــئت الجمعية التشريعية بدلا منهما طبقا لاقتراح المعتمد البريطاني اللــورد كتشــنر ، منحت حق إعداد المشروعات ومع ذلك فقد كانت الحومة حرة تماما فــي أن تــأخذ بهــا أو ترفضها ، وبالرغم من أن سلطات الاحتلال قد زادت من مهام الجمعــية الاستشارية ، فإن ذلك قد أفضي بها في النهاية إلي جعلها صورية ، ومع ذلك تحولت الجمعية إلي مدرسة تدرب فيها كثير من القادة علي أساليب المعارضة الوطنية كمــا شهدت الجمعية بروز أسماء سعد زغلول وعدلي يكن وحسين رشدي وعبد الخالق ثــروت وغــيرهم .. فضــلا عــن أعداد من المحامين و الأعيان ممن أحترفوا العمل السياســي فيما بعد وأمسكوا بزمام الحركة السياسية المصرية .. وعموما كان عمر هذه الجمعــية قصــيرا فلم تعقد سوي دور أنعقاد واحد خلال عام ١٩١٤ فقد تأجل انعقادها إلــي أجل غير مسمي عندما قامت الحرب العالمية الأولي ، ولم يقدر لها أن تنعقد بعد ذلــك أبدا حيث اشتعلت ثورة ١٩١٩ وأعيد تشكيل الحياة السياسية في أعقابها علي نحو جديد .

* * *

ومــا أن اســتقرت الأوضــاع نسبيا بعد هبوط المد الثوري الذي أعقب ثورة ١٩١٩ برز المطلب الدستوري وراح يطرح نفسه مع قضية الجلاء من جديد وقد نص بــرنامج وزارة عدلى يكن (١٩٢١) علي أنه سيضع لمصر دستورا بواسطة جمعية وطنــية تأسيســية غير أنه لم يقدر للوزارة أن تنفذ ذلك نتيجة الانقسامات التي دبت في صــفوف الحــركة الوطنية . وما أن تولت وزارة عبد الخالق ثروت السلطة في مارس ١٩٢٢ حتي ألفت في٣ أبريل لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، خاصة وقــد نالــت الــبلاد استقلالها الذاتى المتحفظ عليه بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وشــرعت مصر تتخذ العدة لتصبح ملكية دستورية ، ولم يكن الملك فؤاد علي استعداد لأن يكــون ملكا دستوريا بمعني أنه صمم علي أن يملك ويحكم في آن واحد ، ومن هنا

كـــان تدخله الواضح في أعمال لجنة الدستور ولم تكن لجنة الثلاثين التي تألفت لوضع الدســـتور تمثل قوي الشعب المصري تمثيلا صحيحا ولذلك قاطعها الوفد وأسماها سعد زغلول "لجنة الأشقياء" .

وإذا شـــئنا أن نعطـــي أمثلة للمتاعب التي صادفتها اللجنة فيمكن الإشارة إلي الخـــلاف الـــذي نشأ حول مبدأ "أن الأمة مصدر السلطات كلها " كما كان هناك خلاف حـــول منح الملك حق حل مجلس النواب "من غير قيد أو شرط" الأمر الذي منح الملك ســـلطات أوتوقراطـــية ، وأطلـــق يـــده في العبث بالدستور مما يفسر توالي الانقلابات الدســـتورية بعـــد ذلك مما أساء كثير إلي الحياة النيابية وأفسدها علي امتداد تاريخها . ومـــع اشـــتداد الصـــراع بيـــن أنصار الديموقراطية وأنصار الأوتوقراطية داخل لجنة الثلاثيـــن وتـــزايد ضغط الملك بأنصاره فيها خرجت نصوص الدستور المتعلقة بصلة الملك بالوزارة بشكل مبهم يقود إلي الخلل في التفسير فلم تحدد نصوص الدستور صلة الملـــك بوزرائـــه ، ومـــدي مسؤوليتهم أمام الملك ويمكن القول أن الملك فؤاد حقق في الـــنهاية لنفسه وللملكية الوليدة قسطا وافرا من السلطة جعل من البرلمان في الواقع هيئة استشارية برغم النصوص الجديدة .

وبشـــكل عام يمكننا القول أن مناقشات اللجنة دارت حول سلطة الأمة وتحديد نوعـــية ممثلـــيها داخل البرلمان وتأكيد المذهب التحرري (اللبرالى) سياسيا واقتصاديا فتراوحـــت اتجاهـــات الأعضـــاء حول هذه الأسس والمبادىء وصيغت النصوص في الـــنهاية بشـــكل يعتبر انعكاسا للوضع الاجتماعي لأعضاء اللجنة التي أتمت عملها في ٢١ أكـــتوبر ١٩٢٢ ، ولم يقدر للدستور أن يصدر في عهد الوزارة التي أشرفت علي إعـــداده وهي وزارة عبد الخالق ثروت ، فقد ساءت علاقته بالملك بسبب تدخل الأخير كثـــيرا فـــي أعمـــال لجنة الدستور لتعديل مشروعه بما يتفق ورغباته ، لذلك استقالت الـــوزارة وتألفـــت وزارة توفيق نسيم باشا بينما كان مشروع الدستور لايزال يتعرض لعملـــيات تعديـــل مستمرة هدفها الانتقاص من سلطة الأمة لحساب سلطة الملك ، قامت بهـــا لجـــنة استشارية تابعة لوزارة الحقانية وصدر الدستور فعلا في ١٩ أبريل ١٩٢٣

فــي عهــد وزارة يحيي باشا ابراهيم بعد تعديل النصوص وصدر معه قانون الانتخاب وتمهدت السبل لإجراء أول انتخابات برلمانية في تاريخ مصر اشتركت فيها وخاضتها كل القوي السياسية .

أدارت وزارة يحيــي باشـــا إبراهيم دفة الانتخابات بحياد تام ، شهد به سقوط رئــيس الـــوزارة ذاته في تلك الانتخابات ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة وأستدعي الملك ســـعد زغلول لتأليف الوزارة ، ولم يكن الزعيم المصري محبوبا ، لا من الملك ولا من الإنجليز . ثم أن وزارة سعد كانت حريصة علي حقوقها الوطنية إزاء المندوب السامي البريطاني ، ومع ذلك فقد أحرجت المعارضة رئيس الوزارة كثيرا داخل مجلس النواب ومجلــس الشـــيوخ في المسائل المتصلة بقضية الاستقلال ، وما يبيته الإنجليز للسودان وكـــان الزعيم يطالب المعارضة بالتريث والوثوق بكلمته كما أخذ عليه أنه كان يضيق ذرعـــا بالمعارضــــة إلـــي أن حدثت التطورات التي أعقبت مصرع السردار لي ستاك والتـــي دفعت به إلي تقديم استقالته علي نحو ما تقدم . وكان أن صدر قرار ملكي بحل الـــبرلمان فـــي ٢٤ ديســـمبر ١٩٢٤ . ولم يكن البرلمان الأول قد عمر عاما كاملا كما أوقف العمل بالدستور ، فأصبح الطريق مفتوحا أمام القصر ليمارس حريته المطلقة في اختيار الوزارات .

وفـــي أوائل مارس ١٩٢٥ أدار اسماعيل صدقي – وزير الداخلية في وزارة أحمــد زيـــور باشـــا – المعركة الانتخابية مستخدما كل ما في جعبته من دهاء وحنكة لكســب المعـــركة لصــــالح الأحـــزاب المعارضة للوفد (الأحرار الدستوريين والحزب الوطنـــي وحزب الاتحاد) التي كانت تحكم بتأييد من القصر والتي وصفت بالحكومات الملكـــية . وقد تضاربت نتيجة هذه الانتخابات التي أجريت علي درجتين وطبقا للقانون الـــذي كان قد ألغاه برلمان ١٩٢٤ واستبدله بقانون انتخاب مباشر علي درجة واحدة ، وعـــندما جـــرت الانتخابات الداخلية لاختيار رئيس المجلس ووكيليه ظهر أن الأغلبية المطلقـــة في المجلس الجديد لا زالت للوفد ولسعد زغلول ، وفاز رئيس الوفد بمنصب رئـــيس مجلـــس الـــنواب ضد مرشح الحكومة – عبد الخالق ثروت – كما فاز وفديان

بوكالـــة المجلـــس أيضـــا وضد منافسيهما الحكوميين ، وكانت النتيجة مفاجئة ومخيفة بالنســبة للقصـــر والأحـــزاب التي يقف خلفها ، مما حدا بزيور باشا أن يتقدم باستقالة وزارتـــه فـــور ظهـــور نتيجة انتخابات رئيس مجلس النواب ، ولكن الملك رفض هذه الاستقالة في الحال ، فتقدم زيور باشا بطلب حل مجلس النواب حيث أنه علي حد قوله "لـــن يتمكـــن مـــن العمل معه ، ولإصراره علي تلك السياسة التي جرت النكبات علي الـــبلاد" - يقصـــد سياســـة الوفد - ووافق الملك علي الفور علي طلب حل المجلس ، وهكذا كـــانت مهزلة أن يصـــدر مرسوم بحل المجلس فـــي نفس يـــوم افتتاحه ! .

تطـــورت الأحـــداث التي أدت إلي انفصال وزراء حزب الأحرار الدستوريين عـــن الائـــتلاف الحكومي نتيجة خلافاتهم الشديدة مع زملائهم أعضاء حزب الاتحاد ، ووجـــدوا أنفســـهم نتـــيجة لذلـــك في معسكر المعارضة مع حزب الوفد فتمهدت السبل لانعقـــاد مؤتمـــر وطنـــي عـــام لإعادة الحياة النيابية للبلاد وبرزت الدعوة إلي انعقاد الـــبرلمان الـــذي انحـــل واشتركت في ذلك أحزاب (الوفد والأحرار والحزب الوطني) بـــالفعل اجـــتمع البرلمان برغم أنف الحكومة بمجلسيه النواب والشيوخ في هيئة مؤتمر في فندق الكونتيننتال في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وأصدر المجتمعون قرارا بسحب الثقة من الـــوزارة القائمة وقرروا رفع القرار للملك للتصديق عليه ! وكان علي الحكومة إما أن تعـــترف بشـــرعية البرلمان الذي عقد بالفندق أو أن تجري انتخابات جديدة ، بموجب قانون الانتخاب المباشر أي علي درجة واحدة ، ذلك القانون الذي صدق عليه البرلمان الأول (الوفدي) وصدرت للوزارة "توجيهات" بريطانية بقبول الحل الثاني !

وصـــدر المرســـوم الملكـــي بـــتحديد يـــوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ موعدا لأجراء الانـــتخابات التـــي فـــاز فيها حزب القصر (حزب الاتحاد) بأربعة مقاعد لا غير بينما فـــازت الأحزاب الوطنية ببقية مقاعد البرلمان وقدمت وزارة زيور باشا استقالتها في ٧ يونـــيو ١٩٢٦ وتألفـــت وزارة عدلي يكن الائتلافية (من الوفد والأحرار الدستوريين) . غير أن الوزارة ما لبثت أن استقالت بسبب أزمة واجهتها في مجلس النواب .

ففـــي جلسة ١٨ أبريل ١٩٢٧ و أثناء مناقشة مشروع الميزانية ، تقدم خمسة عشـــر عضواً باقتراح يشكر الحكومة علي تعضيدها لبنك مصر منذ تولت الحكم ، إلا أن أحـــد الأعضـــاء الوفديـــين داخل المجلس اعترض علي الاقتراح بشكر الحكومة ، ووافقته أغلبية المجلس (الوفدية) علي هذا الاعتراض ، فقدم عدلي يكن استقالة وزارته كـــرد فـــوري علي هذا الموقف ، معتبرا أن الاعتراض علي شكر الحكومة هو بمثابة عـــدم ثقة بها . ورغم تراجع النواب الوفديين عن موقفهم والتأكيد علي أن هذا لا يعني عـــدم الـــثقة بالوزارة ورئيسها أو أن لديهم رغبة في إحراجها ، ولكن عدلي يكن باشا تمســـك باستقالته . لقد كان يدرك أن نواب الوفد ، صاحب الأغلبية ، غير راضيين عن رئاسته للوزارة ، و أنهم يسعون لإحراجه مع السلطات البريطانية ، عندما أرادوا أيضا مناقشـــة بعـــض المسائل المتعلقة بالجيش و تسليحه ، مما سيؤدي بالضرورة إلي أزمة مع بريطانيا ، ومن ثم تقدم باستقالته للملك على الفور .

وعندما تولي عبد الخالق ثروت الوزارة ، خلفا لعدلي ، لم يسلم هو الآخر من متاعـــب البرلمان الوفدي ، الذي كثرت استجواباته للوزارة حول المخصصات الملكية ، وحـــول العلاقـــات المصرية البريطانية ، وزيارة المندوب السامي البريطاني للأقاليم ، وتدخـــل الســـلطات البريطانية في شؤون القضاء المصري .. مما زاد من حرج مركز الـــوزارة ، وبعـــد وفـــاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ بدا واضحا أن الائتلاف الوزاري (بين الوفد و الأحرار) في سبيله إلي التصدع ، وأن انهياره أصبح وشيكا .

ومـــع ذلـــك اســـتمر الائـــتلاف يخفـــي تحته انقساما حادا وخلافا مستترا بين عنصـــريه ، وبـــالفعل لـــم تر الوزارة بدا من الاستقالة ، وكانت قد قضت في الحكم ما يـــزيد قليلا عن الثلاثة أشهر ، و قضتها في حالة صراع مستمر مع القصر و الأحرار الدســـتوريين مـــن جهـــة ، ومع الجانب البريطاني من جهة أخري ، و بسقوط وزارة ثروت انتهي عهد الوزارات والبرلمانات الائتلافية (١٩٢٦ – ١٩٢٨) .

عهــد الملك إلي محمد محمود باشا بتأليف الوزارة في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وهي الــوزارة التــي عرفــت بوزارة القبضة الحديدية ، وبعد ذلك بثلاثة أيام أصدرت هذه الــوزارة مرســوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، ولم يكن بوسع محمد محمود عندما تولــي الســلطة أن يتفادي مثل هذا الإجراء التمهيدي ، كخطوة تتلوها خطوة أخري فقد كان يعرف سلفا أن وزارته لن تحظ بثقة برلمان أغلبيته من الوفديين ، وراحت صحف الحكومــة تصــور الحياة البرلمانية علي أنها كانت مهزلة وأن الأغلبية مثلت دكتاتورية أساءت إلي الحياة النيابية ، بعد أن استخدمت البرلمان لمآربها الخاصة .

ثم ما لبث محمد محمود ، بالاتفاق مع الملك والمندوب السامي البريطاني ، أن أصــدر فــي يولــيو ١٩٢٨ أمرا ملكيا بحل مجلسى النواب والشيوخ ، وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور ، مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، علي أن تتولي الحكومة مباشرة الســلطة التشــريعية ، عــن طريق إصدار المراسيم ، وكان ذلك أول انقلاب دستوري عرفــته مصــر ، ومهمــا كان تبرير رئيس الوزارة لمسلكه إزاء الدستور والبرلمان ، وحكمــه للــبلاد بقبضة قوية وبشكل أقرب إلي الدكتاتورية ، إلا أن التاريخ سجل علي وزارته هذه الانتكاسة التي أصابت الحياة الدستورية في مصر .

وبعــد ســقوط دكتاتورية القبضة الحديدية ، تولت الحكم وزارة وفدية برئاسة الــنحاس باشــا ، الــذي فــاز حــزبه بالأغلبية في انتخابات ١٩٢٩ ، وكان الأحرار الدســتورين قد امتنعوا عن الاشتراك في الانتخابات ، لتيقنهم من السقوط فيها . وقضت وزارة الــنحاس مــا يقــرب من ستة أشهر في الحكم (يناير-يونيو ١٩٣٠) قضتها في صراع مستمر مع الملك ، ثم فشلت مفاوضاتها لحل القضية الوطنية ، فقدمت استقالتها. حيث كلف الملك إسماعيل صدقي بتأليف وزارة جديدة .

تولــي صــدقي باشا السلطة ، وكان من المعادين للوفد ، وقد رأينا كيف باشر انــتخابات وانقــلاب ١٩٢٥ الدستوري . وكان قد اشترط لتأليف وزارته أن يعيد تنظيم الحــياة النيابية تنظيما جديدا ، يتفق بطبيعة الحال مع رأيه في الدستور وشؤون الحكم .

ومـــن ثم بادر بتعطيل البرلمان القائم شهرا – وكان هذا البرلمان يضم أغلبية ساحقة من خصـــومة الوفديـــن – فاضطر أعضاؤه أن يجتمعوا بالقوة ، بعد أن تجمهروا أمام دار الـــبرلمان وحطموا السلاسل التي أغلقت أبوابه .. واحتج الأعضاء المجتمعون ، نـــوابا وشـــيوخا ، علي مسلك الحكومة إزاء البرلمان ، وأقسموا يمين الولاء للدستور وأعلنوا مقاطعـــة الحكومـــة ، والتي ردت بأن أعادت إغلاق دار البرلمان بالقوة وأجلت انعقاده لأجـــل غير مسمي ، مما تسبب في توالي الصدامات بين الجماهير وقوات البوليس في أنحاء كثيرة من البلاد ، الأمر الذي اضطر صدقي لأن يسلك مسلكا يختلف عن ما فعله محمـــد محمـــود ١٩٢٨ فقد فكر في إصدار دستور جديد يحل محل دستور ١٩٢٣ ، الذي رأى صدقي أنه السبب في قيام دكتاتورية برلمانية في مصر .

وفي ٢ أكتوبر عام ١٩٣٠ صدر الدستور الجديد بغير موافقة أعضاء البرلمان المعطـــل ، ومـــن المهـــم أن نوضح أن الدستور قد أعدته لجنة حكومية ، وليست هيئة شعبية ، ولذلك سمي "بدستور الحكومة" في مقابل تسمية دستور١٩٢٣ "بدستور الأمة" . وقـــد مـــنح هذا الدستور الملك سلطات واسعة لم تكن له في دستور ١٩٢٣ ، كما نص دســـتور الحكومة علي أن بنوده غير قابلة للتعديل مدي عشر سنوات ، وحد من أهمية طـــرح الـــثقة بـــالوزارة ، بالإضافة إلي منحه سلطات واسعة للسلطة التنفيذية في فترة العطلة البرلمانية التي حددها بسبعة شهور .

كذلـــك فـــإن الدســـتور أقـــر مبادىء يمكن من خلالها التغلب علي عدم إقرار الـــبرلمان للميزانـــية ، ونـــص علـــي عدم صدور قانون لا يوافق عليه الملك ، وحرم الـــبرلمان حـــق اقـــتراح القوانين المالية .. الخ ، لكل العيوب والنقائص السابقة هوجم الدســـتور الجديـــد مـــن كـــل القطاعـــات الوطنية ، وخاصة من جانب الوفد والأحرار الدســـتوريين ، الذين شنوا حملات عنيفة لمقاطعة الانتخابات التي ستجري علي أساس الدستور الجديد . وبرغم ذلك جرت الانتخابات في جو من التزييف والضغط لم تعرف لهمـــا الحـــياة النيابـــية مثيلا ، واجتمع البرلمان الجديد في يونيو عام ١٩٣١ ، ولم تهدأ

المقاومـــة الشعبية حتي سقط نظام صدقي باشا ، رغم إعادته لتشكيل وزارته ومحاولاته رأب الصدع الذي أجهز عليها .

تولـــي عبد الفتاح باشا يحيي الحكم في سبتمبر ١٩٣٣ ، ثم تلت وزارته وزارة توفـــيق نســـيم باشـــا في نوفمبر من العام التالي ، وكانت هاتان الوزارتان امتدادا لعهد الـــوزارات الملكـــية ،التي بدأت منذ عهد صدقي .. وما زالت المقاومة الشعبية مستمرة لمواجهـــة الـــوزارة والبرلمان الذي أقامته ، ومع ضغط الأحداث الخارجية واضطراب الأوضـــاع فـــي الداخل ، تألفت الجبهة الوطنية من الأحزاب الرئيسية (الوفد والأحرار والوطني) علي نحو ما مر بنا ، وكان أول مطلب للجبهة في كتابها إلي الملك هو إعادة دســـتور الأمـــة (دستور ١٩٢٣) وإبطال العمل بدستور صدقى (١٩٣٠) وأمام الضغط الشـــعبي الهائل والـــمد الوطني ، لـــم يجد الملك بـــدا مـــن الاستجابة ، وصدر الأمر الملكـــي في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ "بناء علي رغبة الأمة " . وبـــدأ العهـــد الثانـــي لدســـتور ١٩٢٣ والـــذي تواكب أمر إعادته مع بدء المفاوضات المصرية – البريطانية ، والتي انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ لتدخل مصر مرحلة جديدة مـــن تاريخها القومي ، بمعاهدة تحدد أسس التحالف بينها وبين بريطانيا وبدستور الأمة المستعاد ، الذي كافحت لأجله طويلا وتعرض كثيرا للاعتداءات والانقلاب عليه ، حتي أن برلمانا واحدا لم يقدر له أن يتم دورة تشريعية كاملة حتي عام١٩٣٦ .

*　　*　　*

مصادر ومراجع مختارة

مصادر ومراجع مختارة

أولا : باللغة العربية

- **إبراهيم العدوى** : يقظة السودان ، القاهرة ١٩٥٦ .
- **إبراهيم عامر** : الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر ، القاهرة ١٩٥٨ .
- **إبراهيم عبده** : تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ – ١٩٥١ .
- **إبراهيم عبده** : فى السودان ، القاهرة ١٩٣٦ .
- **إبراهيم فوزى** : السودان بين يدى جوردون وكتشنر ، جزءان ، القاهرة ١٩٠١ .
- **أحمد الحتة** : تاريخ الزراعة فى مصر من عصر محمد على ، القاهرة .
- **أحمد الحتة** : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٥٨ .
- **أحمد حافظ عوض** : فتح مصر الحديث ، أو نابليون فى مصر .
- **أحمد زكريا الشلق** : حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢ – ١٩٥٣) القاهرة ١٩٨٢ .
- **أحمد زكريا الشلق** : الحزب الديمقراطى المصرى ، القاهرة ١٩٩٧ .
- **أحمد زكريا الشلق** : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ .
- **أحمد شفيق** : حوليات مصر السياسية (١٩٢٤ – ١٩٣٠) سبعة أجزاء .
- **أحمد شفيق** : مذكراتى فى نصف قرن ، ثلاثة أجزاء .
- **أحمد طربين** : تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، دراسة فى التطورات السياسية ، بيروت ١٩٩٤ .
- **أحمد عبد الرحيم مصطفى** : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة

- **أحمـــد عبد الرحيم مصطفى** : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ، القاهرة .
- **أحمد عبد الرحيم مصطفى** : مصــــر والمسألة المصرية (١٨٧٥ – ١٨٨٢) القاهرة .
- **أحمــد عــزت عــبد الكريم** : تـــاريخ التعليم فى مصر فى عصر محمد على وخلفاؤه ، ثلاثة أجزاء .
- **أحمــد عــزت عبد الكريم** : تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل (فصل بكتاب المجمل) .
- **أحمد فؤاد متولى** : الفتح العثمانى لمصر من واقع الوثائق التركية ، القاهرة .
- **إدوارد وليم لين** : المصريون المحدثون ، ترجمة عدلى طاهر نور .
- **إسماعيل سرهنك** : حقائق الأخبار عن دول البحار ، جزءان .
- **ألـــبرت حورانـــى** : الفكر العربى فى عصر النهضة ، ترجمة : كريم عزقول بيروت ١٩٦٨ .
- **أمين سامى** : تقويم النيل ، ستة أجزاء ، ١٩١٥ – ١٩٣٦ .
- **أمين عز الدين** : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ثلاثة أجزاء .
- **أندريه ريمون** : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ١٩٧٤ .
- **ابن إياس** : بدائع الزهور من وقائع الدهور ، عدة أجزاء ، القاهرة .
- **توفيق الطويل** : التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، القاهرة ١٩٤٦ .
- **جـــب ، وبـــوون** : المجـــتمع الإســـلامى والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، جزءان ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١ .
- **جرجى زيدان** : تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ١٨٨٩ .
- **جـــرجى زيـــدان** : مصـــر العثمانية أو تاريخ مصر فى عهد الدولة العثمانية ، القاهرة ٢٠٠١ .
- **جــــلال يحيى** : الثـــورة المهدية وأصول السياسة البريطانية ، القاهرة ١٩٥٩

- **جمال الدين الشيال** : تاريخ الترجمة فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية .
- **حسن أحمد إبراهيم** : محمد علـى باشا فى السودان ، دار جامعة الخرطوم ، ط٢ ، ١٩٩١ .
- **حسـن خليفة العبادى** : من زوايا التاريخ السودانى فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤١ .
- **حسن عثمان وآخرون** : المجمل فى تاريخ مصر العام .
- **حسين خلاف** : التجديد فى الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر .
- **حمدنا الله مصطفى حسن** : التطور الاقتصادى والاجتماعى فـى السودان ١٨٤١ – ١٨٨١ ، القاهرة ١٩٨٥ .
- **داود بركات** : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ، القاهرة ١٩٢٤ .
- **رأفت الشيخ** : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، القاهرة ، دون تاريخ .
- **رؤوف عـباس** : الحـركة العمالـية فى مصر (١٨٩٩ – ١٩٥٢) القاهرة ١٩٦٧ .
- **رؤوف عـباس** : الـنظام الاجـتماعى فـى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧ – ١٩١٤) ، القاهرة ١٩٧٣ .
- **رفاعة الطهطاوى** : تخليص الإبريز من تلخيص باريز .
- **رفاعة الطهطاوى** : مناهج الألباب المصرية من مباهج الآداب العصرية .
- **رفعت السعيد** : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية .
- **رفعت السعيد** : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ، ثلاثة أجزاء .
- **رينيه قطاوى** : محمد على وأوربا ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
- **زاهر رياض** : السودان المعاصر منذ الفتح حتى الاستقلال .
- **زهـير الشـايب (مـترجما ومصـنفا)** : كتاب وصف مصر لعلماء الحملة الفرنسية ، ٩ أجزاء ، القاهرة .
- **سليم النقاش** : مصر للمصريين ، سبعة أجزاء .

- **الشاطر بصيلى** : معالم تاريخ سودان وادى النيل ، القاهرة ١٩٥٥ .
- **شـــهدى عطية الشافعى** : تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ – ١٩٥٦) ، القاهرة ١٩٥٧ .
- **شوقى الجمل** : تاريخ سودان وادى النيل ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٨٠ .
- **صبحى وحيده** : من أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .
- **صلاح عيسى** : الثورة العرابية .
- **صلاح عيسى** : حكايات من مصر ، بيروت ١٩٧٣ .
- **ضرار على ضرار** : تاريخ السودان الحديث ، ط ٤ ، بيروت ١٩٦٨ .
- **طارق البشرى** : المسلمون والأقباط فى إطار الوحدة الوطنية ، القاهرة ١٩٨٢ .
- **عاصـــم الدســـوقى** :كـــبار مـــلاك الأراضى الزراعية ، ودورهم فى المجتمع المصرى (١٩١٤ – ١٩٥٢) .
- **عـــبد الخـــالق لاشـــين** : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٧١ .
- **عـــبد الخـــالق لاشـــين** : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤ – ١٩٢٧ ، بيروت ١٩٧٥ .
- **عبد الرحمن الجبرتى** : عجائب الآثار مـــن التراجم والأخبار ، أربعة أجزاء ، بولاق ، القاهرة .
- **عـــبد الرحمن الجبرتى** : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس ، طبعة القاهرة ١٩٦١ .
- **عبد الرحمن الرافعى** : الثورة العرابية ، والاحتلال الإنجليزى .
- **عبد الرحمن الرافعى** : الزعيم أحمد عرابى .
- **عبد الرحمن الرافعى** : تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم فـــى مصر ، جزءان .
- **عبد الرحمن الرافعى** : ثورة ١٩١٩ ، جزءان فى مجلد .

- **عبد الرحمن الرافعي** : عصر إسماعيل ، جزءان .
- **عبد الرحمن الرافعي** : عصر محمد على .
- **عبد الرحمن الرافعي** : فى أعقاب الثورة (١٩١٩) ٣ أجزاء .
- **عبد الرحمن الرافعي** : محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية .
- **عبد الرحمن الرافعي** : مذكراتى .
- **عبد الرحمن الرافعي** : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال البريطانى ، القاهرة ١٩٤٢ .
- **عبد الرحمن الرافعي** : مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية .
- **عبد الرحيم عبد الرحمن** : (محقق) أوضح الإشارات لأحمد شلبى عبد الغنى ، القاهرة ١٩٧٨ .
- **عبد الرحيم عبد الرحمن** : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ١٩٧٤ .
- **عبد العزيز الشناوى** : الدولة العثمانية دولة مفترى عليها ، الجزءان الأول والثانى .
- **عبد العزيز الشناوى** : صور من دور الأزهر فى مقاومة الاحتلال الفرنسى لمصر .
- **عبد العظيم رمضان** : تطور الحركمة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- **عبد العظيم رمضان** : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ ، بيروت ١٩٧٨ .
- **عبد الكريم رافق** : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة بونابرت (١٩٦٨) .
- **عبد المنعم الغزالى** : تاريخ الحركة النقابية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ .
- **عراقى يوسف محمد** : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، القاهرة ١٩٨٥.
- **عصام سليمان** : أزمة الحكم فى مصر ١٩١٩ – ١٩٥٢ ، القاهرة .

- **على الجريتلى** : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .
- **علـــى بركات** : تطور الملكية الزراعية فى مصر (١٨١٣ – ١٩١٤) القاهرة ١٩٧٧ .
- **على مبارك** : الخطط التوفيقية ، ١٥ جزءا .
- **عمر الاسكندرانى وآخران** : تاريخ مصر منذ الفتح العثمانى .
- **فـــوزى جـــرجس** : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، القاهرة ١٩٥٨ .
- **قاسم أمين** : المرأة الجديدة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٢٨ .
- **قاسم أمين** : تحرير المرأة ، القاهرة ١٨٩٩ .
- **كريستوفر هيرولد** : بونابرت فى مصر .
- **لطيفة سالم** : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، الهيئة المصرية للكتاب .
- **لويس عوض** : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، جزءان ، طبعة دار الهلال .
- **لـــيلى عبد اللطيف** : الإدارة فـــى مصر فى العصر العثمانى ، القاهرة ١٩٧٨ .
- **مارســـيل كولومب** : تطور مصر من ١٩٢٤ – ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٧٢ .
- **محمد إبراهيم أبو سليم** : الحركة الفكرية فى المهدية ، بيروت ١٩٨١ .
- **محمد أبو طائلة** : مركز مصر الدولى من الفتح العثمانى إلى الوقت الحاضر ، ١٩٢٤ .
- **محمد أنيس** : الدولة العثمانية والشرق العربى ، ط (٢) ١٩٨٤ .
- **محمد أنيس** : دراسات فى وثائق ١٩١٩ .
- **محمد السيد الراقد** : الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على العالم العربى .
- **محمد رشيد رضا** : تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده ، ثلاثة مجلدات .
- **محمد رفعت رمضان** : على بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠ .

- **محمد زكى عبد القادر** : محنة الدستور ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ، القاهــرة ١٩٥٥ .
- **محمد سعيد القدال** : الإمام المهدى ١٨٨٤ – ١٨٨٥ ، الخرطوم ١٩٨٥ .
- **محمــد شــفيق غربال (تحقيق)** : ترتيب الديار المصرية ، حوليات جامعة القاهرة ١٩٣٦ .
- **محمد شفيق غربال** : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ – ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٥٢) .
- **محمد شفيق غربال** : محمد على الكبير ، القاهرة ١٩٤٤ .
- **محمــد صــبرى** : الإمــبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨ .
- **محمد فؤاد شكرى (وآخرون)** : بناء دولة مصر فى عصر محمد على .
- **محمــد فــؤاد شــكرى** : الحكم المصرى للسودان ١٨٢٠ – ١٨٨٥ ، القاهرة ١٩٤٧ .
- **محمد فؤاد شكرى** : الحملة الفرنسية وظهور محمد على .
- **محمد فؤاد شكرى** : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر .
- **محمد فؤاد شكرى** : مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ، ثلاثة أجزاء .
- **محمــد فؤاد شكرى** : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٦٣ .
- **محمــد فــؤاد شــكرى** : مصر والسيادة على السودان ، الوضع التاريخى للمسألة ، القاهرة ١٩٦٠ .
- **محمــد مصــطفى صفوت** : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه .
- **محمود الشرقاوى** : مصر فى القرن الثامن عشر ، ثلاثة أجزاء .
- **مكى شبيكة** : السودان عبر القرون ، بيروت ١٩٦٤ .
- **مكى شبيكة** : السودان فى قرن ١٨١٩ – ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٤٧ .

- **مكـــى شـــبيكة** : تـــاريخ شعوب وادى النيل ، مصر والسودان فى القرن التاسع عشر ، ط٢ ، بيروت ١٩٦٤ .
- **مكى شبيكة** : ثورة ١٩١٩ فى الوثائق البريطانية .
- **ميخائيل شاروبيم** : الكافى فى تاريخ مصر ، عدة مجلدات .
- **نعوم شقير** : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٠٣ .
- **هنرى دوديل** : الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على .
- **هيليـــن ريفلين** : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- **يونان لبيب رزق** : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٧ .
- **يونان لبيب رزق** : الحياة الحزبية فى مصر فـــى عهد الاحتـــلال البريطانى (١٨٨٢ – ١٩١٤) .
- **يونـــان لبيب رزق** : تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ – ١٩٥٣) ، القاهرة ١٩٧٥ .
- **يونان لبيب رزق** : قضية وحدة وادى النيل ، القاهرة ١٩٧٥ .

ثانيا : باللغات الأوربية

- **Abul _ Fadle , M. ,** The Sidqi Rigime in Egypt 1930 – 1935 , Ph . D. in SOAS , London 1975 .
- **Adam , C . F .,** Life of Lord Llyod , London 1948 .
- **Afaf L .Al Sayyid ,** Egypt and Cromer , London , 1968.
- **Ahmed J. M . ,** The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism , London , 1960 .
- **Al Sayyid Marsot , A. L.,** Egypt s Liberal Experiment 1922- 1936 , California 1977 .
- **Alexander J .,** The Truth about Egypt , London , 1911.
- **Arminial , P .,** L exberience Constitutionelle et Parlementaire de L egypte , Revue De Paris , Vol . I I I , 1929.

- **Baer , J.,** A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950 , London 1962 .
- **Blunt , W . S .,** Secret History of the English Occupation of Egypt , London 1907.
- **Blunt, W . S .,** My Diaries , 2 nd . Edition , London , 1932.
- **Cantori ,L .J.** The Organizational Basis of an Elite Political Party :The Egyptian Wafd . Ph . D ., Chicago Uni . 1966 .
- **Chirol , V .,** The Egyptian Problem , London , 1920 .
- **Colomb , M ,** Ou en est le Wafd Egyptien ? L Afrique et L Asie , Vol . 10 , 1950 .
- **Cromer ,** the Earl of ., Abbas II , London , 1915 .
- **Cromer ,** The Earl of ., Modern Egypt , 2nd , edition , London 1911 .
- **Deeb , M .,** Party Politics in Egypt : The Wafd and its Rivals , 1919-1939 , London 1979 .
- Egypt in Revolution , An Economic Analysis , Oxford 1963 .
- **Elgood , P . G .,** The Transit of Egypt , London , 1928 .
- **Evans .T .** (ed .) , The Killearn Diaries 1934-1946 , London 1973 .
- **Haekal , M . H .,** La Dette Publique Egyptienne , These pour le Doctorat , Paris 1912 .
- **Hamilton , M . A .,** Arthur Henderson , London 1938 .
- **Harris , Ch . Ph .,** Nationalism and Revolution in Egypt , The Role of the Muslim Brotherhood , California 1964 .
- **Hayter , Sir W .,** Recent Constitutional Developments in Egypt , Cambridge1924 .
- **Heyworth Dunne , D .,** Religious and Political Trends in Modern Egypt , Washington 1950 .
- **Holt , P . M .** (ed) , Political and Social Change in Modern Egypt , London 1968.
- **Issawi , Ch .,** Egypt at Mid-Century , London 1954 .

- **Jankowski , J .,** Egypt s Young Rebels , "Young Egypt" 1933- 1952 ,California , 1975 .
- **Jankowski , J .,** Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd , 1935-1938 , Middle Eastern Studies , Jan . 1970 .
- **Kaplinsky ,Z .,** The Muslim Brotherhood , Middle Eastern Affairs , Dece .1954.
- **Kedourie ,E .,** Egypt and the Caliphate 1915-1946 ,J . of the Royal Asiatic Society , 1963 .
- **Kirchheimer , O .,** The Party in Mass Society , World Politics , Vol .X ,Jan . 1958 .
- **Kirk , G .,** The Corruption of the Egyptian Wafd , Middle Eastern Affairs ,Dece . 1963 .
- **La Parlambara , J .and Weiner M . (eds.) ,** Political Parties and Political Development , 2nd ed ., Princeton , 1972 .
- **Landau ,J.,** Parliaments and Parties in Egypt ,Tel-Aviv 1953 .
- **Lloyd , L .,** Egypt since Cromer , 2 Vols , London 1933-34 .
- **Lugol , Jean ,** Egypt and World War II , Cairo 1945 .
- **Marlowe , J .,** Anglo – Egyptian Relations 1800- 1956 ,2nd ed ., London 1965 .
- **Marlowe , J .,** Cromer in Egypt , London , 1970 .
- **Mellwraith ,Sir M ,** The Declaration of a Protectorate in Egypt and its Legal Effects PP .232 –259 .
- **Merton , A .,** Constitutionalism in Egypt , The Contemporary Review , Jan . 1931 .
- **Mitchell R .,** The Society of the Muslim Brothers , London 1969 .
- **Newmann , S ., (ed.) ,** Modern Political Parties , Chicago 1957 .
- **Nicolson , H .,** Curzon : The Last Phase , 1919-1925 , London 1934 .
- **Quraishi , Z . M .,** Liberal Nationalism in Egypt , Rise and Fall of The Egyptian Wafd Party , Delhi 1967 .

- **Reid , D .,** The National Bar Association and Egyptian Politics , 1912-1945 ,the Int . J . of African Historical Studies (No . 4) 1974 .
- **Safran , N .,** Egypt in Search of Political Community , Harvard 1961 .
- **Smith . Ch .,** The " Crisis of Orientation " the shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930 s . Int . J . Middle East Studies (4) 1973 .
- **Vatikiotis , P . J .,** The Modern History of Egypt , London 1969 .
- **Warburg , G .,** Lampson s Ultimatum to Faruq , Feb . 1942 .Middle Eastern Studies , Jan . 1975 .
- **Wendell,Ch .,** The Evolution of the Egyptian National Image from its Origins to Ahmed L .Al – Sayyid , California 1972 .
- **Wessels , A .,** A Modern Arabic Biography of Muhammed , a critical Study of Muhamed Husayn Haykal s "Hayat Mohammed " Leiden , E . J Brill 1972 .
- **Wevell , V .,** Allenby in Egypt , London 1943 .
- **Youssef , A .,** Independent Egypt , London 1940 .
- **Zayid , M .** The Origins of the Liberal Constitutionalist party in Egypt . (In Holt (ed .) Political and Sociel ..) .
- **Ziadeh , F .,** Lawyers , the rule of Law and Liberalism in Modern Egypt , California 1968 .

المحتويات